

جامعة علي لوني سي - لبلید؟ 02



كلية ؟ قو ؟؟؟ لعلو؟؟ لسياسية

قسم؟ لعلو؟؟ لسياسية

سيادة الدولة و الوقاية من التدخل الخارجي

في إطار استراتيجيات المناعة:

دراسة حالة الجزائر من 1962-2021

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وقانون دولي

عدد؟؟؟ لطلب:

هجرسي ڪر

نية ؟ مناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الهيئة المستخدمة	الصفة
محمود شرقي	أستاذ تعليم عالي	جامعة بليدة 2	رئيسا
نسيم بلهول	أستاذ تعليم عالي	جامعة بليدة 2	مشرفا ومقررا
لعرباوي نصير	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف 2	عضوا
محمد الشريف فتحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر 3	عضوا
عمر حيدر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر 3	عضوا
عبد الحكيم ذهبي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بليدة 2	عضوا

2023/2022 : الامعة ؟

جامعة علي لوني سي - لبليد؟ 02



كلية ? قو ?? لعلو ?? لسياسية

قسم؟ لعلو؟؟ لسياسية

سيادة الدولة و الوقاية من التدخل الخارجي

في إطار استراتيجيات المناعة:

دراسة حالة الجزائر من 1962-2021

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وقانون دولي

شیر؟؟؟ لاً ستا؟:

عدد؟؟؟ لطالب:

؟؟: بل هو؟ نسيم

هجرسي ڪر

2023/2022 : الامعة ؟ الامعة ؟

شكر ؟ عرفا ؟ :

قا ?? تعا ? ? كتابه ؟ لكر : "من يشكر فيا ا يشكر لنفسه".

في البداية أحمد الله عز وجل الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية الحالية، ومهد لي الطريق لأكون بينكم اليوم لأناقش أطروحتي في الدكتوراه.

كما أتوجه بالشكر والامتنان لكل من:

منارة العلم و الصرح العلمي " جامعة البليدة 2"

و من خلال أساتذتها الأفاضل يتقدمهم الأستاذ الدكتور بلهول نسيم حفظه الله ورعاه ، الذي كان لإشرافه ومنحه الكثير من الوقت لي أليد الأولى في خروج هذه الرسالة العلمية بالشكل الذي ظهرت عليه، كما كان لتوجيهاته ونصائحه دور أساسي في إتمام دراستي العلمية.

كما أتوجه بالشكر والامتنان لكل أساتذتي في مسار الدكتوراه بما فيهم أساتذة لجنة لتكوين وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمود شرقي أطال الله في عمره و نفح به و كل أساتذتنا الأكارم

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة أطروحتي هذه.

هجرسي كر

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد ..

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع :

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون
انتظار .. إلى من أجمل اسمه بكل افتخار

والذي الخالي

إلى بسمه الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعائها سر نجائي .. إلى

أمي الحبيبة

إلى ملاكي في الحياة .. ابني الخالي مؤيد و زوجتي الفاضلة

إلى الذين ظفرت بهم هدية الأقدار ، إلى رفاق الدرب الذين تقاسمنا
مع أجمل اللحظات ، إلى زملاء الدفعة ، إلى أصدقائي الأعزاء رعاهم
الله ووفقهم

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي .. وإلى كل من أحبهم قلبي
ونسيهم قلبي

هجرسي كريم

خطة لدراسة :

مقدمة

الفصل الأول : سيادة الدولة و التدخل الخارجي : المفاهيم و الاستراتيجيات

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي و الاستمولوجي للسيادة

المطلب الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي

المطلب الثاني : خصائص السيادة و المفاهيم المتعلقة بها

المطلب الثالث :مظاهر و شروط السيادة

المطلب الرابع :جدليات المفهوم

المبحث الثاني : التطور التاريخي لمفهوم السيادة

المطلب الأول: في الحضارات القديمة

المطلب الثاني :في الحضارة الإسلامية

المطلب الثالث :في العصور الوسطى

المطلب الرابع :في العصر الحديث

المبحث الثالث : التدخل الخارجي

المطلب الأول: التدخل الخارجي

المطلب الثاني : مبدأ عدم جواز التدخل

المطلب الثالث : الاستثناءات الأمنية و السياسية لتبرير عدم التدخل

المطلب الرابع : التدخل الإنساني

المبحث الرابع : استراتيجيات حماية السيادة الوطنية من التدخل الخارجي

المطلب الأول: استراتيجيات سياسية و أمنية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

المطلب الثاني : الاستراتيجيات الاقتصادية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

المطلب الثالث : الاستراتيجيات الاجتماعية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

المطلب الرابع : الاستراتيجيات الثقافية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني : استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية : الاستراتيجيات و الثغرات

المبحث الأول : ركائز حماية السيادة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول :مخرجات حماية لسيادة في اتفاقيات ايفيان

المطلب الثاني : مخرجات مؤتمر طرابلس 1962

المطلب الثالث : بناء الدولة الوطنية الجزائرية: السياسات و الأدوات من 1962م إلى

غاية 1989 م

المطلب الرابع : سياسات و أدوات الدولة الوطنية الجزائرية من 1989-2021

المبحث الثاني : الهوية الإستراتيجية الجزائرية

المطلب الأول: ماهية الهوية الجزائرية

المطلب الثاني : معالم الهوية الوطنية للجزائر المستقلة

المطلب الثالث : تحديات الهوية الجزائرية

المطلب الرابع : دعائم الاستقرار السياسي وحماية الهوية الوطنية

المبحث الثالث : الدعامات الجيوسياسية و الاقتصادية للاستقلال الوطني الجزائري

المطلب الأول : مساعي الدبلوماسية الجزائرية في مسائل تصفية الاستعمار وإقامة نظام دولي

اقتصادي عادل

المطلب الثاني : الدينامية الدبلوماسية لتحسين صورة الجزائر و ردود الفعل الدولية حيالها

المطلب الثالث : التأسيس و التخطيط للاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الرابع : تدعيم ركائز اقتصاد قومي وطني بعد سنة 1989م

المبحث الرابع : فجوات مناعة السيادة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول: تهديدات الفضاء السيبراني للسيادة الوطنية الجزائرية

المطلب الثاني : التهديدات المتنامية للأمن الإقليمي الجزائري

المطلب الثالث : الجناح الفرنكوفيلي في الجزائر.

المطلب الرابع : تنازلات اتفاقيات ايفيان.

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث: مداخل التغلغل والتدخل الخارجي في الشأن الداخلي الجزائري

المبحث الأول: أزمة النظام الريعي و الانكشاف السياسي للجزائر.

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد الريعي بالنظام السياسي الجزائري

المطلب الثاني : أزمة الاقتصاد الريعي

المطلب الثالث : إصلاحات النظام السياسي للاقتصاد الريعي الجزائري

المطلب الرابع : شروط وفرص إقلاع النظام الاقتصادي الجزائري

المبحث الثاني: دينامية المجتمع الجزائري وملف حقوق الإنسان.

المطلب الأول: دينامية المجتمع الجزائري

المطلب الثاني : كرونولوجيا حقوق الإنسان في الجزائر

المطلب الثالث : حقوق الإنسان في الجزائر بين الواقع و تطلعات المجتمع المأمولة

المطلب الرابع : ملف الحقوق والحريات كأداة للتدخل في الجزائر

المبحث الثالث:الاستقرار السياسي في الجزائر و أثره على السيادة الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني : الاستقرار السياسي والسيادة الوطنية

المطلب الثالث : عوامل استقرار النظام السياسي الجزائري

المطلب الرابع : النظام السياسي الجزائري و استعمال السيادة

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية الجزائرية في المدرك الإستراتيجي الصهيوني.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية

المطلب الثاني : اليهود و السيادة الوطنية في الجزائر

المطلب الثالث : ملف الأقدام السوداء في الجزائر

المطلب الرابع : التحالف الخفي الفرنسي المغربي و الصهيوني لزعة الاستقرار الداخلي

الجزائري

استنتاجات الفصل الثالث

الفصل الرابع : سياسات و استراتيجيات تقوية السيادة الوطنية في الجزائر

المبحث الأول: تفادي الهشاشة في الجزائر : الأدوات والتحديات

المطلب الأول: هشاشة الدولة المفهوم والمؤشرات

المطلب الثاني : الجزائر ومؤشرات الدولة الهشة

المطلب الثالث : مسببات حالة الهشاشة في الجزائر

المطلب الرابع : أدوات تفادي حالة الهشاشة في الجزائر

المبحث الثاني: مقارنة الدولة القوية و المجتمع الجزائري القوي (تقوية الجبهة الداخلية)

المطلب الأول: مقارنة الدولة القوية

المطلب الثاني : آليات تحقيق قوة الدولة في الجزائر

المطلب الثالث : قوة المجتمع من قوة الدولة

المطلب الرابع : آليات تقوية الجبهة الداخلية الجزائرية

المبحث الثالث: السلام الإقليمي و تحصين السيادة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول: التهديدات الإقليمية للأمن القومي الجزائري

المطلب الثاني : آليات حماية السلام الإقليمي

المطلب الثالث : قصور و نقائص استراتيجيات المناعة

المطلب الرابع : بدائل و استراتيجيات تعزيز السلام الإقليمي

المبحث الرابع: الاستثمار الاستراتيجي للجزائر في ركائز المحاور الدولية

المطلب الأول: التوازن الإقليمي وخصائص اللاعب الإقليمي

المطلب الثاني : فرص الجزائر كلاعب إقليمي

المطلب الثالث : تحديات الجزائر للعب دور المهيمن الإقليمي

المطلب الرابع : استراتيجيات الاستثمار الأمثل لسياسة المحاور الدولية

استنتاجات الفصل الرابع

خاتمة

الملخص :

لقد تطور مفهوم السيادة الوطنية ، أين انتقل من الصيغة المطلقة إلى النسبية

خصوصا في ظل التحولات الدولية الحاصلة التي واكبتها ، و نخص بالذكر هنا تجليات

العولمة التي قوضت مفهومها و جعلته عرضة للتدخلات الخارجية باسم معطى حقوق

الإنسان و تحت غطاء عدة مسميات جعلت الدولة الوطنية و الدولة الهشة الضعيفة عرضة

لكل محاولات زعزعة مكسب السيادة الوطنية .

و بناء على هذا سعت الجزائر غداة استقلالها لاستدراك كل ثغرات التغلغل لمجابهة كل

أشكال التدخل الخارجي ، و على هذا الأساس توجهت دراستنا، أين استعنا بعدة أدوات

و مناهج لتشريح حالة الدولة و إسقاط مكامن الضعف و الثغرات و نقاط القوة لاستثمارها

نحو مجابهة التدخل الخارجي بالاستعانة بمختلف الاستراتيجيات التي تكفل مناعة الدولة من

أي محاولات تهديد أمنها و استقرارها .

مقدمة :

تستند العلاقات الدولية على مبدأ السيادة الوطنية الذي يمنح كل دولة الحق المطلق لممارسة سيادتها على أراضيها و استغلال ثرواتها ومواردها، مبدأ كرسته العبارة الدبلوماسية الشهيرة: «احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية»، لكن التحولات الكبرى التي عرفت البشرية في العقدين المنصرمين أوجبت إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية، ونقله من الإطلاقية إلى النسبية، فالعالم أصبح يشبه القرية الصغيرة وفكرة السيادة المطلقة تراجعت و لم تعد أمراً ممكناً نظرياً وعملياً في آن واحد.

ومن هذه القناة ستكون آلية معالجتنا للموضوع بتمحيص النظر إلى ربط مفهوم السيادة الوطنية بالحياة الديمقراطية و تجليات العولمة ، و اتخاذها عدة مداخل كتكرر التدخلات الأممية بحجة الدفاع عن الحريات وحقوق ، و اعتبارا التدخل الخارجي خصوصا الإنساني منه كعنصر حماية للثروات الديمقراطية من الانزلاق ، ناهيك عن اتخاذ المساعدة الدولية من مختلف الفواعل الدولية كأسلوب ضغط و مساومة ساهم في حراك الدول لاعتماد استراتيجيات وقاية و مناعة من شاكلة هذه التدخلات الأجنبية .

فالسيادة الوطنية كمصطلح أضحت كثيرا ما تتردد في كتابات وأطروحات المهتمين بمفهوم "الدولة الجزائرية" حيث لا يمكن بناء مؤسسات الدولة وكيانها بعيدا عن الفصل وتحديد توجه الدولة في بناء هذه المؤسسات من خلال تحديات وبناءات الأمن الوطني. فالحاصل في تاريخ كثير من "الدول" والتي أخذت استقلالها من براثن الاستعمار أنها عانت في تشكيل نموذج "Model" يهيئ لمفهوم الأمن القومي والسيادة والذي على أساسه تبنى مؤسسات الدولة حتى لا تزول بزوال الرجال.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول والتي أطلق عليها لفظ الدول النامية عانت من هذا الفراغ في بناء نموذج "Model" واضح المعالم في تحديد مفهوم الأمن الوطني وحصر مفهومه بشكل ما في مفهوم السيادة الوطنية والتي ساقطت الدولة إلى وضع يجد قيوده من هشاشة المؤسسات الموروثة من خلال هندسة "اتفاقيات إيفيان" التي دفعت المستعمر للتفاوض بعد معاناة شعب و احتلال يعد من أطول و أبشع الاحتلالات التي شهدتها التاريخ الحديث، تمكن الشعب الجزائري بفضل توضيحات أبنائه

بالنفس والنفيس من استرجاع استقلاله، مقدما بذلك درسا للشعوب التواقية إلى التحرر والعيش في كنف السيادة والكرامة.

فبحلول الفاتح من نوفمبر 1954، استرجع لهيب المقاومة شعلته لمواصلة مسار نضال الآباء والأجداد لاسترجاع شرف الجزائر من خلال مقاومة مسلحة عمت كل أرجاء الوطن، معلنة بذلك عن ميلاد أقوى ثورة مسلحة تشهدها البشرية في القرن العشرين، لتصبح بذلك منهاجا يدرس ضمن كبريات المدارس العسكرية في العالم عن أطر استرجاع السيادة الوطنية المسلوبة . فقد وضعت هذه السيادة الوطنية اليوم أمام محك و هي بالأهمية بمكان تناولها بالتحليل وتفكيك

من هذا الباب، ستعكف الأطروحة على تسليط الضوء على السيادة القومية الجزائرية، من حيث كونها إطار علوي مكتسب، يحافظ من خلاله على كيان الأمة المادية والمعنوية وتؤثر بشكل مباشر في استراتيجيات الحفاظ على أمن واستقرار والعمق الاستراتيجي للدولة حاضرا ومستقبلا، مع القدرة على التناغم مع المتغيرات الدولية والتأثير فيها بشكل إيجابي؛ وحيث أن أعمده تتركز على محورين أساسيين وعامل جامع محفز بالصورة التالية :**المعلم الوجودي**: والذي يشتمل على كل من المعلم السياسي، المعلم الاقتصادي والأمن الغذائي، المعلم التربوي والتعليمي، المعلم الثقافي، المعلم الديني والاعتقاد، ومعلم الصحة و الرفاه. و**"المعلم الرادع"** والذي يشتمل بصفة أساسية معلمي الأمن والدفاع، معلم التكنولوجيا والبحوث في قطاع الأمن، ومعلم حدود العمق الإستراتيجي والحفاظ عليه .

أما **المعامل "الجامع والمحفز"** والمتمثل في مفهوم المواطنة و اشتراك الأمة حول الحاضر وطموح المستقبل والذي يلعب دور موجه لاصطفاف المعلمين السابقين حيث أن حضوره جد مهم وضروري لحدوث تفاعل وتوازن إيجابي بين المعلمين، وهي ركيزة ومنصة السيادة الوطنية الأساسية.

فالتحولات الجيوسياسية الحاصلة حول الجزائر، والتغيرات الداخلية الوطنية المهمة ترهن الوضع السيادي الجزائري وطموح الأمة المستقبلي من أجل بناء وتعزيز المناعة القومية على نموذج للأمن القومي الوطني واضح المعالم، وهو الغرض العام من وراء هذه الدراسة. مستنديين في ذلك على عدة مناهج أبرزها الوصفي ، التاريخي ... و معتمدين على أفكار مدارس و مدخلات تخدم الموضوع.

1. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع السيادة أهمية خاصة في الأدبيات السياسية كيف لا و هو من المواضيع الأكثر مناقشة لطبيعته المتجددة في ظل التحولات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية و التي تفرض معطيات جديدة لمعالجة موضوع السيادة الوطنية الذي يشغل حيزا بارزا في علاقته بالتنظير الحاصل في عالمنا المعاصر، إذ أن مفهومها يرتبط بالدولة ارتباطا وثيقا؛ ذلك لأن ظهور فكرة السيادة كان بظهور الدولة . و لأن هذه الأخيرة تتصرف في نطاق إقليمها أو على صعيد المجتمع الدولي بناء على قواعد القانون الدولي العام الذي تعتبر فيه السيادة العمود الفقري، وهو الأساس الذي جعلنا نركز دراستنا عليه خصوصا في ظل تهديدات أمنية طرحتها الساحة الدولية قوضت من مفهومها و جعلت دول المنتظم الدولي خصوصا المستقلة منها حديثا تسعى جاهدة لاعتماد استراتيجيات مناعة لحمايتها من أي تدخل خارجي. أما عمليا فاهتمامنا منصب لدراسة السيادة الوطنية في الجزائر و الاستراتيجيات المنتهجة للوقاية من أي تدخل خارجي منذ استقلالها و إلى غاية سنة 2021 معرجين على كل التحولات المفصلية التي مرت بها.

و عليه يمكن القول أن أهمية الدراسة تتعلق أساسا بتشريح لطبيعة الاستراتيجيات المتخذة من طرف دوائر صنع القرار لصون السيادة الوطنية بالجزائر من أي تدخل خارجي من خلال الوقوف بالدراسة لتحليل مكان القوة و مواطن الضعف في بناء هذه الاستراتيجيات مساهمة متواضعة منا لتعزيز الإيجابي و استدراك النواقص التي قد تخدم الباحثين و الدارسين في هذا المجال بما ينفع صالح البلاد والعباد .

2. أسباب اختيار الموضوع :

تتعدد الأسباب التي تكون دافعا قويا للباحث من أجل اختيار موضوع ما و محاولة معالجته من زاوية معينة ما بين أسباب و دوافع موضوعية تتعلق بالموضوع ذاته و بين ذاتية الباحث.

أسباب ودوافع موضوعية: تتعلق بطبيعة الموضوع و ما يثيره من مشكلات بحثية، ظلت تعتبر الجزائر الاستثناء في معادلة دول المنطقة العربية. وأن فهم هذا الاستثناء الجزائري عامل من شأنه أن يساهم في إحداث تغيير حقيقي يحدث نقلة نوعية نحو بناء دولة قوية من كل محاولات الاختراق الخارجي سيدة في قرارها و خياراتها .

من جهة مغايرة دفعنا سبب موضوعي آخر نقص الدراسات والأبحاث المتتالية للمواضيع المتعلقة بالسيادة الوطنية الجزائرية في حاضنتها الجيوسياسية وبعدها الأمني، وكذا الاتجاهات الإستراتيجية الأولى لمناعة السيادة الوطنية لإثراء المكتبة الوطنية في هذا المجال .

أسباب ودوافع شخصية: تتعلق بمحاولة و رغبة الباحث في فهم الإشكاليات السياسية المحيطة بوطنه ، و من أهمها مسألة صون السيادة الوطنية من أي تدخل خارجي ، و هي رغبة تتبع من حب و شغف البحث عن ما هو جزائري و المساهمة بما هو يسير جدا في بلورة تصورات تساهم في الحفاظ على السيادة الوطنية و صونها من أي تدخل خارجي.

3. إشكالية الدراسة :

ظلت مسألة السيادة الوطنية الشغل الشاغل لدول المنتظم الدولي خصوصا تلك التي كانت تحت وطأة الاستعمار حيث سعت بعضها غداة استقلالها إلى اتخاذ كل الأطر و الاستراتيجيات الكفيلة لصون سيادتها من أي تدخل خارجي بالنظر إلى حجم النتائج الكارثية التي خلفها المستعمر من ظلم و استنزاف للثروات و تقتيل و تجويع و تجهيل و طمس هوية الشعوب .

و قد بينت البيانات الامبريقية أن هذه الدول أخذت بعين الاعتبار كل الاحتياطات اللازمة من خلال ابتذال مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية و الخيارات التي من شأنها أن تحفظ السيادة الوطنية

من أي تدخل خارجي على غرار الجزائر ، إذ حاولت منذ الاستقلال اعتمادها في ظل تحولات و تطورات دولية مستجدة بررت للتدخل الأجنبي بشكل من أشكال التدخل و الاستعمار الحديث إن صح القول ، و من هذا المنطلق يسوقنا الطرح إلى الإشكالية التالية :

هل توصلت البناءات الأمنية و الإستراتيجية الشاملة للسيادة الوطنية الجزائرية لتحقيق حماية مانعة لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تتمثل في ما يلي :

- ما المقصود بالسيادة الوطنية و كيف تم تناولها في ظل التحولات و التحديات الحاصلة ؟
- ماذا يعني التدخل الخارجي ، و ما هي خلفياته و الاستراتيجيات الكفيلة للوقاية منه ؟
- أين تقع معادلة السيادة الوطنية الجزائرية وأمنها الوطني من الاتجاهات الجديدة للتدخل الخارجي ؟
- هل أمنت الجزائر لنفسها استراتيجيات ومقاربات الممانعة الوطنية في ظل تعاظم المصالح الكبرى للقوى الدولية الخارجية ؟

4. فرضيات الدراسة :

على اعتبار أن الفرضية هي إجابة مؤقتة تحتمل الصواب أو الخطأ ، و على غرار باقي الدراسات العلمية و محاولة منا لتقديم إجابة ظرفية معالجة لإشكالية الدراسة، فقد تضمنت دراستنا مجموعة من الفرضيات العلمية و هي :

* الفرضية الأولى : صون السيادة الوطنية عملية معقدة تتداخل في تحقيقها عوامل داخلية و أخرى خارجية من خلال استراتيجيات كفيلة بذلك .

* الفرضية الثانية : إذا كانت إستراتيجيات الممانعة السيادية الوطنية تنطلق من حقائق وطنية ومقدرات ذاتها فمن شأنها أن تعزز قوة الدولة و قوة جبهته الداخلية في التصدي أو ردع كل أساليب التدخل الخارجي.

* الفرضية الثالثة : تواجه الجزائر ذلك النطاق الجغرافي الشاسع ذات التنوع الهوياتي و الثقافي المتعدد تهديدات خارجية في ظل التحولات الداخلية و الخارجية الحاصلة فرضت عليها اعتماد استراتيجيات مناعة متجه لبناء سلام إقليمي و استثمار فعال في المحاور الدولية مكنتها لحد ما من صون سيادتها الوطنية.

5. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتحدد حدود الدراسة بالنطاق الجغرافي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و ما يحيط من دوائر مؤثرة جيوسياسية من تغيرات على الصعيد الإقليمي و الدولي .

الحدود الزمانية: ستعكف الدراسة بمعالجة مسألة السيادة الوطنية منذ ظهورها عموما وبالأخص السيادة الوطنية لدولة الجزائر منذ استقلالها إلى غاية وقتنا الراهن (1962-2021) ، مروراً بكل الحقب والفترات التي مرت بها الجزائر.

6. الدراسات السابقة:

من جملة الدراسات التي اعتمدنا عليها لبعض الباحثين، والتي تشكل منصة أكاديمية تنطلق منها الدراسة، هي:

أ. أطروحات الدكتوراه:

- حفيظة عياشي : " أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي - دراسة حالة الجزائر " . أين خلصت هذه الأطروحة إلى الجدل القائم بين تلاشي السيادة في ظل العولمة و استمراريتها من جهة أخرى و أكدت على نتائج تأثيرات شروط منظمة التجارة العالمية على سيادة الجزائر كشرط انضمام.¹

- رابحي لخضر : " التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و مفهوم السيادة الوطنية " هذه الأطروحة تكلمت بالتفصيل عن الآليات الكفيلة التي يعتمد عليها التدخل الدولي المتراوحة بين استخدام الشرعية

¹ حفيظة عياشي : " أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي - دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2015.

الدولية كسبيل لتقويض السيادة الوطنية بتقديم نماذج في الساحة الدولية على غرار الجزائر.²

- يوسف آمال : "مبدأ التدخل بين أعمال سيادة الدول و عالمية حقوق الإنسان " هذه الأطروحة عرجت على الحديث عن مبدأ التدخل الذي هدد سيادة الدول باسم حقوق الإنسان و النماذج الدولية الموجودة طغت عليها الصبغة القانونية.³

ب. دراسات:

-أحمد ياسين : الأمن في منطقة الساحل و الصحراء. دراسة تطرقت بالتدقيق إلى المهددات الأمنية التي تشوب منطقة الساحل و الصحراء و تهديد لسيادتها و السبل المعتمدة من قبل دول المنطقة لصون أمنها و سيادتها.⁴

-هندريك سبروت ترجمة خالد بن مهدي ، مراجعة الدولة ذات السيادة و منافسوها ترجمة مهمة تدخل في إطار جدلي و تحليلي لواقع الدول ذات السيادة و تكالب المنافسين على تهديدها.⁵

²رابحي لخضر : " التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و مفهوم السيادة الوطنية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد، 2015.

³يوسف آمال : "مبدأ التدخل بين أعمال سيادة الدول و عالمية حقوق الإنسان " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، 2018.

⁴أحمد ياسين : الأمن في منطقة الساحل و الصحراء ، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، ط1 الإمارات، 2014.

⁵هندريك سبروت ترجمة خالد بن مهدي ، مراجعة الدولة ذات السيادة و منافسوها ، مركز إنماء للبحوث و الدراسات ، ط1 بيروت 2018

⁶ علي عباس مراد ، الأمن و الأمن القومي ، منشورات ابن النديم ، الجزائر

ت. كتب:

-علي عباس مراد ، الأمن و الأمن القومي: كتاب يتحدث بإسهاب عن مفهومي الأمن و الأمن القومي و التهديدات التي تشوبهم⁶

-العماد حسن تركماني : الأمن القومي في القرن الواحد و العشرين.: كتاب تحدث عن المفهوم الجديد للأمن القومي و صياغته الجديدة في القرن الواحد و العشرين.⁷

-علي خلاصي : الجيش في العصر الحديث : كتاب متخصص في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية نوه إلى النظرة الجديدة للجيش الحديثة في ظل تطور التهديدات الأمنية.⁸

7. الإطار المفاهيمي:

سيتم التطرق في الفصل الأول بشيء من التفصيل لكل من المصطلحات الآتية :

- أولا : سنتناول **السيادة الوطنية** عموما و واقعها في الجزائر بالخصوص، وهذا بهدف دعم و تعزيز النظرة الإستراتيجية للدولة في حمايتها من أي تدخل خارجي .

- ثانيا: **التدخل الخارجي** بما يطرحه من مفاهيم اتخذت عدة مداخل للتعريف.

- ثالثا : **إستراتيجيات المناعة** بما يحمله المفهوم من صعوبات لاختلاف أطرها في الساحة الدولية باختلاف فواعلها و مدى القوة التي يتمتعون بها .

⁷ العماد حسن تركماني : الأمن القومي في القرن الواحد و العشرين ، الأولى للنشر و التوزيع ، ط1 ، سوريا .2004

⁸ علي خلاصي : الجيش في العصر الحديث ، دار الحضارة ، الجزائر 2007.

8. الإطار النظري:

من أجل إثراء هذه الدراسة تم الاعتماد والاستعانة بعدة مداخل و مدارس فرضتها طبيعة الموضوع، أهمها:

أ. المدرسة الإستراتيجية : الأمن القومي الجزائري كمفهوم عسكري:

يجد المنتبع لنشوء وتطور علم الدراسات الإستراتيجية وبكل وضوح، أن المفهوم التقليدي لإستراتيجية الدول في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، كان يدور حول مفهوم ضيق، وهو استخدام القوات المسلحة من قبل الدول بغية منع التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في النظام الدولي. لذا نجد أن أصحاب المدرسة الواقعية، الكلاسيكيون أو الجدد، يعلقون الأهمية على الجانب العسكري كعامل رئيس يحقق أمن الدولة من جهة، ويعتبر العامل الأساسي في عملية تشكيل القوة من جهة ثانية.

بناء على ذلك، أقدم بعض مفكري هذه المدرسة على محاولة بناء نظرية سياسية تسمى نظرية القوة، حيث عرفت القوة بأنها القدرة على الفوز في الصراع وتجاوز المصاعب. وهانس مورغانثو (Morgenthau 1985 Hans) يتكلم عن القوة باعتبارها مقدرة التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، و يرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل آخر، وتطغى أو تشمل كل العلاقات الاجتماعية. هذا ويعتبر مورغانثو القوة العنصر الأساسي في تفسير العلاقات الدولية في الحاضر. أما جون سبانيير (John Spanier) يرى أن القوة تكمن في القوة العسكرية للدولة، ويعتقد بأن أهم خصائص القوة المشتركة تقوم على احتمالية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يتوافق مع خصائص ورغبات الأولى منها.

ب. المدرسة الواقعية:

يعتبر مبدأ بقاء الدولة و استمراريتها هو أوجب وأهم مبدأ من مبادئ الواقعية، فالاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن، وهو شرط مسبق لتحقيق باقي الأهداف سواء كان بالغزو أو لمجرد نيل الاستقلال، وكما ذكر كنيث والتز فإن "بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها".

ث. نظرية علم الاجتماع التاريخي:

تهتم نظرية علم الاجتماع التاريخي بالدرجة الأولى بالطرق التي تتطور بها المجتمعات عبر التاريخ، أي دراسة المؤسسات التي يتم ترتيب المجتمع الإنساني ضمنها. وفي تفسير مسار تطور المجتمعات ركز أصحاب هذه النظرية - أمثال مايكل مان وإيمانويل والرشتاين و جون هول وثيودا إسكوبول - على العلاقة بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي، وقد أوجز تشارلز تيللي هذا بقوله: " إن الدول صنعت الحرب لكن الحرب صنعت الدول"، وهي عكس الواقعية الجديدة التي تعتبر الدولة شيئاً مسلماً به، فإن علم الاجتماع التاريخي، يبحث عن كيفية إيجاد أنواع جديدة من الدول عبر قوى داخلية وخارجية.

ج. مدرسة شيكاغو:

حيث سنعكف من خلالها على تحليل أثر الصدمات الاقتصادية على الأمن القومي الجزائري وبنية التركيبة المجتمعية الجزائرية الداخلية، في إطار مراحل تاريخية عرفت تلونا و تشكلات جديدة لأحزمة أزموية أنهكت الجسد القومي الجزائري.

9. مناهج الدراسة:

لقد تم التطرق إلى هذا الموضوع اعتمادا على عدة مناهج علمية تتناسب وطبيعة الدراسة، حيث استعانت الدراسة بما يلي:

المنهج التاريخي: دراسة المسار التاريخي للسيادة الوطنية في الجزائر ، فلكل ظاهرة محل دراسة جذور و امتداد تاريخي وجب الرجوع إليه وفق مميزات و خصائص التي اتسمت بها كل حقبة .

المنهج الوصفي: اعتماد هذا المنهج منبني على توصيف حالة السيادة الوطنية في المنتظم الدولي عموما و في الجزائر بالخصوص .

منهج دراسة حالة: باعتباره المنهج الذي يتعمق في فردية وحدة اجتماعية من خلال جمع البيانات

و المعلومات عن الوضع القائم لهذه الوحدة و علاقتها بالبيئة و من ثم تحليل النتائج للوصول إلى تعميمات، و هذا ما سنسقطه على دراسة حالة الجزائر.

المدخل النظامي: الذي طوره استون لفهم أنظمة مختلف الدول و آلية تعاملها في بيئتها الداخلية و الدولية لصون سيادتها الوطنية .

المدخل الوظيفي: الذي يفرض وجود وظائف محددة لبقاء الدولة و ديمومتها.

10. صعوبات الدراسة :

نظرا لكون الموضوع المعالج بهذا متغيرات ، فإنه تعذر علينا إيجاد دراسات سابقة للموضوع ، مع تسجيل نقص في المراجع و المعلومات التي توفرها الجهات الرسمية وتخدم الموضوع ،كما نسجل كذلك تأثير فترة كوفيد 19 وفترة الحجر و الغلق .

11. هيكلية الدراسة :

قصد الوصول إلى إجابات وتفسيرات وافية على إشكالية الدراسة، جاء العمل في أربعة فصول رئيسية:

بداية بمقدمة حول الموضوع، سندرج في إطارها عرض لمضامين الدراسة، بالإضافة إلى ذكر لأهم الأدوات النظرية والمنهجية المعتمد عليها في تحليلنا بغرض الإجابة على إشكالية الموضوع. بالإضافة إلى التطرق باختصار إلى تاريخ النضال السياسي السيادي الجزائري قبل فترة الاستقلال الوطني.

بالنسبة **للفصل الأول:** سيتم التعرض من خلاله إلى ضبط الإطار المفاهيمي تحت عنوان سيادة الدولة و التدخل الخارجي المفاهيم و الاستراتيجيات، وتندرج من خلاله أربعة مباحث عبارة عن مدخل مفاهيمي ، حاول الباحث من خلاله الإحاطة بمختلف المفاهيم الواردة ، بداية بمفهوم السيادة الوطنية

و الإشكاليات التي يطرحها المفهوم مروراً بالتدخل الخارجي وأهم استراتيجيات الوقاية منه .

أما **الفصل الثاني**: سنتناول من خلاله السيادة الوطنية الجزائرية بذكر كل الاستراتيجيات و الثغرات المطروحة ، بدءاً بركائز حماية السيادة الوطنية مروراً بأسس بناء الدولة وبقائها ، ليتم التطرق حول أصول الهوية الوطنية ، وكذا التعرّيج للدعامات الجيوسياسية و الاقتصادية للاستقلال الوطني و أخيراً تم تناول الفجوات المؤثرة على مناعة السيادة لوطنية .

بالنسبة **للفصل الثالث**: سنتناول من خلاله مداخل التغلغل و التدخل الخارجي من مدخل أزمة الربيع ، دينامية المجتمع الجزائري ، ثم التطرق إلى إشكالية إفراط النظام السياسي في استعمال السيادة ليختتم بذكر نقطة مفصلية مهمة متمثلة في العلاقات الفرنسية الجزائرية في المدرك الاستراتيجي الصهيوني .

أما **الفصل الرابع** و الأخير ، فقد عالج موضوع تحليلي نقدي لمدى تأثيرات مهددات السيادة على استمرار الجزائر ، من خلال ذكر آليات تفايدي الهشاشة ، و اعتماد مقاربة الدولة القوية و المجتمع القوي ، وصولاً إلى السلام الإقليمي و الاستثمار الاستراتيجي في المحاور الدولية كأدوات لتقوية المناعة الوطنية في الجزائر .

وأخيراً، تخرج الدراسة **بخاتمة** تتضمن جملة من الاستنتاجات تتعلق بجوانب إشكالية موضوع الدراسة.

الفصل الأول: سيادة الدولة و التدخل الخارجي : المفاهيم و استراتيجيات الحماية

من بين المفاهيم العريقة و القديمة نجد ما يصطلح على تسميته مبدأ سيادة الدول ، هذا الأخير يعد أهم أكثر الأركان الجوهرية التي تبنى عليها الدول في علم السياسة و القانون الدولي العام حديثا و أساس يقوم عليها طرح العلاقات الدولية و القانون الدولي ، فقد أشارت إليه مؤلفات قديمة و لكن كانت له مفاهيم غامضة و بمسميات مختلفة ثم أخذ يتطور بتطور التاريخ والحضارات والعلوم. و يعود بروزه بالأساس للعصور المتأخرة أين تم وضعه في الدساتير و القوانين الحديثة باعتباره من أهم خصائص الدولة و من شروطها و محدداتها السياسية و القانونية المركزية التي يتجسد بموجبها الاستقلال و مفتاح تواجد واقعي في المنتظم الدولي . فقد كانت البداية مع الرومان من خلال إعطاء الإمبراطور سلطة واسعة و مطلقة في إدارة شؤون الإمبراطورية ، ليترسخ هذا المفهوم بعدها مع الفكر المسيحي الذي جاء لإضفاء قدسية دينية على هذه السلطة اصطلاح على تسميتها بالتفويض الإلهي في الحكم . و قد استمر هذا المفهوم حتى بدايات عصر النهضة أين تبلور و اتضح أكثر و أصبح له مفاهيم أخرى في ظل تحديات دولية جديدة ، وعليه كيف تطور هذا المفهوم ؟ و ما هي أهم استراتيجيات حمايته ؟

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي و الاستمولوجي للسيادة

أثار مفهوم السيادة العديد من السجلات في خضم تطوره عبر مختلف العصور ، باختلاف الأطروحات و الرؤى وفق معطيات أملت المرحلة ، ليصل إلى صيغته النهائية المتعارف عليها حديثاً مبنية على مجموعة من الثوابت و الخصائص و متأثرة بالعديد من التطورات الحاصلة آنياً قوضت المفهوم و أثرت عليه ، لا سيما التدخل بخلفية إنسانية .

و عليه كيف يُمكن التعريف بالسيادة و بمفاهيمها ؟ ما هي ثوابتها و خصائصها ؟ ما هي أصنافها؟ ما هي تأثيرات التي حلت عليها ؟

المطلب الأول : السيادة لغة و اصطلاحاً

أ - تعريف السيادة لغة

لضبط دراسة المفهوم يستدعي التعرف عليه لغة أولاً فالتعريف اللغوي لمفهوم السيادة يأتي كما يلي:

يلي:

-التعريف لغة¹:

كلمة السيادة في اللغة العربية جاءت من الفعل ساد بمعنى:

-ساد : يسود سيادة وسودا أي شرف ومجد.

-ساد قومه: صار سيدهم، والسود مصدر السيادة، أو السؤدد وتعني كرم المنصب والمكانة الرفيعة.

-السيادة أيضا تعني لقب شرفي : أي صاحب سيادة وسمو².

وهي في اللغة العربية عامة تعني رفعة القدر والمكانة وشرف المنزلة وتدل على أن فلان سيد قومه وكبيرهم، فهو مفهوم يدل على الغلبة والقوة والمنزلة¹. و السيادة كذلك لغة: من سود، يقال: فلان سيّد

¹ جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني: بيروت، 1982 ، ص 678 .

² مراد وهبة، المعجم الفلسفي ، دار قباء الحديثة ، القاهرة، ط5، 2007 ، ص349.

قومه إذا أُريد به الحال، وسائِد إذا أُريد به الاستقبال، والجمع سَادَّةٌ²، ويقال: سادهم سُوداً سُوداً سيادةً سَيِّدُودَة استادهم كسادهم وسَوَّدَهم هو المَسْوَدُ الذي سادَه غيره فالْمَسْوَدُ السَّيِّدُ. والسَّيِّدُ يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومُحْتَمِلٌ أذى قومه والزوج والرئيس والمقدَّم، وأصله من سَادَ يَسْوُدُ فهو سَيَّودٌ، والزَّعامة السَّيادة والرياسة³. وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم: "السيد الله تبارك وتعالى"⁴.

وقال صلى الله عليه وسلم: "أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁵.
و مجملا فالمعنى اللغوي للسيادة ينصب على كونها أنها تدل على المُقدّم على غيره جاهاً أو مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأياً وأمرأً، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني.

ب- اصطلاحاً:

إن مصطلح السيادة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل لما يحمله من معانٍ مختلفة، وانطلاقاً من استعماله كرمز للحرية والكرامة والاستقلال جاء المفهوم معبراً عن إحدى وجهي الدولة، ولأنها - الدولة- تمتلك دائماً وجهان، أحدهما متخفياً عن الأنظار يتجسد في رغبتها الشديدة لاستعمال القوة لفرض سيطرتها، والآخر يمثل جانبها اللين وقدرتها على تطويع عناصر القوة لإقناع مواطنيها بشرعيتها وطبيعتها التي يفرضها القانون كان هذا الوجه الأكثر ارتباطاً بفكرة السيادة⁶، هاته الأخيرة

¹ ياسر العلوي وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية 2014، ص41.

² - انظر: [مختار الصحاح، مادة: سَوَدَ].

³ انظر: [صاح اللغة، ولسان العرب، مادة: سَوَدَ، و لسان العرب، مادة: رَعَمَ].

⁴ [أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التمداح، رقم: 6480، قال الألباني في صحيح سنن أبي داود، 180/3: صحيح، قال في عون المعبود، 112/13 إسناداه صحيح، والمعنى: أَي هُوَ الْحَقِيقُ بِهِذَا الْاسْمِ وَالَّذِي تَحَقُّ لَهُ السَّيَادَةُ الْمَالِكُ لِنَوَاصِي الْخَلْقِ، وهذا لا ينافي سيادته صلى الله عليه وسلم المجازية الإضافية المخصوصة بالأفراد الإنسانية، حيث قال: أنا سيد ولد آدم ولا فخر].

⁵ [أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب {زُرِّيَّةٌ مِّنْ حَمَلٍ مَّعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا}، رقم: 3162، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: 194، واللفظ له، وإنما قال هذا صلى الله عليه وسلم لأمر منها: أن هذا من باب التحديث بنعم الله، ومنها أن الله أمره بهذا نصيحة لنا بتعريفنا بحقه، وهو سيد الناس في الدنيا والآخرة وإنما خص يوم القيامة لارتفاع السؤدد فيه، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، 66/3].

⁶ Joseph Raz, The Future of State Sovereignty, King's College London Law School Research Paper No. 2017-42; Columbia Public Law Research Paper No. 14-574;

تعبّر عن مصطلح سياسي قانوني Sovereignty مشتقة من الكلمة اللاتينية Supraners ومعناها "الأعلى" ، والواقع أن السيادة المطلقة معناها حق القيادة بلا حدود ، هي فكرة رومانية الأصل تستمد جوهرها من المفهوم الروماني للقيادة المطلقة La summa Potestas – L'imperium وهي صيغة يمكن ترجمتها بالسلطة العليا في المجتمع¹ .

كما عرفت السيادة اصطلاحاً بأنها: "وصف للدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه"² .

وعرفت بأنها: "السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها"³ .

وعرفت أيضاً بأنها: "السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال"⁴ .
والتعريفات السابقة متقاربة، ولعل أشملها لمفهوم السيادة هو التعريف الأخير؛ لوصفه السيادة بأنها: سلطة عليا ومطلقة، وإفرادها بالإلزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

لننتقل بعد ذلك على بعضاً من التعريفات العربية التي كان لها الإسهام الحاضر بقوة لدى تعريفات هذا المفهوم ، فنذكر منهم تعريف العلامة العربي ابن خلدون فيذكرها على أنها: "العصبية القاهرة والغالبة لكل العجالات الأخرى"، كما يذكر الدكتور (نسيب محمد أرزقي) في مقاله المعنون "مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد" على أنها "سلطة سياسية عليا آمرة نابعة من ذات الدولة وقادرة على فرض نفسها وتنظيم توجهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها فهي أعلى

Oxford Legal Studies Research Paper No. 61/2017 (2017). Available at: https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/2069

¹ محمد أرزقي نسيب :أصول القانون الدستوري والنظم السياسية ،الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 1998، ص 139.

² مجمع اللغة العربية: معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1999، ص 637. : 'وهو من المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر.

³ عبد الحميد متولي : الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية و مبادئها الدستورية ، المكتب العربي الحديث ، 2012، ص 126.

⁴ محمود الخالدي: قواعد نظام الحكم في الإسلام، مكتبة المحتسب ، 1983 ، ص 24.

السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من خلافات، وهي مع ذلك لا تخضع ماديا أو معنويا لسلطة أخرى¹.

و عليه اصطلاحاً، السيادة هي أن تمتلك الدولة السلطة العليا و الهيمنة المطلقة والتحكم الكامل على و في أرضها و رعاياها و مؤسساتها و خياراتها و مواقفها، و أن تكون مستقلة عن أي سلطان آخر سواء كان داخليا أو خارجيا، و أن تكون لها الكلمة العليا و الوحيدة في جميع ما تقوم به من أعمال، و أن لا تعلو عليها أية سلطة أو أي هيكل أو كيان آخر.

السيادة هي كذلك و وجوباً أن تكون السلطة نابعة من الشعب، و أن تكون نظاماً تمثيلاً لكافة شرائح المواطنين دون تمييز. و قد كان قديماً و لفترة طويلة يُعتقد أنها، أي السيادة، ممنوحة من الإله وحده.

السيادة هي أن تكون سلطة الدولة منبع كافة السلطات الأخرى داخل تراب البلاد، مهما كان نوعها و مجالها و حجمها.

مفهوم السيادة و مصطلحها مرتبطان إذن بالدولة وحدها، و لا يمكن تجزئتها أو اقتسامها، إذ أن السلطات داخل البلد الواحد لا تتقاسم السيادة، و إنما تتقاسم الاختصاص.

يتبين من خلال ما سبق أن المفهوم يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي ظهرت في فرنسا وسط ظروف تاريخية ساهمت في تواجده إلا انه حظي كما أسلفنا باهتمام كبير لدى فلاسفة اليونان (كأرسطو) الذي أشار إليها في كتابه (السياسة) على أنها: " السيادة هي السلطة العليا للدولة"، فهو تعريف فيه إحياء بالطاعة المطلقة لقوانين الدولة على اعتبار أنها صاحبة السيادة العليا ولا تعلوها أي سيادة أخرى. إن مفهوم السيادة يشمل في ذات الوقت « سيادة الدولة » « والسيادة في الدولة »، أي من ناحية السلطة السياسية المنوطة بعهدة الدولة بصفتها كياناً يتحكم في أرض وفي شعب، و من ناحية أخرى، النفوذ الموكول إلى صاحب السيادة الفعلي في الدولة (الحاكم)، ثم تطور المفهوم، و خاصة بعد ظهور مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان منذ نهاية القرن الثامن عشر، فأصبح من

¹ نسيب أرزقي، مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية، ج1998، 36، ص84.

² طلال ياسين العيسى، مرجع سابق ، ص 49 .

المُسلّم به أنّ السيادة الوطنية لا تعني السلطة على الناس وعلى أفكارهم و خياراتهم بحسب أهواء مُتولّي أمرهم (الحاكم)، بل هي تعني التركيز على عمل المؤسسات و استبعاد النزعة الفردية للحكم و احترام حقوق الإنسان الفرد و حقوق الأقليات الإثنية و العرقية والدينية، كما تعني البحث عن أنجع السبل للتنمية الشاملة على جميع الأصعدة بصفة عادلة.

ثمّ أتى ميثاق الأمم المتحدة ليكرّس مبدأ السيادة و يجعل منه ركناً من أركان قوانينه وممارساته، فنصّ على أنّ جميع الدول الأعضاء مُتساوية في الواجبات والحقوق:

Chapter I, Article 2, paragraph 1: The Organization (of the United Nations) is founded on the principle of the sovereign equality of all its members .

على أنّ بعض الخروق و الاستثناءات قد وُجدت على أرض الواقع، على مستوى مجلس الأمن بالخصوص.

و منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، أصبحت السيادة الوطنية في مفاهيمها السالفة الذكر محلّ جدلٍ ونقاشٍ عميقين، و ذلك إثر ظهور تحديات دولية جديدة ، و هو ما سيتمّ التعرّض إليه لاحقاً.

المطلب الثاني : خصائص السيادة و المفاهيم المتعلقة بها

أ- خصائص السيادة

بما أن بودان أول من ساق لمفهوم السيادة فقد وضع لها ثلاث خصائص هامة هي:

الدوام والاستمرار، مطلقة ، و سلطة لا تقبل النقض .ولصاحب السيادة صفات أخرى مثل القدرة على إعلان الحرب، وتوقيع معاهدات السلام، وتعيين المسؤولين في أجهزة الدول.فيما أوضحت كتاباته أن هناك خمسة قيود هي:

القانون الطبيعي - الدستور - قدسية الملكية الفردية- وضع العائلة- المعاهدات والتحالفات.

والواقع أن تلك القيود التي وضعها "بودان" تتعارض مع تعريفه للسيادة بوصفها السلطة العليا التي تضع القانون وتنفذه وتفسره، وبهذا فقد افتقرت كتاباته عن السيادة - رغم خصوصيتها- إلى

الترباط المنطقي، فقد كان يعتقد أن قانون الطبيعة فوق القانون الوضعي، وأنه يضع معايير للحق غير قابلة للتغيير، لكن ليس هناك وسائل قانونية لمحاسبة الملك إذا انتهك ذلك القانون الطبيعي¹.

وللسيادة عند روسو مجموعة من الصفات المهمة منها:

-السيادة لا يمكن التعبير عنها.

-السيادة لا يمكن التنازل عنها.

-السيادة غير قابلة للتقسيم؛ أي أنها لا تتجزأ.

-السيادة لا تخطئ كما أنها مطلقة².

-لما كان التشريع من حق صاحب السيادة -أي الشعب- فإن القانون لا يمكن أن يكون جائزاً، ولا يمكن لأي حاكم أن يضع نفسه فوق القانون: "وأهم النتائج المترتبة على هذه المبادئ (في رأي روسو) أن الإرادة العامة قادرة وحدها على توجيه قوى الدولة.. وفق الغاية من إنشائها وهي الصالح العام..³".

وفي الفصل الرابع من الكتاب الثاني من العقد الاجتماعي، بعنوان "حدود سلطة السيادة" يقول "روسو": "كما أن الطبيعة منحت كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه؛ فإن ميثاق العقد الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية السلطة باسم السيادة كما سبق أن ذكرنا..⁴".

ب-مختلف المفاهيم الأخرى المتعلقة بالسيادة :

إن مفهوم السيادة مفهوم يتقاطع مع غيره من المفاهيم ، إذ وجب علينا في هذا المقام أن نميز بينه و بين غيره من المفاهيم و هذا ما سنتناوله بالتوضيح .

¹ محمد محمود ربيع، «الفكر السياسي الغربي»، مطبوعات جامعة الكويت 1994 ،ص 194 وما بعدها .

² J.J. Rousseau, The Social Contract, Penguin Books, 1968 P69.

³ Ibid, P69.

⁴ Ibid, P74.

ب-1 السيادة والاستقلال:

لقد درج الحديث في الكثير من الأحيان على اقتران السيادة بالاستقلال السياسي للدولة لارتباطهما بدرجة وثيقة ، فالاستقلال هو ما يتيح للسيادة ممارسة أعمالها الداخلية والخارجية، ورغم هذه العلاقة إلا أنهما مختلفان لكنهما متكاملان فأينما وجد شعب مميز عن غيره كانت لديه سيادة، بينما الاستقلال هو بمثابة الباعث لتفعيل وممارسة هذه السيادة، فالشعوب المحتملة تظل لديها قدراً من السيادة من الناحية النظرية وما يعرقل ممارستها هو فقدانها الاستقلال¹.

ب-2 السيادة والسلطة:

إن المفهوم السائد على أن السيادة و السلطة يعبران عن نفس المعنى إلا أن واقع الأمر يبين وجود خلط في المصطلحين لأن مفهوم السيادة هو مفهوم معقد ولديه من الغموض واللبس ما يستعصي على الفهم كما أنه يفتقد الثبات والبنية التي تجعله متماسكاً، بينما السلطة -إن صح التعبير- يمكن القول بأنها الممارسة الفعلية للهيئة الحاكمة في الدولة كما أنها تعد من المفاهيم التي تمتلك قدراً من الثبات كونها هي مصدر ممارسة السيادة وتشكل مظهراً من مظاهرها².

ب-3 السيادة والصالح العام:

إن استعمال السيادة لتحقيق الصالح العام مع هيئات الإغاثة و المساعدات الإنسانية يخلق خلطاً بين المفهومين ، بل إن حقيقة الأمر تطرح تعارضاً بينهما ، فكثيراً ما يتضح استعمال الدولة سيادتها لتحقيق مصالح إقليمية وحسابات جيوسياسية خفية لديها، وهو ما يؤكد وجود اختلاف عميق بين كلا المفهومين³.

¹ محمد واصل، أعمال السيادة والاختصاص القضائي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 22، العدد الثاني 2006.

² إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السلطة والسيادة "بودان، هوز، سترأوس"، دفاثر السياسة والقانون: الجامعة الأهلية ، العدد العاشر، البحرين 2014

³ طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر "دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، مرجع سابق ، ص50.

ب-4 السيادة و الاختصاص:

الاختصاص هو التأسيس القانوني للسيادة فضلا عن كونه الأداة التي تسمح بالتحرك في مجال محدد بوسائل قانونية، فكلاهما شكلا من أشكال السلطة ذات الطبيعة المتقابلة فالسيادة ليست دائما قوية كما يتخيل البعض، بل حقيقة هي تقترب من مفهوم الاختصاص إلا أن الاختلاف يبقى قائما بينهما لأن السيادة لا يمكن تحديد مجال ممارستها لاتساعه واستعصائه على التحديد بينما الاختصاص لا يمكن أن يكون إلا محددا¹.

المطلب الثالث : شروط و مظاهر السيادة:

أ- شروط السيادة

السيادة ووفقا لما هو متداول في المواثيق والمنظمات الدولية وضعت لها جملة من الشروط يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-1 السيادة، هو مفهوم نقيض الاحتلال أو الوصاية أو الانتداب. وهي مفاهيم تقر بأن الوجود العسكري يلغي مفهوم السيادة عن دولة ما. فالضغوطات المالية والاقتصادية والسياسات المخبرانية والديون. كلها أدوات يمكن أن تكون أسلحة لتشنيد شجرة السيادة أو اقتلاعها.

أ-2 . السيادة شرط لا بدّ منه لاكتمال مفهوم الدولة. فالدولة نظام سياسي وشعب وحدود جغرافية وهوية وسيادة تجعل منها نظاما مستقلا وقادرا على تقرير مصيره، واختياراته داخل حدوده، دون أيّ تدخّل من أطراف ودول أخرى.

"فلا يجوز لأيّ دولة أن تتدخّل بالقوّة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها"².

أ-3 . إذا صادف وجود دولة ذات سيادة، فلا يعني ذلك أنه الوضع الطبيعي والتاريخي. "فانطلاقا من أن جميع الناس أحرار ومتساوون ومستقلّون بعضهم عم بعض، لا

¹ محمد واصل، مرجع سبق ذكره

² كانط: "مشروع للسلام الدائم"، ترجمة: عثمان أمين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1967، ط1، ص 37.

يجوز أن يخضع أحدهم لآخر دون رضاه. وإذا ما انتزع هذا الحق من الشعوب والأفراد، وأصبحت تحكمهم سلطة غير شرعية، فبإمكانهم أن يثوروا عليها¹.

وإذا صادف أن ساندت بعض الدول ذات السيادة اعتداء دول على دول أخرى تحت تسميات مختلفة، كنشر الديمقراطية أو مقاومة الإرهاب أو "الحرب الإستباقية" ... إذا ساندت ذلك فمعناه أنها تشرع للاستبداد. وليس علينا أن نعتقد أن المبادئ الإنسانية ذات تناقض جوهري أو نسبي.

أ-4. إن السيادة إطار ضروري وحتمي لتقرير مصير شعب، فانعدام السيادة معناه تدخل دول أخرى في تقرير مصير تلك الدولة ومصير شعبها. وتصبح الدولة المعتدية هي التي تتوب شعب الدولة الضعيفة (الفاقة لسيادتها) وتقرر باسمه ونياية عنه.

أ-5. السيادة تفترض التقليل المستمر والمتواصل للقيود التي تفرضها السياسة والاقتصاد والثقافة على الفرد داخل المجتمعات. فالفرد الآن من سنة إلى أخرى يزداد شعوره بالقمع والتقييد والإحباط. و هذا ليس في مجتمعات العالم الثالث فقط، بل وحتي في مجتمعات العالم الأول، إذ نشهد اليوم وكل يوم إضافات هائلة للتقنية الداعمة للسيطرة على الفرد ومحاصرته وكبت صوته، مما يولد شعورا بالإحباط وتنامي الكراهية وعدم الإيمان بمفهوم "الوطن" والسيادة. فالإطار الأخلاقي للمجتمع، يجب أن نعتبره الأهم كي نخلق جيلا من المواطنين القادرين على الدفاع عن أوطانهم. وهذا يفترض مزيدا من إعطاء الحريات للمواطن في الدول العالم الثالث والعالم العربي بالخصوص. ومنحه الثقة والحرية في التحزب والانتماء والتجمهر والتعبير والاختيار. وهذا يعطيه ثقة أكبر في وطنه ومستقبله. فنحن "نؤمن بأن الناس جميعا خلُقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقا لا تقبل المساومة، ومنها حق الحياة وحق الحرية والسعي لتحقيق السعادة"².

¹ علي بن حسين المحجوبي: حقوق الإنسان بين النظرية والواقع، مجلة عالم الفكر، العدد 4 المجلد 31، أبريل . ماي 2003، ص 13.

² وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية 1776.

و في هذا السياق فقد طرح بودان مجموعة من الحدود وضحاها في ثلاث نقاط هي :

- القانون الطبيعي : فحسب بودان على صاحب السيادة أن يتقيد و يخضع للقانون الطبيعي ، و يحترم الاتفاقيات التي يبرمها ، إذ أن عدم الخضوع له سوف يؤدي إلى نتيجة مؤداها النيل من وصف السيادة بأنها مطلقة و غير مقيدة بأية ضوابط .¹
- الملكية الخاصة : و في هذه النقطة يؤكد جان بودان على أن الملكية الخاصة يجب أن تحترم وفقا لقواعد القانون الطبيعي ، بالمقابل يحظر على صاحب السيادة كما أسماه بأن يقوم بنزع الملكية الخاصة من أي فرد في الدولة بأي طريقة .
- عدم أحقية صاحب السيادة في تغيير القوانين الدستورية : محاولة منه لاستقرار النظام و عدم المساس بالسيادة ، فقد ركز بودان على القوانين المتعلقة بوراثة العرس و كيفية انتقال السيادة.²

ب-مظاهر السيادة :

و حتى تكون الممارسات السيادية واضحة للعيان فلا بد أن تكون وفق مظاهر تميزها و من المهم بما كان تبيان ذلك ، وللسيادة مظهران تتضح معالمهما على الصعيدين الداخلي و الخارجي .

ب-1: المظهر الداخلي:

بالنظر إلى الإسهاب المذكور سابقا المتعلق بضبط مفهوم السيادة و التي تنصب جل تعريفاتها على أنها تكون ببسط سلطاتها على إقليمها وولاياتها، وبسط سلطاتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعاً، فلا ينبغي أن يوجد داخل الدولة سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة³. و ينبغي أن تكون سلطة الدولة على سكانها سامية وشاملة، و ألا تعلو عليها سلطة أخرى أو تتنافسها في فرض إرادتها⁴.

¹ إمام عبد الفتاح إمام ، مرجع سابق ، ص- ص 106-107

² المرجع نفسه ، ص 107.

³ منصور الرفاعي عبيد : نظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق ، ص25.

⁴ انظر: نظرية الدولة في الإسلام، ص49.

ب-2: المظهر الخارجي:

ويكون بتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحققها في إعلان الحرب أو التزام الحياد.

والسيادة الخارجية "مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية، والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة، فتتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال"¹، وهي تعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى.²

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا المظهر لا يعني أن تكون سلطتها عليا، بل المراد أنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة، ولا يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول³. وكلا المظهرين في الدولة مرتبطان بالآخر، فسيادتها الخارجية هي شرط سيادتها الداخلية⁴.

المطلب الرابع: إشكالات و جدليات مفهوم السيادة

أ- الإشكالات التي يطرحها مفهوم السيادة :

بالنظر لاستخدام المفهوم في عدة مجالات و حقول علمية ، فقد طرح هذا الأمر العديد من الإشكالات خصوصا ما يتعلق يتعدد معانيه وفق كل حقل علمي، و فيما يلي بعض الإشكاليات التي يثيرها المفهوم:

¹ وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث ، ط1، دار المكتبي ، سوريا ، 2000، ص117.

² طعيمة الجرف: نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم-دراسة مقارنة ، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973 ، ص106.

³ ثروت بدوي : النظم السياسية-تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية-، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1961، ص193.

⁴ طعيمة الجرف: مرجع سابق ، ص107.

أ-1 السيادة بين مبدأ عدم التدخل والحق في التدخل:

"على الرغم من أن الدول ذات سيادة، فإنها ليست حرة في أن تفعل فرادى ما تشاء ومثلما أن القواعد والأعراف المحلية (وعادة ما تكون في أعماق الدساتير الوطنية) تعني أن الدولة لا تستطيع أن تفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة، كذلك فإن قواعد العرف العالمية تحد من حريات الدول ذات السيادة"¹، و في هذا يأتي تأكيد القانون الدولي على مبدأ عدم التدخل و الذي سنفصل في مفهومه في مبحث لاحق، إلا أن هناك استثناءات يجوز فيها التدخل يتيحها القانون الدولي نفسه وتفرضها الممارسة الدولية، لكن ما يثير الإشكالية هو ما يفرضه التحول الكبير في القانون الدولي وتغير أنماط العلاقات الدولية لنجدها تقاطعت في التسعينيات بانحسار مبدأ عدم التدخل في مقابل السماح لدولة أو مجموعة دول أخرى بالتدخل لحماية حقوق الإنسان، ذلك التدخل المستند لقاعدة قانونية تنطلق من ربط الانتهاك لحقوق الإنسان كونه يهدد السلم والأمن الدوليين، رغم أن هذا التدخل يثير من الخلافات القانونية الأخلاقية ما يجعل الدولة غير قادرة على الصمود أمامه إلا أنه ما تجري العادة عليه الآن وهو ما يعزز من الحق في التدخل مقابل عدم التدخل².

أ-2 إشكالية السيادة المطلقة أم المقيدة:

ثمة اتفاق على أن المتغيرات الدولية الراهنة قد أرست قيوداً على "السيادة الوطنية" للدول، لكن هذا الحكم يفضي بنا إلى تساؤل منهجي واجب: هل يعني هذا أن السيادة الوطنية كانت حرة من أي قيد قبل هذه المتغيرات إلى أن أتت فقيدتها؟ الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تبدو ضرورية كي يمكننا أن نحدد بدقة معقولة، طبيعة ودرجة القيود التي استجذت مع تلك المتغيرات. كان الدرس الأول لدارسي السياسة والقانون الدستوري في السنة الأولى من المرحلة الجامعية يبدأ تقليدياً بالحديث عن تعريف الدولة وظاهرة السيادة فيها، و عندما كان النقاش يصل

¹ جبران في عالم واحد: نصّ تقرير "إدارة شؤون المجتمع العالمي"، ترجمة: مجموعة من المترجمين، مجلة عالم المعرفة، سبتمبر 1995، ص 326.

² محمد أحمد علي مفتي وآخر، السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية، (مركز بحوث الدراسات الإسلامية: جامعة أم القرى) المملكة العربية السعودية، 1991، ص-ص: 13-17.

إلى تناول خصائص السيادة كانت خاصية الإطلاق (بمعنى انه لا توجد سلطة أعلى من سلطة الدولة لا في داخلها أو خارجها) تبرز عادة كأولى هذه الخصائص، وفي أغلب الأمر كان الأساتذة ذوو التوجه النظري المحض يكتفون بشرح معنى إطلاق السيادة دون إشارة لنسبيته، أما أولئك الذين امتلكوا فهماً سليماً للواقع فكانوا عادة يواجهون معضلة الموازنة بين الحديث عن إطلاق السيادة وإدراك حقيقة وجود قيود فعلية عليها¹. لكن من منطلق تفاوت موازين القوى بين الدول ، لا يمكن أن نتحدث عن سيادة مطلقة لدولة متناهية في الصغر في مواجهة دولة كبرى أو عظمى التي تقبل بالأخير بقيود مقننة على سيادتها ما يجعل الدولة الأضعف تكيف سلوكها مع مصالح الدول العظمى ، و يحدث كل هذا في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة في وسائل الاتصال التي أحدثت اختراقاً أخطر لسيادة الدولة، ناهيك عن ترتيبات التكامل العالمي و الإقليمي التي شكلت هي كذلك قيود على سيادة الدول سواء بالتنازل الطوعي أو بالإكراه نتيجة اختلاف موازين لقوى .

لم تكن القيود على السيادة وليدة المتغيرات الدولية الراهنة إذن، ولكنها كانت موجودة قبلها على النحو السابق بيانه، فما الذي أحدثته هذه المتغيرات تحديداً ؟

يبدو للوهلة الأولى أن الفرضية المناسبة في هذا الخصوص قد تتمثل في أن تلك المتغيرات أوجدت فارقاً كبيراً في الدرجة و ليس في طبيعة الأمور، بمعنى أن القيود الواردة على السيادة وإن كانت سابقة على زمن العولمة الراهنة إلا أن وطأة هذه القيود تبدو وكأنها قد تفاقمت على نحو لا يمكن إنكاره أو إخفاؤه.

لا يجب أن ننسى بداية أن مصادر القيود التي سبقت الإشارة إليها على السيادة مازالت موجودة و إن زادت وطأة بعضها كالثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال التي بلغت حداً غير مسبوق، وجعلت من العالم بالفعل قرية بالمعنى الإعلامي، وإن كانت قرية ببنية استبدادية للسلطة الإعلامية حيث تتحكم القلة في تدفق الأخبار والمواد الإعلامية على نحو يعزز الخلل في موازين القوى المادية بين الدول، وهكذا تفاقم الاختراق الإعلامي للكيانات السياسية، وإن يكن في اتجاه واحد من الشمال الذي تسيطر رموزه المتقدمة على معظم مقاليد القوة، إلى الجنوب المتخلف بشكل مركب بما في ذلك التخلف الإعلامي، وهكذا تعززت القيود على السيادة التي يفرضها الأقوى على

¹ أحمد يوسف أحمد : السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية : قيود متزايدة وتحديات شاقة ، مجلة أفكار ، على الرابط : <http://www.mafhoum.com/press5/145P65.htm> اطلع عليه بتاريخ : 2019/3/12

الأضعف بآلة إعلامية عالمية طاغية تعمل على نحو نشعر به في حياتنا اليومية، ونلمس آثاره في شتى المجالات بما في ذلك مجال السيادة على نحو ما سبق أن بينا¹. و يبدو في الإطار الاستراتيجي السياسي في بنية النظام العالمي كذلك أن انهيار نظام الثنائية الذي كان ملاذاً للدول لأحد القطبين ، وحلول محله ولو مؤقتاً بنية أحادية القطب انفردت فيها الولايات المتحدة بمقاليد الهيمنة العالمية، وهو ما أثر تأثيراً بنوياً فادحاً على السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة المرغمة الآن طوعاً أو كرهاً بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح مصلحتها ، باستخدام أدوات كمجلس الأمن الذي أتاح التدخل في شؤون الدول تحت مسمى الديمقراطية و حقوق الإنسان . بالإضافة إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي بتطبيق تكيف هيكلي يتناسب و رؤية النظام الرأسمالي ، ما أثر على سيادة الدول الضعيفة و المتوسطة على قراراتها الاقتصادية . مع اتخاذ الولايات المتحدة لأمركية ذريعة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 للتدخل .

و خلاصة منذ نشأة الدولة القومية وموضوع السيادة يثير جدلاً فقهيًا لا ينتهي وقائماً إلى الآن، فالحاجة إلى حماية شكل الدولة الوليدة دفع كثيراً منهم للتشدد في جعل السيادة مطلقة أو لا تكون، إذ أن مفهومها الذي كان سائداً منذ قرون لم يعد بالدرجة المتصورة نظرياً ، فنشوء المنظمات الدولية بجميع أنواعها و تطور العلاقات بين الدول و المتغيرات المصاحبة للعولمة و ثورة التكنولوجيا التي حتمت تكيف مبدأ السيادة و بالتالي تقييد الحقوق و الصلاحيات و الوظائف بما يكفل مصالح المجتمع² ، فالمفهوم التقليدي يقوم على استئثار الدولة وحدها بهذه السيادة -المطلقة- والصلاحيات المتصلة بها دون تقييد لكن ما يثيره ذلك التقييد هو كون الدولة أمام معطيات الصعيد العالمي والتحولات الكبرى في العلاقات الدولية عاجزة في كثير من الأحيان عن السيطرة على تنامي وصعود التأثيرات الخارجية ونتائجها على شأنها الداخلي لاسيما في مجال الإعلام والسياسة وغيرها، وهو ما يجعلنا نستخلص حقيقة مفادها كون الدولة أصبحت مقيدة في سيادتها غير مؤثرة سوى في محيطها تأثيراً قد يؤخذ في الاعتبار، فأهم معطيات تلك التحولات إفراز العولمة ومفاهيم كالتعاون الدولي أفضت لضرورة كون الدول أدوات في يد شعوبها وخدمتهم لا العكس، وهو ما يؤكد كونها أصبحت مقيدة

¹ أحمد يوسف أحمد : السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية ، مرجع سابق .

² محمد ناصر، حسن ملاح: الإشكاليات القانونية لمبدأ السيادة الوطنية و تطبيقاتها في النظام العالمي الجديد ، رسالة غير منشورة ، الأردن 2007 ، ص64.

ويتطلب كل ذلك -على الأرجح- مراجعات وصياغات جديدة للسيادة الوطنية في القرن الحادي والعشرين، بحكم أن نظرية السيادة غامضة و غير مستقرة ، حيث لم يستطع أنصارها و خصوصا الفقهاء التقليديون تحديد مضامينها و أوصافها بشكل دقيق .¹

ب- جدل المفهوم

لقد اختلف فقهاء القانون بعد ذلك -خصوصاً في فرنسا وألمانيا- في تحديد هذا المفهوم، فذهب بعضهم إلى أنه ينقسم إلى نوعين هما سيادة خارجية External Sovereignty ، وسيادة داخلية Internal Sovereignty أما السيادة الخارجية فيقصد بها عدم خضوع الدولة لدولة أجنبية، وذلك فيما عدا ما تعقده الدولة من اتفاقيات دولية، وتعدّ هذه الاتفاقيات مظهراً من مظاهر سيادة الدولة.² ومن الأمور المتفق عليها أن السيادة ليست مطلقة؛ وإنما هي مقيدة بما تعقده الدولة من هذه الاتفاقيات.

ومن ثم فالسيادة الخارجية مرادفة للاستقلال، والدولة التي تتمتع بالسيادة الخارجية ليست في المجال الدولي سلطة عليا؛ ولكنها دولة مستقلة تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدولة ذات السيادة.

ومن ذلك يظهر أن دور السيادة الخارجية سلبي محض؛ لأن استقلال الدولة وعدم خضوعها لغيرها من الدول لا يعطيها الحق في اتخاذ أي إجراء إيجابي يمس استقلال دولة أخرى، والسيادة الخارجية بهذا المعنى السلبي لا تتنافى مع إمكان تقييد الدولة بالتزامات دولية وارتباطها بمعاهدات مع الدولة الأخرى.³

أما السيادة الداخلية فيقصد بها أن للدولة سلطة لا تعلوها سلطة أخرى في ميدان نشاطها داخل الدولة؛ أي في علاقتها بالأفراد أو الجماعات التي تقطن أرض الدولة.⁴ ومن هنا نجد أن للسيادة

¹ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود : النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي ، ط1، دار حلبة ، عمان ، 2009 ، ص130 .

² ثروت بدوي، "النظم السياسية"، دار النهضة العربية، 1989، ص42.

³ سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، الطبعة الثالثة، 1988، دار النهضة العربية، ص76، وأيضاً عبد الحميد متولي "القانون الدستوري والأنظمة السياسية"، منشأة المعارف، 1975، ص33.

⁴ محمد كامل ليلة، "النظم السياسية: الدولة والحكومة"، دار الفكر العربي، 1971، ص161 - 162.

الداخلية معنى إيجابيا مضمونه أن الدولة تتمتع بسلطة عليا مع جميع الأفراد والهيئات الموجودة على أرضها، وأن إرادتها تسمو على إرادتهم جميعاً، ومن ثم فسيادة الدولة الكاملة تعني استقلالها الخارجي وسمو سلطانها في الداخل.

استكمالاً لهذه الفكرة بشأن "السيادة" بقي سؤالان علينا أن نجيب عنهما بإيجاز:

الأول: ماذا يعني فقهاء القانون بقولهم: إن هناك سيادة كاملة Perfect Sovereignty وسيادة ناقصة.. Imperfect Sovereignty ؟

والثاني: لمن تكون السيادة؟ بمعنى أوضح: إذا كانت الدولة تقوم على وجود سلطة سياسية ذات سيادة فلن تكون هذه السلطة؟

أما بالنسبة للسؤال الأول فإن فقهاء القانون يقصدون بالدولة ذات السيادة الكاملة أن تكون مطلقة الحرية في وضع دستورها، وفي تعديله، وفي اختيار نظام الحكم الذي تريده. وما دامت مثل هذه الدولة تحترم تعهداتها الدولية، فإن اختصاصها الدستوري يكون كاملاً، ولا سلطان لدولة أخرى عليها؛ بل إن تدخل الدول في شؤون الدولة المستقلة -مهما كان نظام الحكم فيها، وأياً ما كانت سياستها- يعدّ انتهاكاً للسيادة Infringement of the Sovereignty ، وهذا ما تقضي به قواعد القانون الدولي العام، والكثرة الغالبة من الدول الموجودة الآن تتمتع بصفة السيادة الكاملة¹.

أما الدولة ناقصة السيادة فهي التي لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة، وذلك نتيجة خضوعها لدولة أجنبية أو تبعيتها لهيئة دولية تقوم بمشاطرتها بعض الاختصاصات. وتوصف الدولة الخاضعة لنفوذ أجنبي بأنها ناقصة الأهلية، وغالباً ما تكون مقيدة الحرية في شؤونها الدستورية، وشؤونها الداخلية بصفة عامة.

ومن أمثلة هذه الدول ناقصة السيادة الدول التي توضع تحت الحماية، والدول التابعة لغيرها، والدول التي توضع تحت الانتداب أو الوصاية، والدول المستعمرة.. إلخ².

¹ محمد كامل ليلة: مرجع سابق، ص194.

² ثروت بدوي: النظم السياسية للدكتور ثروت بدوي، مرجع سابق ، ص42 - 43.

أما السؤال الثاني: لمن تكون السيادة؟ أ تكون للدولة؟ (فنحن نقول دولة ذات سيادة) لكن الدولة شخص معنوي مجرد! هل نشكل مجلساً للسيادة Sovereignty Council ، وهل في هذه الحالة تتحقق السيادة القومية National أي سيادة الشعب Sovereignty of People ، وسيادة الدولة.. Sovereignty of State؟! أم تكون السيادة للملك أو الإمبراطور كما ذهب الفيلسوف الفرنسي جان بودان J.Bodin الذي وصفه فقهاء القانون بأنه خلط بين السيادة والسلطة مستعملاً التعبيرين على أنهما مترادفان. ولهذا ذهب أساتذة القانون إلى أنك لن تجد فكرة أثارت الجدل في فقه القانون العام مثل ما أثارت فكرة السيادة ولمن تكون؟ وعندما قامت الثورة الفرنسية وتأكد الفصل بين الملك والسلطة السياسية، وأصبحت الجماعة هي صاحبة السلطة ظلت فكرة السيادة قائمة بما لها من صفات الإطلاق والسمو؛ لكن بدلاً من نسبتها إلى الملك أصبحت السيادة ملكاً للأمة، وإن كان ذلك يؤدي في نهاية الأمر إلى أن الدولة هي صاحبة السيادة رغم ما لها من شخصية معنوية مجردة. وهكذا لا يزال الموضوع في تفصيلاته وما يثيره من مشكلات في غاية التعقيد!¹

ج- نقد المفهوم

فنظرة البحث وتقييمه للسيادة تتلخص في كونها إن جاز التعبير لم تعد كما هي في الماضي وإن أمكننا القول أن الدولة نفسها لم تعد كما كانت، فالتغيرات والتطورات التي باتت تطل على عالمنا أثبتت مدى ضعف الدولة وهشاشتها في الصمود طويلاً أمام ذلك كله، فضلاً عن أن تلك التغيرات كشفت عن بنية الدولة وهيكلها المشوب بالخلل منذ الشروع فيه حتى اكتماله وخروجه وهو ما كشف عن تذبذب ممارساتها على الصعيد الدولي وأفعالها الممزوجة بالخطر والخيفة، فقد سعت العولمة بالخصوص لما يسمى بتحطيم لصنمية الدولة². فالدولة المعولمة يمكن أن يعبر عنها بما يصفه المفكر المصري "سمير أمين" على أنه: "تآكل الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية

¹ الاقتبس من ديورانت، "قصة الحضارة"، مجلد 6، ص 158 - 159.

² هذا المصطلح هو محاكاة لكتاب الفيلسوف الألماني "فريدريك نيتشه" الموسوم بأفول الأصنام، وأقصد في هذا السياق بالأفول التحطم النسبي للموقع التحليلي للدولة كفاعل مركزي وحيد في العلاقات الدولية نظراً لبروز فواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، والمجتمع المدني العالمي...إلخ.

التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن الأسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب إقتصادية محلية لا وطنية ولا تتم بالتماسك أو الإرتباط الوطني.¹

و قد كرست الدولة المعولمة لنظرة مستجدة غير تلك المبنية على مبادئ واستقاليا و روح الثورة الفرنسية ، فالوضع اليوم تغيرت، حيث أن الساحة العالمية انقسمت ما بين نظام دولي قائم على منطق الدولة الوطنية وشبكات من التدفقات فوق القومية². بهذا فإن الدولة هي في نفس الوقت الكل لأنها حامي الصالح العام، وجزء من كل إجتماعي يخضع لمظاهر العولمة أكثر فأكثر³.

ولعلنا نلخص أهم نواقص و مقوضات الدولة المعولمة فيما يلي :

- عدم حفاظ الدولة على سيادتها بتنفيذ تلك السيادة في خدمة شعبها بديلا عن التجائم لمنظمات تملو تواجدها بل وتمحيه أحيانا⁴.
- افتقاد الدولة سلامة القرارات وهيكل سياسات يعمل على تقوية وتماسك الجبهة الداخلية في مواجهة موجات التغيير وعواقب الحروب في أشكالها الجديدة كحروب الشائعات وغيرها.
- عدم انتهاج الدولة سياسات المصادقية والشفافية عند التعامل مع الأزمات وتداول المعلومات مع مواطنيها وهو ما يهيئ المناخ لإثارة الفتن والقلق وزعزعة الاستقرار⁵.

¹ -سمير أمين، العولمة ومفهوم الدولة، في :الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط.1، 2004، ص10.

² Philippe Hugon, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003,p20-21.

³ Zaki Ladi, l'Etat mondialisé, in : **Esprit, revue internationale**, paris, octobre 2002, p.156

⁴ أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية،كلية الحقوق: قسم القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008، ص38،37

⁵ د.أحلام نواري، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاثر السياسة والقانون، العدد الرابع، جامعة تيزي وزو، الجزائر 2011

المبحث الثاني : التأصيل التاريخي لمفهوم السيادة

لقد كانت الفكرة السائدة في أذهان كثير من كتاب السياسة و رجال القانون الدولي أن فكرة السيادة كانت مرتبطة بظهور الدولة في العصر الحديث ، إلا أنه في حقيقة الأمر يعود هذا إلى ارتباط نشأة و تطور الفكرة مع تطور شكل الدولة ، و هذا ما يدعونا إلى القيام بدراسة متأنية في علم التاريخ السياسي و الاجتماعي و النظم السياسية الاجتماعية للوقوف على التأصيل التاريخي لتلك الفكرة .

المطلب الأول : فكرة السيادة عند الحضارات القديمة .

أ- عند الإغريق :

من خلال التتبع للمراحل التاريخية المختلفة لنشوء السيادة ، نجد أن الإغريق كانوا من أسبق المجتمعات التي سعت إلى إقامة مجتمع سياسي ضمن نظام واضح المعالم يتميز بالثبات¹. فقد حاولوا بلورة فكرة السيادة بالاعتماد على العديد من المآخذ أهم روافدها كان قانونيا بحيث أنه كان حكرا على زعماء الكهنة و الأشراف و هم قلة من أبناء المجتمع من خلال انفرادهم بتفسير ذلك القانون و تطبيقه .

و قد كان الحاكم في كل الأحوال يمارس سلطاته المطلقة باعتباره صاحب السيادة الذي يملك السلطة العليا في الدولة و لا يخضع للقانون ، و قد تناول اليونان مفهوم السيادة بروى مختلفة ، فهناك من ربطها بالمجتمع مثل أرسطو و الذي رأى أن السياسة هي السلطة العليا داخل الجماعة²، و فيه من اعتبروا أن السلطة لصيقة بالحاكم و هذا ما كان عليه رأي أفلاطون و عدد من تلامذته .

باختصار فقد كان المفهوم السائد للسيادة لدى الإغريق آنذاك يعني حق البلدان التي تتكون منها الإمبراطورية و الخاضعة لسيطرة اليونان في تقرير مصيرهم .

¹ أيمن أحمد الورداني : حق الشعب في استرداد السيادة ، ط1، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص 93 .

² إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط3 ، 1995 ، ص 161 .

ب- عند الرومان :

لقد كان لتطورات العلاقات السياسية و الاجتماعية التي عرفتھا الإمبراطورية الرومانية من خلال عدة قواعد التي لا تزال آثارھا موجودة في التشريعات الحديثة، سبيل آخر لإثراء فكرة السيادة ، فقد كانت متعلقة لديهم بمعاني الاستقلال و الحرية و السلطة مع بيان حقوق و التزامات الإمبراطورية الرومانية التي تملك في منظورهم كافة الأراضي في حين تمنح الأفراد بعض الامتيازات المؤقتة دون السماح لهم في ذلك بمعارضة سيادة الحكام أو محاولة الحد منها .

غير أن ما يميز هذه الحقبة كذلك بروز ما يسمى بفكرة القانون الطبيعي أو قانون الشعوب الذي دعا له " شيشرون " و قرر بأن جميع الناس في هذا القانون متساوون في العقل و التركيب النفسي و في نظرتهم إلى الخير و الشر و أن ذلك يوجب على السلطة الحاكمة أن تعاملهم جميعا على قدم المساواة في كافة العصور و الأزمان ، و أن هذا القانون أبدي لا يتغير بتغير الأشخاص و لا بتغير الزمان أو المكان و قد كان لهذه الفكرة أكبر الأثر في إقرار الحقوق و الحريات السياسية لكافة الشعوب بعد عصر الإمبراطورية الرومانية ¹.

و ما يمكن إجماله عن إسهامات الإغريق "اليونان" و الرومان حول فكرة السيادة هو أنهم ينظرون إليها من منظور أنها تُعنى بتكريس السلطة الحاكمة و المحافظة على الإمبراطورية ، في الوقت الذي لم تأخذ الدولة بعد شكلها القانوني رغم وجود الكثير من مظاهرها على غرار وجود السلطة الحاكمة التي كانت تمارس السيادة في ذلك الوقت على اعتبار أنها السلطة العليا في البلاد . و إنه لئن بدوا أنهم قد أقرّوا مبدأ الديمقراطية بين أفراد المجتمع إلا أنه في الحقيقة كانوا مقصرين في حق المواطنين الأحرار رغم إعطائهم الحق في ممارسة بعض مظاهر السيادة و الوصول إلى السلطة ، إذ أنهم لم يعترفوا بوجود أية حقوق أو حريات فردية في مواجهة الجماعة أو الإمبراطورية . و لكن يبقى لهم الفضل في ترسيخ بعض المبادئ و التي لم تكن واضحة المعالم في ذلك الوقت أهمها الديمقراطية ، المساواة و الحرية رغم تداخل مفهومي السيادة و السلطة لديهم .

¹ أحمد حافظ نجم : المبادئ الأساسية للقانون الدستوري و النظم السياسية ، جامعة الزقازيق ، مكتبة النصر ،

المطلب الثاني : السيادة في الحضارة الإسلامية

لقد كان للتشريع الإسلامي المستمد من تعاليم كتاب الله عز و جل و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم الأثر البالغ في صقل مفهوم السيادة. فبعد نشوء اللبنة الأولى للدولة بالمدينة المنورة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه و سلم عام 622 م ، سعت الدولة لكفالة كل الحقوق و الحريات لرعيها باختلاف ديانتها و أعراقها ، و استمر الأمر حتى في عهد الخلفاء الراشدين و خلافت الدولة الأموية و العباسية الذين امتدت فتوحاتهم الإسلامية إلى أوروبا و انضوى تحت خلافتها الكثير من الأوربيين ، وكفلت لهم الدولة الإسلامية بأفكارها و مبادئها المواطنة المتساوية بين المسلمين من العرب و المسلمين من غير العرب و العرب من غير المسلمين¹ . و من بين مبادئها توفير كل الحقوق و الحريات امتثالاً للنص القرآني في قوله تعالى : " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ " ² ، أين أقرت بحق الحياة للمسلمين و لغيرهم ، و كذا حرية المعتقد مصداقاً لقوله تعالى : " لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ... " ³ ، حتى أن الإسلام كذلك أقر كذلك بحرية الرأي ، فقد قال الله تعالى : " وَلَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " ⁴ و في السنة النبوية فقد جاء في الأثر: " حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ فَقَالَ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: " كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ " ⁵.

و عليه فقد كانت السيادة مع تباشير الدعوة الإسلامية تعود لله عز وجل، فالتشريع له وحده سبحانه، والدولة إنما تستمد سيادتها من خلال التزامها بالأحكام الشرعية وتنفيذها لها وللأمة بعد ذلك حق تولية الإمام ومحاسبته وعزله ومراقبة السلطة الحاكمة في التزامها حدود الله وليس لها ولا للسلطة الحاكمة الحق في العدول عن شريعة الله.⁶

¹ عبد المنعم أحمد بركة : الإسلام و المساواة بين المسلمين و غير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي و في العصر الحديث -رسالة دكتوراه- مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط1 ، ص 83.

² سورة الإسراء الآية 70 .

³ سورة البقرة ، الآية 256 .

⁴ سورة آل عمران ، الآية 104 .

⁵ رواه الإمام احمد في مسنده برجال إثبات رجال الشيخين البخاري ومسلم (18446)- [18447]

⁶ منصور الرفاعي عبيد : نظام الحكم في الإسلام ، الدار الثقافية للنشر ، مجلد 1، ط1، 2007، ص 69.

" فلا عبادة إلا لله. ولا طاعة إلا لله ولمن يعمل بأمره وشرعه، فينتقى سلطانه من هذا المصدر الذي لا سلطان إلا منه. فالسيادة على ضمائر الناس وعلى سلوكهم لله وحده بحكم هذا الإيمان. ومن ثم فالتشريع وقواعد الخلق، ونظم الاجتماع والاقتصاد لا تنتقى إلا من صاحب السيادة الواحد الأحد.. من الله.. فهذا هو معنى الإيمان بالله.. ومن ثم ينطلق الإنسان حراً طليقاً من كل قيد إلا من الحدود التي شرعها الله ¹.

ولم تكثف رسالة الإسلام بوضع نظام الحكم المقيد و لكن وفق ضمانات :
- يتمثل أولهما في الشورى، وما تمثله من ضرورة رجوع الحكام إلى الأمة في الأمور الهامة. ويتمثل الثاني في رقابة الأمة نفسها على تصرفات الحكام، وحقها في عزلهم إن صدر منهم ما يُبَرِّر ذلك ² قلت كما ورد في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: (دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه؛ فكان فيما أخذ علينا، أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا. وأن لا ننازع الأمر أهله. قال ((إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان)) ³.

ومن له معرفة بالنظام الإسلامي، لن يجد معاناة في تحديد حقيقة السيادة العليا في النظام الإسلامي كلّه بما فيه النظام السياسي، فما هي إلا تلك التي يعبر عنها العلماء والمفكرون المسلمون المعاصرون بتعبيرات من مثل: مبدأ المشروعية العليا و الحاكمية، و الشرعية العليا، والحكم بما أنزل الله؛ ونحوها من التعبيرات المألوفة لدى الشرعيين والمتخصصين، بل ولدى عموم المسلمين. ومن هنا فلا غرابة في اتفاق العلماء والباحثين المعاصرين - ولا سيما من لهم عناية بالسياسة الشرعية - على أنّ السيادة العليا في الإسلام للشرعية ممثلة في نصوص القرآن والسنة؛ لأنّ هذه الحقيقة مما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة؛ فلا سيادة تعلو سيادة الكتاب والسنة وهيمنتها على غيرهما من الكتب والشرائع

¹ مصطفى كمال وصفي: النظام الدستوري في الإسلام ، مكتبة وهبة للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1994 ، ص 70.

² فتحي عبد الكريم: الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، مكتبة وهبة للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1984 ، ص- ص 464-465.

³ رواه الشيخان البخاري و مسلم في صحيحهما .

السابقة {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ} ¹ فضلاً عن آراء عموم الناس وأقوالهم ونظرياتهم البشرية.

ثم تطور هذا المفهوم بعد انقطاع الوحي ، و أصبحت تقوم فكرة السيادة في النظرية الإسلامية على مفهوم مزدوج، يؤكد من جهة على المصدر الشرعي للحق السيادي الذي يكمن في مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى حق الأمة في الاختيار والبيعة والشورى وشق عصى الطاعة في حالة خروج الحاكم على الشرعية. و عليه فإذا كانت فكرة السيادة في اللاهوت الديني المسيحي تلاحقها شبهة التيقراطية، فضلاً عن كونها تؤسس للاستبداد والطغيان، فإن النظرية الإسلامية للسيادة أقرت حق الرقابة الشعبية، ضف إلى ذلك إمكانية الخروج على الحاكم في حالة تحقق الشروط الضرورية لذلك.²

و ما يمكن الإشارة إليه في الأخير أن أساليب التمسك بالسلطة و البقاء في الحكم التي طغت ، كانت من أهم و أكثر أسباب انحسار المد الإسلامي و انهيار دولة الخلافة الإسلامية بعد تفرقها لدويلات تخضع لأهواء حكامها المتمسكين بالسلطة بعيد عن القواعد الشرعية و رغما عن الإرادة الشعبية .

كما أن الظروف التي نشأت بسببها نظرية السيادة وغيرها من النظريات ليست كالظروف التي مرت بها الدولة الإسلامية، فلا يمكننا أن نأتي بتلك النظريات ونطبقها بكل ما فيها على الدولة الإسلامية بالموازاة مع طرح الفكر الكنسي المسيحي ، أو أن نُعد عدم وجودها لدينا نقصاً، فقد توجد لدينا الفكرة ولكن بشكل آخر، أو لا توجد أصلاً استغناءً عنها بأنظمة وقواعد عامة في الشريعة الربانية ليست عندهم.

¹ [سورة المائدة : الآية 48]

² محمد نصر مهنا، علوم السياسة، الأصول والنظريات. ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 ، ص 2.

المطلب الثالث : السيادة في العصور الوسطى:

لقد درج فقهاء السياسة و القانون على إطلاق عبارة العصور الوسطى على عهد الاستبداد ، محددين فترته من القرن الخامس ميلادي و حتى نهاية القرن الخامس عشر ميلادي¹، حيث تميزت هذه الحقبة التاريخية بسواد مفهومي الاستبداد و الطغيان بالنظر إلى إسراف أنظمة الحكم السائدة آنذاك في استخدامها للقوة و العنف في إدارتها للسلطة السياسية التي يتولاها فرد واحد يتخذ من السيادة القسرية أمرا للجماعة السياسية ، ما أدى إلى تلاشي دور القانون لتحقيق هدف الحاكم. و قد تفشى في هذا العهد نظامي الاسترقاق و الإقطاع مع سيطرة المفاهيم الكنسية على أوروبا التي تسلم أن الحاكم هو ظل الله على الأرض و أن سلطته مستمدة من الله عزوجل . هذا ما أدى إلى ظهور صراع كبير بين الإمبراطورية و الممثلة للسلطة الحاكمة من جهة و الكنيسة ممثلة للسلطة الدينية من جهة أخرى أدى إلى عدم وضوح الرؤية لاختصاص كل سلطة .

في خضم هذا الصراع و الجدلية ، طفا إلى السطح دافع لظهور فكرة الفصل بين السلطات ، و هنا برز دور رجال الفقه الكنسي أمثال (توماس الاكويني) لطرح أفكار متحررة من نظرية الحق الإلهي في مفهوم السيادة أبرزها النيل من فكرة السلطات المطلقة للحاكم . فقد أسسوا فكر إصلاحى انقلابي للفكر المسيحي بأن السيادة مصدرها الإله و بنوا آراءهم على أفكار أرسطو الذي ذهب فيها إلى أن السلطة ينبغي أن تكون للشعب .

و عليه إجمالاً لما سلف ، فقد تطورت فكرة السيادة في القرون الوسطى في ضوء المفاهيم اللاهوتية والنظريات التيقراطية التي جعلت من الحكام يجسدون الإرادة الإلهية على وجه البسيطة، ذلك أن نظرية الحق الإلهي تقر بأن إرادة السماء هي المصدر الأساسي للسلطة ، و هو الأمر الذي يجعل من السيادة لصيقة بشخص الحاكم ، و بالتالي التأسيس للحكم المطلق الذي يقوم على الاستبداد و الطغيان بلا قيد و لا رادع².

¹ محمد الشافعي أبو رأس : نظم الحكم المعاصرة - النظرية العامة في النظم السياسية ، ج 1 ، عالم الكتب ، القاهرة، 1983 ، ص 492.

² محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 25 .

المطلب الرابع : السيادة بمفهومها المعاصر

إن الأفكار التي طُرحت في العصر الحديث لم تكن وليدة الوقت الذي وُجدت فيه، بل كانت امتداداً لإسهامات فكرية وفلسفية -إبان القرنين الثامن والتاسع عشر- طرحها العديد من الفقهاء والمفكرين والفلاسفة في العصور التي سبقتها - كما رأينا- ليضيفي عليها فلاسفة ذلك العصر ومفكره نظرتهم وآرائهم استناداً لرؤى الواقع من زوايا مختلفة. و بناء على هذا فإنّ مفهوم السيادة بصورته الحديثة المعاصرة ، كان قد بدأ يتخذ بُعداً قانونياً وإجرائياً إثر معاهدة وستفاليا¹ (Peace of Westphalia) عام 1648م، تلك المعاهدة التي وضعت حداً لحقبة من الحروب الدامية بين الممالك الكاثوليكية والممالك البروتستانتية في أوروبا، وأرست مبادئ جديدة في العلاقات الدولية أبرزها الإقرار بسيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل الدول الأخرى و اعتماد مبدأ المساواة في السيادة بين الدول و ترسيم الحدود بينها و احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها و اختيار نمط النظام السياسي والاقتصادي الذي يناسبها. لقد كان من ثمار معاهدة وستفاليا ولادة الدولة القومية الحديثة أو الدولة الوطنية صاحبة السيادة، وبات التنظير السياسي يطلق على النظام الدولي القائم على مبدأ الاعتراف بسيادة الدول بالنظام الوستفالي. "وارتبطت أهم ثورات القرن الثامن عشر، ثورة الاستقلال الأمريكي والثورة الفرنسية بمفهوم السيادة، إذ مثلت الأولى ثورة للتحرر من سيطرة وسيادة أجنبية وإعلان أجزاء من الدولة الاستقلال المتمثل بدولة جديدة ذات سيادة، بينما مثلت الثانية القضاء على توزيع قائم للسيادة لصالح توزيع جديد للسيادة".² و بالرجوع إلى حيثيات الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع . فقد بدأت الإسهامات نحو صقل مفهوم واضح للسيادة ، و قد ساند ذلك فكر سياسي واسع كان من أبرز رجاله "مكيافيلي" في إيطاليا الذي نادى عام 1513م في كتابه "الأمير" بنظريته في أهمية السيادة بالقوة للأمير حتى يستطيع أن يسيطر على الدولة ويحافظ على وحدتها، وفي فرنسا، كان **جيهان بودان** عام

¹ واستفاليا Westphalie "هي المعاهدة تم التوقيع عليها في 24 أكتوبر 1648 والتي وضعت حدا نهائيا لحرب الثلاثين عاما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، أما التسمية فترجع إلى المدن الألمانية الواقعة في وستفاليا التي جرت فيها المفاوضات مثل: "مونستر"، "أوسنابروك". أنظر - عبد العزيز ربح، ما بعد الدولة - الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات الاختلاف ودار أمان، الجزائر - الرباط، ط.1، 2011، ص-ص. 21-22.

² عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص357.

1576م الذي دافع عن سيادة الدولة، حيث جعلها "تسمو على القانون" بل جعل الديمقراطية أسوأ نظم الحكم والنظام الملكي المطلق أكثر صلاحاً!!¹. وقد كان الفيلسوف جان بودان (Jean Bodin 1530-1596) أول من تناول هذا المفهوم في كتابه الموسوم بـ(الكتب الستة للجمهورية). وقد ربط بودان السيادة بالسلطة المطلقة للملك، ف"السيادة ما هي إلا تمثيل لإرادة السيد الذي يمثل القانون".² وتأسيساً على ذلك و بالنظر إلى طبيعة الظروف السياسية و الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره خصوصاً تلك المتعلقة منازعة النبلاء الإقطاعيون للملك في سلطته ، فقد رأى بودان في نظام الحكم الفردي أفضل النظم "لأنه يتوافق مع الطبيعة" بحسب زعمه .

واتخذت السيادة عند توماس هوبز (1588-1679) (Thomas Hobbes) منحى اشتراطي، إذ إن منح السيادة المطلقة للملك أو لمجلس حاكم مشروط بوجود عقد اجتماعي أو اتفاق تعاقد بين مجموع الأفراد الذين يعمدون للتنازل عن البعض من حقوقهم لصالح سلطة الدولة (أو اللوفياتان)³ Leviathan التي تُلزم بتأمين سلامة المواطنين وتحقيق الأمن والعدالة للجميع؛ وفي حال الإخلال بهذه الضمانة فإن العقد مع السلطة يكون لاغياً.⁴

وقد انتقد جون لوك (1632-1704) (John Locke) نظرية هوبز، مانحاً المواطنين الحق في الثورة على السلطة المستبدة التي تعتمد إلى استعمال السيادة لأغراض خاصة بها.⁵ فيما أعطى جان جاك روسو (1712-1778) (Jean Jacques Rousseau) مضموناً أكثر تقدماً لمفهوم السيادة عندما وضعها في إطار الإرادة العامة للشعب، "فالسيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة (...). وصاحب السيادة الذي هو كائن جماعي [المقصود هنا الشعب] لا يمكن لأحد أن يمثله أو ينوب عنه سوى نفسه"⁶، ومع التصور التقدمي هذا لروسو فإن نقطة الضعف

¹ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية "دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 183، الكويت، مارس 1994، ص24.

² إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السيادة والسلطة (بودان وهوبز وستراوس)، دفاثر السياسة والقانون، العدد العاشر، 2014م، ص53.

³ يشبه هوبز الدولة باللوفياتان وهو تتين البحر العملاق "كائن أسطوري"، كناية عن القوة والبطش والسلطة المطلقة التي تحوزها الدولة.

⁴ بتصرف: إسماعيل نوري الربيعي، مرجع سابق، ص56.

⁵ بتصرف: نفسه، ص56.

⁶ طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر.. دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010م، ص49.

الأساسية تكمن في أنه لم يضع آلية تضمن تجسيد الإرادة العامة في سيادة الدولة.¹

أما جون أوستين (1895-1790) (John Austin) فقد "قدم أكثر الشروح القانونية دقة وتأثيراً لمفهوم السيادة. وقد انطلق من ضرورة وجود السيادة وبالتالي وجود جهة معينة تمتلكها غير مجزأة وغير مقيدة قانونياً لأنها مخولة بتشريع القوانين".²

ويعطي المنظور الماركسي لمفهوم السيادة مضموناً طبقياً، إذ "يعدّها أداة نضال ضد الامبريالية ووسيلة دفاع أمام توسعها، فالسيادة تتضمن طابعاً طبقياً".³ وبالتالي "أصبحت السيادة سلاح الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية".⁴

وتتحول السيادة - أحياناً - إلى شعار سلطوي أجوف، "لأنها تؤدي إلى تكتيل صلاحيات مركزية واسعة جداً في يد الدولة وتهدر حقوق الفرد وحرية، وتحرم التنظيمات الاجتماعية من ممارسة نشاطها".⁵

"إن الدفاع عن السيادة الوطنية مثله مثل نقدها يؤدي إلى سوء تفاهات جسيمة عندما نسلخها من المحتوى الاجتماعي الطبقي لإستراتيجيتها".⁶ والمحتوى الاجتماعي للسيادة الوطنية تنبع من الشعب الذي هو مصدر السيادة وصاحبها. لكن "لا يكفي أن يكون الشعب مصدر السيادة، بل يجب أن يمارسها بشكل دوري يكاد يكون طقسياً"⁷ عبر انتخابات حرة ونزيهة.

و تبعا لتطور المفهوم بتطور منظريه ، فمع نشوء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1948م، حدث تحول لافت في مضمون السيادة، فلم تعد سيادة الدولة سيادة مطلقة لا يعطوها سلطة كما كان عليه الوضع قبلاً، بل أصبحت مقيدة "بأحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري، [فالدولة] ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءً على

¹ انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سابق، ص357.

² نفسه، ص357.

³ نفسه، ص44.

⁴ حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (52)، بيروت، ط1/ نوفمبر 2006م، ص120.

⁵ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سابق، ص358.

⁶ سمير أمين، السيادة الوطنية بأي هدف، الحوار المتمدن، العدد (5302)، تاريخ النشر: 2016/10/2.

⁷ عزمي بشارة، في المسألة العربية.. مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2010/2م، ص39.

اعتبارات تعلق على إرادتها، والذي يورد قيوداً على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية المختلفة.¹

و هنا تجد الإشارة إلى وجود عدة إسهامات تطرقت بنظرياتها الحديثة لتتناول مفهوم السيادة بوجهة مختلفة أمثال **النظرية الماركسية** التي طالبت بإلغاء السيادة تمهيداً لإقامة مجتمع شيوعي وأبرز روادها **(هارول لاسكي)** الذي اعتبر السيادة بمثابة خطر محقق يقتنص الشعوب وحقوقها ويقتطع حرياتهم.²

ليقابلها على النقيض تماماً **النظرية الواقعية** التي كانت كثيراً ما تؤكد على ضرورة بقاء السيادة المطلقة في يد الدولة إيماناً منها بأهمية ما توفره السيادة للدولة من القوة المصلحة القومية ما يجعلها حاضرة بقوة في المجتمع الدولي، فليس الأمر بالجديد على النظرية الواقعية التي تؤمن إيماناً مطلقاً بالدولة -وحدها دون غيرها من الفواعل الأخرى- كونها الفاعل الرئيس المؤثر في العلاقات الدولية .

نتج عن تلك التغيرات إجماع بين رجال الفقه المعاصر على أن السيادة في مفهومها المعاصر تختلف شكلاً ومضموناً عنها في أي عصر سابق ، فهي الآن أصبحت مقيدة أو نسبية الأمر الذي صورها قواعد القانون الدولي المعاصر على أنها مجموعة سلطات واختصاصات محددة وواضحة للدولة، فرصيد السيادة الوطنية يتناقض لصالح سيادة القواعد الدولية وحقوق الإنسان المعنية بها المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان مما أدى لقياس سيادة الدول الفعلية بما تمتلكه من هيمنة وقوة في المجتمع الدولي ما يعمل على زيادة ارتباط السيادة بالعولمة ³.

كما أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول لم يعد أمراً غير مشروع كما كان في الماضي بل أصبح جائزاً ومبرراً بحقائق راهنة، ومن أبرز نواحي التدخلات الدولية التي أصابت الشأن الداخلي للدولة هو علاقة الدولة مع رعاياها تحديداً في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة بالإضافة إلى السياسات المالية و الاقتصادية في الدولة⁴. أين اتضح للعيان أن الجميع لم يستفد من العولمة

¹ طلال ياسين العيسى، مرجع سابق، ص54.

² Ralph Miliband ,**HAROLD LASKI'S SOCIALISM**, THE SOCIALIST REGISTER 1995,access on: file:///C:/Users/7/Downloads/5660-Article%20Text-7556-1-10-20090318.pdf

³ طلال ياسين العيسى، مرجع سبق ذكره.

⁴ نسيب أرزقي، مرجع سبق ذكره

و شعاراتها المبنية على التعاون و الترابط و الاعتماد المتبادل و التعزيز المشترك للنمو الاقتصادي فقد أصبح من الصعب على الحكومات ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها، حيث أن هذه الشركات قد تلجأ إلى عملية " الموازنة التنظيمية"، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي إيقافه وزيادة إنتاجها في دولة أخرى¹.

لقد تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول والأقطار وإزالة الحواجز الجمركية، وتغلبت على كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، التي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة عن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمس من نفوذ وصلاحيات على أرضها².

و أخيرا نجد أن الإسهامات المذكورة في مختلف المراحل و العصور المتماشية نحو صقل المفهوم الحديث للسيادة أدت إلى ظهور شبه إجماع فيه ، و الذي سنفصل في ضبط إطاره المفاهيمي و الاستمولوجي في المبحث الموالي.

المبحث الثالث : السيادة و التدخل الخارجي

على مر الزمن ، رافقت ظاهرة التدخل الخارجي مسار العلاقات الدولية بين الدول من خلال عدة أشكال أبرزها التدخل العسكري المباشر ، الاستعمار الانتداب و الحماية... و هو يعتبر محرم دوليا بكافة أشكاله لتعديه على مبدأ السيادة الوطنية إلا في حالات مشروعة إن مبدأ عدم التدخل و كما سبق التقديم و الإشارة إليه سابقا ، في المواثيق الوطنية والدولية حديث العهد. في حين أن التدخل محرم دولياً بكافة أشكاله باستثناء بعض حالات المشروعة، و في هذا الإطار جاءت المواثيق الوطنية و الدولية لتكرس مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون

¹ محمد سعد أبو عامود: العولمة والدولة، السياسة الدولية، عدد 161 يوليو 2005 ، ص: 203.

⁴ محمد علي الفراء: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 32، أبريل- يونيو 2004 ، ص: 80.

الدولي الإنساني ، ليبقى هامش المناورة الذي تستغله الدول العظمى كثغرات تبريرية لتدخلها في شؤون الدول الأخرى .

المطلب الأول : التدخل الخارجي

أ- مفهومه : التدخل لغة: مشتق من الكلمة اللاتينية *Intervenire* و التي تعني حسب Eppstein التوضع بين شيئين (*interposition*) و يستعمل بمعنيين: معني "سلبى" *interference* ليشير إلى الاعتداء والتعرض لشؤون الغير، و بمعني "إيجابي" كالتوسط في الخصومات.

أما اصطلاحاً ، فقد اشتمل تعريف التدخل الخارجي على مفهومين أوسع و آخر أضيق ، فأما الأول ف : هو كل فعل يؤثر في شخصية الدولة و سيادتها و استقلالها ، سواء كانت قائمة على استخدام القوة أو التهديد بها ، سياسية و اقتصادية أو حتى لو كانت على شكل دعاية هدامة أو أن تكون مساعدة مبطنة بتدخل غير ظاهر¹ ، و أما الثاني فهو محدود على استعمال العنف و القسر مما يعكسه التدخل العسكري المهدد لمكسب الاستقلال ، و هذا المفهوم الذي أيده فريدريك بتيرسون و كذلك نيل مازيسون الذي عرفه على أنه: استخدام الإكبار بصورة منظمة من قبل فاعل دولي على دولة ، لإحداث تغيير أو لمنع تغيير في النظام السياسي لهذه الدولة².

و في قراءة للمفهومين يتضح أن وجهات النظر تلتقي عند استعمال القوة و الذي يترجمه التدخل العسكري الذي يطلق عليه أوبنهايم بالتدخل الديكتاتوري ، في حين قد يكون التدخل غير عسكري يتخذ آليات أخرى للتدخل ، و في هذا السياق يطرح مفهومًا توفيقياً على أن : التدخل يمكن أن يكون بأي وسيلة سواء كانت عسكرية و غير عسكرية طالما أنها تؤدي إلى إحداث آثار على الدولة المستهدفة و على إرادتها بشكل مباشر أو غير مباشر³.

¹ ايف ما سينغهام : التدخل العسكري لأغراض إنسانية -هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية ، مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ، 2009 ، ص 83 .

² ارنتست ليههارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حنين زينة ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت، ط1، 2006، ص 97.

³ عبد الحميد الغانم : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ص 144.

هذا و قد حدد والتس نقاط لتعريف التدخل على أنه : مفهوم قانوني يمكن تحديده ، هناك علاقة وثيقة تربطه بسيادة الدولة ، و أنه مفهوم مرفوض قانونا و أنه مفهوم واسع و استخداماته السياسية و العالمية عديدة.¹

أما التعريف الإجرائي للتدخل فيكون وفق محددات متعلقة بأسباب و أهداف التدخل المختلفة بما فيها السياسية ، الإستراتيجية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و أسباب أخرى تتعلق بعلاقات القوة بين الدول المتداخلة و المستهدفة ، و إلى أسباب متغيرة ترتبط بطبيعة النظام العالمي.² و عليه : " التدخل الخارجي هو السلوك الذي تقوم به الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بلا دعوة منها، تهدف من خلاله سواء لقلب الوضع الداخلي السائد (وعادة بدعم الجماعات الانفصالية) أو الحفاظ عليه (بدعم الحكومة القائمة) سعيا لتحقيق مصالحها وقد يتخذ شكلا مباشرا ، أو غير مباشر ، غالبا ما يؤدي إلى إثارة النزاعات الداخلية أو المساهمة في تصعيدها و استمرارها ". وقد يأخذ التدخل الخارجي أشكالا مختلفة، سنوضحها في العنصر الموالي.

ب- أنواعه : بالنظر إلى تعدد مفاهيم التدخل بمنظوريه الضيق و الواسع ، فقد تعددت بالموازاة مع ذلك الأنواع وأما عن أبرزها و صورها المختلفة ، فيمكن تصنيفها وفقا للزاوية المنظور إليها ، فإذا أخذنا منظور الشكل فيمكن تصنيفها بالتدخل المباشر أو غير المباشر ، أما إذا اتخذنا منظور طبيعته فيمكن أن نتكلم عن تدخل سياسي، عسكري ، إيديولوجي، اقتصادي و ثقافي ... في حين إذا أخذ بعين الاعتبار طبيعة المتدخلين فيمكن أن نميز بين تدخل فردي تقوم به دولة واحدة ، أو تدخل جماعي تقوم مجموعة دول أو منظمة دولية أو حلف كالأحلاف العسكرية ، أما إذا تم التركيز على أهداف التدخل فهي متعددة تتراوح بين : الأغراض الدعائية و الحملات الدبلوماسية ، الأغراض الإنسانية ، الأغراض العقابية ... و بالنظر إلى هذا التعدد فقد ركزنا على الأنواع الواردة أدناه :

¹ ساسين عساف : الصهيونية و النزاعات الأهلية -النزاعات لأهلية العربية و لعوامل الداخلية و الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2، 2001، ص ص 170-174.

² أحمد عبد الرزاق خليفة السعيدان : القانون و السيادة و اعتبارات النفط -مقارنة بالشريعة الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3، 2009 ، ص73.

- التدخل لاعتبارات إنسانية : و هو نوع خاص من التدخل له أغراض إنسانية ليست واضحة دائماً ، و هذا التدخل يرتبط بمعظمه بحالات النزاع المسلح الداخلي.¹
 - التدخل العسكري : و هو على نوعين مباشر و غير مباشر ، حيث المباشر يكون بالعمل القتالي العسكري بشكل منفرد أو تحالفي ، م غير المباشر ، فيتم بالمساعدات العسكرية و إرسال الخبراء و مدربين ، و هذه الصورة تعد من هم صور التدخل نظراً لتعدد أغراضها.²
 - التدخل غير المعلن : عن طريق الدعاية و التجسس القائمة على الخداع و السرية و تشمل عمليات التلاعب بالانتخابات أو الإحاطة بالحكومات أو عمليات اغتيال أو مساعدات مالية سرية لجهات معادية للدولة لمستهدفة ، و قد يستخدم هذا النوع من التدخل لدعم حلفاء أو عمل وقائي من أعمال سرية لدولة أخرى³ ، و قد يمكن استغلال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في عصر العولمة للتدخل في الشؤون الداخلية بتوظيف الدراما و السينما و وكالات الأنباء لتشكيل وعي معادي يخدم مصلحة الدولة المتؤامرة .
- و لهذا جاء القانون الدولي بمبدأ عدم جواز التدخل إلا في حالات استثنائية للوقاية من أي تدخل خارجي .

المطلب الثاني : مبدأ عدم جواز التدخل

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من المبادئ التي جاءت به معاهدة "واستفاليا" 1648 م .

و هو نفس المبتغى الذي نادى به مونرو في تصريحه ، وقد تضمن تصريح مونرو :

- مبدأ عدم شرعية الاستعمار .
- مبدأ عدم التدخل .
- مبدأ الانعزال .

¹ حسين أبو هنية : البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية - تنظيم الدولة الإسلامية النشأة و التأثير و المستقبل ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص31.

² عبد الحميد الغانم : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق ، مرجع سابق ، ص140.

³ شاوي فقيه : إمبراطورية الغرب الجديد ، شؤون الأوسط ، العدد 122 ، المجلد 16 ، بيروت ، 2006 ، ص23 .

وقد تباينت مواقف الدول المختلفة إزاء المبادئ التي جاءت في تصريح مونرو، فقد أعلنت بعض الدول من القارة الأمريكية، اعتراضها كالأرجنتين. لكن بعض الدول الأوروبية، لم تبد تعارضها لعدم اعتبارها تصريح مونرو، قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي، فقد سبق أن نادى به فرنسا بعد ثورتها¹.

فيما أقرت و بصفة قانونية منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها حيث نصت المادة 7/2 منه على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع²

و من خلال منصوص هذه المادة يتضح أن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أو منظمة دولية لشؤون دولة أخرى لا يكون إلا بسند قانوني، بهدف عدم تقييد حرية الدولة والاعتداء على السيادة والاستقلال فيها. و أكدت ذات المادة، إلى أن من مبادئ الأمم المتحدة "عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما".³ كما أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بمبدأ عدم التدخل، ونددت بأعمال التدخل التي تهدد أسس السلام في العالم وتعدّ صفو العلاقات الدولية. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 1965، أصدرت الجمعية إعلاناً حول عدم جواز التدخل في شؤون الدول الداخلية وحماية استقلالها وسيادتها. وأتبعته في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970 بإعلان آخر، أعم وأشمل، حول "مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفق ميثاق الأمم المتحدة". وتضمن "الإعلان" سبعة مبادئ مهمة، أولها مبدأ امتناع الدول، في علاقاتها الدولية، عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لكل دولة، أو بأي طريقة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة. وثانيها المبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم اختصاص الدولة الوطني. لقد حظّر إعلان العام 1970 كل تدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة، واعتبر كل شكل من أشكال التدخل السياسي

¹ بوكرا ادريس : مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص34.

² انظر: المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة 1945 م.

³ Voir La Charte des Nations Unies, Documents D'études, No 302, La Documentation Française, Paris, 2001, p. 3

أو الاقتصادي أو الثقافي مخالفًا للقانون الدولي، وأكد أن لكل دولة حقًا ثابتًا في اختيار النظام الذي يلائمها من دون أي تدخل خارجي.¹

من هنا فإن مبدأ عدم التدخل سيضمن للدول حمايتها من الضغوطات الخارجية بمختلف أشكالها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه سيتيح لها المجال لتعزيز أمنها واستقرارها. ومن ثم سينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي على حفظ الأمن والسلم الدوليين.

و هذا ما جعل مبدأ عدم التدخل يلقي تأييدًا واضحًا في جميع هذه المستندات والمواقف. ولكن مع تطوّر حقوق الإنسان الأمنية والسياسية، وارتباطها بالسلم والأمن الدوليين، ونظرًا إلى السلطة الاستثنائية التي يتمتع بها مجلس الأمن في هذا المضمار، فإن الحديث عن مفهوم السيادة الكلاسيكي لم يعد أمرًا واريًا، بعد أن طرأت تغييرات على مهام الأمم المتحدة على صعيد حماية هذه الحقوق التي تقود إلى نوع جديد من التدخل الذي يعرف باسم التدخل الإنساني، أو التدخل دفاعًا عن الإنسانية.²

و عليه فمنذ العام 1991 وسقوط الاتحاد السوفييتي، وبروز النظام الدولي الجديد الذي تهيمن على تفاعلاته الولايات المتحدة الأمريكية، أثّر جدل واسع بشأن جدوى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بسبب تزايد ترابط العالم من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية والتي تطورت لما وصلت عليه الآن من شبكات التواصل الاجتماعي، وتزايد أدوار مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدولية. فضلاً عن قوة التنظيم الدولي والمقصود به المنظمات الإقليمية والدولية التي صارت تتدخل في شؤون الدول لتحقيق أهداف معينة باتت من الصعوبة بمكان الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما جعل هذا المبدأ موضع تشكيك ومحل اختبار لمصداقيته.³

المطلب الثالث : الاستثناءات الأمنية و السياسية لتبرير مبدأ التدخل

رأت دول أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة وخصوصًا دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: "أن مسألة حقوق الإنسان والأمن البشري، هي مسألة دولية ولم تعد داخلية، ويشكل انتهاكها تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، ولم يعد مقبولاً للدول التذرع والتخفي وراء مبدأ السيادة المطلقة، وأصبح

¹ M. Virally, "Panorama du Droit International Contemporain", R.C.A.D.I, Paris, Vol 183, 1983, p. 102 .

² Rousseau, "Droit International Public", Tome IV, Sirey, Paris, 1980, p. 49.

³ معهد البحرين للتنمية السياسية: التدخل الخارجي ، مرجع سابق.

هناك تحوّل في مفهوم السيادة، وليس هناك بعد اليوم سيادة مطلقة بل سيادة نسبية".¹ وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الفرنسي الراحل، فرنسوا ميتران، في أثناء اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في باريس في 30 أيار/مايو 1989، "إن وجوب احترام مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، يتوقّف عندما يكون قسم من شعبها ضحية الاضطهاد، ويكون من الخطأ جدًّا عدم تقديم المساعدة الإنسانية".² كما يرى الدكتور الغنيمي مشروعية التدخل الجماعي استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية -المتدخل في أمرها- على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين ، أو في حالة قيام الدولة المعنية بالعدوان على دولة أخرى. و من أشكال الاستثناءات في التدخل نجد :

- التدخل بناء على طلب: يجيز الفقيه كونيديك التدخل إذا كان بناء على طلب ، أي دون أي ضغط ، ويجب أن يأتي الطلب حسب رأيه من طرف الحكومة الفعلية.
 - التدخل ضد التدخل: و هنا يجوز التدخل إذا كان هناك أضرار بمصالح الدولة المتدخلة ، أو إضرار للمصالح العام لجماعة الدول. ومن الأمثلة على ذلك هو تدخل بريطانيا سنة 1826 في شؤون البرتغال لتمنع تدخل اسبانيا. وكذلك تدخل بريطانيا وفرنسا سنة 1854 لتمنع تدخل روسيا في شؤون تركيا.
 - التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية.
 - التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة.
 - التدخل لحماية حقوق ومصالح رعايا الدولة.
 - التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- و تبعا لهذه الاستثناءات في التدخل ، فقد ازداد اهتمام منظمة الأمم المتحدة بالمشكلات الداخلية لوحدات النظام الدولي، أي للدول، وتجلّى ذلك في:
- قيام المنظمة بتنظيم الانتخابات العامة أو الإشراف عليها ومراقبتها في بعض الدول.
 - إعلان حمايتها بعض الأقليات أو الجماعات المضطهدة.

¹ Mario Bettati, B. Kouchner "Souveraineté et Non Ingérence", De Noël, Paris, 1997, p. 230.

² Boutros Ghali "Les Limites de la Souveraineté", Le Monde, Paris, 14 Juin 1989.

- إنشاء مناطق آمنة يحظر تخزين السلاح فيها أو استعماله.
- إشرافها على نزع السلاح أو إيقاف العمليات الحربية أو فرض الهدنة في الحروب الأهلية أو الحدودية.
- سعيها لضمان وصول المواد الغذائية والطبية والمساعدات الإنسانية من كل نوع إلى سكان المناطق المنكوبة أو المعرضة للصراعات الداخلية
- مساهمتها، بعد انتهاء الحروب الأهلية، في إعادة بناء هياكل الدولة، ومساعدة مؤسساتها على النهوض من كبوتها. وأخيراً في إطار مكافحة الأعمال الإرهابية التي تهدد الأمن العالمي¹.
- وفي هذا المضمار، ورد أيضاً في تقرير Axworthy، الحديث عن مفهوم جديد أكثر شمولية هو مفهوم الأمن البشري في مواجهة سيادة الدولة، إنطلاقاً من تأكيد يعتبر أن أمن الأفراد أصبح معياراً جديداً لقياس الأمن العالمي، كما أخذ يطبع بطابعه الخاص كل اندفاع في مجال العمل الدولي. وقد ناقش التقرير ممثلو إحدى عشرة دولة تمثل جميع المناطق الجغرافية. وينطلق التقرير من ملاحظتين مفارقتين: الأولى "إذا كانت العولمة مزودة بعدة مكاسب، فإنها تصطبب بمعاودة للجرائم، والاتجار غير الشرعي، والإرهاب، وانتشار الأمراض، والتراجع في البيئة الملائمة، فتحمل معها تكديباً للفرضية القائلة بأن أمن الأفراد يتأتى من أمن الدولة". والملاحظة الثانية، مفادها أنه بقدر ما تصبح أدوات الحرب معقدة يكون ضحاياها الأساسيون من المدنيين، وحالة كوسوفو هي المثل الأخير على هذا الأمر². وقد أثبتت الأمم المتحدة أن المشاكل والأزمات التي تعانيها البشرية، والمرتبطة بحقوق الإنسان، أدت إلى تراجع مفهوم السيادة التقليدي، الذي لم يعد صالحاً لمواكبة المستجدات والمتغيرات في عالم اليوم. وأدرك الأمين العام السابق، بطرس غالي، هذا الأمر جيداً وعبر عنه في تقريره المقدم بعد اجتماع القمة لمجلس الأمن في 1992/1/31، بقوله: "إن احترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك، على الرغم من أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى. فالنظرية هنا لم تعد تنطبق على الواقع، ومهمة قادة الدول اليوم هي تفهم هذا الأمر وإيجاد توازن على الرغم من حاجات الحكم الداخلي ومتطلبات عالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم. فالتجارة والاتصالات والأمور البيئية تتعدى الحدود الإدارية. ويكمن أحد متطلبات حلول هذه المشكلات في

¹ Charles Zorgbibe "Le Droit D'ingérence", P.U.F (que sais-je), Odile Jacob, Paris, 1994, p. 98.

² ريمون حداد، "العلاقات الدولية"، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص. 586.

التزام حقوق الإنسان". بدوره شدّد الأمين العام السابق، كوفي عنان، في تقاريره، على سبل معالجة الهموم الإنسانية المشتركة التي تجتاح العالم اليوم، وأشار إلى تأثيرها الواضح في تطوّر مفهوم السيادة.¹

المطلب الرابع : التدخل الإنساني

لقد كان التدخل في السابق أمراً مشروعاً لتوفير الحماية لمواطني الدولة أو الدول المختلفة. أما فكرة التدخل الدولي الإنساني لحماية مواطني الدولة التي تنتهك فيها حقوق الإنسان فحديث العهد، و قد وجدت اتجاهات ثلاثة فيما يتعلق بالتدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان:

- اتجاه ينطلق من ضرورة التدخل في حالات معينة ، فيرى أصحابه أن التدخل الإنساني هو "المساعدة باستخدام القوة، بهدف توفير الحماية لمواطني دولة ما إزاء المعاملة التعسفية والمتجاوزة للحد، والتي لم تراع تلك الدولة أن سياستها تقتض أن تقوم على أسس من العدالة والحكمة".²

- اتجاه يرفض فكرة التدخل الإنساني ، ويشدد على وجوب الالتزام بعدم جواز استخدام القوة لأي سبب كان فيما عدا حالة الدفاع الشرعي عن النفس. لكن البعض من أصحاب هذا الرأي يميز بين التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما ولو لاعتبارات إنسانية ، وبين المهام الانتقادية لمواطنيها، أو للإفراج عن الرهائن.

- أما الاتجاه الثالث فيرى أن التدخل الإنساني هو "رد فعل ملازم للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان"³. ويرى أنصاره جواز شن الحرب دفاعاً عن حقوق الإنسان والحريات العامة التي تتعرض لانتهاكات جسيمة. كما في حالات التطهير العرقي و إبادة الجنس البشري أو القتل الجماعي.

وفي غياب أي مستند قانوني في القانون الدولي يبرّر شرعية التدخل الإنساني، شكّلت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة من فرنسا، رقم 131/43 في 8 كانون الأول/ديسمبر 1988، ورقم 100/45 في 14 كانون الأول/ديسمبر 1990، "حول حق المساعدة

¹ محمد المجذوب، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 310.

² الغنيمي محمد طلعت: الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا تاريخ، ص 311.

³ الغنيمي محمد طلعت، مرجع سابق، ص 214.

الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة"، بداية تحوّل في تجاوز مبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول الداخلية، على الرغم من أنها تقتض موافقة حكومات الدول المعنية واحترام سيادتها.¹ وهذا التطوّر في حق الضحايا في المساعدة والعون الإنساني، وواجب الدول الاعتراف بدور المنظّمات الدوليّة الإنسانية غير الحكومية وتسهيل مهامها في هذا المجال، قد طرح تساؤلات حول القانون الإنساني الجديد الذي يفرض تدخلاً لمساعدة المنكوبين والضحايا من دون أن يتنكّر للسيادة. فالأمر يقتضي وضع مدى قانوني جديد يربط على نحو وثيق شرعية التدخّل الإنساني ومبدأ استقلال الدولة الأساس وعدم خضوعها لإرادة خارجية.²

ومن القرارات التي سمحت بالتدخّل الإنساني، وألزمت الدول السماح للقوات الدوليّة بتأمين وصول المعونات الإنسانية إلى ضحايا النزاعات المسلّحة الداخلية والمضطهدين من السلطة الحاكمة، القرار 668 الصادر عن مجلس الأمن في 5 نيسان/أبريل 1991، الذي دان عملية قمع المدنيين في أنحاء كثيرة من العراق، بما فيها مناطق وجود الأكراد في شمال العراق، كما فرض على النظام العراقي وضع نهاية لعملية القمع من دون تأخير. وأصرّ على السلطات بوجوب السماح للمنظمات الإنسانية الدوليّة بالوصول إلى جميع المنكوبين الذين هم في حاجة إلى مساعدة في جميع أنحاء العراق، وسمح لقوة عسكرية مشتركة من الأميركيين والإنكليز والفرنسيين بالمساهمة في عمليات إيصال المعونات وإنقاذ الأكراد في حزيران/يونيو 1991.³ و قد تكررت عدة قرارات لمجلس الأمن في هذا الشأن .

المبحث الرابع : استراتيجيات حماية السيادة الوطنية من التدخل الخارجي

تشير استراتيجيات المناعة من التدخل صونا للسيادة الوطنية إلى كل الآليات المخطط لها سواء على المدى القصير أو البعيد التي تعتمد الدولة في إطار مقارنة متكاملة أساسها القدرة على تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات لمواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع ضرورة استمرار هذه الاستراتيجيات لضمان بقائها في الحاضر والمستقبل و تحقيقاً للمصلحة الوطنية بضمان استراتيجيات تستهدف القطاعات

¹ Bernard Kouchner", **Le Malheur des Autres** , "Edition Odile Jacob, Paris, 1991, p. 291.

² Mario.Bettati", **Le Droit D'ingérence** , "Op.cit., p. 9.

³ Mario.Bettati", **Un Droit D'ingérence** , "R.G.D.I.P, Paris, Tome 95, 1993, p. 663.

الخمس للأمن حسب مدرسة "كوبن هاغن" حيث تسعى استراتيجيات المناعة في القطاعات المطروحة إلى ضمان :

أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، والأمن الوطني، ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي"، والأمن الإقليمي، باتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها، والأمن الدولي أو العالمي، وتتولاها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وقد مر مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية: في المرحلة الأولى كان ينظر إليه بالنظرة الإستراتيجية الضيقة وهي صد هجوم عسكري معادٍ وحماية الحدود من الغزوات الخارجية والمحافظة على الاستقلال الوطني، وفي المرحلة الثانية صار على الدولة أن تؤمن مواطنيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ضد أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث.

المطلب الأول: استراتيجيات سياسية و أمنية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

إن المقصود بالاستراتيجيات السياسية والأمنية المتخذة من طرف الدولة صونا للسيادة الوطنية من أي تدخل خارجي كل الآليات المتعلقة بإصلاح النظام السياسي و الأوضاع الداخلية و الخارجية وفق مقارنة أمنية محكمة محققة للمصلحة الوطنية. تعتبر هذه الاستراتيجيات مهمة جداً و تعتمد عناصر قوة الأمن القومي المنبئية على ما يأتي :

- قوة السياسة الداخلية المترجمة بقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية ، فالعنصر الجيوبولتيكي مهم و قد برزت عدة نظريات في هذا الإطار نذكر منها نظرية قلب الأرض التي وضعها ماكيندر عام 1904 أن المستقبل لقوى البر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، ويرى العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماءها جزيرة العالم. ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض The Heart Land والذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته 21 مليون ميل¹، هذه النظرية جاءت على مبادئها نظرية أخرى سميت بنظرية " النطاق الهامشي " لـ

¹ جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، 1983)، ص 214.

سيبكيان" و التي يرى فيها أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. في حين رأت نظرية القوة لبحرية لـ "ماهان" أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها¹. و من مؤهلات قوة السياسة الداخلية ، نجد كذلك المشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري، و تتناغم مع هذا قوة السياسة الخارجية المتوقفة على فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج.²

- قوة مؤسسات السياسية للدولة من خلال قوة القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير بدعم من وسائل إعلام مقتدرة مساهمة في شرح أهداف الحكومة قصد حشد الجماهير خلف سياساتها، بالموازاة مع هذا لا بد أن تكون التنظيمات السياسية على قدر عال و قدرة فضلى على تحريك الجماهير وتعبئتها.

وبناء على ما سبق ، و إحقاقاً لتنفيذ هذه الاستراتيجيات كتدبير مهم في هيكل الدولة يعزز مكسب السيادة الوطنية نورد الشروط الآتية الذكر :

¹ محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000)، ص 25.

² إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) ص 114.

أولاً: إصلاح الأوضاع الداخلية باعتماد إصلاح سياسي شامل، إذ يمكن للسيادة مثلاً أن تهدد موضوعياً بأشياء كالاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة.¹ أو يكون الإصلاح بالاعتماد على استقرار أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة شرعيتها و مشروعيتها وشرعية إيديولوجيتها. ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة و لا يتأتى هذا إلا بتحقيق تحول ديمقراطي فعلي بصورة تدريجية وتراكمية تعمل وفق معطى ترشيد عملية صنع القرارات و السياسات كمدخل حقيقي نحو بناء دولة المؤسسات و تحقيق سيادة القانون ، ضامن للعدالة الاجتماعية و محقق لتماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية، و يدرأ كل مظاهر الفساد السياسي والإداري.

ثانياً: على المستوى الخارجي المتعلق بمدى تأثير النظام الدولي في الدولة كوحدة ، من خلال بناء سياسة خارجية صلبة تحكمها مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح السياسية و الأمنية وأسبقاياتها ، و قائمة على تقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تواكبه نية نحو تطوير سياسات التكامل الإقليمي خصوصاً في ظل التحديات التي تطرحها العولمة على دول العالم الثالث نظراً لمحدودية قدرتها على التعامل معها فرادى؛ و يتم تحقيق هياكل التكامل وفقاً لمجموعة من التصورات والأفكار والبرامج؛ تحذوها إرادة إقليمية موحدة باتجاه التكامل المتضمن لكل معاني الحرص والعمل المشترك على تذليل المشكلات والعقبات التي تعيق تحقيقه .

ثالثاً: اعتماد مقاربة أمنية متكاملة وفق المنظور الذي طرحه عليه باري بوزان للتعاطي مع ما سماه بمعضلة الأمن الوطني، و هذا بالتركيز على القطاعات الجديدة للأمن على غرار الأمن العسكري وهي الأمن السياسي،الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي مؤكداً على ارتباطها ببعضها وتفكيك كل قطاع على حدا بهدف معرفة كيفية تأثير كل قطاع منها على باقي القطاعات الأخرى مع تعقيد وتركيب هذه العملية المنهجية من "الجزء إلى الكل"² .

¹ -Barry Buzan, Rethinking Security after the cold war, cooper -action and conflict,1997,p:16

² -Barry Buzan, New Pattens of Global Security in the Twenty-First century ,International Affairs,1991,p.433

رابعاً : تعزيز قدرات القوة الصلبة و الناعمة

و المقصود بالقوة الصلبة للدولة القوة العسكرية التي تعمل على بقاء الدولة و حماية مكوناتها بتعزيز قدراتها الدفاعية و حتى الهجومية وفق استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها تلبية لاحتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي. وأما عن القوة الناعمة فلها علاقة بالاستراتيجيات الاقتصادية و الثقافية سنورد تفصيلها في المطالب اللاحقة .

خامساً : تكوين قوة عسكرية عالية الأداء و يتضح ذلك من خلال هذه المؤشرات: حجم وتكوين القوات، وتنظيم القوات وتسلحها، والمرونة، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي ، والأحلاف العسكرية¹. و طرق استخدامها سواء من المنحى الهجومي أو الدفاعي أو كآلية للردع.

المطلب الثاني : الاستراتيجيات الاقتصادية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

في هذا الإطار و ربطاً لما سبق ، يشير باري بوزان إلى الترابط المهم بين الأمن الاقتصادي والأمن العسكري، وكيف أن الأمن العسكري تابع للأمن الاقتصادي بسبب القيود التي يفرضها الاقتصاد على ميزان الدفاع والأمن.² فمجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية. لذلك وصونا للسيادة الوطنية من أي تدخل خارجي وتداعيات العولمة ، لابد على الدولة أن تضبط خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية لمواجهة المنافسة و الهيمنة السائدة على الصعيد الدولي؛ "المستقبل الذي ينتظر الدول بما فيها العربية والإسلامية سواء أكان مستقبلاً مشرقاً أم مظلماً إنما يعتمد في المقام الأول على مدى فعالية الإستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول"³، وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، وهي: المورد الغذائية المحققة للأمن الغذائي ، الموارد الصناعية خصوصاً

²⁴ د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، المرجع السابق، ص 27.

² قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر نظرات العلاقات الدولية

رسالة ماجستير في العلوم السياسية و ع.د تخصص الإستراتيجية والمستقبلات جامعة الجزائر 3، 2014، ص 113.

³ بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية رؤية إسلامية، مكتبة الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 39.

الحربية منها ، الموارد المعدنية و الطاقوية . وأساليب و استراتيجيات توظيف هذه الموارد هو السبيل نحو تحديد مدى قوة الدولة من عدمها في مواجهة القوى الخارجية ، ومن أهم تلك الأساليب:¹

- الأسلوب القائم على تقديم الإغراءات والحوافز الاقتصادية للدول الخارجية.

- الأسلوب القائم على توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصادية.

وأما عن طبيعة الإستراتيجية الاقتصادية فهي تبنى وفقا لما يلي:

- تحقيق نمو اقتصادي و تقدم تكنولوجي(اقتصاد رقمي) وتحقيق سيادة غذائية* ملية

لاحتياجات الشعب وموفرة لسبل التقدم والرفاهية له ، وتنمية التبادل التجاري وتصدير

العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

- إنهاء الوصاية الاقتصادية بمفهومها الأدق التبعية الاقتصادية** و بناء اقتصاد وطني خلاق.

- على المستوى الدولي ترتبط الإستراتيجية الاقتصادية بمدى قدرة الدول على الوصول إلى

الأسواق العالمية والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية

و السلطة في النظام الدولي، تجنباً لضغوط الدول العظمى، المؤسسات و المنظمات

الدولية الاقتصادية الكبرى المهددة للاقتصاد الوطني .

و في خضم تداعيات العولمة ، كان من المهم الإشارة إلى تهديدات خارجية أصلها بيولوجي،

دعا دول العالم خصوصا دول العالم الثالث إلى إعادة مراجعة استراتيجياتها مع البحث عن بدائل

لصون سيادتها الغذائية بصفة خاصة و الوطنية بصفة عامة .

¹ إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص 210 - 212

* السيادة الغذائية تعني حق الشعوب في بلدانهم أو اتحاداتهم في اختيار و تحديد سياساتهم الزراعية . انظر :

Dindo Sarah ; La souveraineté alimentaire, un paradigme alternatif ; dialogues, propositions,

<http://base.d-p-histoires pour une citoyenneté mondiale;DPH,Janvier 2008, du site>

25.:h.info/fr/fiches/dph/fiche-dph-7510.html , le 30/05/2020 a 22

** التبعية بصفة عامة هي خضوع و تأثر اقتصاد ما بالتأثيرات و التغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه

القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع ، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد

الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة اقتصاد الأخير، انظر : د. محمد لبيب شيفر ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد

العربية ، جامعة الدول العربية ، 1958 ، ص45.

ففي سنة 2015 ، وقف بيل جيتس، الملياردير، ومؤسس شركة ميكروسوفت العالمية، محذراً من وباء محتمل، ومؤكداً على عدم جاهزية الإنسانية لمواجهة مثل هذا النوع من الكوارث.¹ ويبدو أن نبوءة الرجل قد تحققت، فبعد ما يقرب من خمس سنوات ، يقف العالم – عاجزاً أمام فيروس اصطلح على تسميته: كورونا الجديد COVID19 والذي انطلق من الصين، ثم انتشر في كل المعمورة كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية بشكل غير مسبوق، مما جعل العالم قرية صغيرة بحق. ورغم التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في جميع المجالات، ما تزال البشرية غير قادرة على إيجاد ترياق لهذه الأزمة البيولوجية. إحصاءات ضحايا الفيروس الجديد سواء عدد المصابين أو القتلى في تزايد مستمر يومياً. الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية (WHO) (World Health Organization) إلى وصف فيروس كورونا الجديد بالوباء² معتبرة إياه على أنه : " مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، بحيث لم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحول كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم"³ . هذا الفيروس كانت له تداعيات كبيرة أثرت بشكل مباشر على السيادة الغذائية و من خلالها على الوطنية باعتبار الترابط الأصيل بينهما . فقد أظهرت ضعفاً شديداً في مواجهة التهديدات النظامية المتعلقة بضمان الحماية الكافية للمواطنين من المخاطر الحقيقية بما يحفظ سيادة الدولة ، و عليه فقد أجبرت أزمة هذا الفيروس الدول على إعادة النظر في كيفية تعاملها مع العولمة والاعتماد المتبادل هذه الظاهرة التي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم الأرحب⁴ كأهم إستراتيجية لمواجهة التحديات المستقبلية .

¹Gates, Bill, The next outbreak? We are not ready! TED talk, April 3rd, 2015 (accessed on May 15th2020), https://youtu.be/6Af6b_wyiwl

²World Health Organization, WHO announces COVID-19 outbreak a pandemic, March 12th, 2020 (accessed on June 3rd): <https://www.euro.who.int/en/health-topics/health-emergencies/coronavirus-covid-19/news/news/2020/3/who-announces-covid-19-outbreak-a-pandemic>

³ انظر: منظمة الصحة العالمية : مرض فيروس كورونا ، اطلع عليه بتاريخ : 2020/06/02 <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

⁴ د. محمد الصوفي: تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، ص:3 .

المطلب الثالث : الاستراتيجيات الاجتماعية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

حماية لمركز سيادة الدولة و أمن حدودها ، فإن الاستراتيجيات الاجتماعية في هذا الإطار تصب حول مجابهة التهديدات التي ترتبط بهوية المجتمع و مكوناته القيمية الأساسية ، فالمجتمع الذي يفقد هويته لن يكون قادرا على البقاء الآمن ، و تتكون العقيدة من مجموعة المعتقدات و القيم الأساسية و لمواقف لتأصلة لدى فرد تجاه نفسه و الآخرين ، و من مجموعة لأدوار التي يؤديه في المجتمع ، و يمتلك أي مجتمع "تقريبا" نفس لقيم و المعتقدات و المواقف و أدوار ، كما أن الدولة تطور ما يمكن تسميته بالهوية الوطنية ، التي تسمح بالحفاظ على القيم الأساسية و احترامه ، و تعزز الهوية احترام الذات لدى المواطنين ، و مستويات الشعور بالأمان ، و تضفي معاني مشتركة على حياة الناس.¹ و هذا لا يتأتى إلا عن طريق إقامة عدالة اجتماعية تضمن عدم تزايد نسب المواطنين تحت خط الفقر لأن هذا المعطى سيصبح تهديد داخلي وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية. قائمة بالحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر. ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية، ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه،

و يعتبر المجتمع في هذا القطاع كيانا قائما وموضوعا متميزا للأمن والأمن المجتمعي واحد من أهم قطاعات برنامج البحث في الدراسات الأمنية يتمحور الأمن الاجتماعي حول الهوية أي ما يطلق على جماعة معينة ضمير (نحن) في مقابل الآخرين والذي قد يكون تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، اثنيه أو جماعة دينية وهذا النوع من الأمن متعلق بالهوية والانتماءات الثقافية، الدينية والعرقية وبالتالي هو اعقد الأمور في القطاعات الخمس لباري بوزان

القطاع المتعلق بالأمن المجتمعي: جد معقد لأنه يتعامل مع الهويات التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية مما يقود في اغلب الأحيان إلي تبني سياسات عنصرية إقصائية² وهذا ما يولد عدة مشاكل وصراعات مستعصية على الحل ومصدرها هي النزاعات الأمنية والعرقية فعندما

¹ Ivanov, K. (2020). Protecting social security: security policy or identity policy. Knowledge International Journal, 42(5), 849–853.

² قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص114.

تحس مجموعة باللا أمن إزاء محيطها الإقليمي فذلك يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان بالمأزق المجتمعي (مأزق أمني مجتمعي) الذي يعتبره مولر ناتج عن غياب الأمن المجتمعي وسيكون نتيجة إحساس هذه المجموعة بمساس أحد مكونات هويتها كالدين، اللغة، الثقافة، العادات والتقاليد. كما يمكن أن يضاف معطى آخر مستحدث لحماية المجتمع متمثل في الأمن البيئي الذي يعد أكبر التحديات المهددة للحياة البشرية خصوصا مع التدهور الايكولوجي ، التلوث و الجفاف

ما سبق ذكره جعل باحثي مدرسة كوبن هاغن يؤكدون على أن مفهوم الأمن ليس ثابتا وبالتالي هو ديناميكي ويتشكل عبر الممارسة الوطنية فهو بناء اجتماعي، ووضعوا المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت تعتبر المصدر الأساسي للتهديد.¹

المطلب الرابع : الاستراتيجيات الثقافية لحماية السيادة من التدخل الخارجي

إن الحديث على وجودنا التاريخي والجغرافي وإقرانه بالوجود الثقافي إنما هو في الحقيقة الوجود الذي يحدد خصوصيتنا الثقافية ويشكل هويتنا وانتماءنا أمام الآخر في ظل ما يسمى بالثقافات المعمولة التي روجتها وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التكنولوجيا وغيرها . إن الهوية جسر يعبر من خلاله الفرد إلى بيئته الاجتماعية والثقافية، فهي إحساس بالانتماء والتعلق بمجموعة، وعليه فالقدرة على إثبات الهوية مرتبطة بالوضعية التي تحتلها الجماعة في المنظومة الاجتماعية ونسق العلاقات فيها². و عليه فإن صون السيادة الوطنية في منحائها الثقافي يستوجب تعزيز الهوية الثقافية بما تحتويه من السمات والقسمات التي تميز حضارة أمة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل الشخصية الوطنية أو القومية طابعا تتميز به عن الشخصيات الوطنية القومية الأخرى ، و تعبر في نفس الوقت عن مظهر من مظاهر الانتماء الثقافي الذي ينعكس على توحيد اللحمة الداخلية و يجنبها من أي اختراق ثقافي أجنبي دخیل مهدد للاستقرار . ولهذا فإن التمسك بالهوية القومية هو وصف المخزون النفسي المتراكم من الموروث وتفاعله مع الواقع³ ، و قضية الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل

¹ تاكايوكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاغ، موقع سياسة على الرابط التالي

<http://politics-ar.com/ar2/3045>

² محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2003، ص92.

³ جيهان سليمة: "عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة". من كتاب الثقافة العربية، أسئلة التطور والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص237.

إرهاصات العولمة بالخصوص قضية كفيلة بإظهار وجودنا الثقافي في المعترك الحياتي واكتشاف جذورنا والتمسك بهويتنا الثقافية ضد أي اختراق مهدد للوحدة الوطنية، و قد تكون أشكال الاختراق الثقافي كالآتي :

- تبعية ثقافية مبنية بإحلال قيم و عادات و سلوكات ثقافية محل القيم الثقافية السائدة ، خصوصا مما تفرضه العولمة من امبريالية ثقافية .
 - الاستيلاء الحضاري المستشري بسبب الغزو الثقافي .
 - التسمم الثقافي خصوصا في الأمة العربية ، ويتم من خلال نفي الدور العربي ومحو الشخصية الثقافية للأمة العربية عن طريق التشكيك بقيمة الثقافة العربية وإبراز وجهها السلبي وإحياء الثقافات الغربية لكسر وجودنا الثقافي وإبراز أزمة الهوية الثقافية.¹
 - الهيمنة الإعلامية لوسائل الإعلام التي روجت للثقافة الغربية و ساهمت في تهديد الخصوصية الثقافية .
- و عليه فمن بين أهم استراتيجيات صون الهوية الثقافية من مثل هكذا اختراقات نذكر الآتي :
- ✓ تحديث ثقافتنا وتطويرها من خلال تبيان وضعية المتحول من الثابت فيها وذلك بإثبات هويتنا في وجه تيارات العولمة الثقافية حتى نتمكن من المحافظة على قوميتنا العربية.²
 - ✓ السعي نحو إجماع وطني متجه نحو بناء مشروع ثقافي وطني موحد يحافظ على الخصوصية الوطنية ويساير التطورات الحاصلة .
 - ✓ رفض العزلة والهيمنة في الوقت نفسه ومحاولة وضع وجودنا الثقافي في المعترك الحياتي من خلال تطويع الثقافة الجديدة مع ثقافتنا حتى تصبح مزيجا من الأصالة والمعاصرة وهنا يمكن المحافظة على هويتنا ومواكبة الآخر.³

¹ نظام محمد بركات: "التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية"، من كتاب الثقافة العربية، أسئلة التطور والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 124 .

² عدنان المجالي: قضايا معاصرة. دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص220 .

³ جيهان سليمة ، مرجع سابق ، ص 246.

استنتاجات الفصل:

لقد أثرت إرهابات العولمة و أسهمت في تراجع مفهوم السيادة الوطنية ، إذ تراجعت استقلالية القرار الوطني لصالح قوي إقليمية أو دولية كالمنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية ...) ، هذا التراجع شكل انتقاصا للسيادة و هدد الأمن القومي خصوصا و أن مساحة التدخل الخارجي أصبحت تطل المصالح الوطنية للدولة تحت مسمى إنساني و حماية الأقليات و تحقيق الديمقراطية و حتى الحماية من المد الإرهابي(دول محور الشر..) .

و لذلك وجدت الدولة نفسها في ظل هذا المعطى مضطرة إلى تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الكفيلة بتحسين السيادة الوطنية جاءت وفق عدة مداخل تكفل إصلاح سياسي متجه نحو تحديد المصالح الحيوية في الداخل والخارج، وأيضا تحديد الدوائر الحيوية وأولويتها ، تليه إعداد قوة عسكرية تحفظ الأمن القومي ، يدعمه تطور في مختلف المجالات الاقتصادية ، التكنولوجية ، الثقافية و الاجتماعية تعزز الوحدة الوطنية . و هي استراتيجيات يمكن القول أن الهدف الرئيسي منها أنها تصب جميعها و تركز على قيمة الإنسان، و كل هذه المعطيات و الجزئيات المتعلقة به هي التي تضمن صون السيادة ، و عليه فنجاح استراتيجيات المناعة له علاقة مباشرة بالقاعدة الشعبية العريضة.

الفصل الثاني : استرجاع السيادة الوطنية - الاستراتيجيات والثغرات

بعد حرب ضروس بين الجزائر وفرنسا تكبدت الجزائر فيها خسائر فادحة، توجت بإعلان مفاوضات الاستقلال التي حملت اسم: " اتفاقيات إيفيان " و التي وضعت حدا لاستعمار دام قرابة القرن ونيف . و قد قاد مجريات الاتفاقيات أعضاء من الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه الحكومة التي جاءت لاستكمال البناء المؤسساتي، كما أن وجودها كان ضرورة حتمية لتحقيق النماء السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية، وإعادة بناء اللحمة الوطنية ولملمة الفوارق وزرع الثقة بين القادة، أين تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ثمانية عشرة عضوا¹ يمثلون مختلف التشكيلات المنضوية تحت لواء جبهة التحرير . و تم خلالها تعيين فرحات عباس بالإجماع على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958². و قد تكفلت ذات الحكومة بمجريات المفاوضات التي جاءت وفق محددات و أهداف الكفاح المسلح ، كما حددت الاتفاقيات و اللقاءات والمؤتمرات بما فيها مؤتمر طرابلس 1962م ومختلف مضامين المواثيق و اللوائح والداستير ملامح الجزائر المستقلة و شكلت أهم ركائزها .

¹ انظر: يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 52.

² أزغيد محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 172.

المبحث الأول : ركائز حماية السيادة الوطنية

توجهت الجزائر لبناء دولة ذات سيادة إلى اعتماد عدة ركائز أفرزتها مخرجات مختلف الاتفاقيات و المؤتمرات و الفترات المتعاقبة المتكيفة مع متغيرات الوضع الدولي .

المطلب الأول : مخرجات حماية السيادة الوطنية في اتفاقيات إيفيان

تعتبر اتفاقيات إيفيان الموقعة بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وحكومة فرنسا في 18 مارس 1962 محطة تاريخية رئيسية ونقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث، و ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية لازالت تثير جدلا واسعا لما تنطويه نصوصها من أبعاد لها آثار على مستقبل الجزائر .

و الاتفاقيات عبارة عن مفاوضات تمت بين الجزائر وفرنسا بين عامين 1960 و 1962، ومن خلالها تحصلت الجزائر على استقلالها، و قد جاء إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بما يلي : " بما أن تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة مطابق للواقع الجزائري ، و بما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ، فقد رأت الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع¹ حيث يمكن تلخيص مضمونها وحصرها في النقاط التالية :

✓ ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة و الكاملة في الداخل و الخارج ،
و ستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي و الشؤون الخارجية ، و للدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيأتها الخاصة و تختار النظام السياسي و الاجتماعي

¹ بن يوسف بن خدة : اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ترجمة محل العين جبايلي و لحسن زغدار، الجزائر ، ديوان ، ص 8.

الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها. للدولة السيادة في تحديد و تطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي .

✓ في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية :¹

يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث سنوات من يوم تقرير المصير بالحقوق المدنية الجزائرية و يعتبرون من اجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية .. و لا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية.

✓ ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم و على تبادل المنفعة و المصلحة.. تضمن الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين و المعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات ، و في مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية و الثقافية و تساهم في تطويرها الاقتصادي و الاجتماعي بتقديم المساعدات المالية.

✓ تنمي كل من فرنسا و الجزائر علاقاتهما الثقافية حيث يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي و جامعي في البلد الآخر و ستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع .

¹ بن يوسف بن خدة ، مرجع سابق ، ص 94/87 .

- ✓ ستتظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر و على التعاون بين الجزائر و فرنسا ، حيث تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين...
- ✓ وقف إطلاق النار ابتداء من 19 مارس 1962.⁽¹⁾
- ✓ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.
- ✓ موافقة الجانب الجزائري على تأجيل قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة، وكذلك مطارات عنابة وبوفاريك وبشار ورقان لمدة 5 سنوات.
- ✓ تكفلت الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة بامتيازات استغلال المناجم والمحروقات وحرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطها.⁽²⁾
- ✓ حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية والفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأموالهم وأموالهم.
- ✓ التعاون بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين .
- ✓ تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.
- ✓ يشرف على الحكم خلال الفترة الانتقالية لجنة تنفيذية مشتركة.
- ✓ إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير عقب الفترة الانتقالية مباشرة وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة. أعلنت نتيجة الاستفتاء واعترفت

(1) عمار بومايدة: بومدين والآخرون وما قاله وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص130.

(2) بن يوسف بن خدة: قصة المفاوضات مع فرنسا، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، [د،م]، 1987، ص50.

فرنسا باستقلال الجزائر، وفي يوم الثلاثاء 5 جويلية 1962 أعلنت الحكومة

المؤقتة استقلال الجزائر رسميا.⁽⁴⁾

هذا و قد اختلفت وجهات النظر بين القادة الجزائريين حول مضمون اتفاقيات ايفيان، فمنهم من يرى بأنها استعمار مقنع وأنها ربطت مصير الجزائر بفرنسا إلى الأبد، ومنهم من يرى بان الاتفاقيات نصر عظيم للثورة الجزائرية، ومنهم من يرى بأنها خطوة ايجابية نحو الاستقلال التام.¹

وكدراسة نقدية لمضمون الاتفاقيات يمكن أن نقول أنها حققت لكل طرف الأهداف التي كان يصبو إليها منذ البداية. و في هذا السياق كانت الأهداف السياسية المجال الأساسي و الأهم في نظر المفاوض الجزائري في حين أن المجالات الأخرى (الاقتصادية، العسكرية و الثقافية) هي التي كانت الأهم عند الفرنسيين. لقد حققت اتفاقيات ايفيان من حيث الأساس الأهداف السياسية للجبهة و التي تمثلت في الاستقلال الوطني ، حرمة التراب الوطني ووحدة الشعب ، و حرية القرار السياسي . أما في المجالات الأخرى العلاقات الاقتصادية و أشكال التعاون بين البلدين تم التوصل إلى تسوية لكن في المجمل التصورات الفرنسية هي التي تحققت بوجه عام حيث صرح¹

ديغول على الاتفاقيات بقوله : " يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردنا أن يوجد فيها".

(4) عبد المجيد بلخروبي: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، مرجع سابق، ص165.

¹ مالك رضا: اتفاقيات ايفيان ما يبدو منها وما في الكواليس، محاضرة بمناسبة الذكرى 28 لعيد النصر 19

مارس، المنظمة الوطنية للمجاهدين، [د،م]، 1990، ص2.

¹ شارل ديغول : مذكرات الأمل ، ترجمة سموحي فوق العادة ، بيروت ، منشورات عويدات ، ط2، 1986 ، ص

و رغم القيود العسكرية و الاقتصادية التي وردت في الاتفاقية فقد تمكنت الجزائر من تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 و جلاء القوات الفرنسية في بداية 1965 من رقان و تأميم المعادن سنة 1966. فيما يخص المستوطنين نصت الاتفاقية على حقهم في البقاء في الجزائر أو مغادرة الوطن مع التعويض و لكنهم خافوا على أنفسهم فهربوا من الجزائر قبل إعلان الاستقلال . عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على استكمال سيادتها في المجال العسكري حيث طهر التراب الوطني من التواجد العسكري الفرنسي باستعادة القواعد الجزائرية و كان آخر جندي فرنسي يغادر التراب الوطني سنة 1968 باستعادة قاعدة المرسى الكبير ، كما تم تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971.

المطلب الثاني : مخرجات مؤتمر طرابلس 1962

مؤتمر طرابلس انعقد في ليبيا من 17 ماي إلى 9 جوان سنة 1962 طرح فيه برنامج حدد من خلاله الخطوط العريضة لمشروع الدولة والمجتمع الجزائري بعد نهاية الاستعمار حضره بعض من القيادات السياسية والعسكرية للثورة من التيارات والمدارس السياسية ، ناقشوا فيه معالم النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة والذي عرف بـ"ميثاق طرابلس" والذي تم التطرق فيه إلى نقطتين أساسيتين:

-دراسة مشروع برنامج حزب جبهة التحرير الوطني .

-تعيين أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

فبالنسبة للنقطة الأولى والمتمثلة في مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، والذي تمحور حول الخيار الاشتراكي والحزب الواحد، تم الموافقة والمصادقة عليه بإجماع الحاضرين

في المؤتمر¹. على الرغم من أن المجتمعين في طرابلس لم يكن يجمعهم أي رابط موضوعي للانسجام حول الاختيارات السياسية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، و ما يلاحظ أنه لم يتخذ بيان أول نوفمبر كمرجعية أساسية للخيارات السياسية والاقتصادية. كما أن الخيارات الكبرى والمصيرية على غرار مشروع الدولة والمجتمع ، لم يحظ بالمناقشة الكافية والعميقة؛ بل "تمت المصادقة عليه دون مناقشة، إذ لم يغير منه حرف واحد، حيث تم تجاوز هذه الوثيقة بسرعة كبيرة وسهولة و حتى إهمال²".

أما فيما يخص عملية انتخاب أعضاء المكتب السياسي، والذي شكل المحور الثاني في أجندة المؤتمر؛ فقد فجر العديد من الصراعات والنزاعات، وجعل الخلافات العميقة والجوهرية التي كانت كامنة ومستترة أثناء مسار الثورة تطفو على السطح؛ وقد تحولت إلى عداوات، وصلت إلى حد استعمال السلاح في مواجهات عسكرية، ذلك كله ناتج عن حب الزعامة والانتصار للذات على حساب المبادئ؛ والتسابق نحو السلطة الذي شكل الحافز العميق، لدى كل الأطراف الفاعلة³.

و ما تجدر الإشارة إليه أن ميثاق طرابلس قد تفاعل مع السياق التاريخي الدولي، الذي تميز بتصاعد الحركات التحررية في العالم الثالث؛ و لذلك تم تضمين الميثاق رؤية إيديولوجية عالم ثالثة، لتكون بمثابة طريق ثالث Third way في مقابل الطريق الأول الرأسمالي، والطريق الثاني الاشتراكي. حيث جاء في الميثاق أن "الجزائر تسعى لدعم

¹ علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، 1999، ص:289.

² محمد عباس: النخبة و الغاشي، مشكلة النخبة المستلبة، منشورات مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2004، ص 62.

³ علي هارون: خيبة الانطلاق، فتنة صيف 1962، ترجمة: الصادق عماري و آمال فالح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص:24.

التضامن في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار ... والجزائر إفريقيا باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث، متضامنة مع كل شعوب آسيا، وأمريكا اللاتينية من أجل تحريرها السياسي ودعم استقلالها، ونموها الاقتصادي.... إن الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية..¹

المطلب الثالث: بناء الدولة الجزائرية: السياسات والأدوات من 1962م إلى غاية 1989م

بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ، وبعد أن وضع الشعب الجزائري المحتل أمام الأمر الواقع بقبول التفاوض ومنح الشعب حق تقرير مصيره وتحقيق الاستقلال، بدأت مرحلة بناء الدولة الجزائرية واختيار ملامح النموذج الذي يحقق البناء ، غير أن تحولات كثيرة وعميقة ميزت هذا العمل جعلت المجتمع الجزائري يتقلب بين نموذج و آخر . وعليه بادر قادة الثورة في رسم معالم دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد كان الإطار الضابط لهذه الرؤية اعتمادهم على مجموعة من السياسات والأدوات تتألفت حسب كل مرحلة ومعطياتها .

أ - الأسس الثورية كمرجعية للبناء.

لقد كانت أسس بناء الدولة الجزائرية مؤسسة على مرجعيات ثورية بدء من بيان أول نوفمبر إلى مخرجات "مؤتمر باندونغ 1955م ، ثم ميثاق الصومام 1956م ، فمحضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة الصادر في 28 أوت 1957م ، لتستغل القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني الصادرة في 1960م "" ، ووثيقة "المؤسسات

¹ميثاق طرابلس 1962.

المؤقتة للدولة الجزائرية¹ إلى ميثاق طرابلس 27 جوان 1962م، إذ يعد هذا الأخير بمثابة الديباجة التي وضعت الأسس الكبرى في بناء الدولة الجزائرية الحديثة .

فالبرجوع إلى " بيان أول نوفمبر 1954م" واستئناسا بما كتبه "كيث ويتلام"، فإنه قد جاء ليفند الأطروحة الفرنسية القائلة بعدم وجود دولة أو أمة أو شعب جزائري أو تاريخ جزائري. وهي الأطروحة التي تبنتها حتى بعض النخب الجزائرية على غرار "قرحات عباس" في محطة من محطاته النضالية.

أ- 1 إقامة الدولة الجزائرية الجمهورية :

وفيما يخص إقامة الدولة الجمهورية ، فلم يوضح بيان 1 نوفمبر² شكل الدولة و في هذا الشأن يقول الباحث رابح لونيسي : أن مصطلح "الجمهورية" لم يرد في بيان أول نوفمبر 1954 م بشكل واضح وصريح ، " ولكن هذا لا يعني أن أصحابه يؤمنون بنظام آخر للحكم غير النظام الجمهوري ، ويعود عدم الإشارة إلى هذا المبدأ إلى سببين : أولهما أن النظام الجمهوري كان بديهيا لدى أغلب الجزائريين لعدم وجود أسرة مالكة قبل الدخول الاستعماري إلى الجزائر سنة 1830م ، فلقد كان النظام من قبل هذا التاريخ "جمهوريا أوليغارشيا" ، "أما السبب الثاني ، فهو خوف أصحابه من الوقوع في التباس لدى الرأي العام الجزائري والفرنسي على حد سواء ؛ لأن إيراد عبارة "جمهورية جزائرية" في البيان

¹نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1962-1954م) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1976 ، ص 27-8.

²انظر لمنصوص البيان باللغتين العربية و الفرنسية عبر الرابط :

<https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469>

يمكن أن يعطي انطباعا أن المقصود هنا ، هي الجمهورية التي كان يدعو إليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي تزعمه فرحات عباس¹.

لكنها وردت بشكل صريح وواضح كذلك في المذكرة التي قدمها الشاذلي المكي لمؤتمر الدول الأفرو آسيوية في مدينة "باندونغ" أندونيسيا ، والمعروف بمؤتمر باندونغ ، باسم جبهة التحرير الوطني ، ولقد عقد ذلك المؤتمر ما بين 17 و 20 أبريل 1955م ، ولقد جاء في المذكرة ما يلي : "[الشعب الجزائري] يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقة، والصديقة وأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفاحه من أجل حريته ، واستقلاله ومن أجل جمهورية جزائرية"²

أما في ميثاق الصومام 1956 م ، فالعبارة كانت صريحة حيث يقول : "الحاصل أن [الثورة الجزائرية] ، كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية أو اجتماعية"³.

كما ورد هذا في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني حيث تشير إحدى العبارات إلى : " وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحريري فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة ، وهدفها الرئيسي هو محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية"¹.

¹ رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 88.

² مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ ، ص 70.

³ ميثاق الصومام ، انظر : <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/texts/soummam-conference>

¹ القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 55.

هذا ولقد وردت في المادة الأولى من القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ؛
الذي يبين أبرز مؤسسات الثورة ، والتي اعتبرها القانون مؤسسات مؤقتة للدولة الجزائرية،
أن الجزائر ستكون دولة جمهورية.

كما جاء في محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في القاهرة يوم 28
أوت 1957 م¹، أن الهدف من الثورة الجزائرية هو إقامة مؤسسات الجمهورية الجزائرية.

أ- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ
الإسلامية:

جاء في بيان 1 نوفمبر ما يلي : إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية
ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية²، أما في ميثاق مؤتمر الصومام فقد وردت
ذات العبارة باستثناء كلمة "ذات السيادة" ، حيث يقول الميثاق :

"الحاصل أن الثورة الجزائرية كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية
ديمقراطية واجتماعية..¹ وكذلك جاءت في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني
بنفس تعبير البيان ، وذلك في مدخلها ، وهي كالتالي : "وفي نفس الوقت الذي تقوم
فيه بالكفاح التحريري فإن جبهة التحرير تقود ثورة ، وهدفها الرئيس هو محو النظام
الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية"²،

¹ procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957, p 508 .

² بيان أول نوفمبر باللغة العربية، عبر الرابط : <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/texts/statement-of-november>

¹ ميثاق الصومام 1956 م ، انظر : <https://www.el-mouradia.dz/ar/algeria/texts/soummam-conference> .

² القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 55 .

وجاءت في مادته الثانية بنفس العبارة التي جاءت في البيان ، كالتالي : "أن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية " ، وجاءت في مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ كما يلي : " فالشعب الجزائري يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقة ، والصديقة وأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفاحه من أجل حريته ، واستقلاله ومن أجل جمهورية جزائرية ، ديمقراطية ، اشتراكية ، كاملة السيادة¹. "

و عليه يتضح لنا من خلال هذه العبارات أن أسس بناء دولة الحريات و العدالة الاجتماعية كاملة السيادة وفق المبادئ الإسلامية كان نواتها الأولى هاته البيانات و المواثيق .

و عليه فإن مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية كانت تتوجه نحو تعزيز التعاون الدولي. وعلى الرغم من تكريس المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لماهية الدولة الجزائرية التي تعتبر الثورة التحريرية إحدى أدوات بنائها، إلا أن المواثيق الموجهة والضابطة للعمل الثوري ومن أهمها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس، لم تتحدث عن الإجراءات والآليات التي يتم بها بناء هذه الدولة أو الكيفية التي يتحدد بها شكلها وطبيعة النظام السياسي الذي ينسجم مع واقع ونفسية الفرد الجزائري. كما إن تلك المواثيق عكست في الكثير من جوانبها مستوى التنافس السياسي والإيديولوجي بين قادة الثورة التحريرية، ذلك التنافس الذي حسم لصالح التيار اليساري الثوري المتمركز حول البعد الوطني، معتقاً الإيديولوجية الاشتراكية بمسحة قومية عروبية في مؤتمر طرابلس.

¹مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ ، مرجع سابق ، ص 70.

ب : الأسس السياسية و الدستورية

ب-1 دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 م :

من أبرز مخرجات " ميثاق طرابلس " تشكيل المجلس الوطني التأسيسي من 196 نائبا، التي حددت أهم مهامه في تعيين الحكومة التي تم تنصيبها في اجتماع المجلس في 26 سبتمبر 1962، وعين الراحل أحمد بن بلة رئيسا لها. وقام المجلس بمحاولات لإعداد مشروع الدستور، وبُني النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963 على أساس النظام الجمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية، حيث تمارس السلطة من طرف الشعب الذي تتكون طليعته من المثقفين الثوريين، الفلاحين والعمال، مع إقرار النظام الاشتراكي أسلوبا لتنمية البلاد وترقية الشعب وحصر أدواته في الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني "كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة ويوجه ويراقب مؤسسات الدولة". كما أقر هذا الدستور حقوق وحرريات الأفراد من منظور التوجه الاشتراكي. وحدد دستور 1963 ممارسة السيادة في البلاد من خلال ثلاث هيئات هي المجلس الوطني، السلطة التنفيذية، وجهاز العدالة، مع الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية طبقا للنص، يتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام ويجمع بين مناصبي رئيس الجمهورية والحكومة، ويعد مسؤولا أمام المجلس الوطني.¹

¹ بوسلان محمد : المسار السياسي للجمهورية الجزائرية ، جريدة المساء في 2012/7/5 من الموقع : <https://www.djazairiess.com/elmassa/61946> اطلع عليه في : 2021/1/14 على 18:58.

لقد تضمن كل من دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964م ، مجموعة من أسس

ومبادئ الدولة ؛ في الجانب السياسي نورد منها ما يلي :

- جمهورية الدولة وديمقراطيتها¹واشتراكيته² .
- واحدية السلطة التنفيذية³.
- سلطة التشريع يمارسها الشعب عن طريق منتخبيه ، والمتمثل في المجلس الوطني⁴.
- استقلالية القضاء⁵.
- الاعتماد على سياسة الحزب الواحد ، بعيدا عن التعددية الحزبية أو غيرها⁶.
- حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد والحاكم في البلاد ، وسيكون طلائعيا ، يعمل على وضع السياسة العامة للدولة والأمة وسيعمل على مدى مراقبة هذه السياسة ، كما سيغذي ويطعم مؤسسات الدولة⁷ المناضلين.
- ضمان الحقوق والحريات للمواطنين ، ولكن بشرط أن لا تمس عملية التمتع بهذه الحقوق و ممارسة هذه الحقوق بأمن واستقرار الدولة ، فالتمتع والممارسة ستكون مسؤولية ومن أبرز هذه الحريات والحقوق : حرمة الاعتداء على المسكن،

¹المادة 01 من دستور 1963م ، ص 46.

²ويتضح هذا في العديد من صفحات ميثاق الجزائر 1964.

³المادة 39 من دستور 1963م ، ص 51.

⁴المواد من 27 إلى 38 من دستور 1963م ، ص 50 - 51.

⁵لمادة 60 والمادة 62 من دستور 1963م ، ص 54 - 55.

⁶مقدمة دستور 1963م ، ص 45 - 46 ، وراجع ، ميثاق الجزائر 1964م ، ص 121.

⁷يمكن مراجعة المادة 22 و 23 و 24 و 25 و 26 من دستور 1963م ، ص 49 - 50 ، أو ميثاق الجزائر

1964م ، ص 121.

ضمان سرية المراسلات ، حرية الصحافة ، حرية التعبير ، حرية الاجتماع ،

حرية تكوين الجمعيات وغيرها.¹

و من بين أهم أسس ومبادئ السياسة الخارجية:²

- المؤازرة والمساعدة الفعلية للحركات التحررية المناضلة من أجل استقلال بلدانها.
- تقرير التعاون مع الأقطار التي تريد المساعدة على التغلب على صعوبات التخلف وتثبيت تخلصها على الإمبريالية.
- المناهضة للتوسع الاستعماري و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- إتباع سياسة عدم الانحياز.

ب-2 أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في الميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م :

في 19 جوان 1975، أعلن الرئيس هواري بومدين عن نيته في العودة إلى الشرعية الدستورية، وتم بتاريخ 5 جويلية 1976 إصدار الميثاق الوطني الذي يعتبر المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة، وتزامن ذلك مع إعداد دستور 1976 الذي عرض على الاستفتاء الشعبي في 19 نوفمبر 1976. وقد قسم هذا الدستور وظائف السيادة بين مؤسسات الدولة، وحدد ثلاث وظائف أساسية تشمل الوظيفة السياسية التي يمارسها حزب جبهة التحرير الوطني من خلال هيكله ومؤسساته، الوظيفة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية بمفرده، ويمارس بالإضافة إليها مهام تشريعية عن طريق الأوامر، وكذا الوظيفة التشريعية التي يتولاها المجلس الشعبي الوطني.

¹ المادة 14 و 15 و 19 و 22 من دستور 1963م ، ص 48 - 49.

² انظر في مقدمة دستور 1963م ، ص 45 ، كما يكن مراجعة ميثاق الجزائر 1964م ، ص 175 - 176

ونجد في نصوص الميثاق الوطني 1976 م ودستور 1976م التأكيد على

نفس المبادئ السابقة الذكر المتعلقة بجمهورية الدولة و ديمقراطيتها و اشتراكيتها¹

و ما يسجل أن المستجد الوارد متعلق بسلطة التشريع و التي تم استيضاحها كما يلي :

- سلطة التشريع يمارسها الشعب عن طريق منتخبيه ، والمتمثل في المجلس

الشعبي الوطني ، المجالس الشعبية البلدية و الولائية فهي المؤسسات القاعدية

للدولة ، وهي التي تعبر عن الإرادة الشعبية².

معتمدة ذات الأسس و المبادئ السابقة في السياسة الخارجية مع تبني مبادئ

و أهداف المنظمات الدولية المنضوية تحت لوائها. و أما عن الأسس والمبادئ فهي

لم تخرج عن إطارها المتمثل في المحافظة على الاستقلال الوطني وسيادته .

و هنا نسجل نقطة مهمة متعلقة بالمجال الاقتصادي الذي كان مركّز على الربح

البترولي و القوة الدولية للمعسكر الاشتراكي. و بمرور الوقت لم تعد الشعارات الشعبوية

للتعبئة السياسية و الاجتماعية تجد نفعا . و بمجرد تصدع النظام الدولي و انهيار أسعار

البتترول حتى بدأت المشروعات السياسية و الاقتصادية تطرح نفسها من خلال هزات

اجتماعية أفضت نحو خيار جديد فرضته المعطيات .

¹ المادة 01 من دستور 1976م ، ص 1294.

² المادة 07 و 08 من دستور 1976م ، ص 1294 - 1295.

المطلب الرابع : سياسات وأدوات الدولة الجزائرية في ظل الانفتاح و التعددية

أ- الإصلاحات السياسية في دستوري 1989-1996:

لقد تميز نظام الحكم قبل هذه المرحلة ، بمركزية الدولة ، إذ كان متمركز على النخبة وقيادة الثورة التحريرية صاحبة الشرعية الثورية في إدارة دواليب الحكم، والتي كان اهتمامها الكبير ينصب حول استكمال بناء الدولة، بعد استرجاع السيادة الوطنية، وكذلك القيام بعملية التنمية الاقتصادية .واستمر الحال على هذا الوضع ، منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات ، عندما عرفت الجزائر، في إطار الموجة الثالثة من موجات تحول وتطور العالم، تحولا نحو الديمقراطية، تمثل في التخلي عن نظام الحزب الواحد قانونيا ودستوريا ، وتراجع نظام الحكم العسكري ، وتبني انفتاحات سياسية واقتصادية ، لمسايرة التغيرات والتطورات التي قامت في مختلف دول العالم.¹

وهكذا ومسايرة للانفتاحات والإصلاحات، اتبعت الجزائر وتبنيت مجموعة من التحولات على الصعيد السياسي ، من انفتاح وتعددية ، و إصلاحات مؤسساتية ودستورية. كما منحت لمواطنيها مجال الحقوق والحريات السياسية والمدنية ، و إن كانت بدرجة محدودة¹ . كما تمثلت هذه التحولات والإصلاحات في السماح بالتعددية الحزبية ، وذلك بفتح المجال أمام التمثيل السياسي ، و إنهاء نظام الحزب الواحد ،

¹فهيمة شرف الدين ، الإصلاح في الواقع العربي ، وموقع الحكم الرشيد فيه ، ورقة قدمت للمنتدى الدولي للمجتمع المدني حول الديمقراطية ، 29 أكتوبر 2 - نوفمبر 2006 ،شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، 2006 ،ص 49.

¹ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي : قضايا أساسية ، في أحمد منيسي (محرر ، (التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة ، 2004 ،ص ، 147 148.

فتشكلت عدة أحزاب سياسية في الجزائر.¹ و هذا ما ترجمه دستور 1989 من إصلاحات سياسية نذكر من أهمها²:

✓ **إلغاء الاشتراكية في الفصل الثاني من الدستور** :وبموجب هذا تم إقرار التحول

نحو اقتصادي السوق وقيام دستور القانون والتراجع عن دستور البرنامج المعتمدة

في إطار خيار الاشتراكية الذي انتهجته الدولة منذ الاستقلال بموجبها تم إقرار

نظام الأحادية الحزبية وهيمنة الدولة في تسيير العملية الاقتصادية .

✓ **انسحاب الجيش من السياسة** : لقد حدد دستور 1989 دور الجيش في الدفاع

الوطني والحفاظ على استقلال ووحدة البلاد وكل ما يسم سلامتها وأملاكها وتجسد

ذلك فعليا باستقالة إطارات الجيش في 03 مارس 1989 من اللجنة المركزية

لحزب جبهة التحرير الوطني بهدف إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية.

✓ **الفصل بين السلطات**:اعتمد هذا المبدأ كرد فعل لدمج السلطات الذي اقره دستور

1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي يتولى السلطة

التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع طبقا للمادة

153 من الدستور دون رقابة فعلية، ولذلك فإن اعتناق مبدأ الفصل بين السلطات

كان الغرض منه تجنب تداخل السلطات والصلاحيات واحتمال استحواذ سلطة

معينة على سلطات واختصاصات الأخرى .

¹الهرماسي عبد اللطيف ،الدولة والتنمية في المغرب العربي : تونس نموذجا ، تونس ، سراس للنشر ، 1993، ص227.

² الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل دستوري (1989 - 1996)، كلية العلوم السياسية ،جامعة تلمسان من الموقع : <https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=30100>

✓ **التعددية الحزبية** : إن تبني مبدأ التعددية الحزبية يعود سببه لعجز النظام الأحادية الحزبية عن تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية ، فقد جاء في المادة 39 من الدستور "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن" ، وجاء في المادة 40 "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به وبذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال.

بعدها عرفت البلاد أوضاعا متوترة في شهر جوان 1991 احتجاجا على قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية¹ ، و أخذت الأحداث مسارا آخر عقب تعليق تشريعات ديسمبر 1991، بعدها أعلن رئيس الجمهورية استقالته في 11 جانفي 1992، وكشفه عن حله للمجلس الشعبي الوطني في 4 جانفي 1992، وهي الحالة التي لم ينظمها دستور 1989 في مادته 84. و أصبحت مؤسسات الدولة تحت وطأة فراغ دستوري .

و في محاولة لتجاوز هذه الأزمة الدستورية، انعقد المجلس الأعلى للأمن¹ ؛ ورغم أن دوره استشاري² ، إلا أنه تجاوز ذلك بإعلانه عن استحداث مجلس أعلى للدولة

¹ وهو الأمر الذي دفع إلى إعلان حالة الحصار وتأجيل الانتخابات التشريعية وتعيين حكومة جديدة برئاسة سيد أحمد غزالي خلفا لحكومة مولود حمروش؛ انظر المرسوم الرئاسي رقم 91-96 المؤرخ في 4 جوان 1991 المتضمن تقرير حالة الحصار.

¹ اجتمع المجلس الأعلى للأمن في 12 جانفي 1992، في غياب رئيس الجمهورية، الذي يرأسه، مستندا على تصريح المجلس الدستوري الذي دعى فيه المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية السهر على استمرارية الدولة والعمل على توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري.

خوله ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في دستور 1989². واستتبعه بمجلس وطني استشاري³؛ لشغل مؤسستي الرئاسة والمجلس الشعبي الوطني الشاغرتين.

فلتجاوز مخلفات أزمة 1992 ، و بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995⁴، طرحت رئاسة الجمهورية مذكرة للحوار الوطني⁵ ، ضمنها خارطة طريق للخروج من الأزمة التي واجهتها البلاد منذ 1992؛ تتطرق بتعديل دستور 1989، على الرغم من أنه لم يطبق بشكل كلي، ولم تظهر آثاره على الساحة القانونية والسياسية، خصوصا ابتداء من سنة 1992. و جاء دستور 1996 الذي انصبت تعديلاته على تنظيم السلطات¹ عبر مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية، التي امتدت إلى تنظيم السلطات وترقية الممارسة السياسية، مهدت للعودة إلى المسار الانتخابي التعددي،

¹ يعتبر المجلس الأعلى للأمن هيئة استشارية يرأسها رئيس الجمهورية، تقدم له الآراء في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني المادة 162 من دستور 1989.

² جاء في النقطة 2 من هذا الإعلان على أنه "يمارس المجلس الأعلى للدولة جميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية".

³ أنظر إعلان المجلس الأعلى للأمن المؤرخ في 14 جانفي 1992، الج ج ج، رقم 3 المؤرخة في 15 جانفي 1992، ص 80؛ و المرسوم الرئاسي رقم 92-39 المؤرخ في 4-2-1992 المتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق تنظيمه وعمله، الج ج ج ج، رقم 10 المؤرخة في 09-02-1992، ص 282.

⁴ والتي تعتبر أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر شارك فيها السادة: محفوظ نحناح، سعيد سعدي، نور الدين بوكروح، واليامين زروال، توجت بفوز هذا الأخير بالأغلبية المطلقة في الدور الأول. نشرت رئاسة الجمهورية مذكرة للحوار الوطني في ماي 1996.

¹ أنظر المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 76 المؤرخة في 08-12-1996، ص 6.

الذي سمح بتشكيل مجالس تعددية، أتاحت لمعظم الأطياف السياسية الانخراط في العمل السياسي، وبذلك تم تجاوز آثار الأزمة باستكمال تشكيل المؤسسات الدستورية الشاغرة.¹

ب : الإصلاحات السياسية في دساتير 2008، 2002، 2020، 2016:

إن السمة المشتركة التي تميزت بها الدساتير الجزائرية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، أنها كانت توضع لمعالجة الأزمات السياسية التي واجهتها البلاد في فترات.

و قصد حماية الهوية الوطنية كان هناك مبادرة بتعديله بإدراج تمازيغت كلغة وطنية سنة 2002² و بغية إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور، لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة، جاء تعديل الدستور سنة 2008 بمصادقة البرلمان وتدخل المجلس الدستوري عن طريق إبداء رأي معلل و كان هذا في تعديلي 2002 و 2008¹ .

أما التعديل الدستوري 2016 جاء ليؤكد على طبيعة النظام الديمقراطي و الجمهوري للدولة الجزائرية والذي يركز بالأساس على التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق انتخابات حرة وكذلك بالإضافة إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات و هذا ما أكدته المادة 14 من التعديل الدستوري "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي

¹ انطلق المسار الانتخابي بتنظيم انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995، ثم استتبعت بانتخابات تشريعية في جوان 1997، وانتخابات محلية في أكتوبر من نفس السنة.

² أنظر التعديل الدستوري المؤرخ في 10-04-2002 قانون رقم 02-03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل سنة 2002، يتضمن تعديل الدستور.

¹ حول أساليب التعديلات الدستورية في الجزائر، أنظر بوكرا إدريس، المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير، إدارة، عدد 1، 1998-. إضافة إلى النصوص الدستورية الجزائرية الرئيسية لسنوات 1976، 1989، 1996، 1989، 1996، 1989، 1980، 1988، 2002، 2008.

والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية مجلس منتخب الذي يعرب فيه الشعب عن إراداته ويراقب عمل السلطات العمومية تشجع الدولة الديمقراطية التساهمية على مستوى الجامعات المحلية".¹

و عليه يمكن أن نعدد أهم الإصلاحات السياسية فيما يلي :

- التأكيد على البعد الأمازيغي : من خلال ترقية الأمازيغية إلى لغة وطنية و رسمية.²

- تعزيز الديمقراطية: التأكيد على طبيعة النظام الديمقراطي والجمهوري ، الذي يرتكز على: التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق انتخابات حرة ودائمة، وكذلك الفصل بين السلطات (المادة15) و إن التداول الديمقراطي عبر الاقتراع العام سيدعم بالتأكيد على إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط (المادة 88-ف2)، مع التأكيد على عدم مراجعة الدستور بهذا الخصوص(المادة 212-ف8).

- تعزيز دولة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات: وذلك من خلال إثراء الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية، ودعم استقلالية القضاء، و وضع إجراءات خاصة لحماية المتقاضين، عن طريق السماح للمجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية، بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة ، عندما يدع أحد

¹المادة 14 من التعديل الدستوري لسنة 2016 المؤرخ في 28 ديسمبر 2015 صادر ب الجريدة الرسمية المؤرخة في 7 مارس 2016.

²القانون رقم 01-16 ، المؤرخ في 06-03-2016 ،المتضمن التعديل الدستوري، الج.ر.ج، العدد 14 بتاريخ 07-03-2016 ، ص03.

الأطراف في المحكمة أمام هيئة قضائية أو الحكم التشريعي الذي توقف عليه مآل النزاع (المادة 188).

في سنة 2019 ، و بغية انتشال الدولة من الفساد المستشري و بعد المد الاحتجاجي الإصلاحى للأوضاع السياسية الاقتصادية و الاجتماعية المتهترئة الذي كان بعد أحداث 1988م ، و كذا تداعيات ما سمي بالربيع العربي سنة 2011 الذي طال عدة دول عربية فاتحتها كانت تونس ، و آخرها الحراك الشعبي في الجزائر سنة 2019 ، هذا الأخير تميز بطابعه السلمي و الوعي السياسي الذي ميز المواطن الجزائري ، و كانت انطلاقته في يوم 22 فيفري 2019 رغبة من الشعب في رآب الفساد و تغيير جذري للنظام الفاسد .

و عليه فقد انصبت مطالب الحراك في ثلاث نقاط رئيسة و هي :

-وقف العهدة الخامسة لمرشح السلطة .

-المطالبة بالعودة للشرعية الدستورية عن طريق انتخابات تشرف عليها لجنة وطنية مستقلة.

- هذا بالإضافة إلى مطالب اجتماعية و اقتصادية .

و بناء على هذا فقد تراوحت مسودة الدستور لسنة 2020 بين كسب رضا الحراك الشعبي ومختلف الأطياف السياسية، والحفاظ على مكتسبات الاستمرارية، هذا من جهة ومن جهة ثانية ومحاولة مسايرة المعايير الدولية الحديثة في مسار البناء الدستوري

والخضوع لها¹. إذ يُعدّ التعديل الدستوري أكبر تعديل يمَسّ دستور 1996²؛ حيث تضمّن المشروع التمهيدي سنّة محاور تتعلّق بالحقوق الأساسية والحريات العامّة، والفصل بين السلطات، والقضاء، والمحكمة الدستورية بصفتها بديلاً من المجلس الدستوري، والشفافية، والوقاية من الفساد ومكافحته، والسلطة الوطنية المستقلّة للانتخابات. وقد ألحقت المحاور السنّة لتعديل الدستور بـ 13 نقطة إضافية، تتعلّق بإدراج حراك 22 شباط/فبراير في ديباجته، إضافة إلى مكافحة خطاب الكراهية والتمييز، وحماية البيئة، وكذا دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام، كما تناولت هذه المقترحات إصلاح الإدارة، وإدراج مادّة ترسّخ اللغة الأمازيغية لغةً وطنية ورسمية ضمن المواد المستثناة من أيّ تعديل دستوري مستقبلاً³.

¹ هيبية العوادي وبوحنية قوي، «البناء الدستوري في الجزائر»، «الحقيقة»، العدد 41 (2017)، ص 76-77.
² للاطلاع على دستور 1996، وكل التعديلات التي طرأت عليه، ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، شوهده في 2020/10/6، في <https://bit.ly/2SsBrxk>؛
³ للاطلاع على نص المشروع التمهيدي لتعديل الدستور في نسخته النهائية، ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي رقم 20-251 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، 2020/9/16، ص 2، شوهده في 2020/10/6، في <https://bit.ly/31Awbn6>؛

و كقراءة لمختلف الدساتير المتواترة و المتعاقبة و المعتبرة كركيزة لصون سيادة الجزائر المستقلة نجد أنها:

- جلها دساتير لإدارة الأزمات و لا تزال تأخذ في التصنيفات التقليدية للدساتير، ومفتوحة على الاختلاف، ومن ثم معرضة للتفسير والتأويل¹، وهذا يجعل الدساتير في الجزائر أقرب إلى دساتير البرامج منها إلى دساتير القوانين.
- سمو السلطة التنفيذية على رأسها رئيس الجمهورية وهيمنتها على سائر السلطات.
- سلطة تشريعية مكبلة...في نظام حكم شبه رئاسي.

المبحث الثاني : الهوية الإستراتيجية الجزائرية

لقد كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية طوال 130 سنة مركزة منذ احتلال الجزائر على طمس كل معالم الهوية الجزائرية ومسحها ثقافياً ولغوياً وعرقياً وتاريخياً، وإثارة النعرات الجهوية ، وعليه يعد بناء هوية وطنية جامعة يؤمن بها جميع الجزائريين تحت غطاء سيادي لدولة واحدة موحدة أكبر تحد تركه المستعمر الفرنسي أمام الشعب الجزائري بعد نيل استقلاله بعدما رحلت رسمياً وعسكرياً ، فقد نجحت في خلق أتباع يخدمون و يدافعون عن فرنسا و مصالحها في الجزائر بعد الاستقلال ، متخذة في ذلك عدة أدوات أكثر خطورة ومنها اللغة والتبعية الثقافية و الانبئات عن الأصول والهويات، بإصرار على صون اللغة الفرنسية في غير معاقلها ومضاربها. إلا أن الدور الكبير

¹ هيبه العوادي ويوحنية قوي ،مرجع سابق ، ص77.

الذي لعبته المساجد و الحركة الوطنية الجزائرية على غرار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حال دون ذلك .

المطلب الأول : أصول الهوية الجزائرية

بعد الاستقلال ، وبالعودة إلى أرضية مؤتمر طرابلس تم اختيار الرئيس بن بلة لقيادة البلاد ، الذي بدوره طبق خيارات ذات المؤتمر في اتخاذ النهج الاشتراكي⁽¹⁾ منهجاً لحكمه والذي من خلاله مارس حدود نشاطه السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء ، لقد كان الخط الاشتراكي يتوافق مع وضع المجتمع الجزائري.⁽²⁾ و بالنظر لكون قضية الهوية تشكل محور اهتمام المفكرين و القادة السياسيين كونها حصن الوطن المنيع لأي دولة بمشترك جمعي يستوعب الجميع ويضمن التوافق والانسجام ويراعي الخصوصيات والتنوع الثقافي الموجود في ربوع الوطن ، فقد سعت القيادة الحاكمة برئاسة بن بلة عادة الاستقلال إلى الاهتمام بهذا المدرك .

و بالرجوع إلى أصول الهوية الوطنية ، فقد ذكر ابن خلدون في قدماء الجزائر فقال: "وأما قطوبال فهم أهل الصين من المشرق ، و اللمان من المغرب ويقال أن أهل

¹المقصود بالنهج الاشتراكي : تملك الدولة للصناعات المهمة وللمرافق العامة ، ولها الحق في إلغاء الملكية الخاصة ، أو قد تكتفي الدولة بالإشراف على الملكية ، وعلى وسائل الإنتاج دون نقل ملكيتها للدولة ، وتدخل الدولة في الملكية الخاصة حماية للعمال والمستهلكين من استغلال الاحتكار وتوجيه موارد المجتمع في اتجاهات تتفق والمصلحة العامة .، روبرير ميرل : مذكرات أحمد بن بلة -ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار إلآداب، 1965 ، ص115.

²المرجع نفسه ، ص116-117.

افريقية قبل البربر منهم، وأن الإفرنج أيضا منهم، ويقال أيضا أن أهل الأندلس قديما منهم ¹... " كما يذكر كذلك أن للفتح الإسلامي أثر كبير على انتشار المساواة وإقامة العدل في المجتمع الجزائري، لقد تعلم الأمازيغ لغة الإسلام وامتزجوا بالعرب بالمصاهرة ونافسوهم في مجالس العلم وشطروهم سياسة الملك، وقيادة الجيوش، فقام صرح الحضارة الإسلامية.² كان هذا قبل الحقبة الاستعمارية و أما أثناءها فقد أكد العلامة **عبد الحميد بن باديس** :أن اللغة العربية هي الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر، ومستقبلها السعيد،وهي لغة الدين،والجنسية والقومية،ولغة الوطنية المغروسة.³

أما في حقبة الاحتلال الفرنسي، فقد سعى هذا الأخير بشتى الوسائل إلى زعزعة بعض جذور الهوية وأهمها الدين واللغة و محاربة و نسخ لكل ما هو جزائري طيلة فترة تواجده⁴ . وكانت سياسة التجهيل المخطط لها تسعى إلى إنتاج مجتمع في غالبيته معجب بما يزخر به المجتمع الفرنسي. وتجلت أكاذيب فرنسا المتحضرة،وافتخر الجزائريون بانتسابهم إلى العروبة والإسلام.⁵ و عليه فإن الحضور الفرنسي في الجزائر لم يكن أبداً مقبول إلا أن القضاء على المقاومة المسلحة والجمود الغالب على السكان جعل المجتمع الجزائري يعاني من الأنوميا، ولولا دور الكتاتيب والمشاركة في الحياة

¹ عبد الرحمان بن خلدون:ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2004،ص64

² المرجع نفسه ، ص 51 .

³ المرجع نفسه، ص53

⁴ عبد الغفار رشاد، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات .القاهرة :مكتبة الآداب،2004،ص.141.

⁵العربي الزبييري:تاريخ الجزائر المعاصر،اتحاد الكتاب العرب،سوريا،ج1،1999، ص ص26-27.

الثقافية الفرنسية والسياسية التي ساهمت في بروز الوعي الوطني الذي أسس لفعل ثوري بخصوصية جزائرية مغربية عربية إسلامية.¹

هذه الخصوصية ذات المكتسبات التاريخية التي صنعت الهوية الجزائرية و أيديتها لوائح ومواثيق الثورة التحريرية والمؤتمرات الجامعة بما فيها مؤتمر طرابلس في صائفة 1962 ، واجهتها عراقيل جلها فشلت في التأثير على جمعية الهوية الجزائرية والتي نذكر منها ما يلي :

- سياسات الاستعمار الفرنسي الفاشلة ، فبعد سنة 1830م عمد المستعمر على تهميش الموروث الهوياتي المتواجد في إطار سياستي فرق تسد و التجهيل و محاولة جعله على شكل كانتونات جغرافية وعرقية، مشجعة نشر الثقافة الفرنسية و طمس معالم الشخصية الجزائرية الأصيلة ، من خلال حملة شرسة وهمجية كانت فاشلة بكل المقاييس ؛ لسبب وحيد هو تجند المجتمع الجزائري من كل النواحي خاصة على المستوى الثقافي بصون بنيته التحتية التي كانت تضمن التربية و التعليم للجزائريين، والمتمثلة أصلا في الزوايا والكتاتيب والمدارس التي كانت تحضر الطلبة لمواصلة الدراسة في جوامع الأزهر بمصر أو الزيتونة بتونس أو القرويين بالمغرب .

ومن بين هذه السياسات التي لم ترق للتجسيد ، نذكر توجه السلطة الاستعمارية الفرنسية منذ الوهلة الأولى على إدماج الشعب الجزائري أرضا وشعبا، من خلال قانون 14جولية 1865م واعتبار الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه يخضع لأحكام القانون الإسلامي، ويمكن استدعاؤه للخدمة العسكرية،ويمكنه إذا طلب ذلك أن يتمتع بحقوق

¹ محمد حربي: الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص9.

المواطن الفرنسي وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية، وتجنيسهم بالجنسية الفرنسية بعدما يتنازلون عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي ، وقد خاضت جمعية العلماء المسلمين بقيادة الشيخ "عبد الحميد بن باديس" حرب لا هوادة فيها عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام والدروس في المساجد والمدارس والنوادي والمظاهرات في الشوارع وإصدار الفتاوى الدينية بقصد محاربة سياسة التجنيس والاندماج، حيث تم تكفير المتجنسين وقد نشر بعضها في جريدة البصائر العدد رقم 95 السنة الثالثة الصادر في 14 جانفي 1938¹.

- نقص تجذر أصول المواطنة الحققة لدى البعض ، فتح المجال لثقافات دخيلة أثرت على الوحدة الوطنية على غرار بوادر أول أزمة إبان الاحتلال الفرنسي و التي سميت "بالأزمة البربرية " التي كان محركها أطراف انفصالية يسارية من منطقة القبائل الكبرى محسوبون على التيار الشيوعي، وقاطنون بفرنسا، هذه المجموعة التي اتهمت "مصالي الحاج" بالمماطلة في القيام بالعمل المسلح، بل وصل الأمر إلى التشكيك في عروبية وإسلامية الجزائر، ومن هذا المنطلق بدأ الانفصاليون ينادون بتشكيل منطقة موحدة لجميع السكان الذين يتكلمون بالقبائلية، وعملوا في سنة 1948 على تأسيس "الحركة الشعبية البربرية" بقيادة رشيد عمي يحي، إلا أن هذه الحركة قد فشلت في تحقيق أهدافها وذلك بعدما قررت قيادة حزب الشعب عزل قادة هذه الحركة و إبعادهم من اللجنة المركزية.¹ و حتى

¹ تركي رايح: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص 70-71.

¹ أعمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 2005، ص 318.

مؤخرا تم كشف محاولات لتهديد الوحدة الوطنية من خلال مخططات تدعمها منظمات انفصالية صنفّت بالإرهابية ، بحيث يقول المحلل السياسي الدكتور سمير محرز لجريدة أخبار الوطن: " لا يختلف اثنان على أن هذه الصائفة-2021- تعتبر الأصعب عبر كل الأصعدة بالنسبة إلى السلطة أو الشعب وحتى لكل أركان الدولة، نظرا إلى تسارع الأحداث وترباطها وانعكاساتها الخطيرة، والتي بسببها تم عقد جلسة طارئة للمجلس الأعلى للأمن واتخاذ قرارات في هذا الظرف. ويعلم الرأي العام الوطني أن حركتي "الماك" و "رشاد" هما من المنظمات الإرهابية والتخريبية التي وجب استئصالها، بعد كشف حقائق تؤكد دعمهما من طرف جهات خارجية خاصة من طرف المملكة المغربية. وبالتالي، الإجابة على سؤالك ستكون واضحة، وهي ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ونبذ خطاب العنف والكراهية وتطبيق القانون بصرامة تجاه كل شخص تسوّّل له نفسه إشعال نار الفتنة. وصولا إلى أهم نقطة، وهي جلب رأسي الفتنة من أجل محاكمة عادلة".¹

- تراجع اللغة العربية لصالح لغة المستعمر الدخيلة و التي غذى تواجدها وطنيا سواء إداريا و تعليما و حتى اقتصاديا تيار ذو ولاء فرنسي بحت ، وعليه فرغم استقلال الجزائر إلا أن محنة اللغة الفرنسية لم تنته، إلا أنه فيه بوادر من النظام السياسي الحالي لتعزيز استخدام اللغات الوطنية .

فكانت أولى العلامات بعد الاستقلال لتدهور الهوية الجزائرية و الذي تسببت فيه اللغة الفرنسية من خلال تراجع مكانة اللغة العربية في الحياة العامة

¹ منير بن دادي: الماك ورشاد... خنجر الغدر والخيانة ، جريدة أخبار الوطن ، 25 أغسطس، 2021 ، اطلع

عليها بتاريخ : 2021/12/19 على الرابط : <https://cutt.us/feYD0>

و تلاشي مفهوم الانتماء الثقافي و الحضاري لدى الفئة الفرانكفونية وأضحت اللغة الفرنسية في الهوية الجزائرية واضحة سواء في أبعادها الدينية أو الثقافية أو الحضارية مجسدة في ذلك مقولة **دو غول**: "إذا كنا خرجنا عسكريا من الجزائر فإننا ثقافيا لا نزال وسنبقى"؛ كما صرح في قضية الخيار بين فصل الصحراء الجزائرية و تكون تابعة لفرنسا و بين بقاء الفرنسية، فقال: "لو يتعين عليّ أن أختار بين بترول الصحراء، و بقاء اللغة الفرنسية في الجزائر لاخترت بقاء اللغة الفرنسية".¹

المطلب الثاني : معالم الهوية الوطنية للجزائر المستقلة

أ- نشر العربية -التعريب - :

شهدت عقود الاستقلال الأولى تنامي خطاب عن اللغة والهوية، يعلو فيه الصوت الإيديولوجي والصرخة الثورية ، وقد تصدرت الواجهة ثلة مثقفة و من أبرزهم في مجال طرح المسألة اللغوية أحمد بن نعمان وعثمان سعدي وعبد الله شريط ومولود قاسم نايت بلقاسم ومصطفى لشرف. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أسس أحمد بن نعمان* أطروحاته الفكرية على أرضية يغلب عليها النزوع القومي العروبي المشوب بالروح الثورية الصاعدة. فعندما يصرح بأنه "كان من المفروض، بل من الواجب، أن تظل الجزائر الخليفة بالأحرار، رائدة في التعريب الحقيقي والثورة الثقافية، لكل الشوار العرب،

¹ صالح بلعيد: ترسيم الأمازيغية- حل أم عقد؟. التخطيط و السياسة اللغوية، السنة الأولى، العدد 1 ، أكتوبر

2015. ص 3

* مفكر وباحث جزائري، من أبرز المدافعين عن اللغة العربية، ترك كتابات هامة في مجال اللغة والهوية والتعريب.

في المشرق والمغرب، مثلما كانت بحق- رائدة لكل الأحرار العرب في ثورتها الخالدة¹.
و عليه طرحت مشكلة اللغة لدى بعض مثقفي التيار العربي الجزائري مرتبهة لفورة
الحس الوطني الثوري الذي كان في أوجه عقب الاستقلال، حيث غدت سلاحا رمزيا في
معركة التحرر والبناء الوطني، وهكذا "اتخذ التعريب منعطفًا إيديولوجيا وسياسيا طغى عليه
الطابع الحماسي والعاطفي"².

هذا وعلى صعيد القيادة السياسية الحاكمة ، فقد أعلن "بن بلة" من تونس، و في إطار
حديثه عن الهوية التي ستتبنّاها الجزائر، أن الجزائر دولة عربية ذات توجه اشتراكي
و المجتمع الجزائري عربي و هذا نتيجة لتواجده في مصر و احتكاكه بجمال عبد
الناصر (رائد النزعة الناصرية العربية الاشتراكية)³، فقد كان له التأثير على توجهه
كأول رئيس للجزائر في 1962م ، و انعكس ذلك على نموذج بناء الدولة و نظام الحكم
و صنع السياسات ، حيث كان بن بلة يجمع جميع الصلاحيات في منصب رئيس الدولة
معتمدا سياسات ذات مرجعية عربية اشتراكية شملت جميع القطاعات خاصة التعليم
و الاقتصاد و السياسة الخارجية. و تم صياغتها في أول دستور للجزائر سنة 1963م¹.

و أما بالنسبة للمدرسة الجزائرية منبغ التنشئة الاجتماعية ، فقد سعت الدولة منذ 1962م
لأجل زرع و تمكين إيديولوجيتها القائمة على العروبة و الإسلام والاشتراكية في جميع

¹ أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 36.

² مصطفى ماضي، حول الفضاء الثقافي في الجزائر : من القطيعة اللغوية إلى القطيعة الفكرية، مجلة الثقافة،
وزارة الثقافة، الجزائر، ع1، مارس 1993، ص 52.

³ تجدر الإشارة إلى أن الأيديولوجية العربية تنقسم إلى تيارين هما: الأيديولوجية العربية ذات التوجه الاشتراكي،
مثل الناصرية في مصر و البعثية في سوريا و التيار الحاكم في الجزائر، و الأيديولوجية العربية ذات التوجه
الإسلامي، مثل جمعية العلماء و تيار الإخوان.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية 1963.

الفئات المتمدرسة من الطور الابتدائي إلى الثانوي و ذلك من خلال البرامج المدرسية الموجهة للتلاميذ على تنشئتهم عبر كل الأطوار التعليمية التي ركزت في مضامينها و وفق سياسة التعريب على العروبة والإسلام¹.

ب-الهوية اللغوية الجزائرية و البعد الفرنكفوني:

لقد برز بعد استقلال الجزائر فكر نخبوي متغير خلق ما يسمى بأزمة هوية خصوصا بسبب التكالب الفرنكفوني الذي كان يسعى لتكوين هوية جزائرية بثلاث أبعاد تتضمن البعد العربي و الأمازيغي إضافة إلى البعد الفرنكفوني و هذا ما بات يشكل خطرا على جيل الثورة التي ناضل ضد المستعمر و خطط تقسيمه للبلاد من أجل سيادة وطنية كاملة . و على هذا الأساس انقسم المشهد كما يقول هوارى عدي² إلى :

1. نخب عروبية ذات توجه محافظ: تتخذ من اللغة العربية و كذا الإسلام متراسا

دفاعيا، ترى في نفسها أن لها قبولاً من لدى المجتمع و أن لها امتدادا حضاريا لذلك الكيان الثقافي المشرقي، بكل تراثه و تاريخه و شخصه، و لا تعترف بخصوصية ثقافية و حضارية للمجتمع الجزائري بشكل خاص و المنطقة المغاربية بشكل عام.

2. نخب فرنكوفونية: ناقدة لشكل المجتمع و مضامينه و بنياته الثقافية، بحكم أنه

مجتمع تقليدي مصارع للحداثة في تصوره، و يحاولون من خلال أجهزة السلطة

¹ سالم شاكر: الأمازيغ و قضيتهم في بلاد المغرب المعاصر، الجزائر: دار القصب، 2003، ص 124.

² Adrezak dourari, les malaises de la société algérienne , Casbah éditions , 2003 ; p86.

التحول به من صورته التقليدية إلى صورة أو نسخة حديثة، و هو التيار الذي استطاع إلى حد كبير استمالة أصحاب المطالب الثقافية البربرية.

و بالحديث عن الهوية الأمازيغية التي تعتبر أصل من أصول الهوية الجزائرية، فقد تم استغلال هذه المسألة كمدخل لزعزعة ثوابت هوية الشعب الجزائري في عدد من الظواهر مثل: الجدل المتواصل حول الهوية الأمازيغية مع تباين كبير في تقدير نسبتهم السكانية¹ وتباين القبول لموضوع اللغة الأمازيغية ومرحلة التمييز بين اعتبارها لغة وطنية أو لغة رسمية، ناهيك عن التوترات الكامنة والتي ظهرت في مناسبات عدة مثل أحداث غرداية سنة 2013 بين المزابية (أمازيغ) ضد الشعامبة (عرب - مالكية) حول المياه والأراضي والوظائف...إلخ ، أو أحداث 2017 حيث تم اعتقال بعض المدونين على شبكات التواصل الاجتماعي مثل المدون مرزوق تواتي، بعد أن أجرى مقابلة مع ناطق باسم الخارجية الإسرائيلية ونشرها، وإغلاق بعض الكنائس في مناطق القبائل خصوصاً البروتستانتية². إلى جانب فترات ما عرف بمرحلة الربيع الأمازيغي سنة 1980 وما تلاه في فترات مختلفة من توترات، مثل سنة 1990 عندما تم السماح بتدريس الأمازيغية في بعض المدارس في المناطق ذات الأغلبية الأمازيغية، ثم اضطرابات 2001 في مدينة تيزي وزو، مروراً بسنة 2003 باعتبار الأمازيغية "لغة وطنية" وليست رسمية، و أمام هذا

¹ تتفاوت تقديرات نسبة الأمازيغ في المغرب العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وتتراوح التقديرات في مختلف المراجع بين 15-35% من السكان، انظر:

Site of Britannica, <https://www.britannica.com/topic/Berber> ;

² Freedom House, <https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2020>

الجدل القائم و بغية تحقيق اللحمة الوطنية أقرت الدولة تضمين الدستور تعديلاً أقره

مجلس الشعب الجزائري باعتبار اللغة الأمازيغية لغة "رسمية" سنة 2016.¹

إنّ المجتمع الجزائري له عينان: عين العربية وعين الأمازيغية؛ فبدون العربية أعمى وبدون الأمازيغية أعور، وما يأتي خارج هاتين اللغتين فهو خطر، خصوصاً إذا اعتبرنا أنّ الوافد من اللغات الأجنبية هي لغات الخلاص الاجتماعي والتقدم الحضاري، علينا أن نحصرها فقط في منظور الحمولة العلمية لا غير.²

وبالعودة إلى تباين رؤى النخب، و لتحقيق نوع من التوازن بينها ، فقد عمدت القيادة السياسية " إلى تقسيم الوظائف اللغوية بين العربية الفصحى و الفرنسية،فُحِصَت الأولى بالهوية و الشخصية الوطنية،بينما حُصِت الثانية إلى زمن قريب بالمجالات المعرفية و التواصل العلمي و التقني و كذا الإدارة و التسيير.³ "

ج- الإسلام في الهوية الوطنية الجزائرية :

ولثقله في رسم الشخصية الوطنية فقد جاء الميثاق الوطني سنة 1976 ناصاً على أن "الشعب الجزائري مسلم،و الإسلام هو دين الدولة، و هو أحد المقومات

¹ انظر : نص دستور الجزائر المعدل لسنة 2016 في مادته الرابعة الذي يقر في منصوصه على أن: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية وأن الدولة تعمل على ترقيةها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني

² صالح بلعيد، «المواطنة وأخواتها...»، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 11 (2012)، ص 176.

³ أحمد نائف:تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي و الطرح الإيديولوجي،الجزائر،كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،2011،ص103.

الأساسية لشخصيتنا التاريخية¹، و هو كذلك بحكم السياق التاريخي للمجتمع الجزائري جاعلا منه وسيلة لتوحيد طوائفه و تشكيلاته المختلفة. إن إسلامية الشعب الجزائري ليست موضع شك، إلا في قلوب الذين ينكرون الحقائق ويتجرؤون على التاريخ، فقد وصل الإسلام إلى الجزائر في عهد الدولة الأموية في أعقاب الفتح في عملية استغرقت فترة طويلة من سنة 670م إلى سنة 711م ، ولو ألغينا ما ساهم به الجزائريون في التراث الإسلامي لظهر تاريخ الإسلام مبرقعا أعرج غير مستو ولا متسلسل، ولعل هذا ما كانت تريده فرنسا باستعمارها للشعب الجزائري وإنكارها لوجوده. وهذا الشيخ عبد الحميد بن باديس، ابن مدينة قسنطينة ومعلم الجيل، ينشد قائلا:

" شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب "

وثمة مدخل آخر يربط المكون الديني الإسلامي من خلال اللغة، لأن اللغة العربية هي وعاء الإسلام، والمحافظة عليها تعني الحفاظ على الإسلام والعروبة. وفي ذلك يذهب أحد أبرز أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الإبراهيمي بالقول: «مشكلة العروبة في الجزائر أساسها وسببها الاستعمار الفرنسي، وهو عدو سافر للعرب وعروبتهم، ولغتهم ودينهم الإسلام... وبيان ذلك من الإيجاز أن الاستعمار الفرنسي صليبي النزعة، فهو منذ احتل الجزائر عمل على محو الإسلام... وعلى محو اللغة العربية؛ لأنها لسان الإسلام»²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، الباب الأول: المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري، الفصل الأول: الجمهورية.

² نصيرة زيتوني، «واقع اللغة العربية في الجزائر»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، السنة 27، العدد 10 (2013).

المطلب الثالث : تحديات الهوية الجزائرية

واجهت الهوية الجزائرية عدة تحديات من شاكلة أخرى متعلقة بالشق الهوياتي بين التيار العربي الإسلامي و تيار فرنكونفوني لمحاربة كلما هو عربي بالخصوص من خلال :

أ- صناعة نخب الاستقلال: الذين تدرجت أغليبيتهم في النظام التعليمي الفرنسي، وكانوا النخبة المثقفة في مجتمعاتهم، وجرى تشكيل وجدانهم الثقافي والحضاري عبر مرتكزات تمكين الفرنكونونية، وقد رافق هذا التمكين حرب على اللغة العربية التي ترى فيها فرنسا عدوًا حضاريًا لها، ، وخصوصًا البلدان ذات الأغلبية المسلمة والتاريخ الثقافي الاستعرابي الأصيل، كما هي الحال -على سبيل المثال- في موريتانيا والسنغال ومالي وتشاد والنيجر، وقد ارتكبت فرنسا جرائم حرب وعدوان ثقافي وحضاري وحشية شملت قتل العلماء وحرق المدارس والمكتبات ونهب مصادر الثقافة¹.

ب- فرض الهوية الفرنكونونية وصياغة الوجدان الإفريقي: ولتحقيق ذلك، تحولت الفرنكونونية من عقيدة سياسية إلى همّ عالمي تقدمه فرنسا على أنه "إطار شامل للتعاون" ومن خلاله "تنبؤاً فرنسا المرتبة الأولى في قائمة المساهمين في المنظمة الدولية للفرنكونونية والجهات التنفيذية للفرنكونونية، فهذا دليل على طبع الأولوية الذي يتميز به محور العمل هذا"².

¹ يمكن، على سبيل المثال، الاستدلال بمجزرة ككب التي نفذتها القوات الفرنسية بحق 300 عالم إسلامي في تشاد، وكذا حرق المدارس الإسلامية ونهب المكتبات في موريتانيا والسنغال ومالي.

² الفرنكونونية حيز للتعاون متعدد الأطراف، موقع وزارة الخارجية الفرنسية، دون تاريخ، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 <https://bit.ly/3H1YBCT>)

وفي سياق هذا الصدام كان المشروعين محل تجاذب حول صورة الهوية في الجزائر من خلال صراع مشروعين مجتمع يقفان على طرفي نقيض، بسبب التوجه مباشرة نحو الأسباب الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

و هنا وجب الإشارة في هذا السياق إلى تركيبة النخبة العسكرية في الفترة الممتدة من سنة 1962م-2020م ، التي تمثل طرف مؤثر له دور مهم في حماية الهوية و الاستقرار و التماسك الوطنيين .

إذ بدأت تظهر في الجيش مع مطلع تسعينات وبشكل تدريجي نخب عسكرية جديدة أكثر مهنية وثقافة من النخبة العسكرية القديمة، وحاولت أن تبني شرعيتها على أسس جديدة، أهمها دورها في استقرار الدولة، خلافاً للنخبة العسكرية القديمة التي بنت شرعيتها على دورها في حرب التحرير من الاستعمار الفرنسي¹.

المطلب الرابع : دعائم الاستقرار السياسي وحماية الهوية الوطنية

قصد ضمان استقرار سياسي في الجزائر يحفظ مقومات الوحدة الداخلية ويعزز السيادة ، فإن المدخل الحقيقي للذود على الهوية الوطنية الجزائرية، يكون بما يلي:

- إن المتطلبات العقيدية الفكرية الثقافية يربطها " قيرال ألموند " بين استقرار النظام وتكيفه و إتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية ، الذي انتهجته الجزائر في نهاية الثمانينيات لتنتقل من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ، إذ فتحت حرية تكوين جمعيات سياسية ، ويدل ذلك على أن النظام السياسي الجزائري قام

¹ د.وليد عبد الحي: المرجع السابق ، ص4.

- على تكريس مبدأ ثقافة السياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة.¹
- و عليه وجب على النظام تدعيم أكثر لهذه الثقافة وفسح المجال لتدعيم الآليات الديمقراطية مع احترام التعدد والتنوع دون أن يمس بثوابت الهوية .
- رفع التعليم والبحث العلمي والثقافة لتأصيل المواطنة وتعزيز الحريات، وفي توفر هذه الشروط تنحصر المتاجرة بالسجال حول الفرنكفونية.
- نجد كذلك أن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية و الاجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد ، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي²، بما يحقق استقرار النظام واستقرار الحكم والحفاظ على الهوية الوطنية.
- إن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود المشاركة السياسية لمختلف شرائح المجتمع دون تهميش أي فئة منها في عملية صناعة القرار السياسي، أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة، وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي و إبعاد العنف عن النظام السياسي كما يسهم في تحقيق وحدة الهوية الوطنية التي تعد جوهر الاستقرار السياسي للدولة.

و عليه أصبح من الضروري على النخب الحاكمة وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر الارتقاء بمسؤولياتها الوطنية والعمل التوافقي كفريق من أجل تبني

¹ محمد شلبي ،الاستقرار السياسي عند الماوردي و ألموند دراسة مقارنة الدولة الجزائرية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، ع 1،الجزائر ، د د ن، 200-2001ص422.

² مالك عبيد أبو شهيو ،محمود محمد خلف ، الإيديولوجية و السياسة . ط 2 ،ليبيا:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع1993،ص:79.

استراتيجيات وسياسات هادفة تتطلع إلى استكمال عملية بناء الدولة وتفعيل أداء المؤسسات بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية القائمة على تحقيق العدالة والمساواة، والتوزيع العادل للثروات، والمشاركة السياسية لجميع المواطنين في الحياة السياسية وصنع القرار ، وتعزيز الحوار من أجل تحقيق وحدة الهوية الوطنية التي تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.

المبحث الثالث : الدعامات الجيوسياسية و الاقتصادية للاستقلال الوطني الجزائري

سعت الأداة الدبلوماسية الجزائرية غداة الاستقلال إحقاقا و تنفيذا للسياسة الخارجية بعد نجاحها الريادي إبان الثورة التحريرية ضد الامبريالية الفرنسية لتثبيت دعائم للاستقلال أكدتها وبرزت جليا في مختلف اللوائح و المواثيق (بيان أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام 1956م ، مؤتمر طرابلس 1962م ، الميثاق الوطني 1976م و مختلف الدساتير بدء بدستور 1976 إلى غاية 2020م) و التي أكدت صراحة على مبدأ أساس تبنته الأمم المتحدة المتعلق بتصفية الاستعمار و حق الشعوب في تقرير مصيرها ، و كانت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، منظمة الدول الإفريقية ، الجامعة العربية فضاءات لتفعيل الدبلوماسية الجزائرية بدعم الحركات التحررية في العالم . كما تم التأسيس لاقتصاد قومي وطني يقي من التبعية الاقتصادية و يحفظ السيادة الوطنية .

المطلب الأول : مساعي الدبلوماسية الجزائرية في مسائل تصفية الاستعمار وإقامة نظام دولي اقتصادي عادل

أ- تاريخ الدبلوماسية الجزائرية : تمتد جذور الدبلوماسية الجزائرية الحديثة

إلى دولة الأمير عبد القادر، حيث أدرك هذا الأخير أهمية إقامة العلاقات

الدبلوماسية مع السلطان المغربي، لفتح طرق لتمويل دولته التي اتخذت من

مدينة معسكر مقر لها، حيث رد السلطان المغربي على رسالته برسالة تضامنية إذ احتوت تلك الرسالة على 600 بندقية، وبذلك تطورت العلاقات والتبادلات بينهما، ومن ثمة ربط العلاقات مع تونس من خلال تبادل السفراء والهدايا المختلفة.¹ وفي عهد الحركة الوطنية عرفت الدبلوماسية الجزائرية نقلة نوعية في مسار تطورها من حيث الوسائل و ترسيخ المبادئ العامة، وذلك من خلال مجهودات الأمير خالد وحركات الشبان الجزائريين التي اختارت الالتماس المباشر مع الفرنسيين للتفاوض حول حقوق الجزائريين، واستطاع الأمير خالد سنة 1919م أن يوصل رسالة باسم الشعب الجزائري إلى الرئيس الأمريكي ولسن تشرشل.²

وقد خاضت الجزائر قبل انضمامها إلى الهيئة الأممية بتاريخ 8 أكتوبر 1962 ، معركة دبلوماسية كبيرة مع المستعمر الفرنسي، موازاة مع الكفاح المسلح الذي انطلق في الفاتح نوفمبر 1954. وبالرغم من مساعي الإدارة الاستعمارية للتعتيم على شرعية كفاح الشعب الجزائري وإخفاء جرائمه بعزل الجزائر عن الدول الإفريقية و العالم، و منعه من المشاركة في الندوات والمؤتمرات و التنسيق من أجل دعم الاستقلال ، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية تمكنت سنة 1955 مع فواتح أول إنجاز بمؤتمر باندونغ من إفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها ، و تم لأول مرة بعدها إدراج القضية الجزائرية على

¹ إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 225 .

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 203.

مستوى الأمم المتحدة، وقد استطاعت بفضل نضالات أبنائها أن تستقطب تعاطف وتضامن العديد من البلدان في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية و أن تحشد من ورائها تأييدا فتح أمامها أبواب هذه الدول من أجل تقديم المساعدة و الدعم الدبلوماسي مستندة على تمثيل هذه الدول في الأمم المتحدة. ليتوج المسار سنة 1958 ويعتبر "المنعطف الحاسم" في تاريخ القضية الجزائرية نحو الاستقلال، على إثر مصادقة الأمم المتحدة على لائحة تكرر حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وللتعريف أكثر بالقضية الجزائرية ، فقد حظي الجانب السياسي لاسيما الدبلوماسي منه بقدر كبير من الأهمية في برنامج وفلسفة جبهة التحرير الوطني ، وعلى هذا الأساس تأسست الحكومة المؤقتة التي كان هدفها من وراء تفعيل الدبلوماسية الخارجية استرجاع السيادة الوطنية. لتستمر على هذا النهج بعد الاستقلال محققة إنجازات تاريخية، فقد عاشت الدبلوماسية الجزائرية خلال سبعينات القرن المنصرم والذي يعتبره المحللون في عالم السياسية والعلاقات الدولية العشرية الذهبية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التحركات الدبلوماسية النشيطة في سبيل تحرير الشعوب الإفريقية من نير الاستعمار في مبادرات فردية لعبت فيها دور الوساطة في الكثير من الأزمات، أبرزها أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران وتسوية النزاع بين إيران والعراق عام 1975 وإنهاء أزمة الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988، كما عملت على التدخل لحل النزاعات في المنطقة العربية كون هذه الأخيرة تصد جهود الوحدة العربية ضد العدو المشترك، و في هذا الشأن قال وزير الخارجية محمد

الصديق بن يحيى بأن "عمل دبلوماسيتنا على الصعيد العربي يتمثل في القضاء على مصادر النزاعات بين البلدان العربية، لكونها تعرقلنا عن التصدي المشترك ضد العدو"¹ كما كان للجزائر مبادرات جماعية على غرار الفردية منها في ظل مجموعة 77 و حركة عدم الانحياز والمنظمة الإفريقية في محاولات حثيثة لزراعة الأمن والأمان في منطقة الساحل السابحة على حمم من الغضب الاثني والعرقي، و لا أدل على نيتها لتحقيق هذا المبتغى انخراطها أولا في مبادرة الساحل لمكافحة الإرهاب عام 2005م، لمواجهة التحديات الأمنية بأشكالها المختلفة (إرهاب، هجرة غير شرعية، اتجار بالمخدرات والبشر...). ونشاط دبلوماسي حافل في وساطاتها لححلة أزمة مالي مع الطوارق، وفي حلحلة الأزمة الليبية ولا زالت كذلك .

والملاحظ مما تقدم سلفا أن الموروث الثوري للجزائر قد لعب دورا في تحقيق هذه المنجزات الدبلوماسية ، و يمكن تلخيص أدوارها أنها تتأرجح بين تلك الكلاسيكية (الأمنية) و الحديثة بمعطى الدور الجديد و القوة الناعمة المنبئية على التعاون و التبادل الاقتصاديين خصوصا بعد عملية مسح ديون 14 دولة افريقية (902 مليون دولار)، وعطايا مختلفة لاسيما أوقات الأزمات العصبية منها الهبات للجارة القريبة تونس ، مع استحداث وكالة"التعاون

¹ -خطاب السيد محمد الصديق بن يحيى أمام المجلس الشعبي الوطني، وزارة الخارجية، مديرية التوثيق 1981 ،

الدولي لأجل التضامن والتنمية¹ بتاريخ 12 فبراير 2020م من خلال مرسوم رئاسي من طرف الرئيس "عبد المجيد تبون" في خطاب له لدى قمة المنظمة الإفريقية، لغرض تمويل مشاريع في قارة إفريقيا تحديدا في دول الجوار الإقليمي. والحقيقة الملفتة للنظر و المتعلقة بالنشاط الدبلوماسي الجزائري المسجل في هذه الآونة إقليميا ما كان ليتحرك بهذا الشكل الفائق لولا المستجدات على رأسها ملف الصحراء الغربية خصوصا مع التطبيع العلني للمملكة المغربية (غربا) مع الكيان الصهيوني و التي وصلت تداعياتها إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ، تلاها تطبيع بعض دول الإفريقية من القرن الإفريقي والسودان (الجنوب الشرقي) وبعض دول الساحل (جنوبا) بذلك الجزائر محاطة ومحاصرة بأصدقاء " العدو الصهيوني ".

و بالرجوع إلى الوجهة الدبلوماسية، فيمكن تلخيصها في ثلاث خطوط رئيسية هي : اعتماد الوساطة الطوعية و الحيادية لحل الخلافات ، التحول إلى قبلة للشوار بتبني قضايا التحرر وقضايا العالم الثالث، ومحاولة التأثير والترويج لمبادئها في الساحة العالمية. كما يمكن إضافة محددات أخرى ثابتة تتسم بالحمية في التأثير والتأثر؛ فالموقع الجيوستراتيجي للجزائر من حيث الحجم المعتبر و المقدرات الطبيعية .

¹ وأج : صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ، 19 فيفري 2020 من الموقع : <https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12> ، اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/18 .

ب- الدبلوماسية الجزائرية و تصفية الاستعمار : كدعامة قوية للجزائر المستقلة،

و بخصوص مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ فقد ساهمت الثورة

الجزائرية، في إصدار القرار الأممي رقم 1514، المتعلق بحق الشعوب في

تقرير المصير والاستقلال، وذلك في 14 ديسمبر 1960. وكان ذلك بفضل

عاملين أساسيين وهما؛ أولاً: جهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا

معارك كبيرة كان لها صدى واسعاً في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم

المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة، التي تزامنت مع أحداث 11 ديسمبر

1960، التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على تقرير المصير، وقد

وصل هذا الإصرار أروقة الأمم المتحدة¹. و قد وظفت الجزائر بعد الاستقلال

هذا القرار الأممي في عديد القضايا ، فمثلاً انتقل سعي الدبلوماسية الجزائرية

إلى الحصول على الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، بدأت الاعترافات

بالجبهة منذ سنة 1980 ،وذلك باعتراف 26 دولة. في سنة 1982 تم دعوة

الجمهورية العربية الصحراوية إلى العضوية في المنظمة، انطلاقاً من اعتراف

26 دولة من أصل 50 عضواً، وتم الاعتراف بعضوية الجمهورية الصحراوية

سنة 1984 ،الأمر الذي دفع المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة

الإفريقية في 11-12-1984² وكذلك الشأن بالنسبة للقضية الفلسطينية فبعد

قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 ،الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى

دولتين عربية ويهودية، والقرار 194 لعام 1948 الذي يضمن حق عودة

¹ الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني. الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976.

² بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية -1988-1963، -رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص ص. 112-113.

اللاجئين وحق تقرير المصير. كما أن القرار الأممي رقم 194 الذي صدر في 11-12-1948 الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين. وقرار 14-10-1974 الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و الاستقلال.و قد كانت أول مساندة للشرعية التي تنسم بها القضية الفلسطينية هو الاعتراف السابق بمنظمة التحرير الفلسطينية فور الإعلان عنها، وفتح أول مكتب للمنظمة في صيف عام 1965 ،وتعيين السيد سعيد السبع مديرا للمكتب، هذا الأخير ساهم في حركة التعريب في الجزائر بإرسال 2500 مدرس فلسطيني، والتزمت الجزائر بتدريب ضباط فلسطينيين، وتخرجت أول دفعة منهم عام 1966¹.

ج : الدبلوماسية الجزائرية و مساعي طرح نظام اقتصادي عادل

إن المجتمع الدولي ، وتحديدًا في العقود الثلاث الأخيرة ، قد استعان بمنهج توازن القوى كنظام وكوسيلة لتنظيم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي، لأنه رأى في ذلك البديل الأفضل لتجنب الفوضى والهيمنة العالمية بين دول الشمال والجنوب.

وفي هذا السياق ، فإن الملامح الرئيسية للنظام الدولي خصوصا مع نهاية الثمانينيات تتمثل في مجموعة من العناصر مثل: ظاهرة الأحادية القطبية والوفاق الغربي الجديد، سيادة الإيديولوجية الرأسمالية في طبعها الأمريكية واستمرار صراع الشمال-الجنوب واستمرار النزعة القومية أو كثرة الحروب العرقية والحدودية واستمرار

¹ صالح بن القبي: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، الجزائر: منشورات anep ، 2002 ، ص 24.

التطور التكنولوجي¹، إلى جانب عودة النظام الامبريالي بحلة مستجدة أساسها تبعية اقتصادية وهيمنة مؤسسات اقتصادية مالية دولية ، ناهيك عن رهانات أخرى أملت لها إرهابات العولمة متعلقة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول لدواعي إنسانية.

و بناء على هذا المعطى فقد سعت الجزائر المستقلة إلى المناداة بنظام عالمي اقتصادي تحديدا يعدل بين دول الشمال والجنوب في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، فقد كانت الجزائر طرفاً أساسياً في إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تهدف إلى تحقيق إدماج أفضل للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. وفي محاولة منها لمساعدة الدول الأفريقية الفقيرة، ألغت الحكومة الجزائرية منذ العام 2010 ديون أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من دون قيد أو شرط، ما يعادل شطب أكثر من 920 مليون دولار أميركي.

المطلب الثاني : الدينامية الدبلوماسية لتحسين صورة الجزائر و ردود الفعل الدولية حيالها

حتى تكون الجزائر قبلة الثوار ومقدم الأحرار و بلدا مصدرا لقيم السلم والاستقرار ، فقد سعت لاعتماد دبلوماسية تتماشى وهذا المقصد ، و قد استطاعت طوال عقود من نشاطها، بفضل تاريخها، نجاعتها وثباتها على مبادئها، في حل العديد من الأزمات والتوترات على الصعيدين الإقليمي والدولي، و هذا يبين مدى مساهمتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي مع مختلف الأزمات الإقليمية، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي

¹ غضبان مبروك: المجتمع الدولي، الأصول والتطور، والأشخاص، القسم الثاني ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص: 279.

أكدت فيه الجزائر في عدة مناسبات على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات، وهذا ما يترجمه النشاط الدبلوماسي الذي شهد و يشهد حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية و الجهوية التي تعرفها مناطق الجوار المتواجدة في الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى الصحراء الغربية و موريتانيا مرورا بمالي، استنادا على العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تتفرد به مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر قوة اقتصادية في إفريقيا، كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية تركز على الأمن بمفهومه الموسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تتضوي الجزائر تحت 14 صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية و الجهوية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية **Public Diplomacy** التي تعرف على أنها " الجهود التي تبذلها الدولة لكسب الدعم و تشكيل صورة إيجابية بين الجمهور العام في الدول الأخرى ، وهذا ما يكون عادة عن طريق إدارة الأخبار و المبادرات المخطط لها بعناية لتعزيز

الانطباعات الإيجابية عن الدولة " ¹ بحيث أن أبرز ما يميزها إشراكها للجمهور عموما في المعادلة الدبلوماسية التي تغطي عليها الاهتمامات السياسية ،الأمنية و الاقتصادية ، لذلك فقد عمدت الدبلوماسية العامة الجزائرية إلى الاعتماد على عدة أساليب اتصالية التي تحقق سعيها في الاهتمامات المذكورة مثل اللقاء ، الحوار و الزيارات و الاتصال الهاتفي و بيان المواقف إزاء القضايا المهمة التي تصب في مجملها نحو اعتماد دبلوماسية تعاونية فهي تحرص دوما على تعزيز التنسيق الثنائي بين دول العالم، و لذلك بعد الاستقلال وبالنظر لدبلوماسيتها الفعالة فقد استحدثت فعلا تسمية قبلة الثوار و الدولة المنادية بتحرر الشعوب من قيود الامبريالية خصوصا في فترة حكم الرئيس بومدين ، لتستمر الانجازات إلى غاية نهاية الثمانينيات ، بعدها عرفت الدبلوماسية الجزائرية تراجعا خلال العشرية السوداء (1990-2000) . وعليه تزامنا مع انعقاد القمة الرابعة والثلاثين في العاصمة البوركينائية واغادوغو عام 1998 ، وقصد فك الحصار المضروب و استعادة الدور الريادي لها إفريقيا و عالميا في ظل الأطماع المغربية المتنامية تجاه الصحراء الغربية ، قدمت الجزائر طلبا لاستضافة القمة الموالية، و قد تم الإجماع على هذا الطلب رغم تحفظ بعض الحكومات على الوضع الأمني السائد آنذاك . ركزت الجزائر حينها كل الجهود و الإمكانيات لإنجاح قمة 1999 التي استضافتها لوضع آلية لمواجهة التهديدات الإرهابية توجت بإبرام الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب تضم 13 مادة ، يتصدرها التعرض لمظاهر الإرهاب: "وهي تلك الأعمال

¹ McQuail, Denis, 'McQuail's Mass Communication Theory', 6th ed., Sage, London, 2010 ;P 568.

التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدماتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها وتحرمه تشريعات هذه الدولة، إضافة إلى أن العمل الإرهابي يشمل كل من يمول الإرهاب أو يشجعه و، يخرج عن ذلك حالات الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تقرير المصير طبقا للقانون الدولي، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار¹، وكذا لحل المشاكل القارية الشائكة أبرزها مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ناهيك عن الحروب القائمة خصوصا تلك التي اندلعت في القرن الإفريقي بين أثيوبيا و إيريتريا التي حلت بوساطة جزائرية.

ولتحديد صورتها التوسعية على حساب دول الجوار ، فقد ظلت الجزائر تتادي بالحل السلمي لاستعادة السيادة ، ففي سنة 2016 دعت الأطراف الدولية إلى رفض الحسم العسكري في ليبيا ، كون الأمر من شأنه أن يجر المنطقة و الجزائر إلى مشاكل أمنية هي في غنى عنها ، وسينجر عنه كذلك المزيد من الخراب والخسائر البشرية . و أما فيما يخص ملف الصحراء الغربية فهي تسوق دائما لها على أساس أقدم قضايا تصفية الاستعمار التي لم تحل على مستوى القارة السمراء في صورة الدولة المحبة للسلام الواقعة ضحية متضرة تبحث عن الجار الجيد . ساعية في نفس السياق لتدويل صورة نمطية عن الجزائر للتموقع في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ودعم المؤسسات و المنظمات خصوصا الإفريقية منها .

¹ رزيق المخادمي : منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل ، موفم للنشر الجزائر ، 2000، ص37.

و أما عن ردود الفعل الدولية حيال الدبلوماسية الجزائرية ، فهي كانت ولا زالت محج الدول لحل الأزمات خصوصا قارياً لحنكتها الدبلوماسية و رصانة مفاوضاتها في عمليات الوساطة و حياديتها ودفاعها عن القضايا العادلة في العالم . ومن بين دلائل الالتفاف والقبول الدولي للنشاط الدبلوماسي الجزائري تمكنت الجزائر عالميا و قاريا من إقناع العديد من الدول بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وبالأخص الاعتراف الذي صدر من طرف جنوب أفريقيا في سبتمبر 2005، وفي تفويضها لتمثيل إفريقيا لدى مجموعة الدول الثماني. وعلى صعيد آخر كان للجزائر أثر ولمسة و تأثير من خلال الحوار الأطلسي-المتوسطي، خصوصا ويتعلق من الاستفادة من الخبرة الأمنية الجزائرية و قد بلغت أعلى مستوياتها في الفترة التي تلت أحداث الحادي من سبتمبر 2001. هذا ناهيك عن تحسن مستوى علاقات التعاون مع مختلف دول العالم، و هنا نذكر أن الجزائر اتخذت هذا المدخل الدبلوماسي كدعامة لتعزيز سيادتها و مستوى قبولها عالميا ، ولحسب رهان دبلوماسية أكثر فاعلية ذات صورة و صيت رائدين وجب التركيز أولا على دراسة النظام الإقليمي الفرعي في جميع تفاعلاته الاقتصادية والسياسية والأمنية بين دول المنطقة دراسة أكاديمية معمقة لأنه أمر في غاية الأهمية، للانطلاق السليمة في بناء مستقبل دبلوماسي عظيم إقليميا و دوليا ، كما وجب كذلك استغلال المحيط الإقليمي المكهرب والمتأزم في صالح الحيوية الدبلوماسية الجزائرية إذا ما عرفت استثمار الوضع بطريقة ذكية حتى تبقى فاعلا إقليميا محوريا.

المطلب الثالث : التأسيس و التخطيط للاقتصاد الوطني الجزائري

أ-التأسيس لاقتصاد قومي :

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار، فمن خلال هذا لا يمكن إنكار أن ثمة تأثير للتجربة الاستعمارية على خيارات الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال . فالتجربة التاريخية الجماعية المختلفة - كالاستعمار، فترة الحركة الوطنية، الثورة والاستقلال- أنتجت نوع من الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام ¹. سارت الدولة قرابة الثلاثين سنة في منحى واحد هو الأحادية الحزبية فحسب القيادي الراحل في حزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري فهو يرجع السبب لثلاث عوامل هي :

_أولا: المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية .

_ثانيا: وهو التأثير اليساري الماركسي الذي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، وكان يدعو إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البورجوازية الصغيرة .

_ثالثا: ألا وهو الإسلام من خلال أن الحركة الإسلامية كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ في الحسبان إلا حزبا واحدا وهو حزب الله.²

¹ ناصر جابي: الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر العاصمة : منشورات الشهاب، 2008، ص 95.

² عبد الحميد مهري: الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، في: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية 4 والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 179-180.

ومن خلال هذه العوامل يمكن القول أن اختيار هذا النهج الاقتصادي بعد الاستقلال لم يكن على أساس دراسة للواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري وتعبير أصح هوية اقتصادية جزائرية وإنما تأثر بعوامل خارجية على حساب الداخلية .

وتحت ضغط القيود المفروضة عبر "اتفاقية إيفيان"، بقيت المنظومة الاقتصادية الموروثة خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي ، كانت عام 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة لفرنسا، وكانت 80% من الواردات تأتي منها ¹. هذا و قد ترك المستعمر قاعدة صناعية و فلاحية منعدمة بسبب تدمير كل المؤسسات الصناعية و الطرق و القرى الزراعية و حرق 3000 هكتار من الغابات مع سلب و قتل الماشية. لذلك ركزت قيادة الدولة الفتية عقب نيل استقلالها في فترة (1962-1966) على تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية وأساليب تطبيقها، وقد تبلور ذلك في برنامج طرابلس الذي صادقت عليه الحكومة المؤقتة في جوان 1962، فقد حددت السياسة الاقتصادية بالحديث عن الاستقلال الاقتصادي عن تأميم الثروات الوطنية و جزء من تجارة الجملة التي كانت يسيطر عليها الأجانب، و كذا كل المؤسسات المالية في البلاد، و نبذ تام للتنمية على النمط الرأسمالي ² كون هذا النمط منتهج من الاستثمار مكرس للاحتكار و ضد التضامن الاجتماعي، ناهيك عن تعاطف وتعاون حكومات اشتراكية مع الجزائر إبان الثورة التحريرية ، فرسمت على إثر هذا مخططا اقتصاديا لاستغلال الموارد و التسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل ، و هذا خوفا من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد

¹ أحمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 1993، ص22.

² - حميد تمار: استراتيجية التنمية المستقلة، دراسة حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص24.

لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.¹

و في هذا الإطار شرعت الدولة في عدة إجراءات أهمها :

- تأميم الأراضي و تطبيق النظام الذاتي وفقا لمرسوم عام 1963.
 - تأميم البنوك و إصدار العملة الوطنية عام 1963.
 - إنشاء الشركات الوطنية ذات البعد القومي على غرار مؤسسة سونطراك .
 - تأميم المناجم عام 1966.
- ولعل أبرز سمة ميزت المرحلة مسألة التأميم كخطوة سيادية نحو استقلال اقتصادي و نذكر هنا على سبيل المثال سعي السلطات إلى المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شركة الغاز (KAMEL)، و 40% من رونو (CARL Renault) و 30% في (SABAB) و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، و السباكة الأكثر أهمية في الجزائر و التي أقيمت في عنابة.²

ب : مرحلة التخطيط الاقتصادي

اتسم الاقتصاد الجزائري في فترته الأولى (1967-1979) بنظام مركزي موحد ميزه تدخل الدولة في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماده على التخطيط المركزي

¹ - بلقاسم حسن بهلول : "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر" الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 98 / ص 346 .

² أحمد هاني ، مرجع سابق ، ص 26.

في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في¹:

◀ تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال، وذلك برفع إنتاجية العمل وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي تساعد على تلبية تلك الحاجيات الأساسية.

◀ تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.

◀ بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى. و لتجسيد ذلك عرفت الجزائر خلال ذات الفترة بالاعتماد على وسيلتي التخطيط المركزي و توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات بالتركيز على القطاع الصناعي ، ثلاث مخططات تنموية هي المخطط الثلاثي (1967-1979)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، تلت ذلك مرحلة تكميلية (1978-1979) . اعتبر المخطط الأول كمخطط تنموي تجريبي حدد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و وضع الأسس لسياسة الدولة اتجاهها من خلال دعم الاقتصاد الاشتراكي، تلتها المخططات اللاحقة جاءت وفق ترتيب للأولويات التنموية هدفت كلها لتحقيق الاستقلال

¹ - اتحاد الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي، ص287.

الحقيقي في مختلف جوانبه ركزت فيها على الصناعات الثقيلة وقلّة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، وقد حققت هذه المخططات بعض النجاحات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأنها كانت تعتمد على عائدات النفط التي ارتفعت كثيرا مع نهاية السبعينات.

أما في فترته الثانية (1980-1989) بعدما عرفت البلاد أزمة مست الاقتصاد الوطني و قصد إعادة تقويمه فقد استحدثت مخططات اقتصادية جاءت بجملة من الإصلاحات قصد الخروج من الوضعية الصعبة ، و استدراكا للأخطاء المسجلة في المخططات السابقة ، فقد تم اعتماد النمط اللامركزي قصد تسهيل عملية مراقبة المشاريع وتقادي التأخر في الإنجاز بهدف التقليل من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي و التحكم في اتخاذ القرارات و قيادة الاستثمارات. بحيث جاء بهذا الخصوص في ميثاق عام 1986 " سيشجع التخطيط الوطني القطاع الخاص كي يعمل على تنمية الأنشطة المنتجة، سواء كان ذلك في إطار الصناعات الصغيرة أو المتوسطة، من أجل تكثيف الشبكة الصناعية ودعم التكامل الاقتصادي، أو من أجل المساهمة في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي"¹. لذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد تم إقرار مخططين خماسيين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، إلى جانب التخطيط التنموي رافقته قرارات و قوانين متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية، و صدور القانون الثالث للاستثمار سنة 1982. وهنا نسجل أن

¹ - الميثاق الوطني 1986، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1988، ص147.

الجزائر منذ سنة 1989 شهدت زيادة مديونيتها الخارجية وشرعت جراء ذلك في تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية فيما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو عبر تحرير التجارة الخارجية، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

المطلب الرابع : تدعيم ركائز اقتصاد قومي وطني بعد الانفتاح الاقتصادي

لقد أكدت الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي اعترت الجزائر خصوصا في فترة الثمانينيات من خلال تدني أسعار المحروقات عام 1986 رافقته احتجاجات شعبية في 5 أكتوبر 1988 خرج فيها الجزائريون منتفضين ضد غلاء المعيشة، وندرة السلع الأساسية، البطالة والفساد، مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية شاملة على عدم نجاعة المخططات المرسومة لتجاوز المرحلة الصعبة للاقتصاد الريعي، بما لا يعني الفشل التام بل استطاعت المخططات أن تخرج الجزائر تدريجيا من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد العصري ببناء قاعدة صناعية اعتبرت الأساس . و قصد الخروج من الأزمة تم إقرار دستور جديد في 23 فبراير 1989 تضمن التعددية السياسية والنقابية والليبرالية الاقتصادية.

في 4 يونيو 1991، أقالته السلطة ما عرف بحكومة الإصلاحيين التي قادها مولود حمروش (1989-1991)، و تم تعيين حكومة جديدة برئاسة سيد أحمد غزالي (1991-1992) كلفت بالتحضير للانتخابات النيابية، كما قامت بإلغاء معظم إصلاحات حمروش الاقتصادية المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد السوق و مع توقف المسار الانتخابي،

توقف معه مسار الإصلاح الاقتصادي الذي ألغي عام 1991، لتدخل الدولة وفي أزمة مديونية خارجية حادة ، وهنا يمكن القول أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية فالأولى كانت بشكل سيادي و الثانية مقيدة وهي:

-مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 تمثلت بارتفاع أسعار المحروقات وخاصة البترول خلال 1973-1979-1981.

-مرحلة القرار غير المستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة منها ثقل المديونية الخارجية الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي¹. و استمرت مرحلة القرار الغير مستقل إلى غاية مسح المديونية الخارجية.

و انطلاقا من هذا الوضع الصعب للاقتصاد الوطني، انطلقت الدولة في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولهذا شرعت في تصميم برنامجين اقتصاديين وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي:

يتمثل الأول في برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل(1994/1995) ،أما الثاني يتمثل في برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)².وبعدما استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي

¹ كريالي بغداد:"نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد الثامن من سنة 2005، ص ص 1-2.

² مصطفى عبد الله الكفري: عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا 2008 ، ص 59

خلال سنة 1998 ،وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، أنه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.

ليستمر رهان الإصلاح الاقتصادي مع الألفية الجديدة خاصة بعد تعافي أسعار النفط مع نهاية التسعينات، وخروج البلاد من اضطراباتها الأمنية.

ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنمية متتالية خصصت لها مبالغ ضخمة مستفيدة بذلك من ارتفاع عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازنها الاقتصادية الداخلية و الخارجية جسدت في مشاريع عمومية كبرى بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية. و هنا نشير دائما أن البرامج التنموية الاقتصادية المطروحة تعرضت لعدة اهتزازات جراء الأزمات الدولية و اعتماد البلاد على عائدات النفط و من بين الأزمات المؤثرة نذكر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التراجع الحاد لمداخيل النفط عام 2014 بما يقارب 50 بالمائة، مما أدى إلى اللجوء إلى خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة نقود بدون مقابل و هي أكثر الأزمات التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الوطني.و أما مجمل المشاريع التي عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)،البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)،البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)،برنامج

توطيد النمو الاقتصادي (2015 - 2019) ،وأخيرا النموذج الجديد للنمو (2016-2030).

تمكنت الجزائر منذ بداية هذه البرامج التنموية سنة 2001 إلى اليوم في فترات معينة من تحسين مؤشراتها وتوازنها الاقتصادية، وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات، و عموما فإن هذه المؤشرات الحسنة المحققة في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية ما تسبب في عدم تحقيق نهضة و اقتصاد فعلي منوع خالق للثروة و القيمة من شأنه تدعيم إيرادات الدولة إلى جانب إيرادات النفط.

و أما فيما يتعلق بالإنجازات و البرامج المسطرة ، فلم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المنشودة ، بل عرفت الكثير من المشاريع إخفاقات و تعثرات كبيرة أثناء إنجازها أدت إلى تأخرها أو توقفها، وهذا بسبب ضعف التخطيط، سوء التسيير، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري والمالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية وهذا ما أدى إلى تبذير وتهريب وسرقة المال العام .

وفي سياق الأزمات التي مست الاقتصاد الوطني مع تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة انتشر وباء كوفيد 19 الذي عرفته منظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO) على أنه : " مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، بحيث لم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحوّل

كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم¹ . هذا الفيروس أدى إلى حدوث اختلالات في التجارة الدولية بسبب التوقف المفاجئ و تعطل الإنتاج بفعل إجراءات وقائية دولية لمنع تفشي الفيروس، ما انجر عنها نقص فادح في المواد الغذائية واهتزاز لسلاسل الإمدادات و التوريد الغذائية جعلت الدول الغير المنتجة على المحك على غرار الجزائر. و لذلك فقد أعادت الجائحة النقاش و سلطت الضوء على مرض آخر تعاني منه الدول المستوردة المعتمدة بشكل كبير على الإنتاج الزراعي و الصناعات الغذائية الدولية الكبيرة ، و دعاها إلى مراجعة شاملة لكل سياسيتها و استراتيجياتها المنتهجة حيال هذه الجائحة التي مست السيادة على الغذاء و حددت الأمن الغذائي بشكل غير مسبوق ، و لتوضيح أكثر حول المفهومين نقترح الجدول الآتي :

¹ انظر: منظمة الصحة العالمية : مرض فيروس كورونا ، اطلع عليه بتاريخ : 2020/06/02
<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

جدول رقم 1: مقارنة بين مفهومي الأمن الغذائي و السيادة الغذائية

المفهوم	الأمن الغذائي	السيادة الغذائية
الخصائص		
الاستهداف	استيراد الاحتياجات الغذائية	دعم الإنتاج المحلي
الأدوار و الفاعلين	الدور المركزي للأسواق العالمية في توفير الغذاء	حق الزراعة دول و الشعوب في إشراك المزارعين في تحديد السياسة الزراعية
الأولويات	اتفاقات الشراكة الحرة و الإعفاءات الجمركية	أولوية المزارعين في الإنتاج المحلي
استغلال الثروات	مركزية منطق الربح و الاحتكار و الاستغلال للموارد	المعنيين باستغلال الثروات هم فقط صغار ومتوسطي الفلاحين

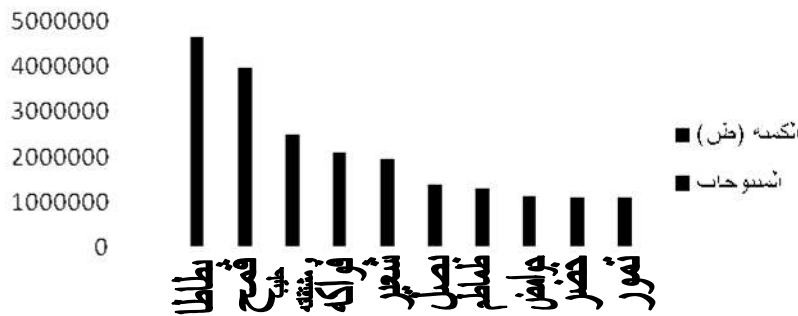
المصدر: من إعداد الباحث.

و عليه فبمجرد الإعلان عن انتشار الفيروس التاجي و وصفه بأنه تهديد عالمي ، سارع معظم قادة الدول إلى اتخاذ قرار بغلق حدود بلدانهم كتدبير استباقي. لتضرب أزمة كوفيد-19 نظاما دوليا كان يشهد أزمة منذ العام 2008 ، أين اتضح للعيان أن الجميع لم يستفد من العولمة و شعاراتها المبنية على التعاون و الترابط و الاعتماد المتبادل و التعزيز المشترك للنمو الاقتصادي فقد أصبح من الصعب على الحكومات ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها، حيث أن هذه الشركات قد تلجأ إلى

عملية " الموازنة التنظيمية"، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي إيقافه وزيادة إنتاجها في دولة أخرى¹

و مما لا شك فيه أن تجاهل انعكاسات الجائحة على الأمن الغذائي يشكل خطراً ضخماً قد يؤثر سلباً على مساعي الدولة لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بمكافحة الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، فالبرغم من أن الجزائر حققت مستويات فضلى في تحقيق أمنها الغذائي وفق ما تحدده مؤشرات الأمن الغذائي العالمي من خلال المعطيات التي تطرحها المنظمة العالمية للأغذية (FaoStat) والمنظمة العربية للتنمية و إحصائيات الأمن الغذائي بالجزائر لسنة 2018،

شكل رقم 01: أهم عشر منتجات رئيسية بالجزائر (طن) لسنة 2018²



إلا أنه في الفترة الأخيرة، أدى تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) حسب ما تؤكد المعطيات والمؤشرات إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية وبروز قيود أخرى في مجال الاستثمار ومناخ الأعمال التجارية، فيما كان هذا الأخير يعاني في الأصل وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال التجارية

¹ محمد سعد أبو عامود: العولمة والدولة، السياسة الدولية، عدد 161 يوليو 2005 ، ص: 203.

⁸ د. محمد علي الفراء: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 32، أبريل- يونيو 2004 ، ص: 80.

² انظر موقع FAOSTAT: اطلع عليه بتاريخ 2020/06/15

http://www.fao.org/faostat/ar/#rankings/commodities_by_country

لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية¹. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، حدث انكماش في الاقتصاد في عام 2020، فيما أعلنت السلطات في أبريل 2020 عن عدة إجراءات للحد من تأثير الأزمة الصحية على الشركات الوطنية في سبتمبر 2021، تم تمديد الإجراءات حتى 31 ديسمبر، وانخفضت نسبة الاحتياطي من 8 في المئة إلى 6 في المئة في أبريل 2020 ومن 6 في المئة إلى 3 في المئة في سبتمبر 2020 ومن 3 في المئة إلى 2 في المئة اعتباراً من فبراير 2021، مع إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الرغبة في تكوين مبلغ آمن، تأجيل سداد القروض خاصة للعملاء المتأثرين بالوضع الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19².

ومن ثم و ضمانا للسيادة الغذائية و اقتصاد قومي خلاق غير ريعي، فهناك ضرورة ملحة إلى إعادة النظر في السياسة الزراعية و الحوكمة الجيدة للقطاع الزراعي؛ بحيث يكون الهدف على المدى الطويل هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أماناً وعدلاً واستدامة³. مع استغلال التكنولوجيات الحديثة لأجل بناء قاعدة صناعية

¹ البنك الدولي. 2022. مؤشرات التنمية العالمية [أونلاين] متاحة على- [https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=wdi-database-archives-\(beta\)](https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=wdi-database-archives-(beta)) [تم الدخول إلى الموقع في يناير 2022]

² صندوق النقد الدولي. 2022. استجابات السياسات العامة لفيروس كورونا (كوفيد-19). [أونلاين] متاحة على- <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#L> [تم الدخول إلى الموقع في 10 يناير 2022]

و [بنك الجزائر. 2022. لجنة عمليات السياسة النقدية. [أونلاين] متاحة على- <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique30092021.pdf>; <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020.pdf>]

³ عاصم أو حطب: جائحة كورونا.. الآثار الاقتصادية و تداعيات الأمن الغذائي، موقع الشروق، نشر في 08:30-2020/05/19، الرابط: <https://bit.ly/3dov7PH> : 19:50-2020/05/29 اطلع عليه في

خلافة للثروة ومناصب الشغل و غير معتمدة على التبعية الاقتصادية و الامبريالية الجديدة المشروطة .

المبحث الرابع : فجوات السيادة الوطنية الجزائرية

رغم كل الاستراتيجيات المنتهجة لصون السيادة الوطنية إلا أنه لازالت تشوبها بعض النواقص من خلال فجوات ونقاط ضعف وجب تجاوزها لتحقيق أفضل مستويات الاستقرار السياسي و السيادي الوطني .

المطلب الأول : تهديدات الفضاء السيبراني على السيادة الوطنية الجزائرية .

ارتبط المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية منذ كتابات "جان بودان" بعوامل تقليدية لها صلة وثيقة بالجغرافيا. مع ثورة الاتصالات، حدثت تغيرات هائلة في هذا المفهوم، وبات من الصعب القطع بفكرة السيطرة المطلقة على المعلومات في ظل الارتباط والاندماج بالشبكة العنكبوتية التي أضحت أحد أبرز عوامل القوة السياسية من جهة، وعناصر ضعف دول من جهة أخرى. وعليه أصرت العديد من الدول على توسيع مفهوم السيادة ليشمل التحكم في المعلومات التي تعبر حدودهما.

أما عن تعريف الأمن السيبراني فيعني مجموع الأطر القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني الوطني و الدولي مع التركيز على ضمان توفر أنظمة المعلومات وتمتين الخصوصية و حماية سر المعلومات الشخصية و اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المواطنين و المستهلكين من مخاطر الفضاء السيبراني¹. و أما عن مفهوم التهديدات السيبرانية فيقصد بها أنها فعل يقوض من قدرات شبكة كمبيوتر لغرض قومي أو سياسي من خلال استغلال

¹ علي زياد العلي : المرتكزات النظرية في السياسة الدولية ، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2017 ، ص

نقطة ما يمكن للمهاجم من التلاعب بالنظام ، كما تعرف بأنها هجوم عبر الفضاء الإلكتروني بهدف السيطرة على مواقع الكترونية لتعطيلها أو تدميرها أو الإضرار بها¹ . و عليه بدأت الدول تنظر إلى الفضاء الإلكتروني كمكافئ للأراضي المادية، وتقوم ببناء جدران افتراضية لحماية "أراضيها الإلكترونية" بمساعدة تقنيات مختلفة. وتعتبر الثغرات الأمنية في الفضاء الإلكتروني أحد الأسباب الرئيسية لهذا التغيير الجذري، لكن تكمن المشكلة في غموض مفهوم السيادة ذاته، ذلك الغموض الذي تستغله بعض الدول لنشر التفسير الخاص بها والملائم لمصالحها. وتتنافس الدول في تعزيز قدراتها السيبرانية، انطلاقاً من أن الفضاء السيبراني هو الساحة الخامسة لخوض الحروب في القرن الواحد والعشرين، بعد الأرض، والجو، والماء، والفضاء الخارجي. كما أن الأضرار المترتبة على الهجوم السيبراني خصوصاً بعد العام 2011م و انتشار ما يسمى بأحداث "الربيع العربي" تشمل عادةً قطاعات حيوية للدولة المستهدفة، كالاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والدفاع والطاقة والبنوك. لذلك اعتمدت معظم الدول قوانين وقواعد للإنترنت لمنع التدخل الخارجي وحماية سيادتها.

و الجزائر على غرار دول المنتظم الدولي تواجه محاولات لاختراق قواعدها المعلوماتية في مختلف القطاعات خاصة ما يتعلق بالأمن القومي، حيث أضحت الجرائم السيبرانية تهديدا كبيرا ما فتئ يزداد خطورة مع التطور التكنولوجي السريع، تهديدات مختلفة تتعرض لها المواقع ليست التابعة للمؤسسات الرسمية والإستراتيجية فحسب، وإنما الحسابات الخاصة على المواقع الاجتماعية، ما يجعل من الضروري جدا وضع إستراتيجية للسيادة الرقمية وفق أطر و آليات قانونية وتكنولوجية متطورة تحميها. إذ مع وضع الآليات القانونية في مجال الأمن السيبراني، بسن القوانين منها

¹ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي : الهجمات السيبرانية :مفهومها و المسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية و السياسية ، كلية لقانون ، جامعة بابل ، العدد 04 ، جوان 2017، ص 189.

القانون 05-10 الصادر في 20 جوان 2005 المتضمن الدليل الالكتروني و كذا القانون 09-04 المؤرخ في : 09 ماي 2009 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الوقاية بالجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها ، و قانون العقوبات لاسيما لمواد 303، 333، 394، 396 المتضمنة تسليط على كل من يثبت في حقه اختراق أنظمة معلومات المؤسسات أو الأفراد بطريقة غير شرعية¹، بالإضافة إلى القانون 18-07 المتعلق بحماية البيانات الخاصة، والمرسوم 20-05 الخاص بتأمين النظام المعلوماتي، إلا أن تسارع التطور التكنولوجي شكل قصورا حال دون التحكم العالي الدقة خصوصا من التهديدات الخارجية و تبقى المنظومة القانونية مطبقة على نطاق التراب الوطني دون أن تحتوي المجال الدولي ضد مثل هكذا تهديدات على الجزائر في شكل "حرب سيبرانية مسعورة" للتشويش على البناء الوطني،

إلا أننا نسجل الجانب الأمني منظومة دفاعية متماسكة تقودها هيئات أمنية مقتدرة على غرار المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التي أنشأت سنة 2011 وهو هيكل تنظيمي لمحاربة لجريمة الالكترونية أضيف للهيكل التنظيمي لمديرية الشرطة القضائية في جانفي 2015²، بالإضافة إلى هذا نجد مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي و جرائم المعلوماتية لتابع لجهاز الدرك الوطني المنشأ سنة 2008 يؤمن الأنظمة المعلوماتية للمؤسسات و البنوك و الشركات و يعمل على التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الأخرى³، كما يساعده تقنيا في ذلك المعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام . هذا كما نسجل وجود مصلحة الدفاع السيبراني و مراقبة

¹جمال بوزادية : الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية التحديات و الآفاق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 01، أريـل 2019، ص 1278.

²بارة سمير: الأمن السيبراني في الجزائر : السياسات و المؤسسات ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر لأمن الإنساني ، جامعة باتنة ، المجلد 02 ، العدد 04 ، 2017، ص 437.

³يوسف بوغرة : الأمن السيبراني : الإستراتيجية الجزائرية للأمن و الدفاع في الفضاء السيبراني ، مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 2018، ص111.

أمن الأنظمة تابعة لقيادة لجيش الوطني الشعبي تتمحور استراتيجيتها للدفاع السيبراني على 7 محاور¹. كل هذه المصالح الأمنية تسعى للزود عن السيادة السيبرانية الوطنية ، إلا أن تطورها الدائم يجعلنا نركز على نقطة جد مهمة ألا و هي مواكبة التطور التقني بما يقابله من تأهيل دائم للعنصر البشري وعنصر الوسائل والأدوات لمجابهة حروب الجيل الخامس بشكل أكثر كفاءة و احترافية لحماية السيادة الوطنية من هكذا تهديدات .

المطلب الثاني : التهديدات المتنامية للأمن الإقليمي الجزائري

هناك انطباع مفاده أن الجزائر لا تلعب الدور المنوط بها ولا تبذل الجهد الكافي لخدمة الأمن الإقليمي. وهذا إجحاف بحقها، بغض النظر عن الانتقادات التي قد تُوجّه لسياستها. فهي في الحقيقة البلد الأكثر ذوداً عن الأمن الإقليمي؛ إذ تركز له إمكانات أكبر بكثير من غيرها. بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، تعتمد الجزائر حصرياً على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاماً بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسياً وعسكرياً. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهوداً حريئاً" ضخماً، من حيث العُدّة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلاً عن المساعدات التي تقدمها لهم ، ولا أدل على ذلك ميزانيتها العسكرية الضخمة المرصودة خلال العشرية الأخيرة والتي تجاوزت خلال سنة 2015 حد 10 مليار دولار² وهذا راجع لإدراك الجزائر لمعطى انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، أين وجدت نفسها في مواجهة تهديدات

¹ يوسف بوغرارة : مرجع سابق ، ص114.

² انظر احصائيات سيبري : -<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-2015-USD.pdf>

هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها. ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها¹.

وما يمكن ذكره في هذا اعتماد الجزائر على مبدأ عدم التدخل الذي جاء دستور 2022 ليعدل فيه و من خلاله في أدوار الجيش بما يتواءم و المعطيات الإقليمية الجديدة التي تفرض استمرار تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها والتي تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف. من هذا المنظور، يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطراً على أمنها القومي²

المطلب الثالث : الجناح الفرنكوفيلي في الإدارة الجزائرية.

ظهرت بعد الاستقلال فئة متمرسة إبان الحقبة الاستعمارية في الإدارة الجزائرية محاولة فرض نفسها كنخبة أقحمت اللغة الفرنسية و حاولت اعتمادها كلغة للتواصل و التخاطب في المؤسسات الرسمية في محاولة فاشلة لزعزعة مقومات الجبهة الداخلية التي يقر دستور أمتها أن اللغة العربية هي لغتها الرسمية محاولين تحقيق نبوءة ديغول فيهم بأنه ترك في الجزائر مَنْ يحبّون فرنسا أكثر من الفرنسيين أنفسهم، وأنهم الامتداد الغير مشروع لتنفيذ تعليمية من تعليمات السّلاطات الاستعمارية منذ السّنوات الأولى للاحتلال الفرنسي سنة 1830م، التي تنصّ على: (أنّ إيالة الجزائر لن تصبح مملكةً فرنسيةً إلّا عندما تصبح لغتنا هناك لغةً قومية، والعمل الجبّار الذي يترتّب علينا إنجازُه هو السّعي إلى نشر اللّغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللّغة

¹ بن عنتر عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص 101.

² بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 101.

العربية..)، وهو نفس المسعى الذي تكلم عنه ألفريد لامبو وزير التعليم الفرنسي سنة 1897م عن مراحل احتلال الجزائر قائلًا: (سوف يتحقق الغزو الثالث عن طريق المدرسة، إذ يجب أن نضمن السيطرة للغتنا).

ومن البداية لابدّ أن نوّكد أنّه لا توجد لدينا أيّ مشكلةٍ مع اللّغة الفرنسية من النّاحية العلمية والأكاديمية، ولكنّ العضلة هي في محاولة اتخاذ اللّغة الفرنسية كصورة للتواصل والتعامل الرّسمي على حساب اللّغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية في مسعى يائس لفسح المجال لإقحام اللّغة الفرنسية كطريقٍ ثالثٍ مهدد لمقومات السيادة.

و في هذا السياق نشجع مساعي السلطة الحاكمة لفرض اللغتين الوطنيتين الرسميتين كلغات سيادية واجب التعامل بها من خلال سن ترسانة قانونية بما فيها الدستورية شارحة ومستفيضة في الأمر ، إلا أنه يسجل و لحد كتابة هذه الأسطر استمرار بعض الإدارات في تحرير وصياغة مراسلاتها الإدارية بلغة المستعمر الذي استرجعنا سيادتنا المسلوبة منه و بلغة ميّنة ليست حتى لغة للعلم . إذ يرى الباحث في علم الاجتماع السياسي "أسامة لبيد" في حديثٍ لـ"كيوبوست" معلقا على خطوة التعريب التي انتهجتها بعض الوزارت ، أن كل دول العالم تستعمل لغتها في تعاملاتها إلا الجزائر تستعمل لغة المستعمر في مختلف المجالات، وفي كل الوزارات والمؤسسات للأسف، وعليه فإن خطوة الوزارات إيجابية لتكريس وفرض اللغة العربية، وقال إنه "نأمل في تبني كل الوزارات والمؤسسات هذه الخطوة الإيجابية التي ترد الاعتبار للغة العربية"، مشيرا إلى أن اللغة الفرنسية ليست لغة العلم والتكنولوجيا، بل بالعكس هي لغة ميتة،

عكس اللغة الإنجليزية العالمية¹. حتى أن الجمهورية الفرنسية في حد ذاتها انتقضت من أجل بقاء لغتها المفقودة لتسُنَّ قانون (توبون) سنة 1994م من أجل حماية لغتها وتراثها في عُقر دارها، والذي يتركّز على إثراء اللّغة والإلزام باستخدامها والدّفاع عنها كلغة رسمية للجمهورية، وقد جاء هذا القانون للحدّ من النّفوذ اليومي للإنجليزية في فرنسا، ولإلزام القانوني باستعمال الفرنسية في الإدارة والتعليم والتجارة والمؤسسات الرّسمية وأماكن العمل، بل وإجبار الشّركات الدولية بفرنسا على تقديم تقاريرها وجداول أعمالها بالفرنسية، ووجوب المترجم المعتمد في العقود والمعاملات الأخرى. لذلك كان من الواجب استبعاد المُحتلّين لغويًا ، و المضي في تجريم استعمال اللّغة الفرنسية في المؤسسات والوثائق الرّسمية في الجزائر، مع الدّفاع عن اللّغة الوطنية والرّسمية للجزائريين والتمكين لها.

المطلب الرابع : تنازلات اتفاقيات إيفيان

لقد شكّل الاستقلال الوطني فرصة لإخراج دولة تسعى إلى تعزيز السيادة واستقلال القرار الوطني عن التأثير الخارجي - وبخاصة الفرنسي منه - بأبعد قدر ممكن، الذي كان في الحقيقة مقيد بمجموعة من البنود السرية أملتها التزامات اتفاقيات إيفيان، و هنا نفتح قوسا حول ما سمي بالبنود السرية فقد ذكر المؤرخ محمد الأمين بلغيث أنه: " من بين محاور الاتفاقية نجد المحور الثقافي الذي يعتبر الأخطر على الإطلاق، والنقطة التي تثير الجدل بين الجزائريين أنفسهم، لأنني عندما أسأل كمؤرخ هل هناك بنود سرية

¹ علي ياحي : صراع بين العربية والفرنسية آخر فصول التوتر بين الجزائر وباريس ، من موقع : <https://cutt.ly/MOSIPKd> بتاريخ : 2021/11/10 ، اطلع عليه يوم : 2021/12/13.

في الاتفاقية؟ وهو سؤال طرحته في العديد من المناسبات على رضا مالك وعلى غيره من المؤرخين والسياسيين، والجميع أجمع على أنه لا توجد بنود سرية في "اتفاقية إيفيان" الموجودة، ثم سألت هل تملكون نسخة وقع عليها الطرف الفرنسي؟ قالوا لا، الطرف الفرنسي لم يوقع ولا نملك نسخة من الاتفاقية موقعة من فرنسا، لذلك أنا أرى أن هناك الكثير من الغموض والاتفاقية المنشورة أو المجودة كأنها تلخيص للاتفاقية الأصلية لأننا لا نملك النسخة الأصلية التي لا يحتكم عليها سوى المفوض الفرنسي، أما المفوض الجزائري فلا يحتكم على نسخة مع الإشارة إلى أنه كانت هناك نسخة على مستوى وزارة الخارجية يقال أنها ضاعت، لكن هل ضاعت بفعل فاعل؟ هل سرقت أم أحرقت خلال الأحداث التي عرفت الجزائر من 1962 إلى 1965؟ هذا الأمر يبقى علامة استفهام متروكة للباحثين والسياسيين وأصحاب الشهادات لتتوير عقولنا وإزالة مناطق الظل الموجودة عندنا كمؤرخين، ونحن اليوم في العقد الثالث من أعمارنا على الأقل، لذلك نحن نطالب من يملكون الحقيقة أن يصارحونا قبل أن يواروا التراب وتبقى حسرة في القلوب، لأننا نعرف أن هناك في الاتفاقيات أشياء تؤثر تأثير سلبي على حركة مجتمعنا، لكننا بحاجة إلى الاطلاع على الحقيقة ولو كانت صادمة¹. وهنا يشير ذات المؤرخ إلى أن أخطر محور في هذه البنود الشق الثقافي منها ومن جملة الأمور التي ركز عليها الطرف الفرنسي في الشق الثقافي من الاتفاقيات مسألة استخدام اللغة الفرنسية.

¹ محمد زغيدي : الشق الثقافي في اتفاقية إيفيان.. اللعبة السوداء! ، يومية الفجر، نشر في 08 - 07 - 2012 من الموقع: <https://www.djazairress.com/alfadjr/218994> ، اطلع عليه في 2022/01/29.

و من جملة الملفات المطروحة كذلك نجد ملف الأقدام السوداء ، فقد حاول بعض هؤلاء الحصول على تعويضات من الحكومة الجزائرية، لكن السلطات الجزائرية رفضت ذلك، بدعوى أن الجزائر لم تطردهم وأنّ رحيلهم كان طوعياً، حيث بلغ عدد هؤلاء الذين فروا من الجزائر بين عامي 1962 و 1964 مثلاً قرابة مليون شخص¹ و قد استطاعوا الدفع بممثلهم في البرلمان إلى التشديد على مطالبهم في رسم العلاقات الجزائرية - الفرنسية، حتى إن عدد الأسئلة المتعلقة بالجزائر مثلاً التي وجهها برلمانيون فرنسيون إلى حكومة بلادهم قد وصل إلى أكثر من 150 سؤالاً بين شفوي وكتابي، في الفترة الممتدة من تموز/يوليو 2015 إلى أيار/مايو 2016، ومنها أسئلة تتعلق بمطالب جمعيات «الحركى» و«الأقدام السوداء»، التي تدعو الحكومة الفرنسية إلى التدخل لتعويضها عما تسميه طرد هذه الفئات من قبل السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، وهو ما دفع بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى إبداء تعاطفه مع هذه المطالب².

¹ Martin Meredith, The Fate of Africa: A History of Fifty Years of Independence (New York: Public Affairs, 2006), p. 74

² أحمد عزيز، «الأقدام السوداء»: هل يعود المستعمر الفرنسي ليطأ الجزائر من جديد؟، نون بوست، 9 تموز/يوليو 2016، <<http://www.noonpost.org/content/12732>>

خلاصة و استنتاجات الفصل :

من أجل بناء الدولة الوطنية و حفاظا على مكسب الاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية و كذا مقومات الهوية الوطنية ، اعتمدت الجزائر مجموعة من الركائز الأسس و المواثيق و الدساتير في ظل ظروف سياسية واجتماعية حكمت بوجودهم، وحددت مضمونهم وتوجهاتهم، ومع كل هذا، فقد ظلت مشكلات النظام قائمة وأزماته السياسية مستمرة.

و هذا قد يرجع إلى إنفراد السلطة بالطرح دون الاستناد على أية توافقات سياسية مسبقة، لكون الحلول المطروحة حلول ظرفية للأزمات السياسية المواجهة ، وكل حل ينتهي بأزمة سياسية أخرى ، إذ لا بد من مراجعة عميقة للفجوات المطروحة والمهددة لمناعة السيادة الوطنية بأطر تدعم الديمقراطية الحقبة و تستند على أهم التوافقات لكسب رهان دولة واحدة موحدة ضد كل تهديد .

الفصل الثالث: مداخل النفل و التدخل الخارجي في الشأن الجزائري

اتجه النظام السياسي الجزائري عادة الاستقلال إلى صون السيادة الوطنية، و في إطار تحقيق هذا المبتغى فقد تم تبني سياسة تقوم على تعزيز الوحدة الوطنية و تقوية جبهتها مع بناء اقتصاد خلاق لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الداخلي ، وكذا السعي نحو بناء استراتيجيات مناعة ضد أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية خصوصا من المحتل التقليدي وكذا من الكيان الصهيوني ، أو باسم مدخل حقوق الإنسان .

المبحث الأول: أزمة النظام الريعي و الانكشاف السياسي للجزائر .

تشوب الأنظمة السياسية التي تعاش و تعتمد على الريع عدة أزمات كون اقتصادياتها رهينة طاقة غير متجدد وموارد غير ثابتة خاضعة لاختلالات و ضغوطات الاقتصاد الدولي على الصعيد الخارجي ، و غاية النخبة الحاكمة في ديمومة نظامها على الصعيد الداخلي. و يعتبر النظام السياسي للجزائر من بين الأنظمة التي تتخبط في هذه أزمة بما ساهم في انكشافه السياسي.

المطلب الأول: أزمة الاقتصاد الريعي و الإصلاحات السياسية

يرتبط مسار الإصلاحات في الاقتصاد السياسي بحدثين هامين وقعا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي: الأول يتعلق ببرنامج الإصلاحات المعتمد من دول أمريكا اللاتينية للخروج من أزمة المديونية الخانقة التي طالتهم سنة 1982. أما الثاني فكانت دول أوروبا الشرقية مسرعا له بعد انهيار جدار برلين (1989) وانخراطها بمرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق.

إن دراسة إصلاحات دول أمريكا اللاتينية حاولت التركيز على الآثار الاجتماعية لها بينما مثيلتها في دول أوروبا الشرقية اهتمت بالقيود السياسية التي

تعيق مسارها¹. وكانت الجرعة السياسية مهمة في الثانية أكثر من الأولى خاصة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح ومحاربة الفساد.

و ما دامت الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة تقتنر بمختلف الأزمات المطروحة على غرار الاقتصاديات الريعية التي تتطلب مجموعة من الإصلاحات لتجاوز الاعتماد على العائدات المتأتية من الخارج سواء حصلت عليها من خلال تقديم خدمات إستراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج و هنا نكون بصدد الحديث عن دولة شبه ريعية، أو خلال بيع مادة خام وهنا نكون بصدد الحديث عن دولة ريعية ، و قد عرف الدكتور ياسر صالح الاقتصاد الريعي على أنه : " اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، بشكل ما يجعل اقتصاد هذا البلد في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج عنه مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة أهمية² وبناء على هذا فالمقاربة الاقتصادية بمنظورها الحديث ترى في الاقتصاد الريعي أنه اقتصاد قاصر ما لم يتجه إلى تحقيق تطور و تنمية حقيقية بما يضمن بناء تغيير جذري يكفل تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا يعزز من ديمقراطية و أهلية و اقتدار النظام السياسي الحاكم .

كما يطرح المفكر الإيراني حسين مهداوي مفهوماً يستند إلى مسلمتين أساسيتين : المسلمة الأولى تفيد بأن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقلة سياسياً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي"، أما المسلمة الثانية فتفيد أن هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلا من السياسات الإنتاجية التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من

¹ Olofsgård, A.(2003), The Political Economy of Reform: Institutional Change as a Tool for Political Credibility. background paper to the World Bank's 2005 World Development Report, p3.

² صالح ياسر : النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثانية المستحيلة - حالة العراق - ، مؤسسة فريديش ايبرت، بغداد ، 2013 ، ص : 4 .

نطاق المطالبة بالديمقراطية ، و هنا يربط المهداوي¹ علاقة "الدولة الريعية" بالجانب السياسي ، و عرفها حينها بكونها تلك التي تعتمد عوائدها على جزء كبير من دخل ريعي يأتي من مادة أولية، فالدولة في هذه الحالة تعتمد اعتمادا كلياً على دخل واحد وأبرز المهداوي ثلاث مميزات للدولة الريعية وهي: سعي الدولة لأن تكون قوة ذات وزن دولي و إقليمي ، و كذلك زيادة في الإنفاق العسكري مع ميل الدولة إلى الديكتاتورية.²

و من أمثلة الدول التي تمكنت من تجاوز أزمة النظام الريعي، نجد النموذج الأندونيسي الذي فرضت عليه العوامل الجيوستراتيجية التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي والتطور مما أدى إلى التحول النظام السياسي إلى نظام ديمقراطي منفتح ومستقر ، و تم تحقيق إقلاع في كل الأصعدة السياسية و الاقتصادية . لكن المثال ذاته لا ينطبق على الجزائر التي تزال دولة ريعية بالنظر إلى تجاوز مداخل القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

رجوعا إلى الاقتصاد الوطني و الذي لم يتغير منواله التتموي منذ الاستقلال خصوصا بعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971م و دخوله مجال الصناعات الثقيلة ، فهو واقع رهينة ما اصطلح على تسميته بـ "المرض الهولندي" والذي له الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي كذلك نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي³، فاققتصاد البلاد يركز أساسا على الريع الطاقوي ، كما أن السياسات المالية تبني على أساس توقعات انتعاش السوق النفطية عالميا وليس على قدراتها الإنتاجية

¹ مفكر إيراني يعتبر من أوائل المستخدمين لمصطلح " الدولة الريعية " في بحثه "تمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية - حالة إيران - في سنة 1970م.

² انظر صباح جريبات : مرجع سابق .

³ مايح شيب الشمري : تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص11.

الأخرى ، ما مثل عقدة أفضلت الإقلاع وتحقيق التنمية المستدامة . و رغم النجاح النسبي لبعض السياسات الاقتصادية المنتهجة ، إلا أن فشل معظمها يعزى لعدم وجود نظرة سياسية استشرافية غير احتكارية بعيدة المدى تبني لاقتصاد خلاق منافس للمنتوج الأجنبي ذو جودة ، متزامن مع دخل محترم يشجع الاستهلاك الداخلي ، إذ ففي العقدین السابقین مثلاً أنفقت الجزائر ما يزيد عن ألف مليار دولار دون تحقيق إقتصاد منتج .

المطلب الثاني : علاقة الاقتصاد الريعي بالنظام السياسي

يربط محمد حشماوي علاقة البراديغم الريعي بالاستبداد السياسي فهو يرى بأن نظرية الدولة الريعية تقوم على افتراض وجود علاقة سببية بين الاستبداد و الريع أساسها وجود ارتباط بين وفرة الريع التي تدرها الموارد الطبيعية و بين انتشار الاستبداد السياسي و استمراره ، إنها نظرية مبنية على معطيات إحصائية وعلاقات رياضية تؤكد وجود ارتباط بين الظاهرتين ¹ . و تطرح قضية الدولة الريعية مسألة "النبذة" الحاكمة فيها، وهي نبذة لا يمكن النظر إليها بوصفها رافعة اجتماعية للديمقراطية و بمدى قدرة هذا الشكل من الدول وهذا النوع من "النبذة" الحاكمة في بناء الديمقراطية وبخاصة أن ما يحرك هذه النبذة ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الريع بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى فإن الدولة الريعية وكما تشير التجربة الملموسة إنما تلد الاستبداد والتسلط بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها. ففي مثل هذا النمط من التشكيل الاجتماعي يقوم مالك الثروة بحماية نفسه وعشيرته و أسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند إليها. وتشير التجربة التاريخية أنه وخلال العقود القليلة

¹ Mohammed Hachemaoui, La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie? Réexamen critique des théories de l'État rentier et de la malédiction des ressources, Revue française de science politique 2012/2 -Vol. 62, pages 207 à 230.

الماضية لم تشهد البلدان العربية انتقالا مكتملا من حالة الاستبداد المهيمنة إلى الديمقراطية كما جرى في مناطق أخرى من العالم.¹

وتطرق كنعان غريب عبدالله إلى العلاقة بين الاقتصاد الريعي والنظام السياسي في دراسته الموسومة: "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، التي خلصت إلى أن تبني الاقتصاد الريعي يؤدي إلى ظهور نظام سياسي غير قابل للمساءلة². كما تطرق ناصر بوخشيم إلى دور الاقتصاد السياسي في تعطيل الديمقراطية في دراسته: "ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، والتي أكدت على أن اقتصاد الريع يولد طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكانة على إعاقة التحول نحو التنويع الاقتصادي مثلما تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعطل الديمقراطية³.

و هنا تجدر الإشارة إلى مقاربة صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) التي ضمّنها في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، الصادر عام 1965، أين انتقد هنتنغتون من خلال مقارنته تلك النظريات التي كانت مهيمنة آنذاك على مستوى دراسات التنمية السياسية، وفي مقدمتها نظرية التحديث التي جادل رواده، على غرار سيمور مارتن ليبست (Seymour Lipset Martin)، بأن التنمية الاقتصادية تؤدي لا محالة إلى مرحلة التحول الديمقراطي؛ إذ يقول ليبست في كتابه "الرجل السياسي: الأسس الاجتماعية للسياسة"، الصادر عام 1960، بأن "جميع جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة -

¹ انظر :صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث(بغداد:دار المدى للثقافة والنشر 2009، الطبعة الأولى، بغداد، ص43

² كنعان حمة غريب عبدالله، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3، 2017، ص 595

³ عبدالناصر عزالدين بوخشيم، "الدولة الريعية، ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، مجلة مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ص 24.

التصنيع، والتمدن، والثروة، والتعليم - مرتبطة ببعضها البعض بدرجة كبيرة؛ بحيث إنها تشكل عاملاً رئيسياً له علاقة سياسية بالديمقراطية¹.

و بالمختصر فإن الاعتماد على الريع له آثار على عدة أصعدة ، فعلى الصعيد السياسي، فهو يدعم ويُحرك النخبة ويشكل سلوكها ورغبتها في السيطرة والاستحواذ على مصادر الدخل، لإدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ، ما يؤدي إلى غياب الديمقراطية والتوزيع العادل للثروات واختلال التنمية جغرافياً.

أما على الصعيد الاجتماعي، غالباً ما تدخل الشعوب بسبب الريع وعائداته في حالة استكانة وجمود فكري وإبداعي بسبب انعدام حوافز التطوير والارتقاء، كما يغيب العدل والمساواة وتكثر أمراض المجتمع الأخرى كالفساد والبطالة والفساد وعدم تكافؤ الفرص والمحسوبية وغيرها من التشوهات الأخرى.

المطلب الثالث : الأزمات المتعاقبة للدولة الريعية الجزائرية و إصلاحات النظام السياسي حيالها .

ثمة عبارة في رواية "الفهد" لجوزيبي دي لامبيدوزا تلخص بدقة مقاربة قادة الجزائر للسياسة منذ أن ظفر هذا البلد باستقلاله من فرنسا العام 1962، تقول: "إذا ما أردنا إبقاء الأمور على حالها، فيتعين أن تتغير هذه الأمور"². هذه المقولة تسوقنا للحديث عن خصائص هذا النظام المعتمد أساساً على ما ينعت بـ "الأبوية" * لإبقاء الأمور وفق ما يراه النظام الأب ويغيره وفق المنظور الذي يناسبه،

¹ Lipset Seymour Martin, Political Man: The Social Bases of Politics (New York: Doubleday, 1960), P 58.

² Giuseppe di Lampedusa, The Leopard, translated by Archibald Colquhoun, (New York: Random House, 1960)

* الأبوية Paternalism - هو مصطلح من أصل لاتيني من كلمة pater التي تعني father أو أب. وهو التصرف كأب تجاه أشخاص يعتبرهم أطفال. جذور هذا المصطلح سياسياً هي فكرة هيكل الدولة على غرار هيكل الأسرة، فيكون الحاكم لرعاياه بمثابة أبٍ لأسرته، وبهذا يفترض أن الدولة تعمل لتحقيق مصلحة الشعب كما يعمل الأب لتحقيق مصلحة أسرته، سواء يتفقون معه في الرأي أو لا، لأن الحاكم في الدولة أو الأب في الأسرة أكثر حكمة من الرعية. (انظر: الموسوعة السياسية من الموقع - <https://political->

كما يصف الباحث التونسي " عبد الباقي الهرماسي " النظام الجزائري بتوصيف آخر بأنه نظام تعبوي ينظر للحكومة على أنها سلاح تنظيمي تمسك بالوسائل الإكراهية و الإيديولوجية بهدف إعادة تنظيم المجتمع ما يؤدي إلى ظهور نظام جديد من الولاءات كما يتم تعبئة الجماهير لاستخدامهم كوسيلة لدعم قرارات النظام و مساندة مختلف برامجهم من خلال المؤتمرات و المسيرات الشعبية و الحملات الدعائية¹، و من خلال هذا فقد سعى النظام السياسي لإرساء تغييرات في بعض الأمور السياسية والاقتصادية بطريقة انتقائية قصد بسط سيطرة الحكومة على الشعب والحفاظ على النظام الذي انتقل من السلطوية المباشرة إلى مزيج بين الديمقراطية و السلطوية إذ يوضح الباحث "لاري دايموند" أنه في هذا النوع من الأنظمة "تكون الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية" الأخرى مجرد واجهات وظلال، لكنها مع ذلك توفر بعض المجالات لكل من المعارضة السياسية، والإعلام المستقل، والمنظمات الاجتماعية التي لا تنتقد أو تتحدى النظام على نحو جدي². هذا في الشق السياسي ، أما في الجانب الاقتصادي المتناغم مع أداء السلطة السياسية الحاكمة فقد استمر النظام الجزائري منذ الاستقلال ، في اعتماده سياسات توزيعية بدل أن تكون سياسات إنتاجية في الحقبة الاشتراكية و حتى بعد اعتماد الانفتاح و الرأسمالية، و بقي يتراوح بين ما هو نموذج اشتراكي وآخر رأسمالي، أدى في نهاية المطاف إلى سقوطها في دوامة الربيع الاقتصادي القائم على النفط المعروف باسم "صحاري بالنند" وهو من النوع الخفيف المفضل لدى الدول المستوردة بالنظر لميزاته عند تكريره في مصافي النفط و الذي عادة ما يكون متوسط سعر النفط الجزائري مرتفعاً بحوالي دولارين إلى ثلاثة عن متوسط سعر سلة أوبك ، بالإضافة إلى الغاز بما يمثلان ما قيمته

encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D9%8A%
(D8%A9

¹ محمد عبد الباقي الهرماسي : المجتمع و الدولة في المغرب العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 1993، ص59، ص108 .

² Larry Diamond, In Search of Democracy, (New York: Routledge, 2015), P152.

أكثر من 50% من الجباية وهو كل معتمد الدولة في بناء سياساتها الاقتصادية، في حين تم استبدال الإنتاج بالاستيراد في محاولة لتوفير الموارد المالية للدولة.

ولئن أوقعت هذه السياسات البلاد في أزمات مالية متتالية خصوصا في فترة الثمانينيات من خلال أزمة سنة 1986 تاريخ الصدمة النفطية الأولى أين انخفضت أسعار النفط على إثرها في الأسواق العالمية ، فكانت الباعث الأساس الأول لموجة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي انتهت بشكل مفاجئ و عنيف سنة 1991¹.

لتشهد الجزائر سنة 1994 ، وضعية اقتصادية خانقة كانت مرتبطة كذلك مع تدني الأسعار العالمية للنفط رافقها ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي بشكل غير مستدام، وارتفاع معدل التضخم، وتدهور معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع معدل البطالة في ظل وضعية سياسية و أمنية متردية. و أمام كل هذه التداعيات، لم يكن أمام الحكومة الجزائرية إلا اللجوء لصندوق النقد الدولي لطلب المعونة وقبول مشروطيته مفضيا بذلك لتوقيع اتفاقين ماليين (1994-1995 و 1995-1998) حصلت بموجبه الجزائر على تمويلات مالية من الصندوق (8,1 مليار دولار أمريكي) وتم جدولة الديون الخارجية مقابل تطبيق برنامج إصلاحات صارمة، إلا أن صناع القرار واصلوا على هذا المنوال التتموي دون استثمار الموارد الضخمة للبلاد والطفرة النفطية الناجمة عن ارتفاع الأسعار خاصة في السبعينات والفترة الممتدة بين 2005 و 2013، في إعادة تشكيل منوال تنموي قائم على تنويع مصادر الدخل. و في خضم تداعيات ما سمي بـ"الربيع العربي " شهدت الجزائر احتجاجات اجتماعية معبرة أساسا عن رفض المواطنين للبطالة والغلاء المعيشي، ما جعلها تُعرف فيما بعد بـ"انتفاضة الخبز والسكر والزيت"؛ حيث في ديسمبر/كانون الأول 2010، ارتفعت أسعار الزيت والسكر بـ 30%، علما بأن نفقات المواد الغذائية تمثل حوالي 50% من إجمالي

¹ Nashashibi k et al. (1998), Algérie stabilisation et transition à l'économie de marché. Rapport.(Washington : Fonds Monétaire International) p.5.

ما تتفقه العائلات الجزائرية¹. قابلته الحكومة مع ارتفاع أسعار النفط بإصلاحات ظرفية اقترنت بما يسمى بـ " شراء السلم الاجتماعي" رغم مؤشرات التحسن التي طبعت المرحلة من خلال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 54 مليار دولار عام 2000 إلى 188 مليار دولار عام 2018. تبعاً لذلك، ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من أربعة آلاف دولار لعام 2018 بعد أن كان لا يتعدى الدولارين لعام 2000². و هنا نشير أن النظام السياسي في هذه المرحلة كان حريصاً على تجنب أخطاء الماضي وقدم تنازلات اقتصادية وسياسية. فقد اتخذت الحكومة في الوقت المناسب إجراءات سياسية لإشاعة الانطباع بأنها تشجع المشاركة السياسية، وشمل ذلك رزمة إصلاحات دستورية ورفع حالة الطوارئ التي كانت مطبقة طيلة 19 عاماً³.

فيما ازدادت وضعية البلاد الاقتصادية تعقيداً بفعل الحراك الشعبي مع مطلع سنة 2019 بسبب الفساد و سوء التسيير ، تلتها جائحة فيروس كورونا المستجد المستمرة والانخفاض في أسعار النفط ، فقد سببت الأولى تباطؤاً في الاستثمار والاستهلاك فيما قلص الثاني عائدات الصادرات ، الشيء الذي أثر على المالية العامة الجزائرية بشدة في ظل اعتمادها على إيرادات تصدير الخام (60% من الميزانية)، مدفوعة بالعوامل الاجتماعية كارتفاع البطالة و الديمغرافية (45 مليون نسمة) من حيث ارتفاع نسب الاستهلاك و الإنفاق ما تسبب في تآكل مخزون الاحتياطي من النقد الأجنبي (من 200 مليار دولار في 2013 إلى قرابة 45 مليار دولار 2020).

¹ Clement Henry and Jang Ji-Hyang, eds., The Arab spring: Will it lead to democratic transitions (USA: Palgrave Macmillan, 2013), P 108.

* توجيه النظام السياسي السياسات و استثمارها بما يمتص ظرفيا الغضب الشعبي ويضمن استمراريته .

² International Monetary Fund, "World Economic Outlook," October 2018, "accessed January 2, 2019". <https://bit.ly/2TiiL1y>.

³ "Algeria Adopts Landmark Constitutional Reforms," Al Jazeera, February 7, 2016, www.aljazeera.com/news/2016/02/algeria-adopts-landmark-constitutional-reforms-160207163249171.html

إلا أن كل هذه الإصلاحات باءت بالفشل وهنا نتساءل عن السبب ، هل الأمر راجع لأسباب موضوعية أم لهيمنة إقتصاد الربيع ؟

تعددت التحاليل والتفاسير للإجابة عن هذا التساؤل إلا أننا نود أن نستوفي إسقاط التحليل في شقه السياسي كون النظام السياسي من خلال صناع قراره هم المهندسون لمختلف الإصلاحات الاقتصادية و ما مدى تعجيلهم و إبطائهم لها، ومن خلال سوء الحكامة فحسب مؤشر الحوكمة العالمي (Worldwide Indicators Governance)، لم تحصل الجزائر سوى على رتبة مئوية تساوي 30 من 100 على مستوى مؤشر فعالية الحوكمة¹ ناهيك عن انتشار الفساد (قضيّتا سونطراك والطريق السيار من أمثلة ذلك) حيث جاءت الجزائر في المرتبة 112 من أصل 180 برصيد 30 نقطة فقط على مستوى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية عام 2017². و هنا نذكر مسألة مهمة متمثلة في أنه غالباً ما تؤدي جهود النخب الحاكمة للبقاء في سدة الحكم والحفاظ على مواقعها داخل النظام، إلى تضييع الحدود الفاصلة بين الأنشطة العامة والخاصة، ما يزيد من فرص المحاباة والمحسوبية والفساد³، هذا الأخير الذي كان السمة الأساسية في نظام الحوكمة في الجزائر وآلية القضاء عليه مهمة لحل النزاعات من أجل إرساء الاستقرار في النظام السياسي.

إن هذه المعطيات خلقت نوعاً من فقدان للثقة في شرعية و اقتدار النظام السياسي، وهنا يقول دافيد انستون D.Eanston في هذا المعنى : "...قد يقبل المواطن سلطة الحكم عليه لألف سبب و سبب، و لكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أنه من المقبول عنده، و المناسب له أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم إذا وجد أنها تتسق مع قيمة و مبادئه و أخلاقياته و أمانيه. لذلك ليس

¹ World Bank, "Worldwide Governance Indicators," "accessed December 28, 2018". <https://bit.ly/1e7qLWK>

² Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2017," "accessed December 28, 2018". <https://bit.ly/2BJaDBF>.

³ Cécile Jolly, "Les cercles vicieux de la corruption en Algérie," [The vicious circles of corruption in Algeria] *Revue Internationale et Stratégique*, no. 43 (March 2001): P116.

لمنفعة شخصية مباشرة له، و لكن بمعنى المنفعة العامة و على المدى الطويل¹. لذلك فقد جعلت مختلف الأزمات خصوصا الاقتصادية شرعية النظام تهتز أمام أجيال جديدة شابة (أكثر من 75 %) لم تعيش فترة الحرب و التي لا تؤمن إلا باللموس و لا تعترف بالخطب الجوفاء ، و لا ببركانز الشرعية التقليدية المعتمدة من قبل النظام، والمتمثلة أساسا في: الشرعية الثورية، الوطنية و جهود استعادة الاستقرار والأمن بعد عشرية دموية سوداء، و هذا ما تفسره مختلف نتائج المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية بعزوف أكثر من 60% من الهيئة الانتخابية .

و بالعودة إلى طبيعة النخبة الحاكمة ، فثمة دراسات أخرى، من ضمنها كتاب لميريام لوي² صادر عن منشورات جامعة كامبريدج في العام 2009، تردّد صدى الرؤية القائلة إن المسؤولين الجزائريين والقادة السياسيين ونخب الأعمال والمعارضين السابقين والعسكريين تجمعهم مع بعضهم البعض وشائج صداقة أو قرى أو انتماءات دينية أو جهوية ، ما يتيح لهم إمكانية الوصول جماعياً إلى الربح الاقتصادي والسلطة² وهم ذاتهم من يؤسسون لعقد اجتماعي ريعي يطبع النظام السياسي لمدة ثلاثين سنة تقريبا يكرس الإيديولوجية الشعبوية و الزبونية والولاء بين السلطة والمواطن حيث يظهر أفراد المجتمع زبائنا يقومون بمساندة السلطة التي تظهر كمالك ، مقابل الاستفادة المادية من الربح، و لذلك أصبحت الجزائر محل صراع دائم ومتطور عبر الزبائن بغية تحقيق مصالح اجتماعية باستعمال كل جهة لكافة نفوذها للتأثير على شكل الفائز ، و ما المشاكل التي تعيشها الجزائر اليوم إلا نتيجة لذلك فالسلطة توزع الربح والمواطن يستفيد منه على شكل أجور سياسية و مواد غذائية وهو مطالب بالولاء والطاعة للحاكم بما يكفل استقرار ظرفي .

¹ Grawitz , M. ; Leca, J. : Traité de science politique.- Tome I, Ed. Aim.- p. 400.

² Miriam R. Lowi, Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared (Cambridge, Cambridge University Press, 2009), P178.

و هنا نسجل مجملا اعتماد النظام السياسي الجزائري¹ منذ الاستقلال الثروة التي تعتبر وسيلة من وسائل إدارة الصراع و احتكار السلطة ، فقد عمد بناء على هذا المدرك إلى رسم سياسات اقتصادية تتماشى وفق هذا المعطى ، فقرارات تقول أن واقع اختيار النهج الاشتراكي بعد الاستقلال تبدو في ظاهرها أنها تحقيق للعدالة الاجتماعية لكنها في الواقع تحمل العديد من السلبيات المؤثرة على الاقتصاد الوطني كون بعض المشاريع الاقتصادية المطروحة لها خلفية سياسية للقضاء على الاحتكار و انفراد السلطة به ، و حتى بعد مرحلة الانفتاح الاقتصادي نرى تغلغل النظام في القطاع الخاص لترقية مصالح أزماته ووكلائه². وتعدّ شركات الاستيراد والتصدير خير مثال على ذلك.³

و لعل إقالة رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون خير مثال على ذلك. فعند توليه منصبه في أيار/مايو 2017، أقدم تبون على التدقيق في مرحلة من العقود الحكومية التي تمّ التوقيع عليها في عهد سلفه، وعلى تفحص صفقات اقتصادية أخرى يُزعم أنها أبرمت على أساس العلاقات الوثيقة بين الحكومة السابقة والحلفاء السياسيين، بمن رجال أعمال. بيد أن النهج الذي اعتمده تبون، والذي وصفه بأنه يهدف إلى "فصل المال عن السلطة"، لم يحظَ بالترحيب ، واعتبروا أنه يشكّل خطراً حقيقياً على مصالحهم الاقتصادية والتجارية.⁴ لذلك فقد بقي الاقتصاد مقيدا و محصورا على أطراف نافذة في نظام الحكم هي من تدير

¹ انظر في الملحقات: هيكل النظام السياسي الجزائري ، ص: 239 .

² Michael J. Willis, Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco From Independence to the Arab Spring (New York: Oxford University Press, 2014), 147–48

³ “Népotisme : Ces enfants des dirigeants qui réussissent dans les affaires” [Nepotism: The children of leaders who succeed in business], Algérie Focus, September 29, 2016, www.algerie-focus.com/2016/09/exclusif-papa-pouvoir-filston-businessces-fils-de-dirigeants-reussissent-affaires/.

⁴ Mourad Arbani, “Tebboune : L'Etat veillera à séparer le pouvoir politique du pouvoir de l'argent,” [Tebboune: the state will take care to separate political power from the power of money] Algérie1, June 20, 2017, <https://www.algerie1.com/economie/tebboune-letat-veillera-a-separer-le-pouvoir-politique-du-pouvoir-de-largent>.

دواليبه و تم تكوين مجموعة من أرباب الأعمال تعمل على إدارة الاقتصاد تحت إشراف السلطة التي انكشفت بعض خيوطها مع انطلاق الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019 بتورط مجموعة نافذة من رجال الأعمال في عدة قضايا فساد نخرت الاقتصاد الوطني ، و تعتبر مرحلة التغيير هذه أحسن فرصة قاسمة للنهوض باقتصاد خلاق غير متأثر بالتبعية منتج للثروة و يطرح بديل اقتصادي عن الدولة الريعية في الجزائر بعيد عن تبعية تقالبات السوق النفطية وعن كل الوعود التي أطلقتها مختلف الحكومات في الخروج من سجن القطاع النفطي و تطوير مصادره الطاقوية خارج البترول والغاز ، بتوظيف كل الإمكانيات التي يتوفرها لتطوير قطاع الطاقات المتجددة. بالموازاة مع كل هذه المعطيات ، يقلل محللون خيار الخروج من الحيز النفطي الذي يميز الاقتصاد الجزائري ، بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بأبعاد إستراتيجية وأمنية تطبع الدور الجزائري إقليمياً وإفريقياً ، والمرتبطة باتفاقيات مع دول ، لكن يبقى التوجّه نحو التنويع الاقتصادي هو المعوّل عليه خاصة لحتمية انخفاض معدل صادرات الغاز الطبيعي لأسباب تنافسية دولية ، هذا التنويع سيخدم فعلاً المصلحة الوطنية و يحافظ على مكسب السيادة الوطنية من أي تدخل خارجي .

المطلب الرابع : شروط وفرص إقلاع النظام الاقتصادي

إن ارتياب النظام الجزائري من التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية يعود بالأساس إلى ماضي البلاد الاستعماري العنيف . وقد ازداد هذا الارتياب وفقدان الثقة بالجهات الفاعلة الدولية بعد وقوع الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة بعد التجربة السلبية التي اختبرتها البلاد مع قروض صندوق النقد الدولي في التسعينيات. وحتى خارج نطاق النخبة السياسية المتوقعة، يفضل الجزائريون عموماً عدم التحلّي بعلاقات أوثق مع القوى العالمية. فقد تبين في استطلاع رأي أصدره الباروميتر العربي في العام 2019 مثلاً أن نسبة 24 في المئة من الجزائريين يريدون علاقات أوثق مع الولايات المتحدة، وهي النسبة الدنيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وللجزائريين القليل من الرغبة في الحصول

على المزيد من المساعدات الأجنبية، وأكثر من نصفهم يعتقد أنّ القوى الغربية تريد كسب النفوذ في بلادهم من خلال المساعدات.¹ و لكن اعتماد النظام السياسي الريع النفطي كمصدر أساس للمداخل ، هذا الأخير يتناقض بشكل ملفت الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المديونية الخارجية مما يفسح المشروعية الدولية خصوصا مع التداعيات الأخيرة التي أفرزتها جائحة كوفيد19 المستجد وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها، مترافقة بالانخفاض في أسعار النفط في العام 2020، التي زادت من مكامن الخلل في الاقتصاد الجزائري، ستؤدي لا محالة إلى اختلال يمس الدولة في ميزانها التجاري وفي موازنتها العامة ولن تقدر على تغطية نفقاتها مع تقييد الإنفاق العام المرتفع ، وبالتالي ارتفاع مخاطر اللجوء إلى المديونية الخارجية وعدم الاستقرار المالي والاجتماعي مما سيؤثر على موازنة الرعاية الاجتماعية السخية التي قد تفجر اضطرابات شعبية واسعة النطاق على المستوى الداخلي مهددة بذلك الأمن القومي و فاسحة المجال لتدخل خارجي تحت غطاء عدة مسميات . و في سياق هذه التجاذبات سيواصل التغير الاجتماعي على إثرها اختبار قدرة النظام الجزائري على الحفاظ على نفسه. وقد تؤدي إمكانية استمرار التحديات المالية الحالية التي يواجهها بسبب اعتماده المفرط على الإيرادات المتأتية من بيع المواد الهيدروكربونية، إلى إجبار النظام على تقديم حوافز سياسية إضافية (مثل مشاركة سياسية أكبر، أو الاعتراف بالأقليات الإثنية والثقافية، أو انضمام أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاورات مع الحكومة) والتي تبقى حوافز ظرفية.

و يأتي كل هذا في ظل استغلال السلطة الريع النفطي للاستقلال عن المجتمع مع ممارسة السلطة على أفرادها مما منع تشكل كيانات مستقلة يمكنها من ولادة مجتمع اقتصادي يفك الارتباط الوثيق بطاقة ناضبة هشة متذبذبة و مقترنة بنسبة الطلب العالمي واستقرار الأسواق والعلاقات الدولية ، و عليه فما

¹ ياسمينه أبو زهور : تجاوز أزمتي الجزائر السياسية و الاقتصادية ، مركز بروكنجز ، واشنطن ، يونيو 2021 من الموقع : <https://cutt.ly/9HAoAcN> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/20 على الساعة 11:46 .

لم تسع السلطات القائمة إلى تعديل منوالها التنموي وإرساء نظام اقتصادي يُراعي المقدرات البشرية والموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، إضافة إلى الحلول الأخرى المطروحة لحسن استثمار الربيع وتحويله من إستراتيجية يقوم عليها الاقتصاد إلى فرصة لتحقيق الإقلاع والنهضة، بالإضافة إلى استغلاله لتمويل تنمية جديدة مركزة على الطاقة البديلة، للخروج من حالة عطالة الثقافة الريعية وعقليتها الاتكالية الأسيرة لمغانم الاقتصاد الريعي إلى حالة عقلية وثقافة الإنتاج والعمل والابتكار والإبداع والقدرة على المنافسة التجارية الحرة والتحرر من التبعية لمغانم الطاقة الأحفورية، وتنويع مصادر الدخل والإنتاج يتطلب:

- استثمار في رأس المال البشري لخلق وعي مجتمعي غلاب لخلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية الفعلية ، كما يتطلب إرادة سياسية حازمة حاسمة، وإدارة كفؤة مقتدرة على محاربة كل أشكال الفساد و المحسوبية .

- التأسيس الحقيقي لنظام ديمقراطي يعتمد إعادة بناء المؤسسات السياسية على أسس عقلانية ودستورية .

- صياغة سياسة وطنية للشباب بإشراك الشباب في الحياة السياسية كونه الفئة الأكبر ديموغرافيا بما يكفل مساهمته في إدارة السخط الاجتماعي بيعث مشاريع جديدة قائمة على الكفاءة والإبداع والابتكار لامتناس نسب البطالة وضمان مشاركة سياسية أكبر .

- إجراء إصلاحات عميقة وهيكلية على الاقتصاد بما يضمن تنويع في مصادر الإنتاج و مركز على الاستثمار في مجال الاقتصاد الذكي وكذا دعم القطاع الخاص وإشراكه في النهوض بالاقتصاد المحلي بمختلف قطاعاته الحيوية الفلاحية الصناعية و السياحية، و الأهم وضع علاقة و عقد اجتماعي بين دفع الضريبة مقابل الحصول على خدمات جيدة وتوفير جودة الحياة للمواطن مقابل الحصول منه على التأييد والمساندة.

- الاعتماد على الطاقات البديلة المتجددة ، فالطاقة المتجددة تُعد بديلاً حقيقياً وفعالاً للريع النفطي، إذ يمكنها قيادة قاطرة التنمية باستثمار خيرات الصحراء الكبرى (قاربة مئة مليون هكتار من الأراضي) في قطاع الفلاحة، وذلك بالاعتماد على الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار في مراقبة الإنتاج الزراعي، وهو ما يُتيح أيضاً تأهيل هذه المناطق وتحسين مراقبتها من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة.

- يجب الإصلاح الجذري للمنظومة التعليمية و الجامعية بجميع أطوارها، وتوجيهها نحو إعادة بناء القيم الأخلاقية في المجتمع على أساس قيمة العلم، وقيمة العمل الجاد، وقيمة الاعتماد على النفس وليس الاتكالية.

بالمحصلة ، على الجزائر أن تتجه تدريجياً نحو نموذج اقتصادي جديد يضع الاستثمار في قلب ديناميكية خلق الثروة والوظائف، مدعوماً بمشروعات طموحة ورائدة يُمكنها إعادة توازن مؤشرات الاقتصاد الكلي ووضعه على طريق النمو المرن والمستدام للتحرر من التبعية الاقتصادية و ضمان سيادة القرار الداخلي من أي تدخل خارجي .

المبحث الثاني: دينامية المجتمع الجزائري وملف حقوق الإنسان

لقد عرف المجتمع الجزائري عدة تحولات عبر عدة مراحل تخللتها عدة أزمات في ديناميته صقلت طبيعة هذا المجتمع ، كان لها الأثر البارز في مسار بناء و استقرار الدولة ، في الوقت الذي تم توظيف ملف حقوق الإنسان لزعزعة هذا الاستقرار .

المطلب الأول: دينامية المجتمع الجزائري

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم الظواهر المصاحبة للمجتمعات البشرية كونها في دينامية دائمة نحو التطور و التغير في القيم و الوظائف والأدوار بغية التأقلم ومواكبة التحولات و الإفرازات الحاصلة داخليا وخارجيا. ويرى "عاطف غيث" أن مفهوم التغير الاجتماعي يشير في العادة إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة زمنية محددة أي أنه تغيير في بناء النسق الاجتماعي الذي يتضمن القيم".¹

و وفقا لهذا فقد عرف المجتمع الجزائري الحديث المنتمي لدول العالم الثالث و العالم العربي الإسلامي عدة تحولات في أبنيته مست مختلف مكوناته الرمزية و المادية المشكلة له انطلاقا من مرحلة استعمارية طويلة تلتها مرحلة الاستقلال ثم العشرية الدموية الحمراء وصولا إلى مجتمع المعلومات، و قد أملت التغييرات مجموعة من العوامل السياسية (الأزمات السياسية)، الجيوسياسية (الموقع الجيوسياسي)، الاجتماعية (كالاعتراب الاجتماعي)، الاقتصادية (كعدم فعالية العامل الجزائري) و الثقافية (كالاعتراب اللغوي). ليتشكل المجتمع بعد الاستقلال بظهور فاعل سياسي جديد إذ تشكل المجتمع ضمن تجربة تحديثية وطنية متفاعلة مع محيطها الخارجي مقتبسة مرجعياتها ونماذجها من ماضيها، و عصريتها هي اقتباسات معينة فكانت الدولة الوطنية منذ الاستقلال هي الفاعل الاجتماعي الأبرز². كما تميزت عملية بناء الدولة في الجزائر تاريخياً بهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني بالمفهوم الغرامشي* للكلمة، وهذا راجع إلى دور المؤسسة السياسية الرسمية في إنتاج المجتمع في المرحلة ما بعد الاستعمارية،

¹ لبنى سويقات، العالم الإلكتروني والتغير الاجتماعي والثقافي رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال جامعة وهران الجزائر، 2018-2019، ص 17-18.

² جمال شعبان و آخرون، فكر ابن خلدون الحداثة و الحضارة و الهيمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2007، ص 104.

* في كتابه "في الوحدة القومية الإيطالية" انطلق غرامشي من مفهوم ثنائي وهو الدولة/المجتمع المدني، أو المجتمع السياسي/المجتمع المدني، مؤكداً على ضرورة عدم الخلط بين مفاهيم الدولة، والمجتمع المدني، والجمهير المنفردة.

وفقاً لمعادلة الدولة تلد الأمة¹. وهنا نسجل تعاظم البعد السياسي الإرادي على صعيد الممارسة السياسية والحركات الثقافية والفكرية² بوجود دينامية سياسية واحدة وفق لنظرة ورؤية واحدة تهيمن على نسقها السياسي الكلي مؤسسة سياسية واحدة تسيطر على كل الفواعل، أما بالنسبة للباقي فقد تعيش الإقصاء على الهامش السياسي و الاستبعاد السياسي للمعارضة السياسية . هذا وقد كان للنخب العسكرية والدينية و المجاهدين تأثير على النخب الحاكمة .

بالعودة للحديث عن مجتمع المعلومات الذي انتشر في المجتمع العربي مطلع العام 2010 مع تجليات الربيع العربي ، فقد فتحت مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر اليوم الباب للممارسة السياسية داخل الفضاء الافتراضي فالشأن السياسي أصبح متغير أساسي بالنسبة للمواقع الاجتماعية إذ ساهمت في تأرجح التفاعلات السياسية بين عالَمين الأول هو العالم الواقعي والثاني هو العالم الموازي المتمثل في المواقع الاجتماعية المتوفرة عبر الفضاء السيبراني الجزائري³. والأمر سيان في مرحلة الحراك الشعبي الذي انطلق مطلع العام 2019 ، أين حركت ديناميته مواقع التواصل الاجتماعي ، ونقلت الشعب إلى مجتمع الكتروني شكل رأي عام في قضايا سياسية قاصمة كسر بها الحواجز التقليدية للسلطة السياسية ، كما قلص الحضور الحزبي .

المطلب الثاني : كرونولوجيا حقوق الإنسان في الجزائر

أضحت حقوق الإنسان في عالمنا المعاصر تحتل سلم الأولوية ، إذ لم يكن هناك موقف ورؤية عالمية لقضيتها بالنسبة لعامة البشرية ، غير أن الحريين

¹ عمار بلحسن، «المشروعية والتوترات الثقافية: الدولة...المجتمع والثقافة في الجزائر»، في: جيوفري نوبل وكنينين هور، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ترجمة فاضل جتكر (دمشق: دار كنعان، 1991)، ص 369.

² نفس المرجع، ص 372 - 373.

³ كسيرة اسمهان : الهوية الافتراضية في ظل الإعلام الجديد .مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية و الاتصالية، مج5 ع10، 2017، ص 71.

العالميتين وتطور التنظيم الدولي وثورة الاتصالات التي قربت الشعوب والثقافات خلقت هذا الشعور الإنساني العالمي لأنها أولا تتصل بالكرامة المتأصلة في الذات البشرية و التي يجب أن تتمتع بها أينما وجدت دون أي تمييز ، و لأنها ثانيًا تلك الحقوق التي أعلنت الدول على قبولها والالتزام بها طبقا للمعايير الدولية ، ولأنها ثالثا جزء أساسي من الدستور الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطة.¹

لقد تمت صياغة هذه الحقوق في موائيق دولية لمسعى تطبيقها بشكل شامل كما أصبح الالتزام بها مقياسا لشرعية النظم السياسية ، وأما عن ضمانات حقوق الإنسان في كل دولة فهي ملزمة أولا بتأمينها ضمن دستورها بشكل يقيد ممارسات السلطة لكي لا تنفرد وتتحرف عن الأطر الدستورية للممارسة السلطوية لانتهاك حقوق الإنسان ، ولتضمن حياديتها وتطبيق هذه الحقوق لابد على الدولة اعتماد مبدأ مونتييسكيو للفصل بين السلطات و مبدأ سمو و سيادة القانون (مبدأ المشروعية)، مع ضمان رقابة على دستورية القوانين وأعمال الإدارة.

و في هذا الإطار بذلت الجزائر بعد الاستقلال جهودا كبيرة لإحقاق هذه المبادئ الضامنة لحقوق الإنسان وقد كرستها ضمن مختلف دساتيرها بدء بدستور سنة 1963 مرورا بدستور 1996 الذي يعد أول دستور أكثر ضمان للحقوق و الحريات وصولا لدستور سنة 2020 و الذي تميز باختلافات جوهرية بحكم اختلاف الإيديولوجية أين كانت الإصلاحات و ضمان أوسع لحقوق الإنسان بعد الانفتاح و تزامنت معها مشاريع الآليات الرسمية المؤسسية لحماية حقوق الإنسان داخلية في مجال التعليم و مختلف الهيئات كإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بحقوق الإنسان في حكومة غزالي قادها محمد علي هارون في ظل حالة الطوارئ والوضع الأمني في البلاد بعد أحداث أكتوبر في جوان 1991، ثم جاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان في فيفري 1992 لإعداد تقارير دورية عن حالة حقوق

¹ ديباجة دستور الجزائر عام 1996 .

الإنسان في البلاد، ناهيك عن إنشاء اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان سنة 2001 بالإضافة إلى المجلس الدستوري ، البرلمان ، وساطة الجمهورية والسلطة القضائية مع الانضمام لمختلف الهيئات الحقوقية الدولية خارجيا و توقيع مختلف الاتفاقيات والمعاهدات معها .

هذا و قد لاقت الإصلاحات السياسية في هذا المجال تأييدا دوليا واسعا، حيث اعتبرت الأمم المتحدة أن وضع حقوق منذ سنوات التسعينات في الجزائر تحسن بشكل جيد وأنه يتعين على الجزائر مواصلة عملها من أجل إرساء ثقافة حقوق الإنسان و أن رفع حالة الطوارئ تشكل خطوة إيجابية باتجاه دولة القانون القوانين¹.

المطلب الثالث : حقوق الإنسان في الجزائر بين الواقع و تطلعات المجتمع المأمولة

انقسمت آراء الحقوقيين حول حقيقة حقوق الإنسان بالجزائر إلى فريقين ، فريق يرى تطور و تحسن في ترقية حقوق الإنسان بالجزائر ،أما الآخر فيرى أنها قاصرة ولا تحقق الآمال المرجوة.

أ- الاتجاه المؤيد: هذا الاتجاه كان يرى أن وضع حقوق الإنسان في الجزائر تطور بشكل ملفت خصوصا بعد الانفتاح و بداية الإصلاحات الحقوقية في التسعينيات بعدما شهدت الجزائر عشرية دموية سوداء ، كلفت إزهاق أرواح مع كثرة الجرحى والمرضى و المفقودين و المسجونين ، إذ أكدت اللجنة الوطنية الاستشارية بوجود 4932 مفقود ، فيما أكد المرصد الوطني لحقوق الإنسان أن سنة 1998 حصدت وحدها 2570 مواطنا إثر تنفيذ 871 عملية إرهابية² ، هذه الأرقام و أخرى رسمت الوضعية الإنسانية المتأزمة و التي كانت سببا في فسح المجال واسعا نحو تدخل أجنبي خارجي بمعطى إنساني نظرا لتردي حقي الأمن و الحياة. و تعد العشرية

¹ تصريح: " أندريا أوري" ممثل المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لشمال إفريقيا ، تونس ، 2012.

² المرصد الوطني لحقوق الإنسان : التقرير السنوي 1999 ، الجزائر ، ص 21.

الدموية السوداء من أكثر الفترات والمراحل التي شهدت تردي في حقوق الإنسان . و في إطار إصلاح هذه الأوضاع و التي تعتبر من بين المؤشرات التي قدمتها السلطة السياسية بعد أن صدر أول قانون سمي بـ "قانون الرحمة " بناء على الأمر الرئاسي رقم 12 بتاريخ 1995/2/25 الذي أصدره آنذاك الرئيس اليمين زروال وتضمن القانون تدابير الرحمة والقواعد والشروط التي ستطبق على الأفراد المدانين في «جرائم الإرهاب والتسليح»، الذين سلموا أنفسهم للسلطات طوعية وأعلنوا توقفهم المؤكد عن ممارسة النشاطات المسلحة (سماها القانون إرهابية). و هذا ما يعبر عن إرادة سياسية للإصلاح من أجل استعادة الأمن الإنساني المفقود. و في إطار ذات المسعى طرح الرئيس بوتفليقة قانون مصالحة جديد سمي بـ "قانون الوئام المدني " عبر استفتاء عام لإعطائه مشروعية وطنية وأمية نال على إثرها موافقة أكثر من 85% من المستفتين الجزائريين وأعلن عن صدور القانون بتاريخ 1999/7/13، حُدِّت له مدة زمنية قدرها ستة أشهر لتطبيقه فعليا من خلال إعطاء ضمانات رسمية بعدم التعرض للمسلحين العائدين من الجبال بين جويلية 1999 و جانفي 2000. و يتضح لنا من خلال نص قانون الوئام المدني والمراسيم المكملة له أنه يظهر رغبة الدولة الجزائرية بعد 8 سنوات تقريبا من التعامل الأمني مع آفة الإرهاب ، تطوير مقاربة سياسية تحطم التوافق العملياتي للجماعات الإرهابية على الرغم من اختلاف برامجها وقناعاتها وهذا ما أدى إلى تسليم أكثر من 6000 إرهابي أنفسهم للسلطات المعنية مما أدى لتراجع حقيقي للعنف الإرهابي مع نزع الغطاء السياسي نهائيا عن هذه الجماعات الإجرامية تكريس حق الدولة الشرعي في مكافحة الجماعات المسلحة بعد تبني سياسة الوئام المدني واستعادة الدولة لأكثر من 4500 قطعة سلاح.¹

¹ د.امحمد برقوق : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية

ب- **الاتجاه المعارض:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه بالرغم من الزخم الهائل من الهيئات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان ذات السمة الاتفاقية لا القضائية ، إلا أن أدوارها تبقى مقتصرة على إصدار التقارير دون القدرة على ضمان تغيير في الأوضاع و لم ترق إلى تطلعات دينامية المجتمع الأمل في التغيير نحو ضمان أكثر للحقوق والحريات ، من جانب آخر مسألة تقنين هذه الحقوق كما أسلفنا أقرتها كل الدساتير إلا أن المشكل في التجسيد لاعتبارات السلطة الحاكمة التي تقدم أولوية الأمن العام على حساب الحقوق والحريات الأساسية للمواطن .

المطلب الرابع : ملف الحقوق والحريات كأداة للتدخل في الجزائر

يعد مبدأ " الاستقلال الوطني " هو أهم مبدأ معرف في السياسة الخارجية الجزائرية ، و هو يعني استقلالية القرار السياسي ، و رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لتحقيق السيادة الوطنية¹. وقد كان تحقيق الاستقلال الكامل لا يزال هدفا مستمرا - خصوصا اتفاقية " إيفيان " منحت فرنسا بعض الامتيازات الاقتصادية والعسكرية و الثقافية - من أجل منع التدخل في الشؤون الداخلية ، و العمل على الاستغلال الكامل للموارد الوطنية و التحكم في مستقبل الاقتصاد الوطني²، أي استقلالية القرار السياسي والاقتصادي عن كل مؤثر خارجي . فحفظا لهذا المبدأ و ضمنا لاستقلالية القرار ، وجدت الجزائر الأمر مستعصي يستدعي أكثر حرص خصوصا و أنها مستهدفة من قوى الشر العالمي المتمثلة في الإمبريالية، والاستعمار الجديد، والرأسمالية المتوحشة وغيرها من الغيلان، إذ تعرضت لعدة محاولات طالت سيادتها بذرائع مختلفة منها المتعلقة

و الاستراتيجية، 2018/11/07 من الموقع : <https://cutt.ly/YAnkG8W> ، اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/26
¹ عبد الله بالحبيب : السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997 (عمان : دار الراية للنشر و التوزيع ، 2012) ص 28 .

² Mohamed Redha Bougherira, "Algeria's Foreign Policy 1979-1992: Continuity And/ Or Change," Submitted in Partial Fulfilment of the Requirement of the Degree of Doctor of Philosophy, School of English, Sociology, Politics and Contemporary History, University of Salford, Salford – UK, June 1999, p: 62.

بموروث الاستعمار الحدودي و أخرى لتدخل المجتمع الدولي لإضفاء الشرعية الدولية بإقحام ملف حقوق الإنسان بدعم من دول أجنبية و منظمات غير حكومية تدافع حسبها عن المعايير و القيم الليبرالية .

و استنادا على ملف حقوق الإنسان في الجزائر ، فقد كان محل انتقاد خارجي من قبل دول و منظمات حكومية وغير حكومية وفيما يلي صورة توضيحية لمدرجات الحريات المدنية في الجزائر خصوصا خلال العقد الأخير، التي تبين أن مدرجات الحريات بلغ ذروتها سنة 2013 ، لتشهد تدني في نسبتها مع تعاقب السنوات إلى غاية 2019.¹

و فيما يخص الثغرات التي استثمرت في مجال حقوق الإنسان و كانت محل انتقاد خارجي بنية مبيتة و التي نلخص أبرزها فيما يأتي :

- ترى بعض الأطراف الخارجية التي تستثمر في ملفات الهوية و اعتبارها كمدخل من مداخل التدخل، إذ نجد ملف الأمازيغية فحسب رأيهم أنها لم تلق أذانا صاغية للاستجابة لمطالبها المتمثلة في الحقوق التاريخية المشروعة المتجسدة في صون الهوية الثقافية واللغة الأمازيغية ، حتى حسبهم أن إدراج ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور، لم يواكبه اتخاذ إجراءات كفيلة بإعمال هذا الحق، في القوانين والسياسات والممارسات الإدارية.

- ينص الدستور الجزائري على سمو المعاهدات الدولية على القوانين² في حين أن المنتقدين يرون أن القوانين الداخلية طغت على الدولية خصوصا ما تعلق منها باتفاقيات العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية من خلال

¹ انظر إلى الملحقات : مدرجات الحريات المدنية في الجزائر ، ص 240.

² لقد تناول المشرع الجزائري موضوع المعاهدات الدولية منذ إصدار الأمر 76/97 المؤرخ في : 24/11/1976 ضمن الجريدة الرسمية عدد 94/1976 ، ص 1313 .

تدخل الدولة في عمل مؤسسات الحكامة بإنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان¹.

- عدم تسوية ملف اختفاء بعض المقبوض عليهم إبان فترة المأساة الوطنية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي دخل حيز النفاذ في العام 2005 ولائحته التنفيذية التي أجازت سنة 2006 .

- من بين النقاط الأخرى التي تستثمر فيها أطراف خارجية التطاول المستمر على حرية التعبير وحركة الصحفيين و كذا حرية التظاهر و تبعاته بسجن معتقلي الرأي و كذا مسألة المهاجرين الغير شرعيين الأفارقة بالجزائر.

هذه المداخل و غيرها كانت محل استغلال من فواعل دولية بدعوى انتهاك حقوق الإنسان تحمل تحت طياتها ازدواجية في المعايير لتوظيف المدخل الحقوقي وفق ما يخدم مصالحهم الضيقة .

المبحث الثالث:الاستقرار السياسي و أثره على السيادة الوطنية الجزائرية .

شهدت الجزائر شكلا من أشكال الاستقرار السياسي ببقاء النخبة الحاكمة على هرم النظام ، الأمر الذي عزز صون السيادة الوطنية و كان سبيلا لاستمراريتها.

المطلب الأول : الاستقرار السياسي

يعتبر مطلب الاستقرار السياسي أهم المتطلبات التي تسعى الأنظمة السياسية لتحقيقها وهذا بغرض نيل شرعيتها و إطالة أمد بقائها بضمان القبول والتأييد الشعبي the local of support . ويرى "ديفيد ايستون"(David Easton) في تعريفه للاستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم بأنه " القدرة

¹ تم استحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجزائري بقانون رقم 16-13، بتاريخ 03 نوفمبر 2016، والذي حل محل اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان والتي أنشأت بمقتضى مرسوم رئاسي رقم 01-71، في 25 مارس 2001.

على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط التغير والتحكم فيه " ¹ فدور النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي يكمن في السياسات التي تتخذها النخبة السياسية، والتي تتجه نحو تحقيق قدر كبير من علاقات التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة فيما بينها من ناحية، وتدعيم علاقاتهم بأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وإلى إزالة جميع أسباب الصراع أو العنف الاجتماعي ².

ومن بين أبرز المؤشرات التي تحدد درجة الاستقرار السياسي نجد ما يسمى بالشرعية السياسية * ، مدى قدرة النظام على صون السيادة الوطنية ، مدى الالتزام بالشرعية الدستورية و المحددة للقواعد القانونية و كذا لآلية انتقال السلطة و التداول عليها ، درجة استخدام العنف السياسي ، قوة المؤسسات الدستورية و درجة التحكم في الملفات الاقتصادية الاجتماعية بما فيها الهوية و الثقافية .

كما أنه توجد مؤشرات أخرى دالة على عدم الاستقرار السياسي متعلقة عموما وباختصار بعدد الاغتيالات السياسية ، عدد الإضرابات و أعمال الشغب التي يقابلها عادة عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي و ما تفرزه من تقلبات وزارية في الحكومة ، ضف إلى ذلك حجم قوى التمرد و هي مؤشرات مرتبطة أساسا بالعنف السياسي .

وهناك مظاهر عديدة لعدم الاستقرار يمكن رصد أهمها فيما يلي:

¹ سلوى محمد اسماعيل، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999. ص ص 41-47.

² كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الطبعة الأولى: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، يناير 1987. ص 327.

* يراها ماكس فيبر (Max Weber) ، بأنه بدون هذه الشرعية سيصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة.

1- عدم اتفاق إرادي عن طريق الرضى والقبول ، فرفض المواطنين أو عدم تقبلهم طوعية ، واختياراً لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع من خلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع فسيؤدي ذلك إلى العنف .

2- عدم وجود نظام أوتوقراطي استبدادي مطلق ، يمارس بشكل مستمر الإكراه والإجبار والقسر ضد كل من يحاول رفضه ، فلا ترتفع الأصوات المنددة بأخطاء النظام بسبب خوفها من قمعه، وهذا سيؤدي إلى إفساح المجال للأصوات المنددة بأخطاء النظام وقياداته ، لكن هذا الاستقرار كما أشير إليه في السابق سينتهي بانفجار قد يحدث بصورة فجائية ، وبالتالي سيصبح النظام بحاجة للتغيير الجذري بكل ما فيه، فالمذاهب الإصلاحية في هذه الحالة غير مجدية على الإطلاق.

3- عدم ثبات النظام و وجود ظاهرة التبدل فيه ، من خلال قصر مدة الحكم لدى السلطة، وعدم حدوث أي تغيير في بنية المجتمع فالنظام الذي لا يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي قد تطيح به وبنيتة الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة ، وإن النظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل أو القصير.¹

المطلب الثاني : عوامل استقرار النظام السياسي الجزائري

لقد أسهمت عدة عوامل في ضمان استقرار للنظام السياسي الجزائري بالنظر إلى عدة معطيات جنبته عديد الموجات التي تهدد بقاءه ، وبإسقاط المؤشرات السابقة الذكر نجد أنها محققة أين نجد أن سياسات و استراتيجيات الجزائر قد نجحت إلى حد ما في احتواء التعددية المجتمعية كمدخل للتكامل القومي ضمننت من خلاله تجانسا في الثقافة السياسية، كما ضمننت تداولاً سلمياً

¹ عزوز عبد القادر ناجي : مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، الحوار المتمدن المحور: مواضيع و أبحاث سياسية-العدد: 2191 - 2008 / 2 / 14 - 11:54 ، من الموقع : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621> ، اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/21.

في السلطة عبر تنظيم الانتخابات التي كفلت استقرار في المؤسسات الدستورية كالبرلمان ، ناهيك عن إقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية، مع ضمان مشاركة سياسية والتي تستند عليها الشرعية، و كذا فعالية سياسية في تغيير سياساته وقراراته (مخرجاته) بحسب "ديفيد إيستون" إزاء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصل في بيئته الداخلية. و لعل الاضطرابات و الثورات التي أطاحت بعدة حكومات خصوصا العربية منها والتي نجا النظام السياسي من مدها كان مردها الأساس إعادة توزيع عائدات البلاد الضخمة من النفط.

كما أن ثمة عوامل عدة أخرى أتاحت للنظام الجزائري الفرصة لتجّنب زعزعة استقراره وهي تشمل:

- الضريبة القاسية التي تكبدها الشعب الجزائري سياسيا ، اقتصاديا واجتماعيا جراء المأساة الوطنية التي كانت مع مطلع التسعينيات التي نأت بهم لعدم تحمل تبعات عنف أخرى جراء عدم الاستقرار السياسي .
- احترافية الأجهزة الأمنية في إدارة الغضب الشعبي من خلال عدم استخدام القوة و الاتجاه إلى الحوار كسبيل لفض كل الاحتجاجات و ما إدارة الحراك الشعبي بداية من فيفري 2019 لأفضل دليل على ذلك.
- عدم توحيد رؤى ومطالب المعارضة و المحتجين جعل النظام السياسي يتبنى خيارات توافقية تخدم الاستقرار .
- انخفاض في المديونية الخارجية مع وجود رصيد معتبر في احتياطي الصرف .
- الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية الظرفية التي تستجيب لحيثيات كل اضطراب .
- قوة عسكرية عالية الأداء والاحترافية حافظة وحامية للسيادة الوطنية .

هذا وقد أصدرت المؤسسة البحثية الأمريكية "صندوق السلام" التي تقول إنها غير ربحية وتُعنى بالحد من الصراعات وترويج السلم تقريراً سنوياً عن مؤشر الجزائر للدول الهشة للسنوات الأخيرة¹، بالاعتماد على 12 عاملاً تحدّد "هشاشة الدولة" بـ "ضمنها" الوضع الأمني و"الانهيار الاقتصادي" و"شرعية المؤسسات السياسية" و"وضع حقوق الإنسان" و"ضغوط تزايد السكان" و"التدخلات الخارجية". ففي الحالة الجزائرية، تبدو الدولة هشة في "شرعية المؤسسات السياسية" و"انقسام النخب" لكن قوية في مقاومة "التدخلات الخارجية". التقرير يضع الجزائر الأولى مغاربياً في مقاومة "التدخلات".²

و بأخذ معيار هشاشة الجزائر في مسألة الشرعية ، فقد يعزى هذا إذا أخذنا على سبيل المثال الحدث الانتخابي البارز المتمثل في طرح التعديل الدستوري للاستفتاء الذي جاء وسط أجواء من الشك في نوايا النظام كون الاستفتاء اتّبع نمطاً مألوفاً جداً للجزائريين. وقد كانت نسبة المشاركة في الاستفتاء متدنية جداً (23.7 في المئة)، ما يفسر على أن الشعب فهم على أن النظام مازال يتخذ من هذه المناسبات الدورية واجهة للحفاظ على الديمقراطية فيما لم يبذل أي مجهود يُذكر لإصلاح المنظومة وتعزيز طابعها التمثيلي. وقد رأى كثيرٌ داخل البلاد أن هذه مجرد خطوات عقيمة هدفها الحفاظ على ديمومة النظام.

المطلب الثالث : الاستقرار السياسي والسيادة الوطنية

تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو هدف النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار، إنه يفيد السكون والثبات، والقرار صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها، أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن

¹ انظر الملاحق: جدول تغيرات تطور مؤشرات الهشاشة بالجزائر للسنوات الأخيرة ، ص 240.

² انظر: موقع صندوق السلام العالمي FFP : <https://fundforpeace.org/what-we-do/data-for-peace>

المستمر¹ ، هذا التوازن هو الضامن للحفاظ على السيادة الوطنية ، و لأن عدم الاستقرار يعني فتح المجال أمام التدخل الخارجي . وفي هذا الإطار فإن مهمة حماية السيادة الوطنية من أي تهديد أو خطر خارجي مهمة سامية يتكفل بها الجيش الذي تتفق جميع الدساتير و التشريعات في العالم على أنها المهمة الرئيسية له مع منحه بعض المهام الداخلية المحددة في حالات الطوارئ مع الالتزام بالنطاق الدستوري المحدد ، إذ أن أي اعتداء للجيش على السلطة المدنية الديمقراطية هو اعتداء واضح على سيادة الدولة النابعة من الإرادة الشعبية ، ففي تركيا وعقب الإعلان عن الانقلاب العسكري مساء الخامس عشر من جويلية سنة 2016 ، وجد الانقلابيون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع الشعب الذين نزل بالملايين للشوارع للتعبير عن سيادة الإرادة الشعبية ضد كل الإجراءات الغير دستورية و الذي نجح الشعب في إبطاله.

فإذا كان النظام السياسي في البلاد مستقراً و يطبق مبادئ الديمقراطية و يحترم حقوق الإنسان هذا الأمر سيكسبه تأييد شعبي و يمنحه الشرعية و سيجعل أي محاولة لتدخل الجيش في النظام السياسي مرفوضة من قبل الشعب بالمطلق، أما إذا كان النظام السياسي في البلاد غير مستقر و منبوذ من الشعب فذلك سيزيد من احتمالية تدخل الجيش، و قد يكون تدخل الجيش في هذه الحالة بناءً على مطالب شعبية كما حصل في الجزائر تزامناً مع الحراك الشعبي الذي كانت بداياته مع مطلع العام 2019 .

و من جانب آخر ، فإن المؤسسة العسكرية كمؤسسة حامية لحمى الدولة لابد أن لا تستخدمها النظام السياسي المستقر في كل الحثيثات لدرجة الإفراط حتى في صون السيادة الوطنية و حماية أركان نظامه لضمان الاستمرارية لا الاستقرار . و هنا فقد تكرر بعض الأنظمة السياسية جهودها لتهيئة وضع سياسي يسود الاستبداد والفساد بهدف الاستحواذ على الفائز الاقتصادي لصالح

¹ مريم سلطان أحمد، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991)، ص- ص 21-23.

مجموعة صغيرة من المنتفعين وشبكة محسوبة تساند النظام في البقاء في السلطة، واستغلال المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية، وخير مثال على هذا في إفريقيا بالذات ما حدث في الكونغو أعقاب الاستقلال من بلجيكا عام 1960م¹. و السمة البارزة التي تعتمد عليها مثل هكذا أنظمة سياسية هي عدم وجود الاستراتيجيات التي تؤسس لحكم راشد بدلا من حكم يستند إلى الاستبداد والفساد بمختلف آلياته وأنماطه تحت مزاعم أن هذا الوضع أفضل من حالة اللادولة التي يسودها الفوضى أو حتى الانهيار التام لكيان الدولة. و يمكن أن نستشف مثل هكذا أمثلة في عدة دول عربية على غرار الجزائر، فأتثناء المظاهرات الشعبية مطلع العام 2019 نجد أن أبرز الخطابات تتجه نحو تحذير الإرادة الشعبية من رحيل النظام ، لأن حدوث هذا الأخير سيؤدي بالفوضى و دخول الدولة في حالة فراغ مؤسساتي . إلا أن الأمور سارت نحو بناء مؤسساتي وفق مقاربة " الجزائر الجديدة " التي جاءت كنظرة استشرافية بعد انتخاب الرئيس " عبد المجيد تبون" في ديسمبر 2019 ، مكنت أكثر لأدوار مؤسسات الدولة بدل فراغها .

المطلب الرابع: النظام السياسي و استعمال السيادة .

تتجه النظم السياسية لصون السيادة الوطنية تحقيقا و ضمانا لاستقرارها ، فقد كان مسعى النظام الجزائري نحو هذا الإتجاه و لعل الأرقام المسجلة في مجال حماية السيادة الترابية تعكسها آليات تطوير المؤسسة العسكرية الكفيلة بهكذا مسعى الحافظة لكيان الدولة الجيوسياسي ، و الرعاية الأولى لحصانة الدولة من الارتباطات و التدخلات الخارجية الآثمة، لضمان الاستقرار السياسي و عدم انهيار الدولة وتفرق أقاليمها شذرا مذرا، و صد كل خطط استهداف الأمن الوطني، لذلك فلها أهميّة وربما قدسية في المجتمعات كافة، يعزز ذلك طبيعتها النظاميّة، و هيكليتها المؤسّساتية، وانضباطها، مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها التي بالضرورة هي جزء لا يتجزأ من أهداف المجتمع والدولة.

¹ أنظر جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 25 شوال 1421 هـ الموافق 20 يناير 2001 العدد 8089 او الرابط: <https://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=22414&issueno=8089>، اطلع عليه بتاريخ : 2021/02/18.

و مما لا شك فيه، أن المؤسسة العسكرية في الجزائر تؤدي دوراً مهماً في تمهيد الطريق لبناء الدولة الحديثة ما بعد الاستعمار، فكانت الدرع الواقية لبقاء ذلك الكيان القومي الوليد، حيث لعب الجيش الجزائري دوراً مركزياً في مفاصل الحياة منذ استقلال الجزائر في الوقت الذي لازالت الجزائر كمسعى منها لمجابهة التهديدات الخارجية التي تحيط بها للحصول على كم هائل ومتنوع من الأسلحة المتطورة . وقد كانت ولازالت كذلك الأولوية المعطاة للدفاع في مقررات الميزانية على حساب باقي القطاعات بحكم حدة و خطورة التهديدات بحيث تشير الإحصائيات بين عامي 2006 و 2010، إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الجزائري من 3.4 مليارات دولار إلى 5.3 مليارات دولار، في حين انتقلت ميزانية التسلح الجزائرية إلى الضعف من 5.3 مليارات دولار إلى 10.5 مليارات دولار في عام 2016 ليستمر الإنفاق بما يقارب هذا المستوى في باقي السنوات¹.

وبالرجوع إلى التاريخ السياسي للجزائر نجد أن الرؤساء المتعاقبين على حكم الجزائر كـ"هوارى بومدين، والشاذلي بن جديد، واليمين زروال"، كانوا وزراء دفاع قبل أن يتسلموا مناصب الرئاسة، فمسألة صون السيادة اقترنت بشخص رئيس الدولة الذي انتسب بعضهم للمؤسسة العسكرية قبل الرئاسة . و هنا يذكر "لوكهام" في كتابه "المؤسسة العسكرية، والعسكرة، والديمقراطية في إفريقيا (1998)، أن حكم المؤسسة العسكرية في فترة ما بعد الاستعمار في بلدان شمال إفريقيا، كان انتقالاً وتحولاً نموذجياً لا غنى عنه في أسلوب الحكم وإدارة البلاد. ففي الذهنية العسكرية الحريصة كل الحرص على حماية السيادة الوطنية من كل تهديد، ترى بأن أي كيان مدني سيكون عرضة للفساد، وسيعرض البلاد إلى اضطرابات اقتصادية بسوء إدارة، ومراهقة سياسية، وافتقار للخبرة والحنكة

¹ SIPRI 'Military expenditure by country' (2021)

[https://sipri.org/sites/default/files/Data%20for%20all%20countries%20from%201988%E2%80%932020%20in%20constant%20\(2019\)%20USD%20\(pdf\).pdf](https://sipri.org/sites/default/files/Data%20for%20all%20countries%20from%201988%E2%80%932020%20in%20constant%20(2019)%20USD%20(pdf).pdf)

انظر كذلك إلى مخطط تطور الإنفاق العسكري في الملحقات ص : 241.

والانضباط الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية¹. فهي بالفعل تمتلك القوة من جهة ، ومن جهة أخرى لابد لها أن تساهم في اقتدار الحاكم المدني و إشراكه في تفاصيل الحياة السياسية و الاقتصاد المدني وفقا لما تنص عليه اللوائح الدستورية.

صحيح أن صون السيادة الوطنية يقتضي تدخل الجيش حفاظا للمكتسب بمحاربة الإرهاب المترص بالوطن ومقدراته ، و عبر التصدي لمؤامرات العدو الخارجي ، إذ تعدو هذه المهام الطبيعية و الأساسية للمؤسسة العسكرية ، و لكن لابد لهذه المهام أن لا تتداخل مع صلاحيات النخب السياسية التي لابد لها أن تمارس السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين و الظروف التي يمارسون دورهم في إطارها بإقتصار تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع. و تقوم المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على المؤسسة العسكرية معتمدة على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية²، و تُعرف الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن والدفاع بأنها³: "أن تمارس الهيئة التشريعية الرقابة البرلمانية من خلال تبني قوانين تحدد وتنظم القطاعات الأمنية وصلاحياتها وسلطاتها، والقوانين المرتبطة بها والميزانية المخصصة لها..". وبذلك لا يتم استبعاد المؤسسة العسكرية تمامًا عن ممارسة أي دور سياسي، بل تكون مشاركة في وضع أسس النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن الفصل الحاد بين المؤسسة العسكرية، وباقي المؤسسات المدنية. فذلك يتنافى مع واقع العلاقات المدنية-العسكرية على الأرض؛ حيث إن أفراد القوات المسلحة ينتمون إلى طبقات وفئات المجتمع، فأفراد القوات المسلحة ليسوا طبقة مستقلة قائمة بذاتها في المجتمع.

¹ Luckham, R. (1998). The military, militarisation and democracy in Africa: A survey of literature and issues. In E. Hutchful, & A. Bathily (Eds.), The Military and Militarism in Africa, Senegal, CODESRIA.

² شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي ، دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، دار النهضة ، العدد 4 (أكتوبر 2006) ص ص 8-10.

³ Ilja Luciak: Place du genre dans le contrôle parlementaire du secteur de la sécurité, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées – Genève (DCAF), 2008, P : 1, Disponible sur le lien suivante : [lien](#)

و تبين العديد من الدراسات أن الإصلاحات داخل الدول التي تعيش تحولات سياسية ديمقراطية لا يمكن أن تعطي ثمارها ، من دون فرض السيطرة والمراقبة المدنية على المؤسسة العسكرية ، و ضمان ولائها للنظام الدستوري الديمقراطي . و هذا الأمر يفترض مأسسة الجيش عبر الفصل بين المؤسسات السياسية و العسكرية في الشؤون العسكرية و تطوير مهاراتهم و معارفهم العسكرية من جهة أخرى ما يقود إلى تقليص النفوذ السياسي للجيش.¹ و في هذا فقد طرحت "ريبيكا شيف" ما أسمته "نظرية التوافق" للتأكيد على الفصل بين العسكريين والمدنيين، وأهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع، والتأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري، وأنه كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل.² بالموازاة مع هذا يطرح كذلك "دوجلاس بلاند" نظرية اقتسام السلطة، والتي تقوم على أساس أن للعسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة، وتقوم النظرية على افتراض أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث إن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات، وأن هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم

¹ محمد سعدي :أمكانية إصلاح المؤسسة العسكرية ورهاناته في العالم العربي ، مكتبة أكاديميا العربية ، من الموقع : <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/107695>

من بين الكتب المرجعية ، يمكن أن نذكر : Samuel Huntington, The Soldier and the State: The Theory and politics of Civil-Military Relations (New York : Belknap Press 1957

² Rebecca L. Schiff, "civil-military reconsidered: A theory of concordance", Armed forces and society , vol 22, No.1, fall 1995 , pp7-29.

والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغط المرتبطة بالآزمات والحروب.¹

أما في حالة الجزائر فقد كان للمؤسسة العسكرية دور مهم ومفصلي في بقاء أركان الدولة قائمة رغم كل المحن و التهديدات التي طالت سيادتها و هنا تبدو افتراضات نظرية التوافق ونظرية اقتسام السلطة تصلح بالنظر للتضحيات المقدمة من طرف هذه المؤسسة الأصلية سليلة جيش التحرير الوطني والتي كانت كذلك داعم حامي للمدني وفق الأطر الدستورية المقررة .

وهنا تطرح بعض الصعوبات التي تواجه دور الرقابة البرلمانية على مؤسسات الأمن والدفاع وسياساتها ، ولكن طبيعة المسائل السرية المعالجة تستدعي ذلك و لا يمكن أن تدرج ضمن الصعوبات بل تستهدف حماية الأمن الوطني ، وهنا نسجل ملاحظتين مهمتين :

- وجود قوانين الخصوصية أو السرية في قطاعات الأمن والدفاع² و التي تقع على عاتق جهاز المخابرات .

- قلة إطلاع البرلمانيين فالرقابة البرلمانية إذا لم تكن مصحوبة بخبرة نواب البرلمان فتصنف على أنها غير فاعلة، كون أن البرلمانات مدعوة للرقابة على الأمور المتعلقة بالأسلحة وفيما يتعلق بسياسات القوات المسلحة أو السياسات الأمنية بصفة عامة، وذلك يتطلب خبرة دقيقة للتفاعل مع هذه السياسات نظرا لأهميتها وحساسيتها باعتبارها من أهم المقومات الرئيسية للدولة.³

¹ أحمد علي أوغلو، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر، الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 6 يونيو 2019م، تاريخ الدخول 14 يوليو 2021م، الرابط :

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190606120303932.html>

² Contrôle parlementaire du secteur de la sécurité : Disséminer les meilleures pratiques dans les Etats membres de la CEDEAO Atelier parlementaire régional Accueilli par l'Assemblée nationale du Mali et organisé conjointement par le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées – Genève (DCAF), l'Union interparlementaire (UIP) et le Réseau africain du secteur de la sécurité (ASSN) Bamako, 28 et 29 novembre 2011, Disponible sur le lien suivant : <http://archive.ipu.org/splz-f/bamako11/report.pdf>

³ Hans Born, Philipp Fluri, Simon Lunn (Eds.) : Contrôle et Orientation : La Pertinence du Contrôle Parlementaire pour le Secteur de la Sécurité, Op.Cit, P : 9

بالإضافة إلى عدم إمكانية مناقشة القرارات التي تجري على النطاق الدولي فيما يخص التعاون الدولي في مجال الأمن والدفاع¹ لضمان المتابعة وممارسة صلاحياته الرقابية.

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية الجزائرية في المدرك الإستراتيجي الصهيوني.

تلتزم عقيدة الجزائر السياسية بنهج لا يتعارض مع مبادئها الثابتة، التي تنادي بالسيادة الكاملة للدول مع عدم التدخل في شؤون الداخلية. وهذا ما تتجه إليه ضمنا للاستقرار الداخلي بدحض كل مداخل التغلغل التي قد تثيرها قوى خارجية خدمة لمصالحها على حساب المصلحة الوطنية.

المطلب الأول : العلاقات الجزائرية الفرنسية

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال بعدم ثباتها لتباين الرؤى و المصالح ، حتى أن هناك من وصف العلاقة بممارسة فرنسا هيمنة بمدخل جديد قارب " الوصاية المقنعة " بحكم التاريخ الاستعماري ، هذا وقد حددت اتفاقية ايفيان الشهيرة بتاريخ 1962/3/19 طبيعة العلاقات بين البلدين و التي أصبحت بموجبها المرجعية و الأرضية القانونية أمام هيئات و مؤسسات كلتا الدولتين وحتى الاحتكام من خلالها لدى المنظمات الدولية. و طالما لم يتخلص الفرنسيون من العقدة الاستعمارية و الاقتصاد اللصوصي مع مستعمراتها القديمة التي تلاحقهم منذ عهد نابليون بونابرت ، فأزمة العلاقة بين فرنسا و الجزائر التاريخية والأخلاقية والإنسانية والسياسية ستستمر إذا لم تكن مبنية على الندية و المعاملة بالمثل لا على الوصاية و الاستعلاء و شعارات "التطلع إلى المستقبل". وهنا يشير أستاذ العلوم السياسية في كلية بيايول بجامعة أوكسفورد "سودير هزاريسنغ" في كتابه "كيف يفكر الفرنسيون" إلى منطق تفكيرهم وخلفياتهم

¹ Contrôle parlementaire du secteur de la sécurité: Principes, mécanismes et pratiques, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées – Genève, Guide pratique pour les parlementaires, N°5 – 2003, Disponible sur le lien suivant : <http://archive.ipu.org/PDF/publications/decaf-f.pdf>

تجاه الآخرين خصوصا ما يُسمى النطاق "العالم-ثالثي" الذين يكونون خارج الانعكاس لذاتهم، ونزعاتهم الاستعلائية الاستعمارية.¹ انطلاقا من ذلك، فإنّه لا يمكن أبدا أن نراهن على توبة الفرنسيين وتحزُّرهم من عقدة الوصاية وسلوك الغدر، و لعل لجوء البرلمان الفرنسي بتاريخ 23 فبراير/شباط 2005 لقانون تمجيد الاستعمار أفضل دليل على ذلك، ما يعني أنّ فرنسا لم تكتف بقتل الماضي وتسويده وتشويهه، بل امتدت يدها إلى المستقبل لتسممه أيضا. وعن أبرز الخلافات و التدخلات الفرنسية في علاقاتها مع الجزائر نعدّد ما يلي :

أ. **قانون 23 فيفري 2005** : إن المصادقة على هذا القانون لم تكن وليدة صدفة ، بل كان نتاج نشاط لوبي نافذ في الأوساط الفرنسية من بينها جماعات الأقدام السوداء القريبة من اليمين، والذي كان قائما منذ سنوات أساسه، الصهيونية المعادية للجزائر من اليمين المتطرف. إذ نجحت في إقناع الأطراف التي تحاورت معها أنها تمثل الأغلبية الساحقة للعائدين من الجزائر.² وقد جاء في المادة الأولى اعتراف الأمة الفرنسية بالاستعمار ، و يقر بالدور الكبير لفئة الأقدام السوداء في المستعمرات القديمة لفرنسا.³ و يمنح هذا القانون حقوق عدة للأقدام السوداء وصلت حد المطالبة في إطار نشاطاتهم المقيّنة ضد الجزائر بممتلكات منزوعة لهم بعد الاستقلال . و قد لاقى القانون ردود فعل من الطبقة السياسية الجزائرية و المجتمع المدني رافضة بشدة لمثل هكذا قوانين التي اعتبرت نبرة استعلائية من مقيت مستعمر . و هنا نسجل أن ملف قداماء الجيش الفرنسي من الجزائريين الذين كانوا مع الجيش الفرنسي وقاتلوا في

¹ انظر : <https://fairforum.org/publication/65/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86>

² كلود ليزو ، جبل منصورون:الإستعمار والقانون والتاريخ :مناهضة قانون 23فيفري 2005 الممجد للاستعمار ،(ترجمة :بشير بولفراف)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 33.

³ Aomar Baghzouz, «Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation» L'Année du Maghreb, VI|2010, le 10 juillet 2010, <http://anneemaghreb.revues.org/956>; DOI: 10.4000/année Maghreb.956,

صفوفه ضد النازية في أوروبا وخلال الحرب الفرنسية في الهند و أيضا في ذروة حرب استقلال الجزائر بين سنوات 1954 و 1962 وحتى بعد الاستقلال ممن وُظفوا في الجيش و الإدارات الفرنسية كمخبرين ومترجمين، قد استغلت أدوارهم و أوضاعهم في فرنسا بوصفهم ضحايا الجزائر بعد أن صفت العديد منهم مباشرة بعد نهاية حرب التحرير في 1962، فيما أرغمت البعض الآخر - الأقدام السوداء- على الفرار خارج الجزائر والعيش هم وعائلاتهم في المنفى مدى الحياة، و أنهم عبء التاريخ الذي جعلهم يعيشون على هامش المجتمع الفرنسي واتهامهم بالخيانة من دون أن تقدمهم إلى القضاء حسب تصريح ناشط جمعوي عنهم "إبراهيم سعدوني"¹، هذه الأوضاع و أخرى تم استغلالها في عدة مناسبات من مترعي عرش الاليزيه واليمين و جعله على رأس أجنداتهم السياسية في حملة انتخابية وقودها العداء للجزائر ، وفق منطق الفوز أولا ثم البحث عن رأب الصدع خارجيا، وهو أمر زاد من توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا. ففي أوت 2001 أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن يوم 25 سبتمبر لتكريم الحركى والمتعاونين مع فرنسا. وفي 23 فيفري 2005، صدر قانون في فرنسا ينص على منح اعتراف بـ "الحركى والأقدام السوداء". كما اعترف الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في 25 سبتمبر 2016 بمسؤوليات الحكومات الفرنسية في التخلي عن الحركى، وظروف استقبالهم في المعسكرات في فرنسا. كما لم تعمر «عبارات الأسف» التي أعلنها قصر الإليزيه طويلا لرأب الصدع ، أمام رغبة اليمين المتطرف من جهة والرئيس الفرنسي في تعفين العلاقات المتأزمة أصلا بين الجزائر وفرنسا، والتي قد تتحدر إلى مزيد من التعقيد مع مباشرة البرلمان الفرنسي لمناقشة مشروع قانون "اعتذار" من الحركى، تجسيذا لخطاب إيمانويل ماكرون في 20

¹ انظر مقال جريدة الأندييندنت على الرابط : <https://cutt.ly/WJrHMO0> ، نشر بتاريخ: 23 سبتمبر 2021 اطلع عليه بتاريخ: 2021/11/18.

سبتمبر 2021 بالإليزيه في حضور ممثلين عن الحركى، في محاولة من الرئيس الفرنسي لكسب ورقة انتخابية مسبقة للرئاسيات المقبلة.¹

ب. **ملف الاعتذار و الذاكرة :** تعتبر قضية الاعتذار الفرنسي للجزائر من بين أهم القضايا التي أثارت جدلا ونقاشا واسعا في الأوساط السياسية الجزائرية و الفرنسية نظرا لتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين ، و ذلك أن هذه العلاقات يحكمها التاريخ و يسيرها الإرث المشترك و تحدها حضارتي الشعبين المتميزين عن بعضهما .² ففي هذه المسألة طالبت الجزائر المستدمر الاعتراف بمجازره الشنعاء المرتكبة في الجزائر على غرار مجازر 8 ماي 1945 و قد بلغت المطالب للطبقة السياسية حد سن قانون يدين و يجرم الاستدمار الفرنسي، لكنها قوبلت بالرفض ولم تلق الترحيب و القبول لأسباب واهية من دولة ترى من نفسها أنها منبع الحريات و حقوق الإنسان في العالم انطلاقا من ميثاق 1792م ، وتتابع مع هذا الرفض ، إقدام فرنسا على عدم القبول بتسليم الأرشيف الذي يدين تعدياتها على حقوق الإنسان في الجزائر .

ج - **مناورات التقسيم و التفرقة الفرنسية الدائمة للجزائريين من مدخل الحركة البربرية :** من بين مداخل التغلغل و التي أثرت و لا زالت تؤثر على مسار العلاقات بين الجزائر و فرنسا ، إتخاذ هذه الأخيرة الحركة البربرية كمدخل لطمس مكونات الهوية الوطنية التي تتخذها فرنسا الاستعمارية وسيلة وآلية، من أجل تثبيت هيمنتها الاستعمارية وإحكام قبضتها ، عبر العمل على تشتيت وإحياء الصراعات العرقية والإيديولوجية التي من شأنها إشعال فتيل الانقسامات وضرب وحدة الشعب الجزائري ، انطلاقا من سياسة " فرق تسد " إبان الحقبة الاستعمارية إلى استغلال

¹ جريدة النصر : "الرئيس الفرنسي يستعمل ملف «الحركى» لاستفزاز الجزائريين: العداء للجزائر وقود الحملة الانتخابية لماكرون واليمين ، نشر في : 2021/11/17 عبر الرابط :

<https://www.djazairress.com/annasr/288533> اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/13 على الساعة 16:34

² خليفة بن قرعة :الجزائر والصديق اللدود :أراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية،الجزائر :ب د ن، 2007 ، ص 52.

الحركة البربرية كمدخل للتفرقة في حقبة الاستقلال بإبراز الاختلافات القائمة بين ساكنة شمال إفريقيا، بين الأمازيغ السّكان الأصليين ، والعرب القادمين من الجزيرة العربية، من حيث اللغة والعادات والتدين ونسبة الولاء للسلطة المركزية، ساعية إلى إبراز هذه الاختلافات في صورة تعارض أو صراع، تستغله من أجل تفكيك بنية المجتمع الجزائري، وبالتالي السيطرة عليها.

فقد وظفت المسألة الأمازيغية والأطروحة العروبية، على حسب السياقات وما يخدم مصالحها؛ "ذلك أنها استعملت المسألة البربرية بهدف استدرج القبائليين (نسبة إلى منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر) إلى جانب المحتلين خلال فترة ما قبل انتفاضة القبائل عام 1871، ثم تراجعت بعد ذلك لصالح الأطروحة العروبية كرد فعل ضد القبائل الثائرة، ثم عادت إلى المسألة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 نتيجة لتحالف القوميين العرب مع النازيين الألمان". ويعترف العديد من المؤرخين، أمثال الفرنسي "شارل روبر أجرون"، في كتابه "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 — 1919"، بأن فرنسا استحدثت ما يطلق عليه بـ"الأسطورة القبائلية"، التي تقول إن هناك اختلافات في الشكل والأصل وإن عرق الأمازيغ أوروبي.. وتزعم أن العرب والقبائليين لا يتفقون إلا في محور واحد، هو تبادل الكراهية، خلال الفترة بين سنوات 1837-1957، والتي عمل بعض الفرنسيين على ترويجها بدءاً من 1863 لمواجهة مشروع "المملكة العربية لنابليون الثالث".¹ في حين تسعى فرنسا حالياً إلى استقطاب أمازيغ الجزائر خصوصاً من الجانب الثقافي الداعم للارتباط بفرنسا وبفرنكفونيتها و دحضا للخصوصية الهوياتية الجزائرية بدعم هجرة الطلبة و جمعيات انفصالية

¹ انظر مقال "تي أر تي عربي : هكذا افعلت فرنسا الصراعات العرقية بشمال إفريقيا لأهداف استعمارية، 4 فبراير

2020 ، على الرابط : <https://cutt.ly/5Jr1zJz>

بربرية وصل الحد بدعم تطرفها حد الانفصال وإعلان الاستقلال الذاتي على غرار حركة الماك الانفصالية .

د- أزمات مالي وليبيا وأثر العمليات العسكرية الفرنسية على الحدود الوطنية: يعد موقع الجزائر الجغرافي ضمن منطقة تتميز بكثرة الحروب وعدم الإستقرار السياسي والأمني، ومما زاد في انتشار الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا بداية من سنة 2011، ثم اندلاع الحرب في مالي في سنة 2012، ليزيد الوضع الأمني تأزما و تعقيدا في البلدين بعد التدخل الفرنسي في مالي وتدخل بريطانيا ودول الحلفاء في ليبيا، وهو ما اعتبره الجزائر تهديدا غير مباشر خصوصا من العدو التقليدي فرنسا لوحدة و استقرار الجزائر و أجم العلاقة بينهما .

و كإجراء أمني ومذ أن بدأت الاضطرابات في ليبيا (2011) و مالي(2012) اتخذت الجزائر لنفسها إجراءات حامية ضد تداعيات هذه الأزمة، فقد عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الشرقية و الجنوبية وزادت عدد نقاط التفقيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركات تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة المناطق الحدودية، كما جرى التشديد على هذه المعابر وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة.¹

هـ- خلية فرنسا إفريقيا وتدوير المال الفاسد في الجزائر: خلية الظل التي كانت حتى وقت قريب -وربما لا تزال إلى الآن بأساليب مختلفة- تُدير مصالح باريس في أفريقيا.

تُعرف هذه الخلية إعلاميا باسم "فرانس أفريك"، وقد بدأت عملها مع تأسيس الجمهورية الخامسة في فرنسا، ووصول "شارل ديغول" إلى السلطة عام 1958، حيث منح ديغول اتفاقا لـ 14 مستعمرة فرنسية سابقة في أفريقيا

¹أنوار، بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارنيغي، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر، 2012، ص 19.

تحصل بموجبه على استقلالها في خلال عامين، مقابل اتفاق أمني مع فرنسا، اتضح فيما بعد أنه يشمل بنودا غير مُعلنة، في مقدمتها وضع نسبة 85% من مداخل هذه الدول تحت رقابة البنك المركزي الفرنسي، بوصفه نوعا من المقابل للبنية التحتية التي ادّعى الاستعمار تشييدها، وقد جلبت فرنسا إلى خزائنها بموجب هذا الاتفاق قرابة 500 مليار دولار عاما بعد الآخر.¹ وبناء على هذا كان إصرار الفرنسيين واستماتتهم من أجل البقاء في الجزائر، ليس فقط لأن الجزائر بلد زراعي من الدرجة الأولى، وبه أراض، زراعية خصبة، يسيل عليها لعاب الفرنسيين، الذين كانوا عالة على إنتاجها من الحبوب، وأيضا ليس فقط من أجل أن تكون سوقا لتصريف منتجاتهم الصناعية سهلت الخلية عملها بتدوير المال الفاسد و إبرام صفقات خيالية من أجل توسيع رقعة الإمبراطورية الفرنسية، بالاستحواذ على هذا البلد البكر (القارة).

كانت هذه أبرز نقاط الخلاف و عدم وفاق العلاقات ، و حتى تنتهي هذه الوصاية و تكون العلاقات وفق مبدأي الندية و علاقة رابح رابح ، كان لزاما الكشف عن كل الحقائق التاريخية لصد الباب ضد كل المتاجرين بحجبها لأهداف سياسية واقتصادية و حتى ثقافية تخدم مصالحهم من كلا الطرفين ، و تعزيز الانفتاح الخارجي نحو آفاقٍ أرحب وأكثر براغماتية ، ضمن تنويع محاور الشركاء الإقليميين والدوليين.

المطلب الثاني : اليهود و السيادة الوطنية في الجزائر

يعود تاريخ تواجد اليهود في الجزائر إلى تهديم الهيكل الثاني ما يعني قدم استقرارهم بالجزائر ، و اعتبروا من أهل الذمم ، وازداد عددهم بالمتحولين إلى اليهودية قبل الإسلام وبالموجات اليهودية المهاجرة من إسبانيا إثر سقوط الأندلس، وانتهاء الحكم العربي في تلك البلاد عام 1492م. ولما احتلت فرنسا الجزائر عام

¹ محمد السعيد : أكبر سرقات التاريخ.. الرجل الأبيض والاستيلاء على خيرات أفريقيا ، صوت ميدان ، 8 جوان 2021 ، على الرابط : <https://cutt.ly/eJtq0CR>

1830 و في إطار سياسة فرق تسد و القضاء على ثوابت الهوية الدينية ، فقد منحت اليهود امتيازات كثيرة على حساب الجزائريين ، لتتوالى القوانين الصادرة تباعا من المستدمر لتمكين أكثر لليهود بالجزائر . ففي 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1870م أصدر وزير الداخلية الفرنسية آنذاك "كريميو" مرسوماً باسم الحكومة الفرنسية، يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين. وقد تضمن ما يلي: "يعتبر الإسرائيليون المقيمون في المقاطعة الجزائرية مواطنين فرنسيين اعتباراً من نشر هذا المرسوم. وبناء عليه تنظم أحوالهم المدنية والشخصية وفق القانون الفرنسي، وتضمان حقوقهم المكتسبة كلها، وتلغى كافة الأحكام و القرارات والمراسيم السابقة المخالفة لمضمون هذا المرسوم"¹. ليظهر مطلع القرن العشرين يهودا يقطنون بالجزائر لا يتكلمون غير اللغة الفرنسية لاندماجهم بالجالية الفرنسية ، ولم يبق سوى بعضهم بمدينة قسنطينة والوحدات الجنوبية مخلصين ليهوديتهم وللغتهم العبرية. وانخرطوا في النشاط السياسي الفرنسي في الجزائر، وأصبحوا قوة انتخابية بحسب حسابها. وكانت نتائج الانتخابات غالباً ما تتوقف على الأصوات اليهودية، لذلك كانت الأحزاب السياسية الفرنسية تتلهف على كسبها بالنظر إلى التزايد الديمغرافي لعددهم ، فقد أظهر تقدير لعدد اليهود في الجزائر عام 1951م نحو 140 ألف نسمة، شكلوا نحو 1,75% من مجموع سكان الجزائر البالغ نحو ثمانية ملايين نسمة، وهذه الأرقام ليست دقيقة، لأنه يصعب الحصول على إحصاءات رسمية عن عدد اليهود الجزائريين، لأنهم أصبحوا يصنفون ضمن الرعايا الفرنسيين. و مع استقلال الجزائر كتبت صحيفة الحزب "حيروت" بتاريخ 19/11/1962م: "إن جهود دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية لإقناع يهود الجزائر، الذين هاجروا إلى فرنسا بالهجرة إلى إسرائيل لم تثمر عن أية فائدة، فلم يهاجر إلى إسرائيل، من نحو 130 ألف يهودي سوى قسم ضئيل"². وبعد

¹ مجموعة من الكتاب اليهود: "إسرائيل الثانية: المشكلة السفارديّة" ترجمة: فؤاد جديد، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت 1981م، ص 69.

² من مذكرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا إلى إسرائيل، قدمت إلى مؤتمر أجهزة فلسطين في الدول العربية أعوام 1961, 1963, 1964, 1965

انتهاء موجات الهجرة الفرنسية، لم يبق في الجزائر حسب تقديرات جريدة "جويش كورنيل" (1963/10/11م) سوى 3800 نسمة أغلبهم يحمل الجنسية الفرنسية. استقر يهود الجزائر في الجنوب الفرنسي بكثافة، وشكلوا جاليات جديدة على الشاطئ الالزوردي، والبروفنس ومنطقة اللانغدوك - روسيون. واندمجوا في الوظائف العمومية، وفي المناصب ذات السلطة المحدودة¹. أما اليهود، الذين هاجروا إلى إسرائيل، فقد ذابوا في الطوائف الشمال افريقية، وخصوصاً المغربية. و بين هذا و ذاك فقد أثبت التاريخ أن وجود اليهود في الجزائر حافل بالخيانة و أنهم لم يقابلوا كرم الجزائريين بالوفاء ، حيث يذكر يحي بوعزيز في قضية احتلال الإسبان لوهران في كتابه تاريخ الجزائر العام أن الكاردينال خيمينس دخل المدينة بدون عناء من باب المرسى بفضل خيانة اليهودي إسطورا² الذي كان يشغل منصبا ساميا للجهاز المالي في دولة بني زيان . وقد كافأ الإسبان الخائن ببناء برج يحمل اسم برج اليهودي أوبرج مونة سنة 1509 وهو لا يزال موجودا .

المطلب الثالث : ملف الأقدام السوداء في الجزائر

في خطاب استقبال للجنرال "كلوزيل" لجموع «الأقدام السوداء» من المعمرين الفرنسيين الذين عاشوا في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830-1962 و يضم الأوروبيين و الفرنسيين الأصليين و اليهود المجنسين القادمين إلى الجزائر للاستيطان بها سنة 1835 يقول : «عليكم أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي، ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك أنه لا يمكن غرس العروق هنا إلا بالهجرة الأوروبية فقط»، إذ سعى المستعمر لتأصيل وجوده بتشجيع هذه الفئة للهجرة إلى الجزائر المستعمرة ، و حتى في حقبة الجزائر المستقلة يعد هذا الملف أبرز نقطة مثارة في مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية، إذ تستغل الجهات الفرنسية منذ استقلال الجزائر كورقة ضاغطة لتحقيق مصالح و غايات دنيئة

¹ سمير قصير، وفاروق مردم بك، "تكريس الصهيونية في فرنسا الستينات" مجلة الكرمل، نيقوسيا/قبرص، العدد (48-49).

² انظر: يحي بوعزيز : عن كتاب طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر وإسبانيا و فرنسا ، الجزء الأول ، لصاحبه الآغا بن عودة المزاري، ص211.

هدفها دوما خلق بلبلة كمصدر تهديد خارجي للجزائر . فقد نصت اتفاقيات "إيفيان" اختيار الأقدام السوداء خلال ثلاث سنوات بين نيل الجنسية الجزائرية أو الاحتفاظ بالفرنسية واعتبارهم أجانب، وكان قادة جبهة التحرير يرفضون الجنسية المزدوجة للأقدام السوداء.

أما عن حقيقة تسمية "الأقدام السوداء" * فهم يمثلون المستوطنين الأوروبيين (فرنسيون و إسبان ومالطيون وإيطاليون) ممن ولدوا بالجزائر خلال فترة الاستعمار التي دامت 130 سنة ورحلتهم فرنسا قسرا عادة استغلال البلاد العام بعد أن خيّرتهم فرنسا آنذاك ما بين عودتهم إلى فرنسا في نعش للموتى لأن بقاءهم كان سيعرضهم للقتل على خلفية اضطفاهم إلى جانب الإدارة الفرنسية في ممارستها الإجرامية ضد الشعب الفرنسي، أو حمل الحقائق والعودة إلى الديار سالمين 1962 ، و جلّهم ترك عقارات مسلوقة من الجزائريين وآباء مدفونون بمقابر المسيحيين واليهود في ولايات متفرقة بالأخص في العاصمة وتلمسان وقسنطينة و عنابة ووهران.¹

و استغلالا لهذا الملف بشكل دنيء لتهديد الجزائر ، تسعى فرنسا بتواطؤ مع اللوبي الصهيوني لاستثمار هذا المدخل لتمكين "الأقدام السوداء" الذين يمثلون أكثرية يهودية لتمكينها من استرجاع أملاك وعقارات تركتها وراءها عند خروجها من الجزائر العام 1962 التي قدرتها معطيات بحوالي 180 ألف عقار هي في

* مصطلح «الأقدام السوداء» نسبةً إلى لون أذية الجنود الفرنسيين الذين دخلوا الجزائر للمرة الأولى عام 1830، والتي كانت سوداء، لكن البعض ربط هذا الاسم بالمزارعين من المستوطنين الذين كانوا يعصرون العنب بأقدام حافية لإنتاج العصير والخمر ، فيما يذهب آخرون إلى اعتبارهم جماعات فرنسية قيل إنها ارتكبت حماقات مخلة بالأخلاق وبسببها عاقبتهم السلطات الفرنسية بالمشي حفاة لأيام كثيرة انطلاقا من عدة مناطق فرنسية إلى مرسيليا، وجزء ذلك اتسخت أقدامهم حتى صارت سوداء بفعل تراكم الوحل والطين عليها، ومن ثم قذف بهم في السفن ونفتهم السلطات الفرنسية إلى مستعمراتها الجزائر ، اجتمعوا في تنظيمات وجمعيات للمطالبة بالعودة إلى ممتلكاتهم وأراضيهم بالجزائر بعد 55 سنة من رحيلهم بعيد استقلال الجزائر.

¹ فتحة بوروينة : «الأقدام السوداء» يعكرون صفو احتفال الجزائريين بذكرى ثورتهم على فرنسا، جريدة الرياض السعودية ، الأربعاء 22 محرم 1437 هـ (أم القرى)- 4 نوفمبر 2015م - العدد 17299 من الموقع : <https://www.alriyadh.com/1097188> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/13.

حقيقتها منهوبة من الجزائريين بعد احتلالها . و قد بلغت مطالب هذه الفئة حد رفع مئات القضايا أمام المحاكم الجزائرية مستغلين ثغرة عدم تسجيل هذه الممتلكات باسم مالكيها الجزائريين من بعض الإدارات في مختلف الولايات ، للمطالبة بطرد عائلات جزائرية من منازلها، وتسليم هذه البيوت لهم والعودة إلى الجزائر. و تعتبر خطوة إعلان مجموعة من الأقدام السوداء، عن عزمهم الشروع في تأسيس دولة مزعومة تقام على أرض الجزائر، حيث أطلقوا في البداية «حكومة منفى مؤقتة» وأعلنوا عن أسماء الوزراء فيها وشرعوا بالموازاة مع ذلك في مراسلة السلطات الجزائرية والفرنسية¹، كأكبر خطوة استفزازية ضد استقرار الجزائر المستقلة .

لذلك تداركا للوضعية ، سعت الجزائر لتقنين مسألة الملكية و بالخصوص الأراضي تدرج ضمن تدابير تصفية الاستعمار، أي أن الممتلكات العقارية هي في الأصل ملك للشعب الجزائري سلبت منه إبان فترة الاستعمار². كما قامت باستصدار قانون الأملاك الشاغرة الذي سنته العام 1963 بحيث يغطي أملاك المواطنين الفرنسيين والأوربيين الذين غادروا الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 5 جويلية و 31 ديسمبر 1963م. فيما عمدت الجزائر العام 2008م إلى تأميم الأملاك والعقارات التي ظلت تحمل أسماء فرنسيين غادروا الجزائر عشية الاستقلال وقررت إلحاقها بأملاك الدولة مستتدة في ذلك على بند من بنود محكمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف الذي يقرّ عدم شرعية مطالب "الأقدام السوداء" والمعمرين وذويهم باسترجاع ممتلكاتهم لأن الأخيرة " انتزعت بالقوة من شعب مستعمر مسلوب الحرية".

وما تزال فرنسا تتاور بهذا الملف استغلالا و توظيفا مطالب "الأقدام السوداء" بالعودة إلى الجزائر لأغراض تشويشية و تمس بالسيادة الوطنية ، في حين تعدى

¹ عبد الرحمن سامي : «الكولون» يؤسسون حكومة مؤقتة.. ويطالبون بإقامة دولة في الجزائر!، جريدة النهار ، نشر في 07 نوفمبر 2017 من الموقع : <https://nhar.tv/cd7Tk> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/2/2 .

² أوليفي لونغ: ترجمة أوزاينية خليل : الملف السري-اتفاقيات إيفيان ، جيون المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012، ص9 .

الأمر حد مطالبة بعض الشخصيات من رؤساء وسياسيين و حتى فنانيين من مواليد الجزائر بدفنه بمقابر اليهود أو المسيحيين في الجزائر مثلما أوصى به الممثل الفرنسي الشهير "روجيه حنين" الذي ولد العام 1925 بالجزائر ودفن بمقبرة لليهود بمنطقة "سانت أوجين" في فيفري 2015.

و بالحديث عموما عن أثر اليهود على الأمن والسيادة الوطنية نذكر أبرز تدخل خارجي بالاستثمار في أحداث غرداية داخليا :

❖ **قضية أحداث غرداية :** تعد قضية أحداث غرداية المعاصرة أزمة أمنية سياسية تعود لسنة 2004 و تأججت خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 ، ظاهرها أزمة طائفية و باطنها تدخلات خارجية محدودة في المكان وموقوتة في الزمان ، كما تعد استثنائية في سياقاتها و غير مسبقة في زمن الجزائر المستقلة . إن الناظر لأزمة غرداية في سياقاتها الدولية و الإقليمية و الوطنية و المحلية المعولمة ، يتأكد أنها أحد أهم مؤشرات دخول الدولة الوطنية الجزائرية في دائرة الإعصار الاستراتيجي الدولي ، و أحد مؤشرات ردة الفعل الانتقامي الاستباقي ضد القوى المستبشرة بالأمال الديمقراطية لما سمي دعائيا بـ " الربيع العربي"¹ المؤامرة الخارجية التي يؤشر إليها بمواقف النظام المغربي من أزمة غرداية ومواقف الحركة اليهودية الصهيونية العالمية ، فقد نشرت صحيفة «هسبرس»، في عدد لها أن تقريراً حديثاً أصدره ما يُسمى «مجلس العلماء والعقلاء» اتهم المغرب بأنها حاولت جاهدة تأليب الأقليات في الجزائر، خاصة بعد أن فشلت رياح الربيع العربي في الاندلاع في الجزائر. وخلص التقرير، الذي أعده باحثون وأكاديميون جزائريون وتسلمه الوزير الأول ، ووزير الداخلية الجزائري، إلى أن أحداث غرداية «ليست عقائدية» كما يبدو في الظاهر، بل هي مؤامرة خارجية بدأت مع مهرجان

¹ قاسم حجاج : غرداية أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، أغسطس 2015 ، الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS->

أمازيغي في المغرب شارك فيه جزائريون. واستطرد التقرير بأن ما سماها «المؤامرة الخارجية» التي شاركت فيها المغرب استندت إلى العزف على وتر الأقليات وتجنييد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان للتدخل تحت غطاء حماية حقوق الأقليات.¹

كما أن توظيف أزمة غرداية جاء لتبرير مطالب اللوبي اليهودي الجزائري لاسترجاع حقوق تاريخية مفقودة بعد استقلال الجزائر، وإعادة تثبيت يهود الجزائر ومنهم يهود مزاب تحديدا في الخارج الذين دعوا إلى المطالبة بممتلكاتهم وأراضيهم في مناطق مختلفة من الوطن، ونشرت في مواقع إلكترونية خرائط تواجد ما أسمته «بالتراث اليهودي»، من جهة أخرى، كشفت مصادر مطلعة أن أحداث بريان تصادفت وحضور مجموعة من الأقدام السوداء برفقة جماعات يهودية أياما قبل المولد النبوي الشريف. أطلق موقع الكتروني يسمى «يهود ميزاب» بقيادة شخص يهودي يدعى «مارك بالوكا»، موقعا إلكترونيا مرفوقا بنداء بحث لكل يهودي ولد في الجزائر للمطالبة باسترجاع أراضيهم وممتلكاتهم.²

المطلب الرابع : التحالف الخفي الفرنسي المغربي و الصهيوني لزعة الاستقرار الداخلي الجزائري

تشهد العلاقات بين الجزائر وفرنسا سلسلة من الأزمات دبلوماسية يثيرها «قصر الإليزيه» مع الجزائر ويستغلها اليمين المتطرف المدعوم من اللوبي الصهيوني خصوصا في كل موعد سياسي لزعة الاستقرار . فقد عرف عام 2021، تطورات متسارعة حساسة و معقدة في علاقات الجزائر و باريس بشكل غير مسبوق ميزتها جملة من التوترات والخلافات تسبب فيها الرئيس إيمانويل ماكرون بتصريحات مسيئة ، هذا الرئيس الذي لعبت الصهيونية العالمية دوراً

¹ أحمد ولد يحي : الجزائر تتهم المغرب بالوقوف وراء أحداث «غرداية» ، بوابة الوسط ، القاهرة ، 2014 عبر الرابط : <http://alwasat.ly/news/international/30697> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/12.

² جريدة الشروق : لفيف من اليهود يريد الاستثمار في أحداث بريان ، الجزائر 2008 ، على الرابط : <https://cutt.ly/RJuOitS> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/04.

أساسياً في انتخابه رئيساً لفرنسا في العام 2017، بعد أن عمل في مصرف روتشيلد اليهودي المعروف. إذ استنفرت العائلة اليهودية كل إمكانياتها من أجل دعمه ، بمعونة الأثرياء اليهود من أصل مغربي، ومنهم باتريك دراحي وسيدني توليدانو وموريس ليفي صاحب مجموعتي "ستاركوم" و"بوبيسيس" الإعلاميتين العملاقين، وهم جميعاً أعضاء في منظمة الحركة الصهيونية في فرنسا، و هذا ما يفسر التقارب الفرنسي/المغربي و حجم تأمرهما ومن معهما من اليهود ضد الجزائر ، إذ بالموازاة مع التقارب الفرنسي/المغربي، يسرد التاريخ الارتباط العضوي بين حكام المغرب مع الحركة الصهيونية حتى قبل قيام "الدولة" العبرية على أرض فلسطين. وكان هؤلاء الحكام حتى في فترات الاستعمار الفرنسي للمغرب على تواصل دائم مع قيادات المنظمات اليهودية في فرنسا، التي هرب منها اليهود إلى المغرب بعد الاحتلال النازي لها. وأثمر هذا التواصل هجرة ما لا يقل عن 300 ألف يهودي مغربي إلى "إسرائيل" بعد قيامها في العام 1948، ليكونوا من حيث العدد الجالية الثانية (حوالي 800 ألف) بعد يهود روسيا في "إسرائيل" الحالية..¹ وقد تفسّر هذه المعلومات عداء ماكرون للإسلام، وبالتالي تحالفه مع الأنظمة العربية المتواطئة مع "تل أبيب" على غرار ما ذكرناه عن تاريخ المخزن المغربي الذي كان أول مهدد للسيادة الترابية عبر " حرب الرمال" * .

و من بين الأمثلة التاريخية للتحالف الفرنسي الصهيوني ضد الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية التجارب النووية الفرنسية والصهيونية في صحراء الجزائر. بتعاون نووي بين الجانبين ، إذ تشير الحقائق أن الصفقات النووية الفرنسية الصهيونية بدأت تظهر خلال تجارب " اليربوع الأزرق " تيمناً بلون الكيان الصهيوني وأول لون من العلم الفرنسي ، و قد بلغت تكاليف أول قنبلة

¹ حسني محلي : العداء الفرنسي- المغربي للجزائر .. معاً في خدمة "إسرائيل"!، مجلة الميادين نت ، 7 تشرين اول

2021 ، من الموقع : <https://cutt.ly/7AnqZeH> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/07.

* حرب الرمال هو صراع مسلح وحرب اندلعت بين المغرب والجزائر في أكتوبر من عام 1963 بسبب مشكلات حدودية، بعد عام تقريبا من استقلال الجزائر وعدة شهور من المناوشات على الحدود بين البلدين.

ذرية فرنسية مليار و 260 مليون فرنك فرنسي، تحصّلت عليها فرنسا من الأموال الإسرائيلية بعد الاتفاقية المبرمة بين فرنسا وإسرائيل في المجال النووي.¹

و قد استمرت حدة الخلافات الدبلوماسية مؤخرًا بين الجزائر و فرنسا حد سحب السفير الجزائري بفرنسا في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2021، على خلفية تصريحات نقلتها صحيفة "لوموند" في تقرير نشرته الإثنين 4 أكتوبر 2021 و نسبتها للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ؛ حيث وصف هذا الأخير " النظام العسكري الجزائري" بأنه "صعب ومتعب"، كما ذهب أبعد من ذلك بتشكيكه بوجود أمة جزائرية أصلاً قبل الاستعمار الفرنسي، وذلك خلال لقائه من مجموعة من الشباب الجزائري- الفرنسي أو الجزائري، لمناقشة مسألة "مصالحة الذاكرة".²

ومن جانب آخر جاءت التصريحات الاستفزازية الیائسة التي أطلقها وزير خارجية الكيان الصهيوني من قلب العاصمة المغربية الرباط حول التقارب الجزائري الإيراني و رفض الجزائر عضوية الكيان الصهيوني كعضو مراقب في الإتحاد الإفريقي . و هنا يؤكد الأكاديمي والمحلل السياسي الفلسطيني، وليد عبد الحي، أن الكيان الصهيوني يعتبر الجزائر "دولة محورية" في المغرب العربي، تشكل مانعا من تعميق تغلغله في المنطقة، لذا يعمل على توظيف المغرب من أجل "إضعافها" و أوضح وليد عبد الحي في حوار ل(وآج) أن " ما يصدر من دراسات عن المؤسسات الإسرائيلية وبخاصة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) وغيره يشير إلى متابعة حثيثة لما يجري في المغرب العربي... ويعتبر الإسرائيليون أن الجزائر هي الدولة المحورية في المغرب العربي، و أنها بتراتها الثوري تشكل مانعا من تعميق التغلغل الإسرائيلي في تلك المنطقة، وعليه فهي تحاول توظيف المغرب لإنهاءك البنية الجزائرية

¹ حسني محلي ، مرجع سابق .

² آدم جابر : لوموند: تصريحات ماكرون عن الجزائر بدت مدروسة بعناية مع نية واضحة لنقلها ، القدس العربي ، لندن ، 4 أكتوبر 2021 على الرابط : <https://cutt.ly/JiuM0d> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/07.

و إضعافها". ويرى هذا المحلل السياسي أن "المستقبل ينطوي على احتمالات تزايد الاحتكاك المباشر وغير المباشر" بين الجزائر وإسرائيل بخاصة في الجوانب الأمنية وقضايا الأقليات والعلاقات مع إفريقيا ". و أضاف السيد عبد الحي أن "إسرائيل ستعمل -بطريقة غير مباشرة- على دعم بعض الأطراف في ليبيا وبعض القوى في تونس لتطويق الجزائر و إنهاكها في مشاكل إقليمية. وستعزز إسرائيل تواجدتها في دول الساحل الإفريقي لتعزيز هذا التوجه، وكل ذلك سيتم بالتنسيق مع المغرب". وحول زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس للمغرب، أبرز وليد عبد الحي أنها "خطوة ضمن برنامج تعاون بين الطرفين يعود في تاريخه الحديث إلى فترة الستينات من القرن الماضي وفي تاريخه المعاصر إلى عام 2020 / ديسمبر بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين على أساس صفقة مقايضة أمريكية مغربية... اعترفت واشنطن بأن الصحراء جزء من الأراضي المغربية في أواسط عام 2020.. وبعدها بنصف عام أعادت الرباط علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل".¹

¹ و أ ج : إسرائيل تعتبر الجزائر دولة "محورية" وجب "إضعافها" بتوظيف المغرب ، حوار مع الدكتور وليد عبد الحي، أدرج يوم : الأربعاء، 17 نوفمبر 2021 13:37 على الرابط : <https://www.aps.dz/ar/algerie/116161-2021-11-17-12-47-28> اطلع عليه بتاريخ : 16 ماي 2022 .

استنتاجات الفصل الثالث :

اعتمد النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال أطر و آليات لحماية و صون السيادة الوطنية من كل أوجه التغلغل الخارجي و التي تعددت بين السياسية و المتعلقة بالنظام في حد ذاته ، الهوية و حقوق الإنسان ، المد الفرنسي الثقافي و إرثه التاريخي و مداخل التغلغل الصهيوني بتعاون فرنسي و مغربي ، و الاقتصادية المتعلقة بتأثيرات الريع النفطي. تبقى هذه الآليات قاصرة في مجابهة هذه التحديات ما لم تبنى على تقوية الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات الخارجية في كبح تجاوزات التدخل في الشؤون الداخلية .

الفصل الرابع : سياسات و استراتيجيات تقوية السيادة الوطنية في الجزائر

تلتقي مختلف الكتابات الأكاديمية السياسية فيما يخص توصيف هشاشة الدولة على ثلاث نقاط رئيسة لفشل الدولة الأولى متعلقة بالحفاظ على الشرعية ، و الثانية في بسط السلطة ، أما الثالثة ذات بعد اقتصادي متمثلة في توفير الخدمات . و بالنظر لوضع الجزائر من زاوية مختلف المقاييس الدولية حول مؤشر الهشاشة ، فإن الدولة تحتاج إلى دينامية للاستقواء في ظل التحديات المواجهة لضمان أكثر أمان و استقرار .

و لتفادي هذه الهشاشة و تحسين مستوى الاستقرار بالجزائر تقوية للمناعة الوطنية ، كان لزاما على الدولة اتخاذ سياسيات و استراتيجيات و وفق مجموعة من الأدوات.

المبحث الأول: تفادي الهشاشة في الجزائر : الأدوات والتحديات

حتى تتخلص الجزائر من كل أسباب ضعف الدولة وهشاشتها ، و حتى لا تكون محل تدخل خارجي مهدد لسيادتها الوطنية ، كان حري بها في خضم التحولات الدولية التي تعاشها والتحديات المحيطة اتخاذ مجموعة من الأدوات الكفيلة بضمان الاستقرار و زيادة قوة الدولة لمجابهة كل تهديد .

المطلب الأول: هشاشة الدولة المفهوم والمؤشرات

تعد أسباب هشاشة الدولة معقدة ، إذ أنها مرتبطة بالاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ،وبما أن الاستقرار هو مرادف الاستمرار و الذي هو شرط الاستدامة، لذلك إن حدثت تنمية في أي مجتمع هش سيكون مصيرها عدم الاستدامة و الفشل . و يطرح مصطلح هشاشة الدولة جدلية توافقه مع عدة

مصطلحات أخرى كالدولة الرخوة ، الدولة المائلة إلى الفشل ، الدولة المعرضة للخطر ، الدولة الفاشلة ...

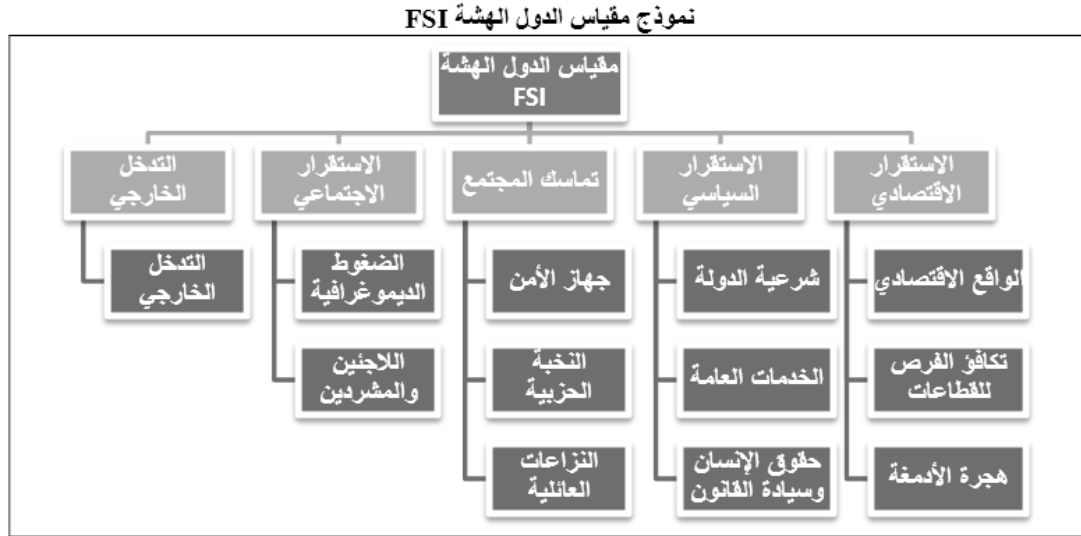
وقد عالج "تشومسكي" بكتابه "الدول الفاشلة -إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية" هذه الجدلية بحسم أن التعريف يخدم سياسات دول (استعمارية) تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى. حيث أكد أنه في كثير من الأحيان تفشل الدول ليس لأسباب داخلية إنما لأسباب خارجية، حيث تقوم جهات خارجية بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية. وبهذا، يتم إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عليها عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولا فاشلة، وهنا تكمن الاستتسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضا تبرز الأهداف غير البريئة و تتوضح.¹

و هنا نشير إلى مسألة مهمة جدا ، حيث لا يوجد غنى عن توفير مقاييس تمتاز بالدقة والجودة المرتفعة و موثوقة تساعد لتحسين جودة البحث العلمي في موضوع هشاشة الدولة، ولإعادة التفكير في الاستراتيجيات التي تفضي لتحسين أداء الدولة وبالتالي الحد من هشاشته.² وهذا ما أدى إلى ظهور عدد كبير من مقاييس الهشاشة والتي رافقت الزيادة الملحوظة بالاهتمام بموضوع الهشاشة أسبابها وتأثيراتها وسبل علاجها، و المقدرة عالميا بـ 11 مقياس يعتمد أسس منهجية و علمية خالصة ، على غرار المقياس المعتمد في دراستنا مقياس "الدول الهشة FSI" الذي يمثل أكثر مقياس ارتباطا بباقي المقاييس بالنظر إلى معامل ارتباطه.³ و الذي يعتمد المؤشرات المبينة أدناه و التي تخدم الموضوع:

¹ تشومسكي نعوم : الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007، ص 137 .

² Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany. P 2, P P 25-26, P 30

³ انظر الملاحق : معامل الارتباط R بين نتائج مقاييس الهشاشة ، ص 243.



الشكل رقم 2: نموذج مقياس الدول الهشة .

فهذا المقياس يعتمد في بنيته على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية تجمع في رقم واحد.

لذلك فإن مستوى أداء الدولة يتعلق بجملة من العناصر المتداخلة التي تشكل عامل قوة أو ضعف ، فضلا عن التأثيرات الخارجية التي أصبحت ضاغطة على سياسات الدولة ، ومدى حضورها في البيئة الدولية متشابكة الاتصالات في جميع المجالات جراء ذوبان الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتقويض السيادة فيما يتطلب تطبيق الدولة لوظائفها بما يؤمن الثقة والولاء بين الدولة والشعب والحفاظ على الهوية ، التي غدت مهددة في الدول سيما الهشة منها ، والتي تظهر بأشكال مختلفة ودرجات متعددة ، ومن ثم تغدو وظائف الدولة أكثر تعرضا للانحيار عند الانتقال السياسي والاقتصادي ، أو عند إعادة البناء الجديد للدولة المتضررة من الصراعات في المراحل الأولى لتكوين الدولة ، والتعرض للاضطرابات والصدمات الخارجية المتكررة والحادة .¹

¹ التغلب على الهشاشة في افريقيا صياغة نهج اوروبي جديد ، التعزيز الأوروبي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، والمعهد الجامعي الأوروبي في سان دومينيكو دي فيسولي، 2009، ص 17 .

المطلب الثاني : الجزائر ومؤشرات الدولة الهشة

إن توصيف الجزائر بـ " القوة الإقليمية " توصيف قاصر ما لم يعتمد المعطيات العلمية التي تتخذ من عدة أدوات و مؤشرات كوسيلة للقياس ، وهذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا المطلب بتسليط الضوء عن حالة الهشاشة.

أ- مؤشرات الهشاشة:

الجدول رقم 2 : مؤشرات الهشاشة

المؤشرات	السنة	المرتبة	المجموع	الجهاز الأمني	النخب الحزبية	التزاعات	الواقع الاقتصادي	نكافؤ الفرص	هجرة الأدمغة	تشرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	الضعف الديمغرافية	اللاجئين والمشردين	التدخل الخارجي
السنوات	2021	74	73,6	6,0	7,5	7,2	6,8	5,6	5,5	7,8	5,6	6,3	4,8	6,8	3,7
	2020	71	74,6	6,3	7,8	7,5	6,2	5,7	5,8	8,3	5,1	6,3	4,5	7,1	4,0
	2019	72	75,4	6,6	7,1	7,4	6,3	6,0	6,1	7,4	5,4	6,6	4,6	7,4	4,3
	2016	76	78,3	7,7	7,1	7,9	6,8	6,3	5,4	7,8	5,5	6,8	5,4	6,5	5,1
	2011	81	78,0	7,2	6,8	7,8	5,2	6,8	5,7	7,1	6,1	7,5	6,4	6,1	5,3
	2006	72	77,8	6,8	6,4	7,1	3,5	7,4	5,6	7,5	7,6	7,5	6,0	6,6	5,8
المتوسط الحسابي	/		<u>76,2</u>	<u>6,7</u>	<u>7,1</u>	<u>7,4</u>	<u>5,8</u>	<u>6,3</u>	<u>5,6</u>	<u>7,6</u>	<u>5,8</u>	<u>6,8</u>	<u>5,2</u>	<u>6,7</u>	<u>4,7</u>

المصدر : صندوق السلام¹

حاولنا من خلال الجدول تحليل و مناقشة المؤشرات المرصودة حول الجزائر لصندوق السلام* منذ بدايته في سنة 2006 باختيار فارق مدة مقدر بخمس سنوات خلال مختلف العهد الرئاسية ، و بالتركيز كذلك على أهم الأحداث البارزة كالحراك العربي سنة 2011 و الحراك في الجزائر سنة

¹ The Fund for peace : Fragile states index 2021 , on :<https://fragilestatesindex.org/global-data/> , seen Mars 2022 .

* مؤسسة أميركية تقول إنها غير ربحية وتُعنى بالحد من الصراعات وترويج السلم.

2019 مع التركيز على المؤشرات المرصودة لثلاث سنوات الأخيرة 2019-2020-2021 و التي شهدت تفشي وباء كوفيد 19.

و يعتمد الصندوق 12 مؤشرا بتقدير عشر نقاط لكل واحد بمجموع 120 نقطة وكلما كان التقدير مقاربا أو مساويا للعشرة كلما كان التقدير سيئا جدا و العكس صحيح ، أما فيما يخص المجموع ، فإن المقياس صفر (0) باللون الأزرق للدول الأقل هشاشة ، في حين أن المجموع 120 باللون الأحمر للدول الأكثر هشاشة .

و بتسليط الضوء على متغيّر "قوة الدولة" كمؤشر من مؤشرات "الدول الهشة" لعام 2021، فإن تقرير الصندوق يضع الجزائر في "الخانة التحذيرية" الثالثة الصفراء، وتحديداً في المرتبة 74 من أصل 179 دولة¹، في وضع متراجع بشكل طفيف عن دول الجوار ومتقدم فقط على ليبيا (المرتبة 17) التي تعاني تمزقاً كبيراً والموجودة في "الخانة الإنذارية" الرابعة الحمراء.

و عموما و من خلال المتوسط الحسابي لحالة الهشاشة في الجزائر خلال 15 سنة الأخيرة ، نرى أنها في المتوسط حافظت على مرتبة 74 من أصل 179 دولة أقل من الوسطى بما يضعها في خانة التحذيرية الصفراء لحالة الهشاشة، إذ يعني عليها بذل المزيد لضمان أكثر استقرار ، و من خلال تحليل باقي المؤشرات يتضح مايلي:

✓ شرعية الدولة في المستوى المتوسط و المقبول على العموم تحتاج المزيد من الإصلاح السياسي .

¹ انظر الخريطة والتصنيف في الملحق ص 242 ، صندوق السلام : خريطة و تصنيف الدول الهشة لسنة 2021، على الرابط : <https://fragilestatesindex.org/analytics/fsi-heat-map> اطلع عليه بتاريخ : 2022/4/8.

✓ مؤشر حيادية الأجهزة الأمنية وخضوعها للمساءلة، و مستوى
التظلمات الجماعية فوق المتوسط بما يؤثر على هشاشة الدولة .

✓ تبدو الدولة هشة في "شرعية المؤسسات السياسية" و "انقسام النخب".

✓ تبدو الدولة قوية في مقاومة "التدخلات الخارجية". إذ أن التقرير
يضع الجزائر الأولى مغاربياً في مقاومة "التدخلات" خصوصاً في
السنوات الثلاث الأخيرة .

✓ الوضع الاقتصادي سيء ، بسبب التنافسية الإقليمية والعالمية
و البيروقراطية المنقرضة والمناخ الاستثماري الصعب ناهيك عن تقلبات
السوق الطاقوية.

المطلب الثالث : مسببات حالة الهشاشة في الجزائر

كما قد تطرقنا بإسهاب في فصول سابقة عن تحديات تواجهها الجزائر
كانت من مسببات هشاشة الدولة وعدم تمكنها من بلوغ المستويات الفضلى للدولة
القوية المستقرة داخليا وخارجيا ضد أي تهديد . إذ ليس من السهل فكُّ شفرة
المشهد السياسي الجزائري، فما زالت الدولة مصدر مفاجآت مستمرة؛ مما أدى
اليوم إلى غياب الإجماع في الجواب عن سؤال: إلى أين تتجه الجزائر؟ حيث
تُعتبر الجزائر لغزاً للمحللين وحتى لساستها وللشعب.¹ و بتوجيه الأنظار إلى
النظام السياسي الجزائري ، فإن كل مبادراته تتدرج في سياق التحرر السياسي؛ إذ
إن كافة الإصلاحات التي تبناها النظام تدخل ضمن استراتيجيات البقاء؛ حيث

¹ William B. Quandt, Between Ballots and Bullets: Algeria's Transition from Authoritarianism, The Brookings Institution, 1998, on <http://people.virginia.edu/~wbq8f/Algbook.html>

تعتبر حالات التعددية وتنامي القوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية تكتيكا لمواجهة الأوضاع الإقليمية والدولية، في محاولة لتجديد نفسه.¹

وعلى العموم يمكن إيجاز مسببات الهشاشة فيما يلي :

- قصر البناء المؤسساتي الديمقراطي، إذ لا تزال الجزائر في مرحلة التعافي من آثار الأزمة التي هزت البلاد خلال التسعينات؛ حيث يُنظر إلى الحالة الجزائرية في سياق بناء ديمقراطية ما بعد الحرب الأهلية، وما يمثله ذلك من تكاليف وتحديات إعادة بناء الاقتصادات المدمرة وكيفية استعادة سيادة القانون وحلّ القضايا الاجتماعية مثل الأقليات في الحكم ودور العدالة الانتقالية. ولا يبدو مؤكّداً إمكانية التغلب على هذه التحديات بسهولة.²
- حيادية المؤسسة العسكرية التي تراجع مستوى تدخلها في الشأن السياسي مؤخرا، إذ لولا حالة عدم الاستقرار الداخلي والاضطرابات الأمنية في الجوار الجيوسياسي للجزائر لكان تأثير الجيش أقلّ بكثير. بالمقابل، فإن انسحاب الجيش من القرار السياسي قد يسبّب فراغا في السلطة يصعب ملؤه من طرف مجتمع مدني هش وأحزاب منقسمة و غياب معارضة فعلية حتى حول القضايا الجوهرية. وهذا ما يطرح حالة من التناقض؛ إذ إن وجود الجيش في قلب السلطة لا يسمح بتعزيز وترسيخ الديمقراطية، ومن ناحية أخرى، من غير المرجح أن يؤدي انسحابه التام إلى تعزيز بديل ديمقراطي تلقائي.¹

¹ Daniel Brumberg, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", Journal of Democracy, vol. 13, n°. 4, octobre 2002, pp. 56-68 ; Daniel Brumberg, "Beyond Liberalization?" Wilson Quarterly 28, no. 2 (Spring 2004): 47-56

² J. Joseph Hewitt & Jonathan Wilkenfeld & Ted Robert Gurr, Peace and conflict 2010, Center for International Development and Conflict Management, University Maryland, p. 1, 19 ; Jochen Hippler, "Democratization after Civil Wars - Key Problems and Experiences", Democratization, 15, 3, juin 2008

¹ Le diagnostic de Réda Malek sur l'état du pays, « Bouteflika, l'armée et la transition », El Watan, 3 octobre 2010

- تحدي أمني كبير متمثل في تأمين الحدود بالنظر إلى الانفلات الأمني الذي مس دول الجوار الحدودية وتأثر السلام الإقليمي .
- استراتيجيات اقتصادية لم تحقق الإقلاع الاقتصادي بما يضمن التنمية المستدامة و الاعتماد على الطاقة الأحفورية .
- تحدي تقوية الجبهة الداخلية و تعزيز أكثر لحقوق الإنسان .
- الإغراءات الاجتماعية الظرفية بضخ أموال معتبرة في برامج اجتماعية لشراء السلم الاجتماعي.

المطلب الرابع : أدوات تفادي حالة الهشاشة في الجزائر

كما قد أسلفنا الذكر في فصول سابقة عن بعض الأدوات و الاستراتيجيات التي لابد للدولة أن تنتهجها لبناء دولة قوية مستقرة محمية من كل تهديد . و هنا تشير بعض النظريات إلى كون أن سيادة الدولة هو نقطة التمييز بين الدولة القوية والفاشلة، حيث أن الدولة التي تتمتع بسيادة تامة داخلية وخارجية هي دولة قوية ناجحة، أما خلاف ذلك هي هشة ضعيفة و فاشلة. بالإضافة إلى وجود قوة عسكرية تمكنها من حماية نفسها وضمان بقائها بمنأى عن الاستعانة بغيرها، مع قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها لمواطنيها بالدرجة الأولى بما فيها تلك المتعلقة بضمان الأمن والأمان، وسيادة القانون، وحماية حقوق الأفراد . و هذه المميزات تتقاطع مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية¹، إذ يمكن اختصارها في المميزات التالية:

- العملية (process)؛ أي تطور وليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية

¹ أنظر: بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص25-26.

المرتبطة بها. مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

- الديناميكية (Dynamic)؛ أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- النسبية (Relative)؛ كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
- الحياد (Neutrality)؛ من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.
- العالمية (universality)؛ بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا.

والفرصة جد مواتية للجزائر لتفادي الهشاشة في ظل الظروف الآتية :

- **على الصعيد الخارجي :** اغتنام الفرصة العالمية المتوفرة حاليا بعقد تحالفات سياسية مرنة على الملفات بدلا من التحالفات الإستراتيجية الصلبة في ظل واقع عالمي متعدد الأقطاب سريع ، و بوجود كثير من مساحة وفرص الحركة التي تحتاج إلى من يدركها ويقتنصها لتحقيق أهدافه الوطنية الخاصة بخاصة من دول الأطراف والمجتمعات الساعية للتحرر والتحول الديمقراطي، والدول الناشئة والصاعدة. هذا من جهة ، من جهة

أخرى فرصة أخرى للاستثمار و الاغتنام في ظل تردي الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية لفرنسا ما أثر على تراجع دورها في جنوب المتوسط والساحل الغربي لأفريقيا وإخفاق مشروع مجموعة الساحل الخمس بقيادة فرنسا.

- **على الصعيد الداخلي :** إن الحراك الشعبي الحضاري الجزائري الذي أبهر العالم على مدار 48 أسبوعا متتالية ، أبان عن احترافية الأجهزة الأمنية - الجيش - بما يستجيب للمطالب الشعبية بالالتفاف لمطالب الحراك الشعبي، وحفاظه على الدستور ومصالح الشعب ومطلب الأمن والاستقرار. كما أظهر نضجا سياسيا كبيرا بلغته القوى السياسية المختلفة في الجزائر، الذي تجلى في قيادتها التشاركية الضمنية ، وفي رغبتها بتشكيل حكومة وحدة وطنية لتحمل المسؤولية التاريخية ، كما قدمت رؤيتها ومشاريعها وبرامجها التنموية لحل مشكلات الجزائر، وتلبية تطلعات الشعب الجزائري ، وفق رؤى وبرامج ومشروعات إصلاحية خصوصا خلال العقد الأخير ، و الذي تزامن مع محدودية وربما انتهاء خيارات الدولة العميقة والعصابة كما يسميها الشعب الجزائري في تجاوز إرادة ورسائل ومطالب الشعب الغاضب الواعي بالتحول الحقيقي إلى الخيار الديمقراطي الحقيقي، والكف عن محاولات المرواغة والتسويق وتضيق الفرص.

و أما عن أهم الأدوات نذكر ما يأتي و الذي سنفصل فيها أكثر من خلال مباحث لاحقة :

- ✓ إصلاحات هيكلية عميقة في النظام السياسي مع تركيز الاهتمام على إصلاح الشأن الداخلي وتطويره، بالعمل على تصفير كل المشكلات الإقليمية وتوفير بيئة داعمة للاستقرار والتحول الديمقراطي الهادئ والتنمية.

✓ التحرر من اقتصاد النفط إلى تنويع مدخلات الاقتصاد الجزائري
 بخاصة أن الجزائر تمتلك مقومات بشرية وطبيعية وجغرافية متنوعة
 وثرية تستطيع أن تنقلها سريعا إلى اقتصاد المعرفة، والإنتاج الزراعي
 والحيواني والتعديني والسياحي... إلخ. مع الدخول في تحالفات
 اقتصادية ثرية داعمة بخاصة مع تركيا والصين.

✓ استرجاع الثقة الشعبية المفقودة بتحقيق مشاريع ناجحة و تقوية الجبهة
 الداخلية.

✓ تعزيز دور المؤسسات الرقابية و النيابية لتحقيق المساءلة و الشفافية.

هذه الخيارات وأخرى تبنى وفق استراتيجيات مدروسة و محققة للمصلحة
 الوطنية الفضلى ، و قد لخصها الخبير "حسن العياشي" كتوصيات تمثلت فيما
 يلي :

- سنّ إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة تؤدي إلى توسّع اقتصادي
 مستدام وعادل، و زيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ومساءلة
 فعلية للزعماء السياسيين.
- تنفيذ الإصلاحات الدستورية الموعودة بشأن قضايا مثل تحديد مدة تولّي
 الرئاسة وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء الذي يختاره البرلمان.
- التشاور مع شريحة جامعة من الجزائريين لتطوير إصلاحات ضرورية
 أخرى في المجالات الرئيسية مثل دور الأجهزة الأمنية في الشؤون
 السياسية، والرقابة المدنية على الميزانيات والأنشطة العسكرية،
 والإشراف المستقل على عائدات النفط.
- تشجيع وجود مجتمع مدني نشط وملتزم لإيصال أصوات الفئات
 الاجتماعية المختلفة، بهدف توفير قدر من الرقابة العامة والدعوة إلى
 التغيير.

• جعل النظام القضائي والإداري يتّسم بالكفاءة وتحريره من التدخلات السياسية.

• توجيه الإنفاق العام لضمان أن يستفيد من برامج الدعم الجزائريين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وإعادة توازن الإنفاق الحكومي نحو القطاعات ذات الأولوية القصوى مثل التعليم والرعاية الصحية.¹

المبحث الثاني : مقارنة الدولة القوية و المجتمع القوي (تقوية الجبهة الداخلية)

تسعى كل دولة في المنتظم الدولي إلى تحقيق أكبر قدر من القوة لفرض مكانتها في الساحة الدولية . و تقرر مقارنة الدولة القوية بضرورة وجود مجموعة من المقومات و الموارد و الإمكانيات التي تمنح الدولة قوة ومكانة، وتتعدد هذه العوامل والمقومات ، فمنها ما هو سياسي (العنصر التنظيمي بقيادته السياسية) ، ومنها ما هو عسكري (تسلح و جاهزية) ، طبيعى (جغرافيا، مساحة و مناخ) ، بشري (كثافة و تركيبة سكانية ، تماسك مجتمعي) وأخرى اقتصادية وتكنولوجية (موارد، مقدرات طبيعية وتقنية ..) . و لا يمكن لهذه المقومات أن تبين دولة قوية ما لم تتكامل وفق استراتيجيات تخدم المقاربة . والجزائر كدولة تتوافر على هذه المقومات ، و لكنها لا تزال تعاني الهشاشة و لم تصل لمصاف الدول القوية وهذا راجع لعدة مسببات ، سنستفيض في ذكر حلولها فيما سيأتي تفصيله .

المطلب الأول : مقارنة الدولة القوية

تعرف القوة في الفكر الإستراتيجي: " فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجين عن قدرتها على توظيف مصادر القوة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها

¹ الحسن عاشي : ثمن الاستقرار في الجزائر ، مؤسسة كارنيغي ، أبريل 2013 ، على الرابط : <https://carnegieendowment.org/sada/51632> اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/13.

القومية ، والتأثير في إرادة الدول الأخرى.¹ لذلك فالقوة تستند بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات. تشكل مجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين، وفقاً للوجهة التي تخدم مصالحها.

وتظهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها. ورغم تداخل هذه العناصر وتشابكها لتشكل مجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة، فإنَّ العبرة تكمن أولاً و أخيراً في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرض الدولة لأيّ ضغطٍ خارجي. واستناداً إلى ذلك تتم عملية تقييم القوى ومدى تأثيرها.²

و من بين وسائل و أدوات قوة الدولة ، نذكر ما يلي :

الوسائل الدبلوماسية :

أثبتت بعض الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية عموماً هي أكثر أدوات التأثير الخارجي استخداماً ، إذ لم تعد الدبلوماسية بمفهومها التقليدي ترتبط فقط بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل بالاعتماد فقط على شبكة واسعة من الدبلوماسيين، السفارات، والقنصليات، والمفوضيات ، و إنما تعدتها إلى شرح السياسات وتوضيح المواقف والتنسيق السياسي وإجراء المفاوضات وعقد المعاهدات والتوصل إلى تفاهات. فقد أصبحت الدبلوماسية إطاراً لأنشطة واسعة يشرف عليها ملحقين عسكريين وثقافيين وإعلاميين واقتصاديين .

الوسائل العسكرية و الاستخباراتية :

يقول ميكافيللي : " إن الأسس الرئيسية للدول اليوم كما هي بالأمس هي نوعان : القوانين الجيدة والجيوش الجيدة "¹ و هو الطرح الذي تبنته المدرسة الواقعية، التي ترى أنَّ القوة العسكرية تمثل الأداة الرئيسية لقوة الدولة . أما عن المقصود بهذه القوة فهو يستهدف تشكيل القوى المسلحة بمختلف أفرعها

¹ فريد ميليش: القوة و أبنيتها في العلاقات الدولية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 36، عدد 06، 2014، ص 72.

² عيد مسلم، قضايا عالمية معاصرة (دمشق: منشورات جامعة دمشق/كلية العلوم السياسية، 2011).

¹ نيكولاس ميكافيللي، الأمير ، ترجمة فايزة نجيب خليل (دمشق: دار البشير، 2009).

مع طبيعة أسلحتها وكفاءتها القتالية و تحالفاتها ، في حين أن الوسيلة الاستخباراتية المتأنية من جمع المعلومات و رصد التحركات والخطط ذات الصلة بمصالح الدولة و التصدي لمختلف التهديدات بشكل استباقي من خلال الجوسسة والاستطلاع و التنصت لحماية مصالح الدولة .

الوسائل الاقتصادية :

تعد ثاني أكثر الوسائل و الأدوات و هي محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول. هذه الوسائل لا تؤثر فقط على رفاهية الشعوب، وإنما على أمن الدول كذلك. ترتبط هذه القدرة، بالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية ومنح الأفضليات كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر الصرف للعملة المحلية والاستثمارات.

المطلب الثاني : آليات تحقيق قوة الدولة في الجزائر

طبعاً لا تعرف العلوم السياسية مصطلح تثبيت الدولة، ولكنها تعرف مصطلح الدولة القوية المتحررة من الضغوط في صنع قراراتها وفي إنفاذها وهي التي تحظى بالشرعية من جانب مواطنيها. لكن لكل دولة معايير خاصة ونقاط ضعف وقوة مختلفة، ولكل دولة قالب منفصل عن النظريات التطبيقية التي نقرأها في الكتب في قياس قوة الدول .ومما لا شك فيه أن استثمار المقومات الهائلة والاستثنائية التي تمتلكها الجزائر بما يخدم مصلحة الدولة ، سواء على المستوى الاقتصادي أم السكاني أم الجغرافي والبعد الجيوسياسي بشكل عام ، سيفضي بالضرورة إلى صعود سياسي إقليمي يشهده البلد.

أ- مؤهلات القوة : تعتبر الجزائر إحدى القوى الإقليمية الهامة والمؤثرة في المنطقة، حيث تمتلك مقومات وعناصر القوة الشاملة للدولة عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً. وهي الدولة الأكبر مساحة في القارة الإفريقية بعد انقسام السودان ، ذات موقع جيو استراتيجي هام، سواء ضمن الإقليم العربي، أو الشمال الإفريقي، أو جنوب المتوسط، بالإضافة إلى أنها قلب المغرب العربي. تمثل نموذجاً للقوة الشاملة للدولة من خلال المربع السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي، فعلى المستوى السياسي هي دولة هامة في دوائرها الإقليمية المتعددة، العربية، والشرق أوسطية والإفريقية و المغاربية، ودول حوض المتوسط الأورومتوسطي، كما

أنها عضو فاعل في المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى أنها عضو مؤسس للأمم المتحدة. لها سمعة دولية طيبة كما أن لها رصيد ثوري تاريخي ودبلوماسية مؤثرة.

وعلى المستوى الاقتصادي، فهي دولة ذات قاعدة اقتصادية قوية زراعياً وصناعياً، كما أنها دولة منتجة ومصدرة للبترو، وتملك بنية أساسية صناعية بما في ذلك الصناعات العسكرية الخفيفة القابلة للتطور. أما على المستوى الاجتماعي فإن عدد السكان يمكن أن يوفر قوة عمل مناسبة وبناء قوات مسلحة عاملة واحتياطية قوية دون تأثير على قوة العمل، عدا وقت الحرب والتعبئة، وعلى المستوى العسكري، فإن القوة الاقتصادية والبشرية مكنت من بناء قوات مسلحة قوية جاءت في المركز الأول مغارياً والمركز الثاني للشمال الإفريقي وإفريقيا .

إن سيادة القانون باعتماد مبدأ المساواة يشكل نواة مفهوم «الدولة المدنية العصرية العادلة» و سيققق بالضرورة سيادة الدولة التي عمادها ما يلي :

- الاحتكام إلى الدستور والقوانين وفق الثوابت المطبقة على الجميع دون محاباة .
- دولة المؤسسات المعتمدة على نظام الفصل بين السلطات دون تغول سلطة على أخرى .
- دولة تركز على التعددية و التسامح ، تحافظ وتحمي الأفراد بمختلف انتماءاتهم .
- تحمي الحقوق بما فيها حقوق المرأة و الأقليات و تضمن الحريات
- بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية، بشكل لا يسمح لأحد أن يستغل أو يوظف مقومات الهوية لتحقيق مصالح وأهداف سياسية أو خدمة مصالح فئوية.
- وللقضاء على كل أشكال المحسوبية و المحاباة وعدم المساواة في الجزائر إحقاقاً لمبدأ سيادة القانون كان لزاماً وجود جهاز قضائي كفؤ و نزيه و فاعل مبني على إستراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له ، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها. كما يجب تطوير وتحديث معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم بما يحقق

العدالة والشفافية. ومن الضروري بـمكان تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة.

المطلب الثالث : قوة المجتمع من قوة الدولة

يظن البعض أن قوة الدولة هي مقياس تقدمها وازدهارها ومكانتها الدولية، وأن الدولة القوية تستمر قوية مادامت مؤسساتها قوية؛ بغض النظر عن المجتمع وأحواله، وفي الحقيقة هذه من الأوهام والظنون التي لم يشهد التاريخ لها تحققاً في أرض الواقع، فقد انشغل الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم بتأسيس مجتمع، حتى إن وثيقة المدينة هي وثيقة تأسيس مجتمع متماسك يجمع كل سكان المدينة من مسلمين ويهود، ومن خلاله انبثقت دولة بعد ذلك تعكس إرادة أعضاء هذا المجتمع. و على العكس من ذلك ، فقد انهارت إمبراطوريات عندما ضعفت مجتمعاتها، وتفككت دول حين ضرب الشقاق بين مكونات مجتمعاتها؛ سواء لأسباب حقيقية، أو بفعل تدخلات خارجية، ولعل مثال الاتحاد السوفيتي، والاتحاد اليوغوسلافي أبرز مثالين على ذلك .

وقد ظهرت نظرية سياسية حديثة في الربع الأخير من القرن العشرين تدور حول هذه الحقيقة، أطلق عليها علاقة الدولة بالمجتمع، وضع أسسها عالم السياسة الأمريكي "جول ميغdal" في كتابه المجتمعات القوية والدول الضعيفة: علاقة الدولة بالمجتمع، وقدرات الدولة في العالم الثالث التي جاءت لتصحيح الرؤية الليبرالية القائلة بأن الدولة هي حكم بين الجماعات ليس أكثر معتبرا أن الدولة تمارس في غالب الأحيان تأثيراً قوياً على البنية الطبقية بوصفها متغير مستقل بعد أن كانت حكماً محايداً، كما يذكرنا ميغdal بأن الدولة ليست أكثر من شكل معين من أشكال التنظيم السياسي و هي مؤسسة مجتمع محددة بالسياق التاريخي ولم يتجاهل في ذلك الحقيقة المنسية المتمثلة في أن الدولة لا توجد خارج أو فوق المجتمع لكنها جزء من المجتمع ما يعني أن هاتين المؤسستين تؤثران بصفة مستمرة على بعضهما البعض وتعيد تشكيلهما، على ضوء هذا يعتبر مقترب الدولة -المجتمع الإطار الأنسب والملائم لتحليل طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع و في تفسير طبيعة العلاقة الموجود

بينهما وقد حددها جول ميغdal وفقا للتثائيات التالية(الدولة القوية-المجتمع القوي) ،(الدولة الضعيفة-المجتمع الضعيف)¹

و قد أدت هذه التثائيات اعتمادا على معايير تحديد من يتحكم في سلوك الأفراد ... الدولة أم المجتمع؟، ومن يحدد القيم والمعايير والسلوكيات... الدولة أم المجتمع؟، ومن يجيب على احتياجات الأفراد...الدولة أم المجتمع؟...الخ، إلى تصنيف الدول والمجتمعات في التاريخ إلى أربعة نماذج هي : دولة قوية ومجتمع قوي، ودولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، ودولة قوية ومجتمع ضعيف، ودولة ضعيفة ومجتمع قوي.

وبالتأكيد الحالة المثالية هي دولة قوية ومجتمع قوي، و التي تليها هي دولة ضعيفة ومجتمع قوي، أما حالات ضعف المجتمع فهي مقدمات لانهايار كل من المجتمع والدولة؛ مثل حالة الصومال والعراق وليبيا في هذه المرحلة، ففوة المجتمع هي الأساس سواء أكانت الدولة قوية أم ضعيفة، لأنه بدون قوة المجتمع لن تستطيع الدولة الاستمرار.²

أما فيما يخص الجزائر فشهد المجتمع في الجزائر تحولات و تغيرات سريعة على كافة الأبنية الاجتماعية، ومنها البناء الأسري ، إذ هيمنت القيم المادية على حياة جميع الشعب ، صاحبه نمو ديمغرافي سريع متواتر كانت له آثار سلبية في تناقص الموارد زيادة الاستيراد و ارتفاع نسبة البطالة و انخفاض الدخل الفردي و المستوى المعيشي ، و انجرت عنه عدة مشكلات اجتماعية مصاحبة ، فقد انهارت العلاقات الأسرية و الروابط الاجتماعية نتيجة الإهمال و حب الذات و التملك و الطلاق و غيرها من المشكلات والآفات الاجتماعية التي طالت الأبناء نتيجة تملص الأبوين والمجتمع من مهامهم التربوية تجاه المجتمع ، و قد كان للنزوح الريفي تأثير مجتمعي و اقتصادي كبير على المجتمع ، وبذلك يوشك المجتمع أن يفقد صفة المجتمع، خصوصا مع انتشار التكنولوجيا و التقنية و الجرائم بشتى أنواعها حتى في وسط الأسرة الواحدة التي أثرت على الثقافة و الهوية المجتمعية الجزائرية بتطفل ثقافات غربية دخيلة ، في الوقت الذي ترك فيه المستعمر تغيرات دخيلة مست

¹ عارف محمد نصر،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن، ط1، 2006، ص27-29.

² نصر محمد عارف : قوة المجتمع أهممن قوة الدولة ، العين الإخبارية ، 2016 على الرابط : <https://al-ain.com/article/69571> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/04/11 .

المجتمع الجزائري ذاته ، و شهدت العائلات بعدها تفككا أسريا ، و يمكن حصر أسباب تحول المجتمع الجزائري وتفككه الجزئي إلى الأسباب التالية (معيشية بالدرجة الأولى):

- ضعف الدخل القومي والفردى.

- غموض الإيديولوجية المتبعة في المجتمع الجزائري.

- التبعية الضمنية للمستعمر بأسلوب مباشر أو غير مباشر .

- تاريخ و حضارة المجتمع الجزائري الذي يعود إلى أكثر من 25 قرنا ¹.

المطلب الرابع : آليات تقوية الجبهة الداخلية الجزائرية

إن توافر الديمقراطية وأسباب تحقيق التنمية و الرفاهية الاجتماعية ستؤدي كتحصيل حاصل إلى خلق جبهة الداخلية متماسكة التي تعد الحصن لضمان الاستقرار والسيادة.و قد شهدت الجزائر قبل استقلالها محاولات لطمس هذه اللحمة من خلال سياسة " فرق تسد " للمستعمر الفرنسي ، جعلت النظام السياسي القائم غداة الاستقلال يفكر في وضع أطر و آليات للحفاظ على هذه اللحمة و استعادتها من براثن التفرقة ، و قد تزامن هذا مع وجود عدة حركات احتجاجية في ظل النظام الاشتراكي، مثل أحداث منطقة القبائل في أبريل 1980 والمظاهرات الوطنية في 5 أكتوبر 1988، ثم الأزمة السياسية عام 1990 وصولاً إلى الأزمة الأمنية في الفترة 1992-2000. وصولاً إلى أحداث ما يسمى بـ"الحراك العربي" سنة 2011م و "حراك الجزائر" سنة 2019م وصولاً إلى " الحرب الالكترونية" سنة 2021م ،إذ أن جرائم الجوسسة و اختراق مجالات الدولة لم يعد بالوسائل التقليدية وإنما بالوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة و بواسطة الأقمار الصناعية و بالتالي أصبحت الحروب لا تتسم بالأسلحة و إنما أصبحت حرب معلومات كما أطلق عليها اتحاد العلماء الأمريكيين² ، و بناء على هذا تعدى مطلب تقوية الجبهة الداخلية السياسيين ليصبح مطلب حتى المؤسسة العسكرية .

¹ عبد القادر حمر الراس: الأسرة و تعاطي المخدرات ، دراسة ميدانية بالبلدية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، ص26.

² عبد الوحيد م ، حرب المعلومات ، تحديات القرن الواحد و العشرين ، مجلة الجيش ، العدد 482 ، 2003 ، ص9.

و عليه من المسلمات أن تسعى الجزائر لتحسين الجبهة الداخلية كون الأمر بالغ الأهمية، وهذا التحسين ينبغي أن يكون على أكثر من مسار لأن ذلك ينعكس إيجاباً على التوجه العام للدولة رهناً في توجهات تحديات الحاضر والمستقبل خصوصاً في هذه المرحلة البارزة في التعقيد "التي تواجه البلد تحديات كبرى .

و هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع إطار للتفرقة بين مصطلحي " الجبهة الداخلية " و "تحسين الجبهة الداخلية " ، فالأولى يعرفها مجدي شلبي على أنها " القوة المدنية الشعبية التي تستمد قوتها بعد تحصينها من الاقتناع بأهداف الحرب التي تخوضها الدولة "¹ في أي تدخل أو أجندة أجنبية، في حين أن الثانية تعني إجراءات و تدابير الدولة لصون أمنها الداخلي من خلال بناء دولة مدنية قوية بين مختلف مكوناتها و خلق ترابط بين الشعب و الجيش و المؤسسات الأمنية و القضائية و التعليمية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و بث روح الوعي و المسؤولية لتعزيز التلاحم و التآزر.

و نظرا لكون المسائل المتعلقة بتقويض اللحمة الداخلية متعلقة بالجانب السياسي (طبيعة النظم السياسية...) ، اقتصادية (الفقر و البطالة...) ، اجتماعية (العدالة الاجتماعية ...) ثقافية (الغزو الفكري ...) ، فإننا نقترح مجموعة من البدائل لتقوية و تحسين الجبهة الداخلية ضد أي تدخل خارجي و التي نعدد منها ما يلي:

- وجود الإرادة السياسية للمضي في الإصلاحات السياسية وتطبيق مفهوم الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد .
- التوعية السياسية في أوساط شرائح المجتمع لأن الاهتمام بالوعي الجمعي هو حجر الأساس لحشد الطاقات نحو تحديات الحاضر والمستقبل
- تعزيز قيم المواطنة و الهوية و الانتماء في المناهج التربوية و حتى على مستوى الجامعات كون التعليم هو المفتاح الرئيسي لتحسين جبهتنا الداخلية.

¹مجدي شلبي : دور الجبهة الداخلية في حرب أكتوبر ، 2016 ، مصر عر الرابط التالي : http://magdyshalaby6.blogspot.com/2010/10/blog-post_10.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/12.

- رفع درجة اليقظة الأمنية مع اتخاذ إستراتيجية أمنية شاملة يلعب فيها الإعلام والتربية دورا كبيرا في إعادة التوازن إلى ثقافة المجتمع من خلال خطط فكرية متكاملة يقوم عليها الدعاة والتربويون والجامعات والمساجد و الإعلام.

- استقلال القضاء و استحداث آليات قانونية رادعة في شكل هيئة قضائية نزيهة (لجان النزاهة و الشفافية) تعنى بمحاربة كل أشكال الوساطة والمحسوبية و التمييز و اللادالة و الإقصاء و التهميش ، كونها أكبر مشكلات الإصلاح الحقيقي نحو تقوية الجبهة الداخلية.

- تطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة للخروج من تبعات الاقتصاد الريعي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الاقتصادية، وتوزيع مكتسبات التنمية بعدالة على مستوى كل ولايات الوطن .

- إجراء استطلاع أكاديمي علمي حول تحصين الجبهة الداخلية، باعتبار الاستطلاعات هي التي تمثل ترمومتر قياس درجة الوعي الجمعي تجاه أي مشروع، وعلى هذا الأساس فإن استقرار وتماسك الجبهة الداخلية والاستمرار في الترشيد والتقييم المستمر يصب نحو تحصين الجبهة.

- اعتماد الخطاب الديني الوسطي لتعزيز معاني الوحدة و اللحمة و للتصدي للفكر التكفيري.

- إيجاد برامج شمولية توفر الحياة الكريمة لكل مواطن للقضاء على مشاكل الفقر و البطالة و انتشار الفساد.

- إطلاق برامج توعوية وتنويرية لتعزيز منظومة القيم التي تراجعت بفعل تطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة بما يؤدي إلى تجذير المواطنة و التمسك بالوحدة الوطنية و وحدة الموقف والصف لمواجهة العدوان و بناء دولة المؤسسات والقانون.

و مجملا يمكن القول أن إعادة الهيبة للقانون وتطوير التعليم و الخطاب الديني مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ومحاربة الفساد والفقر والبطالة وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية هي مدخلات لتحقيق الأمن الشمولي و تحصين الجبهة الداخلية الوطنية .

المبحث الثالث: السلام الإقليمي و تحصين السيادة القومية .

أوجدت المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة عبر محيطها الإقليمي، مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً. تضيق في إطاره اهتمامات النظام السياسي إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على النظام ، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب صون السلام الإقليمي .

المطلب الأول : التهديدات الإقليمية للأمن القومي الجزائري

إن الدراسة الجيوسياسية للجزائر-ALGERIA¹ تبين أن لها :

-امتداد قاري إفريقي يتضمن فضائين إقليميين مهيمينين : الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي.

- امتداد بحري :من خلال الانتماء إلى المتوسط ,

-امتداد وجداني : يتضمن الانتماء للفضائين العربي والإسلامي .²

إن هذا الامتدادات وفي سياق مخاطر العولمة والتهديدات المتنامية والمتزايدة المصاحبة لها، جعلت مفهوم أمن الحدود يفرض نفسه بشكل غير مسبوق ليصبح عنصراً جوهراً ومؤسساً ومحوراً في سياسات الدول، كما هي الحال في العلاقات الدولية³ لضمان الأمن الإقليمي، إذ يعبر هذا الأخير عن اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري و تنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى منع قوة خارجية في ذلك الإقليم ، و جوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب و التصدي للقوى الداخلية على الإقليم من جانب آخر و حماية الوضع القائم من جانب ثالث.⁴

¹ انظر الملاحق ص : 243، (خريطة الامتداد الجيوستراتيجي للجزائر)

² منصور لخضاري : السياسة الأمنية الجزائرية المحددات، الميادين ، التحديات ، ط1،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ص 42 .

³ عبد الأمير عباس الحياي، تغير مفهوم ووظيفة الحدود، العدد، 91، طبعة 229، مجلة الفتح، ص 222.

⁴ حامد ربيع : نظرية الأمن القومي و التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، دار الموقف العربي ، مصر ، 1984 ، ص38.

و بإسقاط الضوء على الحدود الجزائرية ، فقد شكلت سياسة حمايتها الشغل الشاغل للنظام السياسي بعد الاستقلال من خلال الدائرة الجيوسياسية، وخاصة الشرقية والغربية منها، اللذان هما في غاية من الانكشاف يضاف إليهما الدائرة الجنوبية التي تصنف على أنها أهم أسباب انكشاف الدائرة الغربية ، وهذا راجع لشساعة الحدود مما جعلها قابلة للاختراق ، ناهيك عن الارتباط التاريخي لبلدان الجوار بالطرق التجارية في الصحراء والساحل، و زيادة تعقيدات المسائل الأمنية عند الأطراف الهشة لذات الدول . و قد تدهور الوضع سريعاً غداة الثورة التونسية وانهيار الدولة الليبية في العام 2011 ، رغم أن النظام السياسي ابتذل الكثير من الإمكانيات البشرية والمادية لتأمين الحدود ، ويعتلي مراتب متقدمة مغاريا في صون الأمن القومي ، إلا أن زيادة التهديدات و حدة مخاطرها عقد المأمورية ، إذ أضحت مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية بكل المقاييس بأبعادها المغاربية و الإفريقية و العربية ، ليس بسبب مشكلات داخلية، وإنما بسبب الاضطرابات المتنامية في دول الجوار المغاربي-الساحلي و لعل أبرز هذه التهديدات التماثلية واللاتماثلية ما يلي ذكره :

- تهديدات أمنية : كانتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود جعل الجماعات الإرهابية تستفيد من معطى الانفلات الأمني الذي حل خصوصا بليبيا (2011) و مالي (2012) ، ناهيك عن تهريب المهاجرين غير الشرعيين و الاتجار بالبشر مع اتساع نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابر للحدود ما استدعى بشكل مقلق إلى عسكرة منطقة الساحل ، هذا الأخير يشجع عسكرة التدخل الأجنبي من خلال مسار يتمثل في خلق تهديد على المستوى الإقليمي الذي ينتج هو الآخر عن مسار مشابه لخلق تهديد على المستوى الوطني¹.

- تهديدات اقتصادية : متمثلة أساسا في التبعية الاقتصادية ، صف إلى ذلك تهريب الخامات والسلع عبر الحدود كون الجهاز الأمني للدولة الشقيقة التونسية ضعيف بما يسبب العديد من المخاطر الناجمة عنه، فقد باتت حركة كثيفة جدا للتهريب بكل أشكاله خاصة الوقود

¹ بن عنتر عبد النور : تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي-المغاربي (ورقة بحث في الملتقى الوطني حول: مالي-ليبيا :مبادرات السلام و الخروج من الأزمات ، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، الجزائر ، 12 جانفي 2016) ، ص 141 .

و مختلف المواد الغذائية لعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس¹.

- تهديدات خارجية : إذ أن منطقة شمال إفريقيا و نخض بالذكر الجزائر و منطقة الساحل أصبحت محل تنافس خارجي بعدما كانت منطقة نفوذ فرنسية بامتياز وهذا راجع لعوامل تاريخية وحتى في ظل الاتحاد الأوروبي و ما شكله مسار برشلونة(1995م) من تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر برعاية فرنسية ، أصبحت محل تنافس فرنسي أمريكي صيني و حتى من الكيان الصهيوني وروسيا و الهند ، مما جعل الأمن الإقليمي يمنح لفاعلين من خارج المنطقة و فق لأجنداتهم و مجسد عن طريق إستراتيجيتهم التي تخدم مصلحتهم .
- تهديدات اجتماعية : فشل الوظيفي و البنيوي للدولة في إفريقيا بسبب فشل البناء السوسيو سياسي و الهوياتي فيها (مشكل الطوارق..)، أثر سلبا على أمن و استقرار المنطقة عامة و الجزائر بالخصوص.

هذا ويمكن تصنيف التهديدات من حيث نطاق الامتدادات عربيا متحفظة من الحراك و مآلاته التدخلية، الساحل تهديدات دولاتية مقوضة للسيادة ، المتوسط و الغرب تهديدات إستراتيجية .

المطلب الثاني : آليات حماية السلام الإقليمي

تقوم عقيدة الجزائر السياسية والأمنية على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت: الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة)، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967م و1973م ضد إسرائيل ، و تم تعديل هذا المبدأ في دستور 2020م)، ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات، وأمن غير

¹ عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري، مجلة المركز الديمقراطي العربي، ع 65، (20 يوليو 2014)

منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيداً عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها.¹

و بالحديث عن السياسة الأمنية الجزائرية ، فقد صنفت الجزائر في المرتبة الأولى إفريقياً وعربياً الأكثر أمناً، في مؤشر عام 2016 م للأمن والنظام العام الذي يصدره معهد جالوب* Gallup لصبر الآراء حيث منحها 90 نقطة من أصل 100، من بين 37 دولة جرى حولها استطلاع الرأي، واحتلت المرتبة السابعة عالمياً من أصل 135 دولة جرى حولها استطلاع الرأي، في حين منحت 79 من أصل 100 نقطة لسنة 2017م حسب تقرير سنة 2018²

و أما عن أهم الاستراتيجيات حماية السيادة و الأمن الوطنيين التي مكنت الجزائر من اعتلاء مراكز متقدمة من ناحية الأمن الداخلي و الأمن و السلام الإقليميين نذكر ما يلي :

- الانخراط في كل الاتفاقيات و المساعي مع طرح مقاربة إقليمية و دولية لمكافحة الإرهاب: إذ وظفت الجزائر حوالي 100 مليون دولار خلال 7 أو 8 سنوات من أجل تكوين العشرات من مؤسسات القوات الخاصة، إلى جانب تقديم معدات عسكرية لبعض الدول كليبيا، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر، كما أقدمت الجزائر منذ سنة 2013 م، على إلغاء أكثر من 900 مليون دولار كديون ل 14 دولة إفريقية منها 4 دول من الساحل (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، والنيجر). هذا ويشير مؤشر معهد الاقتصاد والسلام المؤسسة التي تعنى بجمع مؤشرات للسلام لمختلف الدول و التي مقرها بسبدي أستراليا إلى أن الجزائر في المستوى المتوسط من

¹ عن عقيدة الجزائر الأمنية، انظر: بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (المكتبة العصرية، الجزائر، 2005).

وعن هذه العقيدة في ظل الاضطرابات الإقليمية، انظر:

Benantar, Abdennour, "The State and the Dilemma of Security Policy", in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), Algeria Modern: From Opacity to Complexity, (Hurst, London), p. 93-110.

*مؤسسة "جالوب" هي مؤسسة عالمية من كبرى المؤسسات الدولية الأمريكية المعنية بالإحصائيات وإصدار التقارير التي تعتمد على استبيان به أسئلة حول الثقة في الدولة، والشرطة والأجهزة الأمنية، ومدى الشعور بالأمن والأمان.

² وأج : الجزائر تتحصل على نتيجة 79 من مجموع 100، حسب مؤشر غالوب ، عبر الرابط : <https://www.aps.dz/ar/economie/57544-79-100> ، أدرج يوم : الجمعة، 08 جوان 2018 14:50 ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/22 .

تهديدات الإرهاب باحتلالها للرتب 109 من أصل 163 دولة في مستوى السلام لسنة 2021م¹ والأمر راجع بدرجة أكبر لعدم استقرار دول الجوار الإقليمي ، ما أثر على الأمن القومي الجزائري .

كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربتة عبر استضافة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (المعروف أكثر بالاسم الفرنسي المختصر CAERT)، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا. كما كانت عضوا نشطا ومؤسسا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب FGCT الذي أنشأ سنة 2011 م، من طرف 29 دولة، والذي يسعى لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما تتراأس مناصفة مع كندا مجموعة العمل حول غرب إفريقيا.² كما انخرطت الجزائر في العديد من الآليات الدولية والإقليمية الهادفة إلى محاربة هذه الظاهرة: كمثال احتضانها لمركز آلية التعاون الشرطي الإفريقي AFRIPOL ، و مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في إفريقيا CAERT، بالإضافة إلى آليات و برامج أخرى عديدة في الميدان .

- تعيين بيروقراطيين جزائريين في مناصب أساسية في الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا . وقد كان الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا والممثل الوحيد لدول الشمال فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدّون دور الوطاء في النزاعات كما يقدّمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي.

¹ معهد الاقتصاد و السلام : إحصائيات مستوى السلام لدول العالم ، 2022 على الرابط : <https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2022/06/GPI-2022-web.pdf>

اطلع عليه بتاريخ : 2022/05/15 .

² دريدي مصطفى : تجربة الجزائر في قراءة مستقبل الإرهاب وكيفية مواجهته ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 130، 2018 عبر الرابط : <https://araa.sa/index.php?view=article&id=4457:2018-05-13-12-53->

20&Itemid=172&option=com_content اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/18 .

- دعم الجزائر لكل الجهود الهادفة إلى تعزيز الأمن و السلم والعمليات الإنسانية في إفريقيا بما فيها الإسهام في تأسيس الاتحاد الإفريقي ، تعزيز الشراكة الأوروبيةمتوسطية دعم أدوار لواء الاحتياط الشمالي التابع لقوة الاحتياط الأفريقية، أي الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن.

أما فيما يخص إستراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة القلاقل المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا فهي تقوم على مقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلًا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبًا لإدارة وتسوية الأزمات. وتتمحور هذه الإستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور¹:

✓ يتضمن الأول، وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيًا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية، في 2011، والتي وسّعنها لتغطي تقريبًا كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.

✓ فيما يتمثل الثاني في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيًا وماليًا (مساعدات وقروض)، وأمنيًا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكريًا (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب...).

✓ أما الثالث؛ فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أطلقت عام 2010.

✓ فيما يُعنى الرابع بتسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها. و لعل الوساطة التي قامت بها بعد التدخل الفرنسي والتي تُوّجت بتوقيع اتفاق الجزائر في 2015 بين الفرقاء المالين، أكدت مجددًا وجهة إستراتيجية

¹ بن عنتر عبد النور : عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات ، 2018 ، عبر الرابط : <https://studies.aljazeera.net/en/node/4296#a16> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/03/12 .

الفصل بين العنصرين، السياسي والإرهابي، خاصة أن المقاربة الجزائرية صائبة وضرورية، لأنها تتعامل مع مشكلة شمالي مالي سياسياً معيدة الأزمة إلى مربعها (السياسي) الأول وطارحة تسوية سلمية دائمة.

✓ أما الخامس، فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. تتوافق هذه المحاور/البدايل والمبادئ المؤسّسة لسياستها الخارجية والأمنية¹، كما تسير كلها في اتجاه واحد وهو تكفّل دول المنطقة بأمنها؛ ذلك أن عقيدة الجزائر الأمنية تستند أيضاً إلى مبدأ أساسي وهو ضرورة اضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنباً للتدخل الأجنبي وسعيًا للانعتاق الاستراتيجي.

المطلب الثالث : قصور و نقائص استراتيجيات المناعة

ظلت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صُمّمت في البداية لمواجهة تهديدات دولية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب. ولم تستوعب، كما ينبغي، القطيعة الإستراتيجية في مجال التهديد، مستبعدة، أو على الأقل مقلّلة من شأن، التهديدات غير الدولية. لكنها بدأت تستوعب تدريجياً التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية. فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها. ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها².

فالتوتر الإقليمي جعل الجزائر بين المستلزمين توتر ناشئ. فأول مرة تجد نفسها معنية مباشرة بتهديدات غير دولية مرتفعة الحدة على حدودها. إنها محنة أمنية بالنسبة لعقيدها، خاصة أن

¹ لتفاصيل عن هذه المتغيرات، انظر، Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit, p. 104-110.

وكذلك: ابن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول، ص 98-100.

² بن عنتر عبد النور: "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، مرجع سابق، ص 101.

التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بشكل مطلق، في وقت غابت فيه الدولة في ليبيا وكادت تغيب فيه في مالي، يحول دون قراءة متجددة للتهديدات فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها والتي تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف. من هذا المنظور، يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطراً على أمنها القومي¹. خلق هذا التوتر أيضاً تناقضاً في سلوك الجزائر قارئاً كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة؛ فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي.

و في سياق متصل لم تحقق بعد هذه البدائل المتكاملة التي تطرحها الجزائر، عوض التدخل، النتائج المرجوة. صحيح أن التدابير الأمنية على الحدود أسهمت في الحد من انتشار التهديدات وفي حماية حدود بلدان تعيش اضطرابات أمنية مثل ليبيا ومالي وجزئياً تونس. وصحيح أيضاً أن المسارات التعاونية الثنائية وثلاثية الأطراف حققت هي الأخرى بعض النتائج. لكن المسار الإقليمي متعدد الأطراف والمتمثل في مبادرة دول الميدان لم يؤت أكله. أما وساطاتها، لاسيما في مالي وليبيا، فلم تحقق هي الأخرى الأهداف المرجوة منها. فبعد ما يقارب ثلاثة عقود من الوساطة بين الأطراف المالية، لم تتمكن الجزائر بعد من إحلال السلم في البلاد وذلك بسبب قصور في إستراتيجيتها وخاصة بسبب تعقد الأزمة وتعارض مواقف الحكومة المالية والحركات الأزواذية (وانقساماتها) وتفاعلات التنافس الإقليمي والدولي التي تجهض مساعيها. أما في ليبيا، فهناك مساران للوساطة، الأول تقوده الجزائر والثاني يقوده المغرب، وما لذلك من ازدواجية في العمل وتحييد متبادل. كما تعمل على الفصل بين الجماعات الإرهابية، التي تجب محاربتها، والحركات السياسية، التي يتعين إشراكها في مسار التسوية. حاولت الجزائر تطبيق هذه الإستراتيجية في مالي ولم تفلح².

و بالحديث عن التنافس الدولي على المنطقة ، الذي أصبح مفترق الطرق لكل استراتيجيات الفواعل الكبرى على حساب الفواعل الإقليمية بما فيهم الفاعل الفرنسي تحت غطاء الاتحاد الأوروبي من مدخل الشراكة المتوسطية وتحدي تأمين الطاقة ، التمدد الصيني من مدخل الصناعات النسيجية و التكنولوجيا ، الفاعل الأمريكي عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير كمدخل للتطبيع مع الكيان الصهيوني على حساب عدم تقرير مصير دولة فلسطين ، ضف إلى ذلك أهداف قاعدة أفريكوم التي

¹ نفس المرجع ، ص 101.

² بن عنتر عبد النور : عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مرجع سابق

تصب في نفس القلب للتطبيع و التدخل ، و أخيرا الفاعل الروسي من خلال مدخل جيو استراتيجي متمثل في التعاون العسكري و مشروع " أوبيب للغاز " ، كل هذه الفواعل شكلت باستراتيجياتها الدخيلة أكبر محك يواجه الجزائر في ضمان أمنها الإقليمي ، إذ أصبحت محل أطماع ومخططات تحاك مهددة لسيادتها وأمنها القومي ، خصوصا وأن لها إمكانات طبيعية و اقتصادية وبشرية و جيو إستراتيجية جد مهمة .

و من بين المعوقات التي أثرت على السلام الإقليمي للجزائر و أثرت على دورها كلاعب محوري في الأمن الإقليمي تركيزها على السياسة الداخلية التي أعاققت لحد ما تحركها إقليميا ، ضف إلى ذلك اعتمادها دبلوماسية الانتظار و الترقب دون أن تكون استباقية حتى تدرس خياراتها، وقصور الدبلوماسية ورؤيتها الإستراتيجية مع اعتمادها استراتيجيات تقليدية في ظل تداعيات العولمة . ضف إلى ذلك اعتمادها فقط القوة الصلبة و العسكرية ، وهذا ما يتجلى في سياسات تأمين الحدود .

المطلب الرابع : بدائل و استراتيجيات تعزيز السلام الإقليمي

الثابت أن ما تمر به المنطقة من تحولات و تبدلات ترسم ملامح جوهرها أنّ القوة العسكرية لا تجدي وحدها في حل الصراعات والنزاعات والخلافات و مجابهة كل أشكال التهديدات، وأنّ ثقافة الحوار والتسامح هي الأنجع في تحقيق ما تصبو إليه الأمم من سلام واستقرار ورخاء، بما يسهم في إحراز التنمية المستدامة المأمولة في مختلف مجالات العمل.

و هنا يمكن أن نطرح ثلاث سيناريوهات حول مسألة الأمن الإقليمي للجزائر و هي :

- سيناريو إتجاهي : بقاء الأمور و الحثيثيات دون تغيير من توازن للقوى الإقليمية نحو ضمان أمن قومي للجزائر يكفيها شر التهديدات خصوصا ما تعلق منها بتطبيع نظام المخزن المغربي مع الكيان الصهيوني وبتواطؤ فرنسي و حتى إسباني للحيلولة دون تمكين الجزائر من أن تكون قوة إقليمية حافظة للأمن الإقليمي . وعليه سيكون هم الجزائر الأساسي حماية أمنها الوطني وتدبير التحديات الأمنية عبر حدودها الطويلة مع ست دول، وهي المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ومالي وتشاد. و أن مراقبة هذه الحدود الطويلة سهلة الاختراق ستشكل عبئا أمنيا وماليا باهضا على الجزائر خلال السنوات القادمة مما سيعيق أي طموح لها بالانشغال بالقضايا الإقليمية الشائكة.

- سيناريو إصلاحي : خصوصا مع تنامي القوة الصلبة و العسكرية للجيش الجزائري يمكنها من امتلاك قوة للردع الإقليمي ، ما يترجمه النمو الملحوظ لميزانية الجزائر العسكرية منذ 2004م، حيث صار الإنفاق العسكري يشكل ما بين 5.2 و 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري¹، مع اعتبار الاقتصاد الجزائري الرابع إفريقيا ، و هو أبرز هذه العناصر التي قد تمنح للجزائر امتيازاً في القوة والنفوذ -على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة- مقارنة مع باقي الدول المغاربية. أدت زيادة حجم الصادرات من المواد الهيدروكربونية خلال السنتين الأخيرتين إلى خفض العجز الحالي إلى 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م، بينما بلغ 13.6 في المائة في عام 2017م² ما يمكنه من تفعيل القوة الناعمة و التنمية الاقتصادية ببيئته الإقليمية .

- سيناريو أزموي : ينذر بتفاقم الأمور و تكالب القوى العظمى على البيئة الإقليمية لتأجيجها وفق مصلحة كل فاعل متدخل فيها ، خصوصا وأن الاقتصاد العالمي شهد تقلبات كبيرة جراء جائحة كوفيد19 ، ناهيك عن تنامي حروب الجيل الخامس .

و بناء على نقائص و قصور استراتيجيات ضمان الأمن الإقليمي للجزائر في اتجاه السيناريو الإصلاحي فإننا نقترح الاستراتيجيات البديلة الآتية :

✓ تفعيل التحالفات الإقليمية بما فيها اتحاد المغرب العربي ، مع تحسين العلاقة مع دول الجوار إذ أن الكيان الصهيوني و فرنسا يستثمران في معطى عدم تحقيقه إضعافا للدور الإقليمي للجزائر وبالتالي تهديدا لأمنه القومي . ضف إلى ذلك تعزيز التعاون مع الدول الكبرى و المنظمات الإقليمية و الدولية .

✓ تطوير إستراتيجية دفاعية و تكيفها مع التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية بما يضمن تفوقها بغية الردع الإقليمي للحفاظ على الأمن القومي و مجابهة تداعيات فشل الدولة في الساحل الإفريقي.

¹ World Bank, "Military expenditure (% of GDP) - Algeria, Morocco" <https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DZ-MA>

² World Bank, "Algeria's Economic Update," April 2019, p.146. <http://pubdocs.worldbank.org/en/351201553672386312/Algeria-MEU-April-2019-Eng.pdf>

- ✓ التغيير في بعض مبادئها الثابتة بما يتناسب و التحولات الدولية الحاصلة ، بما فيها تفعيل التغيير الذي أقره دستور الجزائر لسنة 2020 بتدخل الجيش خارج البلاد لصون الأمن و السلام الإقليميين مع عدم فسخ المجال لقوى خارجية لإدارة المنطقة .
- ✓ الرفع من مستوى اليقظة الإستراتيجية و تكوين فرق استخباراتية تتدخل خارجيا بشكل سري لتسوية سرية لمختلف التهديدات لتجنب تبعات وقوعها ، لأن الحروب انتقلت إلى مستوى الجيل الخامس ، إذ أصبح من يملك المعلومة هو من يملك كل خيارات الحسم و التدخل لحماية أمنه القومي .
- ✓ تطوير الأداء الدبلوماسي و تكييفه مع التحديات القائمة و مقتضيات الوضع .
- ✓ اعتماد القوة الناعمة ضمن نطاق البيئة الإقليمية (التنمية الاقتصادية) .
- ✓ استغلال المؤهلات الجغرافية الإقليمية لجعل الجزائر مركز قوة بإدارة عقلانية مقننة لتهديدات المنطقة كتعزيز التعاون بين دول الجوار في مجال الاستثمار و الطاقة .
- ✓ تعزيز سياسة التعاون و التنسيق مع مختلف امتدادات الجوار الإقليمي الجزائري .

المبحث الرابع: الاستثمار الاستراتيجي في ركائز المحاور الدولية

إن القوى العالمية و الدولية تتصارع فيما بينها للاستحواذ على أكبر قدر من القوة أو السعي لامتلاكها ، بما يحقق التوازن الكمي والنوعي على المستوى الإقليمي و الدولي ، إذ أصبح توازن القوى في العلاقات الدولية يفترض تعدد القوى السياسية بالخصوص الدول كأهم الفواعل بما يحدث بينها من تفاعلات تقارب أو صراع قد تبدو أنها محدودة على نطاق إقليمي و لكن لها امتدادات عالمية. بتعبير آخر صراعات إقليمية ذات أبعاد دولية تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة التوازنات و المصالح الكونية¹. و هنا يرى الباحث تولستي في كتابه "النقد نحو النظرية السياسية الدولية " تغيرات بنوية معتبرة في

¹ عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، (بغداد: جامعة بغداد، ط1: 1990)، ص54.

هيكليّة موازين القوى الفاعلة داخل ساحتها، نظير "تراجع" أدوار تقليدية عن واجهة المشهد، وتصدر أخرى ناصية "الهيمنة Hegemonos"، أو على الأقل التطلع لحيزها "Aspiring- Hegemonos"، مقابل اكتفاء دول "طرفية" بممارسة "الحياد"، وذلك ضمن سياق مسار تحولي، لن تستقر ملامحه، أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن، قد تطول أو تقصر، وفق ديناميات التغيير وسرعتها، والمحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية المتداخلة. فهناك اتجاهات ستغطي مجال الأحداث القادمة، لحين إعادة التمرّكات واستقرار التحالفات مجدداً، ومن بين تلك السياسات أو السيناريوهات الثلاث كما وصفتها الباحثة "إيمان رجب" أولها: الدولة ليست الفاعل الوحيد المؤثر، ثانيها: سيطرة نمط التحالفات "المرنة، ثالثها: قيادات متعددة و"مؤقتة". وبهذا تصبح قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة وذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة، وتغدو الإتفاقات تأتي بشكل تآلفات وتفاهات أقرب من كونها تحالفات، وأصبح من الواضح أن البحث عن الدولة القائد في البيئة الإقليمية للجزائر، لا يتفق والواقع الجديد الذي صنعه التغيير الهش، خاصة مع التحول في مركز الثقل السياسي Shifting-Center- of-Gravity في المنطقة. فقد أذكت الأحداث والتفاعلات الجارية عليه في العقد الأخير معادلات أمنية جديدة، إزاء تغير بنية القوة بين فواعل النظام، و"تقلب" أنماط التحالفات، وصور الاستقطاب البيئي، وتنامي الاختراق الخارجي داخل ساحتها، على حساب تهدئة الأوضاع وتسوية الصراعات، مما راكم أزمت مضاعفة في المنطقة بشكل عام.

المطلب الأول : التوازن الإقليمي وخصائص اللاعب الإقليمي

من الجدير بالذكر أن الواقعين الجدد أمثال كينث والتز يرون أن توازن القوى يشكل عامل استقرار في النظام الدولي فهو كالأيدي الخفية في اقتصاد السوق حيث تؤدي قوى العرض والطلب عامل استقرار فيه.¹ و تتعدد أشكال توازن القوى بما فيها ما يصطلح تسميته بالتوازن الإقليمي، هذا الأخير الذي يعبر عن توازنات تتكون داخل أطر جغرافية محدودة، تجمع عددا من الدول في علاقات تنسم بالصراع على السلطان و النفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود وفقا لثلاث شروط:

- أهمية الطرف الإقليمي .
- إدراك القطب الدولي لأهمية التوازن الإقليمي .

¹ خالد المصري: مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى، ط1: 2014)، ص 91-92.

- وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي و الإقليمي¹.

ومنه فالقطب الذي يستطيع تحقيق انتصارات إقليمية متعددة يستطيع قلب التوازن الدولي لمصلحته ، كما أن الحفاظ على التوازنات الإقليمية بحسب وضعها القائم يؤدي إلى الحفاظ على توازن القوى العالمي². و أما عن خصائص اللاعب الإقليمي ، فإن الصفات و الخصائص التي تتميز بها الأدوار يمكن أن يقوم بها المهيمن الإقليمي أو القوة الإقليمية المتطلعة للهيمنة على ما يحدث من تفاعلات داخل النظام الإقليمي، ولعل أهم هذه الصفات يمكن تلخيصها بالآتي³:

✓ 1. القائد الإقليمي أو الخصم أو المعارض *RegionalLeader/Opponent: حيث يقوم المهيمن بدور أشبه بوكيل الأعمال في النظام وهو غالبا ما يحظى بقبول أو تأييد قطاع واسع في الإقليم ويواجه كل من يعارضون هذا الدور.

✓ 2. الحامي/ الراعي Protector/Patron: هذا الدور يتمحور حول إدراك صانعي السياسة في المهيمن الإقليمي أو القوة الساعية للهيمنة أن لدولتهم دورا خاصا ومهما تؤديه في النظام

¹ موسوعة المقاتل : "نظرية توازن القوى وتوازن المصالح"، موقع انترنت، تاريخ الدخول، 2020/9/7. الرابط الإلكتروني

penshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec03.doc_ http://www.moqatel.com/ovt.htm

² إبراهيم أبو خزام: الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلم، ط2، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009م، ص213.

³ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001م، ص70-72.

* إن أهم مقومات القائد الإقليمي هي: الوعي بوجود العوامل المشتركة بين دول الإقليم وتنميتها، السيطرة على الخلافات والتناقضات مع الحرص على التوازن بين القوى الأساسية في الإقليم، التنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك، امتلاك رؤية لإحكام التوجهات الأساسية للإقليم وتطويره وتقويته، تجاوز الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية فيه، القوة النسبية وقوة الدولة التي توضع مع موازين القياسات الإستراتيجية ليست قوة مطلقة بل هو قوة تقارن بقوى الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية ولا سيما التي تحيط بها أو تتعارض مع مصالحها القومية فقوة الدولة مركب شمولي يدخل في مكوناته العناصر الرئيسة التي تقوم عليها الدولة ، القبول من القوى الإقليمية المختلفة لدور الدولة القائد بما يكسبها النفوذ والقدرة على التأثير يتبع ذلك نجاح في أداء هذا الدور لاكتساب الخبرة من واقع الممارسة الفعلية لهذا الدور. للمزيد من المعلومات ينظر: د. دلال محمود السيد: "مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية"، (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية) ملحق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد(196)، 2014م، ص16.

الدولي الأوسع، وهنا تظهر مهام وفرص كثيرة في المجال العالمي للقيام بأدوار متنوعة منها : البحث عن نفوذ خاص في إقليم جيوبوليتيكي آخر وحماية رعايا دول الإقليم في الخارج، ودعم المنظمات الخارجية التي تشارك في المعتقدات الإيديولوجية والعقائد التي يساندها المهيمن داخل نظامه الإقليمي وتقوي من نفوذه.

✓ 3.المقاتل الإقليمي Regional Combatant: وهو دور يلجأ فيه المهيمن أو المتطلع للهيمنة إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد الأطراف الإقليمية التي تتحدى نفوذه.

✓ 4.الوسيط Mediator: حيث يقوم المهيمن بدور مركزي في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات داخل النظام الإقليمي بين المساومين والأطراف التابعين، ويشمل هذا الدور سعي المهيمن لإرساء قواعد و أعراف وإجراءات إقليمية ودولية لتخفيف وحل الصراعات الإقليمية.

✓ 5.المنبوذ الإقليمي والمنبوذ الدولي International-Regional: وترجع هذه الصفة إلى اتهام الدولة المتطلعة للهيمنة من جانب أعضاء النظام الإقليمي بأن نظامها السياسي يفقد الشرعية وأن وجوده غير شرعي، وفي هذه الحالة تكون تلك الدولة محاصرة ومعزولة لذلك فأن سلوكياتها تكون عدوانية وتسعى للتحالف خارج الإقليم، وقد تمتد آثار هذا الاتهام بعدم الشرعية إلى خارج الإقليم فتصبح صفة "المنبوذ" دولية في هذه الحالة.

✓ 6.رجل البوليس The Policeman: حيث يكون المهيمن أو المتطلع للهيمنة مستعدا لتقديم المساعدة العسكرية لأنظمة دولة مساومة أو دولة طرفية من أعضاء الإقليم تواجه قلاقل أو تهديدات عسكرية داخل مجتمعتها، ويحكم هذا الدور بالطبع طبيعة ذلك الصراع الداخلي واحتمال دخول طرف دولي أقوى في صفا لجماعات المعارضة للنظام الحاكم بمساندة المهيمن الإقليمي، فقد يتراجع عن المساندة وقد يستمر ولكل حالة ظروفها، بالطبع ونتائجها أيضا.

✓ 7.المدافع عن القيم والمعتقدات: وهنا يكون المهيمن صاحب إيديولوجية حاكمة ويسعى لنشرها والدفاع عنها داخل الإقليم، ويلجأ من ثم إلى تقديم الدعم للأعوان سواء أكانوا دولا أم جماعات معارضة، في هذه الحالة قد ينقسم النظام الإقليمي إلى قسمين،الأول يحكم بإتباع أنصار في

الإيديولوجية والآخر يحكم من جانب رافضين يكون التدخل في شؤونهم من أبرز أهداف المهيمن أو المتطلع للهيمنة.

✓ 8. المحرر Liberator : وهو دور يعد امتداد للدور السابق حيث يكون المهيمن أو المتطلع للهيمنة مستعدا لتقديم المساعدة العسكرية والمعنوية لتنظيم ثوري أو قوات مقاومة تحمل معتقدات يؤمن بها المهيمن في دولة من أعضاء نظامه لتقديم المساندة والدعم لمنظمات أو حركات معارضة داخل إحدى الدول المساومة المتعارضة معه والتي تسعى لكسب أنصار ومؤيدين في أوساط النخب المثقفة داخل مجتمع المتطلع للهيمنة.

✓ 9. المحرك الاقتصادي الإقليمي: Regional Economic Engine: وينبع هذا الدور عندما يجد المهيمن الإقليمي أو المتطلع للهيمنة أن عليه واجبا أخلاقيا في تطوير اقتصاديات بعض الدول داخل الإقليم لا سيما إذا كانت قد خضعت في حقبة سابقة لحكم استعماري من جانب المهيمن وحيث يدرك أن تحقيق أهدافها تخدم متطلعاته ومصالحه الإستراتيجية داخل الإقليم، حيث أن تطوير اقتصاديات هذه الدول يمكن أن يخلق أسواقا واسعة لمنتجاته و أن يدعم التكامل والاعتماد المتبادل، ويربط مصير هذه الدول به، ويحقق استقرارها السياسي ومن ثم يضمن فرض هيمنته وزعامته على الإقليم ويضمن التصدي لأي محاولة اختراق أجنبي من أي دولة منافسة من خارج الإقليم تسعى لتهديد نفوذه .

المطلب الثاني : فرص الجزائر كلاعب إقليمي

بإسقاط تحليلي لخصائص اللاعب الإقليمي نجد أن الجزائر تتوافر على الفرص التالية :

✓ 1. القائد الإقليمي : تعتبر الجزائر إحدى القوى الإقليمية الهامة والمؤثرة في المنطقة، حيث تمتلك مقومات وعناصر القوة الشاملة للدولة عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا. وهي الدولة الأكبر مساحة في القارة الإفريقية بعد انقسام السودان . كما أنها دولة هامة في دوائرها الإقليمية المتعددة، العربية، و الشرق أوسطية و الإفريقية و المغاربية، ودول حوض المتوسط الأرومتوسطي، كما أنها عضو فاعل في المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى أنها عضو مؤسس للأمم المتحدة.

✓ 2. الحامي/ الراعي Protector/Patron: حيث تشكل مع مصر احتياطي استراتيجي عسكري مباشر للجناح العربي الإفريقي، وغير مباشر للجناح العربي الآسيوي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي. ضف إلى ذلك وعيها بوجود العوامل المشتركة بين دول الإقليم خصوصا المغاربية و العربية منها و لها عدة مساعي لتنميتها، من خلال لعب دور إقليمي من خلال السيطرة على الخلافات والتناقضات مع الحرص على التوازن بين القوى الأساسية في الإقليم، التنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك، امتلاك رؤية لإحكام التوجهات الأساسية للإقليم وتطويره وتقويته، تجاوز الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية فيه. فالجزائر الدولة الوحيدة تقريبا مغاربيا التي تتافح وتكافح لحل الأزمات الإقليمية خصوصا في ليبيا و الصحراء والساحل .

✓ 3. المقاتل الإقليمي Regional Combatant: ويحتل الجيش الجزائري مراكز متقدمة ضمن التصنيف الدولي على المستوى الشرق أوسطي والعربي و الإفريقي، بينما يحتل الصدارة على المستوى المغاربي، ويتمتع بخبرات قتال ضد الإرهاب، توارثها من حرب العصابات خلال حرب التحرير لعقود طويلة ضد الاحتلال الفرنسي. ويشكل الموقع الاستراتيجي والحدود المشتركة مع ست دول، أهمية خاصة في مقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرات غير المشروعة من حدودها الجنوبية المطلة على الصحراء الكبرى وخاصة عبر النيجر ومالي، والمتجه معظمها إلى جنوب ليبيا، حيث الفراغ الاستراتيجي الليبي الذي يشكل عبئا إضافيا على كل من الجزائر ومصر بشكل خاص.¹ أما على المستوى الاجتماعي فإن عدد السكان يمكن أن يوفر قوة عمل مناسبة وبناء قوات مسلحة عاملة واحتياطية قوية دون تأثير على قوة العمل، عدا وقت الحرب والتعبئة، وعلى المستوى العسكري. كما أن امتلاكها لقدرات النقل الجوي العسكري والمدني المعبأ و الأسطول البحري والموانئ والمطارات، يمكنها من المناورة بقواتها من اتجاه استراتيجي إلى آخر، و هو ما برهن عليه الواقع خلال المرحلة

¹ محمد قشقوش: الجزائر في ميزان القوى الإقليمية : الاحتياطي الاستراتيجي العربي ، مجلة آراء ، العدد 130 ، 2018
على الرابط :

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4481&catid=4007&Itemid

172= ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/13 .

النهائية لحرب أكتوبر (1973م)، عندما نقلت الجزائر لواء مدرعاً براً إلى مصر للمشاركة في تصفية قوات الثغرة الصهيونية.

✓ 4. الوسيط Mediator: لعبت الدبلوماسية الجزائرية و لا زالت تلعب أدوار مركزية في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات داخل النظام الإقليمي على غرار اتفاق السلام بين أثيوبيا و إريتريا سنة 2000م.

✓ 5. المنبوذ الإقليمي والمنبوذ الدولي International-Regional: بحكم التنافس الدولي و الإقليمي الذي شاب البيئة الإقليمية للجزائر ، فقدت وجدت الجزائر أنه فيه دول إقليمية بالخصوص مجاورة تسعى لزعزعة المنطقة ، و لذا لجأت الجزائر لكشف مخططاتهم ولكن بمستوى محدود نظرا لعدم توافر أدلة دامغة قد توفرها للتسويق الأجهزة الاستخباراتية.

✓ 6. رجل البوليس The Policeman: بالنظر للقوة العسكرية للجزائر ، فإنه بإمكانها تقديم المساعدة العسكرية لأنظمة دولة مساومة أو دولة طرفية من أعضاء الإقليم تواجه قلاقل أو تهديدات عسكرية داخل مجتمعها مهدد للسلام الإقليمي. و لكن لم يتم توظيف هذه الخاصية لتمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

✓ 7. المدافع عن القيم والمعتقدات: قد تلعب الجزائر في الإطار الديني وانتشار مختلف الطرائق الدينية (التيجانية، القادرية) في أواسط إفريقيا مدخل تستغله الجزائر لتلعب دور إقليمي مهم في المنطقة .

✓ 8. المحرر Liberator : نظرا للقدرات الاقتصادية و العسكرية للجزائر ، فإنه يمكنها من التدخل لتقديم المساعدة العسكرية و الاستخباراتية و المعنوية لدعم الاستقرار الإقليمي من أطراف مناوئة و ليست عدوة لتحريرها من كل مسببات اللأمن بها، و لكن الخاصية مرفوضة من الجزائر كون تنى بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

✓ 9. المحرك الاقتصادي الإقليمي : وعلى المستوى الاقتصادي، فهي دولة قوية اقتصادية زراعياً وصناعياً، كما أنها دولة منتجة ومصدرة للبترول، وتملك بنية أساسية صناعية بما في ذلك الصناعات العسكرية الخفيفة القابلة للتطور .

و كقراءة عامة يمكن القول أن الجزائر تتوفر على خصائص اللاعب الإقليمي و لها قدرات تمكنها من القيادة الإقليمية بما يحفظ السلام الإقليمي و الأمن القومي مع اعتمادها المحاور الدولية كروسيا و الصين و التي تجمعها معهما شراكات إستراتيجية جد مهمة ، إلا أن بعض هذه الخصائص من لا يتناسب و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ، و جب تكييفها لتفرض الجزائر هندستها الإقليمية على غرار المثال التركي .

المطلب الثالث : تحديات الجزائر للعب دور المهيمن الإقليمي

رغم عناصر القوة الكامنة المهمة التي تحوزها الجزائر، فإن هناك عوائق ستحد من طموحاتها الإقليمية، فعلى المستوى الداخلي، فإن التغيير الذي حدث في الجزائر لم يغير البنيات الأساسية للنظام السياسي ، مع تراجع مس سياستها الخارجية منذ العام 2011 ، جعلها تركز على مشاكلها الداخلية ومواجهة المخاطر التي تهدد أمنها الوطني عبر حدودها الطويلة مع ست دول ، إذ شكل لها عبئا أمنيا وماليا باهضا ، و أعاقها للانشغال بطموح القيادة الإقليمية نوعا ما ، و انصب الهدف الأساسي لتحسين الجزائر لحدودها وعسكرتها في محاربة التهديد الأمني للجماعات المسلحة العابرة للحدود ¹. ضف إلى ذلك عدم تدخل الجيش خارجيا بما يضمن الأمن القومي و في الحدود المشروعة لتكون قوة ردع إقليمي .

ورغم الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر لتنمية القطاع الاقتصادي ، إلا أنه لا يزال يهيمن عليه قطاع الهيدروكربونات، حيث تشكل صادرات النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل الوطني الجزائري بحيث تمثل 95 في المائة من مجموع إيرادات صادراتها². وقد تراجعت بسبب ذلك معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي بنسبة 1.5 في المائة في عام 2018 وفي الربع الأول من عام 2019³ .

وأما على المستوى الإقليمي، فلم يحدث حتى الآن تحول عميق في هندسة النظام الإقليمي من شأنه خلخلة توازن القوى القائم لصالح دولة بعينها. خصوصا مع عدم استعادة الجزائر لمجالات

¹ Said Saddiki, "The Fortification of the Arab States' Borders in the Sub-Regional Contexts," Paix et Sécurité Internationales, num. 6, 2018, pp. 149-151.

² Mostefa Ouki, "Algerian Gas in Transition: Domestic transformation and changing gas export potential," Oxford Institute for Energy Studies, October 2019, p.1.

³ World Bank, "Algeria's Economic Update," April 2019, p.146. <http://pubdocs.worldbank.org/en/351201553672386312/Algeria-MEU-April-2019-Eng.pdf>

نفوذها في ليبيا والساحل والصحراء، و هي مجالات مازالت تتخبط في أزمات و انفلات أمني رهيب ،
ضف إلى ذلك هاجس إضعاف النفوذ المغربي المطبوع مع الكيان الصهيوني .

فيما تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول
الجوار الإقليمي والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و عدم الانحياز والمشاركة
بقوات جزائرية خارج الحدود ، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما
يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامٍ للخطر الإرهابي في دول الجوار.

المطلب الرابع : استراتيجيات الاستثمار الأمثل لسياسة المحاور الدولية

المحاور والأحلاف الدولية مفردات دارجة في السياسة العالمية يحكمها مستوى المصالح في
العلاقات الدولية ، إذ جسدت الحربان العالميتان سياسة المحاور والأحلاف بشكل لافت، وجاء مشروع
(مارشال) عام 1947م لضخ ما يقرب من 13 مليار دولار أميركي لإعادة إعمار وتشغيل الاقتصاد
الأوروبي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان له أثر كبير في تعافي اقتصاد أوروبا، وبعد مشروع
مارشال بعامين تم تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949م.

وفي المنطقة العربية وشمال إفريقيا الخارجة من رحم الاستعمار ، كان لا بد للجزائر من
الارتباط بتلك السياسة على اعتبار وجود صراع و تنافس دائم يشوب بيئتها الإقليمية في مسعى منها
إلى توازن دولي دون الإضرار بمصالحهما العليا. فقد كانت لها مشاركة ملفقة قبل استقلالها بمؤتمر
عدم الانحياز لدول العالم الثالث في باندونج عام 1955م، وقد تبنت تلك الحركة مبادئ مهمة مرتبطة
بالاستقلال الوطني و الكفاح للدول المستعمرة و حق تقرير المصير ، والسيادة وعدم الانتماء
للأحلاف العسكرية. و في هذا السياق تعتمد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية منظورين للتعامل مع القوى
الكبرى ، الأول متعلق بأمر سيادي لمنع أي تدخل خارجي بالمنطقة ، و الثاني تقدم الجزائر نفسها
كقوة إقليمية مكنتها خبرتها في مكافحة الإرهاب من تبوؤها .

و عن أهم المحاور التي على الجزائر استثمارها لتعزيز التوازن و قوتها الإقليمية معها نجد :

- محور الجزائر روسيا: يصف بريجنسكي العلاقات التي تميز دولتين بعقد الاتفاقات و القمم
و تعزيز تبادل الزيارات والاتصالات ب: ثنائية اللاعب الاستراتيجي و دورة الركيزة

الجيوستراتيجية¹. و هذا ما ينطبق على العلاقات الجزائرية الروسية التي تمتد إلى الزمن السوفياتي وميلاد الدولة الوطنية في الجزائر عقب استقلالها عن فرنسا عام 1962، إذ تجمعهما الكثير من الملفات والقضايا والنقاط المشتركة بين البلدين التي زادت من التقارب والتعاون بينهما خصوصا في المجالات العسكرية و الطاقوية . ووفقاً لتقديرات السفير الروسي لدى الجزائر، "إيجور بلايف"، بلغت حصّة الجزائر، في يوليو/ تموز 2018، نصف مبيعات الأسلحة الروسية إلى إفريقيا. ومنذ العام 2017، تعاونت شركتا الطاقة الأبرز في روسيا، "روزنفت" و"ترانسفط"، مع شركة "سوناتراك" للمواد الهيدروكربونية المملوكة من الدولة الجزائرية في مشاريع لإنشاء خطوط أنابيب. كذلك ناقشت وزارة الطاقة الروسية إمكانية إنتاج سيارات "لادا" في الجزائر، بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في يناير الماضي/كانون الثاني 2019.²

و في هذا الإطار ، يجمع محللون سياسيون و مختصون على أن روسيا عائدة و بقوة في نظام دولي جديد متعدد الأقطاب ، و هي تستحق أن تكون محور مهم من محاور الجزائر للاستثمار وفق ما يخدم المصلحة الوطنية و الآفاق الإقليمية لها من خلال: الاستفادة من القوة و وزن روسيا الدولي لضمان توازن إقليمي بالبيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر للحيلولة دون أي تدخل خارجي يزعزع أمن و استقرار المنطقة و يقوض سيادة الدول الإقليمية، بتعزيز قدراتها العسكرية و تعميق الروابط الاقتصادية و التجارية معها خصوصا في الغذائي و إنتاج الحبوب للتخلص من التبعية الاقتصادية ، و الاستفادة من الخبرة التكنولوجية الروسية و نقلها لمجابهة الحروب السيبرانية و حروب الجيل الخامس .

- **محور الجزائر الصين** : تعود العلاقات الصينية الجزائرية القوية إلى مرحلة الاستقلال الجزائري، إذ يعد التوسع الاقتصادي الصيني في حضوره بالمشهد الجزائري حديثا نسبيا مقارنة بالعلاقات التعاونية العسكرية بين البلدين، والتي تعود إلى عام 1958م، حين اختارت بكين تعزيز حضورها في إفريقيا، فجعلت الجزائر جسرا لمساندة حركات التحرر الوطني السمرء، ما

¹ انظر : زبغنيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج الكبرى ، السيطرة لأمركية و ما يترتب عليها جيواستراتيجيا ، ط2، مركز الدراسات العسكرية ، 1999 .

² قسم البحوث لجريدة الاستقلال : الجزائر وشركاء المستقبل - قراءة في خريطة صراع القوى الكبرى ، جريدة الاستقلال ، 2021 على الرابط: <https://cutt.ly/yK7twaF> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/3/12 .

أدى لاحقا إلى أن تتجه دول شمال إفريقيا للاعتماد على الأسلحة الصينية، ما جعلها تتفرد بنحو 49 بالمئة من صادرات العملاق الآسيوي للقارة ككل. في هذا الإطار، كانت الجزائر المشتري الأول بين تلك الدول، وأعقب ذلك بدء التعاون العسكري بتدريب ضباط عسكريين جزائريين في الصين، وإنشاء ملحق دفاعي في السفارة الجزائرية ببيكين عام 1971م، وتمثل الجزائر اليوم ثالث أكبر مشترٍ للأسلحة الصينية في العالم. ومع تطور الصناعات الدفاعية الصينية في الأعوام الأخيرة، باعت الصين للمؤسسة العسكرية الجزائرية أسلحة متنوعة، هذا وقد شهدت العلاقات طفرة عام 2014م، حيث ارتقى مستوى العلاقة بين البلدين إلى شراكة إستراتيجية شاملة، وهي الشراكة التي دفعت الشركات الصينية تجاه الحضور القوي والمضطرد التوسع في قطاع الإسكان بالجزائر، ثم توسع الحضور الصيني لتستأثر الجزائر وحدها بنحو 6 بالمئة من إجمالي الاستثمار الأجنبي الصيني في إفريقيا، حيث طالت الاستثمارات الصينية مشاريع البنية التحتية الأكبر، كتوسيع السكك الحديدية والطرق السريعة، علاوة على دور الشركات الصينية في بناء ميناء "شرشال" الجزائري، والذي يعد أحد أهم الموانئ البحرية هناك. وامتد الأمر لإنشاء مطار العاصمة الجديد، علاوة على الملعب الأولمبي في مدينة "وهران" (غرب)، ومع وجود بيئة عمل مرحبة بالوجود الصيني، مضت الشركات الصينية نحو توسعة أنشطتها في قطاعات التعدين وإنتاج الإسمنت وتصنيع المعدات.¹

ومن بين أهم الركائز المعززة للقوة الإقليمية بالاعتماد على المحور الصيني من خلال : تعزيز الثقل الاستراتيجي و التعاون في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي بما فيها قطاع المقاولات ، هذا وقد كان للصين تعاون استراتيجي مع الجزائر على المستوى الإقليمي ، إذ ساعدت الصين الجزائر في تمويل الشطر غير الجزائري من الطريق الصحراوي الإفريقي، الرابط بين العاصمتين الجزائر - لاجوس في نيجيريا، والذي تعول الجزائر عليه لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها. هذا الطريق الذي بدأ العمل به عام 1960م، ويربط الجزائر العاصمة بالعاصمة النيجيرية "لاجوس" مع عدة تفرعات، لم ينجز حتى الآن بسبب صعوبات اقتصادية ومالية تعاني منها الدول التي يمر

¹ الجزائر وشركاء المستقبل - قراءة في خريطة صراع القوى الكبرى ، مرجع سابق ، ص 9-10.

منها، ما أدى لتأخر إنجازها في عدد من محطاته الإفريقية، لكنه اليوم - وبفعل التعاون الصيني - سيكون جاهزا بالكامل في حزيران / يونيو 2021م.

و لتعزيز قوتها الإقليمية أكثر يمكن للجزائر أن تستغل العلاقة المتينة مع إيران وتركيا في شرق آسيا و تستغل محوري إيطاليا و ألمانيا من الجانب الأوربي و دول أمريكا الجنوبية (كوبا و فنزويلا) و باقي دول عدم الانحياز لتمكين نفسها دوليا حماية لسيادتها الوطنية و تعزيزا لموقعها و قوتها الإقليمية دوليا ، في حين لخص الراحل هواري بومدين العلاقة مع محور الولايات المتحدة الأمريكية ما لم تتسم بالندية قائلا : " إن صداقة الولايات المتحدة تحرق و عداوتها تقتل " .

استنتاجات الفصل الرابع :

- تقوية لمناعتها الوطنية ، كان لزاما على الجزائر الاستناد إلى سياسات و استراتيجيات من شأنها مواجهة الهشاشة و حفظ لسيادة الوطنية من كل تدخل خارجي متمثلة فيما يلي :
- تفادي أسباب هشاشة الدولة واعتماد تغييرات هيكلية دستورية ونظمية ديمقراطية .
 - اتخاذ كل أسباب تقوية الجبهة الداخلية بما في ذلك دعم أواصر التماسك بين كل مشكلات المجتمع على اختلاف توجهاتهم لتحقيق مقاربة الدولة القوية - و المجتمع القوي
 - السعي نحو تحقيق سلام إقليمي بما يستجيب لتحسين السيادة القومية .
 - الاستثمار الاستراتيجي في ركائز المحاور الدولية ، باستغلال العلاقات المتينة معها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية صونا للسيادة الوطنية .

خاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الأربع سيادة الدولة والاستراتيجيات الكفيلة بصونها من أي شكل من أشكال التدخل الخارجي بإتخاذ حالة الجزائر أنموذجاً.

فكان الفصل الأول تأصيلاً مفاهيمياً و نظرياً للسيادة الوطنية و استراتيجيات صونها من أي تدخل خارجي بالنظر إلى تحول النظام الدولي ومن نظام ما بين الأمم إلى نظام عبرها بفعل أشكال العولمة المختلفة التي نقلت السلطة العليا للدولة وشرعيتها لسن قوانينها، وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات ضمن حدودها إلى مجموعة من المؤسسات الجديدة فوق القومية، الأمر الذي أفضى إلى تراجع دور الدولة القومية، وتقلص طابعها السيادي في المجالات السياسية والاقتصادية، بذلك خسرت الدول قوتها بالتدريج لصالح منظمات دولية تخدم أجندات الدول الكبرى الراغبة في الهيمنة على الصعيد العالمي، وعبورها الحدود الدولية، عملت الاستشارات الإستراتيجية الكونية المختلفة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاتصالية، التي يسميها عالم الاجتماع النرويجي يوهان غالتونغ «بنتاغون الامبريالية» أو «النجمة الخمسة للاحتكارات عابرة القومية» على تمزيق أوصال البنيان السياسي والاجتماعي للدول القومية وتقطيعها وتفتيت تماسكها بتبرير واه لكل شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤون الدول .

ورغم تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا أن الكثير من الدول الكبرى تحديدا استطاعت التملص من تلك القاعدة بحجج الحماية الإنسانية.

و لم تتجاهل الدراسة في هذا الشأن كشف اللثام عن الغموض وعدم تحديد الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول بدقة، الذي يجعل النزاع قائماً بين الدول والمنظمة الدولية - بالخصوص الأمم المتحدة - بشأن الجهة صاحبة تعيين الشأن، إذا ما كان الشأن داخلياً أم لا. وهنا نسجل تخلف الأمم المتحدة عن مواكبة التطور السريع في الكثير من المجالات، وخاصة تلك التي تعتبر ممارستها شكلاً من أشكال التدخل، كالإعلام الذي يلعب دوراً سيكولوجياً

في إثارة الفتن أو توجيه الهمم أو تثبيطها لصالح طرف في مواجهة الطرف الآخر.

و أما في الفصول التطبيقية الثلاث ، فقد تم إسقاط حالة الجزائر بالدراسة و التحليل في الفترة الممتدة من استقلال الدولة سنة 1962 إلى غاية نهاية سنة 2021 بما فيها الركائز و الأسس السياسية و القانونية التي اعتمدها الجزائر بغية الحفاظ على مكسب السيادة غداة الاستقلال معرجين على الفجوات و الثغرات التي رافقت المسعى ، و تحديدا من خلال مداخل التغلغل الخارجي في الشأن الداخلي ، مقترحين في الختام لمجموعة من الاستراتيجيات و البدائل الكفيلة بمجابهة هذا التدخل تركزت حول سياسات مواجهة الهشاشة من خلال مقارنة الدولة القوية و المجتمع القوي و بالاعتماد كذلك على السلام الإقليمي و الاستناد على الاستثمار في المحاور الدولية .

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ، يمكن أن تشكل إجابة عن الفرضيات السابق وضعها للإجابة الظرفية عن الإشكالية المطروحة ، و يمكن إيجاز ما تم التوصل إليه بعد البحث و التحليل إلى :

- لا مجال للشك في كشف مكنون وحقيقة السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية الحاصلة ، نظرا لما يثيره المفهوم من جدلية بين ما هو مطلق و ما هو مقيد ، وهذا ما فتح المجال لوجود فجوة كبيرة بين ما هو نظري وما هو واقعي يعبر عن حقيقة السيادة الوطنية ترجمه الخلاف الكبير في تحديد مفهوم واضح لها خصوصا وأن بيئة تعريفها غريبة تختلف عن واقع البيئة العربية عموما والجزائرية بالخصوص .

- إن الدعائم و الركائز التي قامت عليها الجزائر غداة الاستقلال من خلال مختلف الاتفاقيات و النظم و المواثيق و الدساتير لم تتم مجملا وفق توافقات سياسية و لا أدل على ذلك حزمة التعديلات التي طالتها ، من هذا المنطلق فإن اعتماد تقريب وجهات النظر لكل الفاعلين السياسيين مدعاة لتوحيد الرؤى و توحيد اللحمة الداخلية من أي استغلال خارجي يهدد السيادة الوطنية . وهنا

نؤكد أن المشكلة لا ترتبط بوجود هذه المواثيق و الدساتير بقدر ما تتعلق بطريقة تسير النظام السياسي الجزائري الذي ينبغي أن يكون منفتح بشكل لا يحد من الاستقلالية في الطرح و لا يكسر أي مبادرة مجتمعية سواء كانت فردية أو عن طريق هيئات المجتمع المدني.

- إن الاعتماد على نظم ديمقراطية تحفظ و تحترم الحقوق و الحريات ضد كل أشكال الاستغلال و الزبونية معتمدة على التوزيع العادل للثروات وفق مقارنة اقتصادية واعدة عامل من شأنه تقوية الجبهة الداخلية الجزائرية ضد أي تغلغل خارجي .

- إن الأهمية الجيوسياسية و الإستراتيجية للجزائر جعلها محل أطماع خارجية خطت ولا زالت لتقويض أمنها القومي وتهديد سيادتها الوطنية ، و عليه فإن اتخاذ الأسباب وفق استراتيجيات صون و حماية للسيادة لا يكون إلا ببناء دولة قوية بقوة بيئتها الداخلية لمجابهة تهديدات الخارج وهذا لا يتأتى إلا بتقوية الجبهة الداخلية المعززة بالطاقة المعنوية القومية التي تعبر عن درجة التصميم التي تدعم بها الأمة سياسة حكومتها الخارجية في أوقات السلم والحرب على حد سواء، ولذا فهي تشترك في صياغة كل ما تقوم به الأمة من أعمال وأوجه نشاط، سواء في الإنتاج الصناعي أو الزراعي أم في الجهاز العسكري والخدمة الدبلوماسية، وهي تؤمن في مجالات الرأي العام عاملاً غير مرئي لا تستطيع دونه أيه حكومة، سواء كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، مستبدة أم أوتوقراطية، أن تتابع سياساتها بكثير من الفاعلية هذا من جهة . مع تفادي كل مظاهر هشاشة و ضعف الدولة بتعزيز الأمن القومي داخليا و إقليميا متخذة من أشكال التعاون و الاستثمار في المحاور الدولية المتقاربة مع مصالح الجزائر كباب استركز خارجي مهم للاستقواء وبسط النفوذ و حماية سلطة القرار من أي ضغوطات خارجية من جهة أخرى .

- إن امتلاك الجزائر قوة لمجابهة التدخل الخارجي لا يعني وفق المفهوم الحديث الاعتماد على القوة التقليدية العسكرية فقط لصون أمنها القومي و وحدة

أراضيها ، بل يتعدى هذا الأمر لاستغلال كل المقدرات الطبيعية و البشرية ، وهنا نفتح قوس لاستثمار في العقل البشري المشبع بقيم المواطنة و حب الوطن ، طبعاً كل هذا يكون بوجود إرادة و عزيمة لبناء قوة اقتصادية تفجرها هذه الطاقة البشرية الشبانية الهائلة في الجزائر لتجاوز معضلة الاقتصاد الموجه ومجابهة الفساد المستشري في مختلف الدوائر ، غير معتمد على الريع البترولي و متجه نحو بناء اقتصاد قوي منتج ، و متخذ من الثورة العلمية سبيل لتحقيق تطور تقني هائل في جميع المجالات .

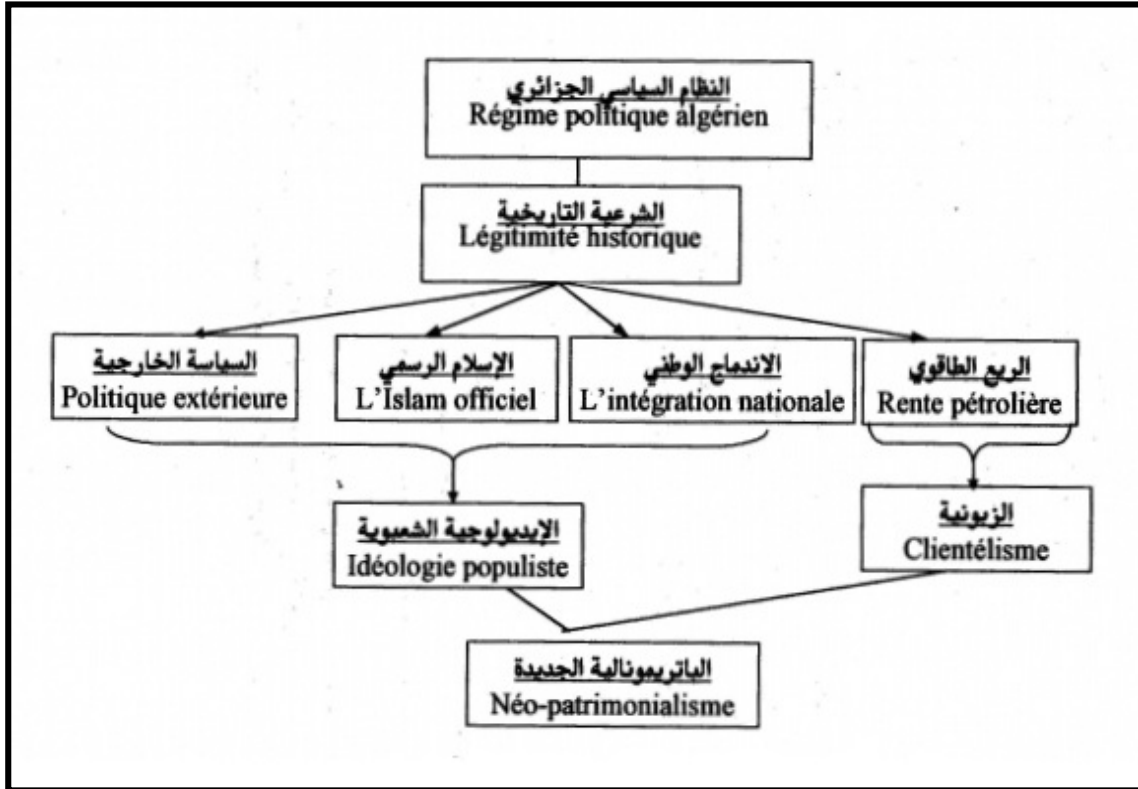
- تقوية وتحديث جهاز الاستخبارات و الجهاز الدبلوماسي بما يخدم الأجندات الخارجية للجزائر، فتحديث الأولى يأتي لتحقيق مقاربة " من يملك المعلومة يملك العالم " لحماية مناعة جسد الجزائر من أي فيروس خارجي ينهك جسد الدولة . أما تحديث و تطوير الأداء الدبلوماسي يجلب أكثر مصلحة قومية و يجنبها مظاهر التصادم و الضغوط الخارجية .

- تعزيز الآليات القانونية و التنظيمية التي تنظم علاقات المدني بالعسكري وفق أسس قانونية و دستورية تحفظ مكانة الجيش و أدواره المهمة في حفظ الأمن الوطني بعيداً عن تفاعلات العملية السياسية .

و بناء على هذه النتائج توصل الباحث إلى نقطة مفادها أن الجزائر تمتلك كل مؤهلات القوة و سيادة القرار لمجابهة كل تدخل خارجي إذا تجاوز النظام السياسي عقدة الاستفراد بالقرار و إذا تشعب المجتمع الجزائري بقيم المواطنة و دحض الفساد و ترسيخ قيم بناء الدولة ومؤسساتها ومفهومها و شرعيتها في الوعي المجتمعي ، وفق نظرة تعاقدية أساسها الاحتكام للشرعية الدستورية مركزة على مبدأ الشعب مصدر السلطات باعتباره الإطار المرجعي الناظم لأداء الدولة و مؤسساتها . و تجسيد هذا المعطى و هذه الاستراتيجيات سيتمنح الجزائر أكثر حصانة ومناعة ضد أي تدخل خارجي مهدد للحصن السيادي لوحدة شعبها وأراضيها .

الملاحق

مخطط مصور لهيكله معتمدات النظام السياسي الجزائري¹



¹ محمد قدوسي، «السياسي من خلال معطى الشرعية :

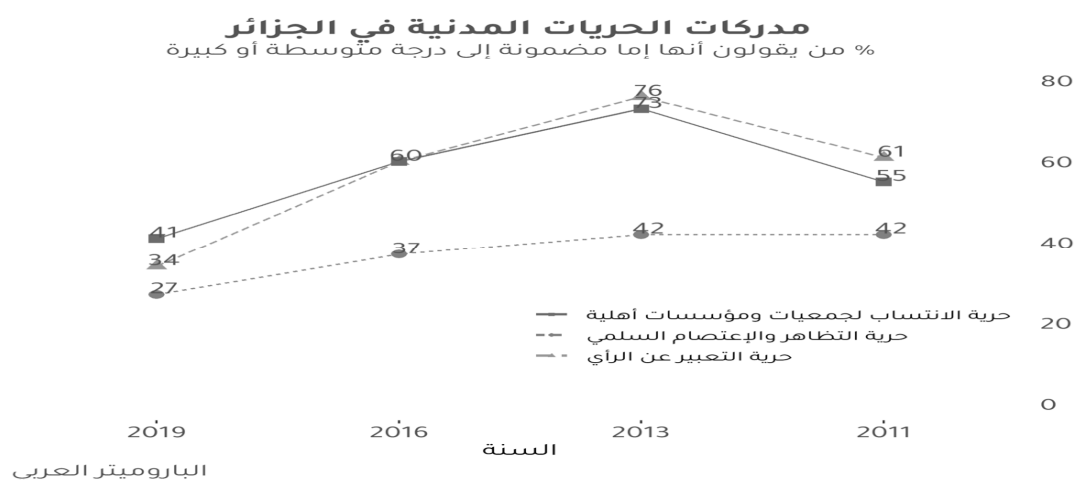
[En ligne], 14-15 | 2001, mis en *إنسانيات* / *Insaniyat* « استمرارية التطور أم تقطعات؟ »

ligne le 31 janvier 2012, consulté le 10 décembre 2021. URL :

<http://journals.openedition.org/insaniyat/9654> ;

DOI :

<https://doi.org/10.4000/insaniyat.9654>



المصدر : إحصائيات الباروميتر العربي¹

جدول تغيرات مؤشر الجزائر للدول الهشة للسنوات الأخيرة:

السنوات	2020	التغيير من 2019	التغيير من 2018	التغيير من 2017	التغيير من 2016	التغيير من 2015
درجة التغير	74.6	▼ 0.8	▼ 1.2	▼ 2.2	▼ 3.7	▼ 5.0
	75.4	75.8	76.8	78.3	79.6	

المصدر: مؤشر الدول الهشة التابع لمؤسسة التفكير الأمريكية Fund for

Peace²

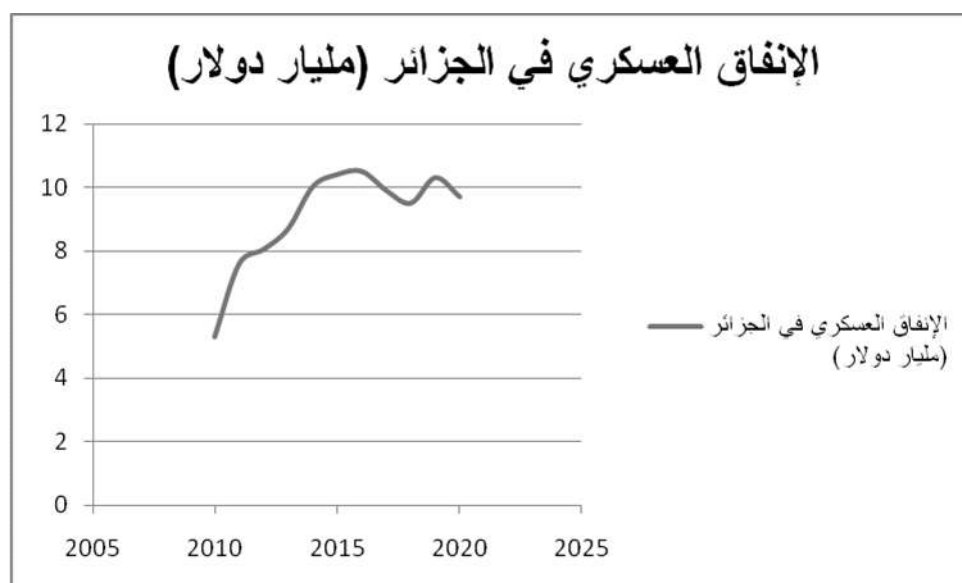
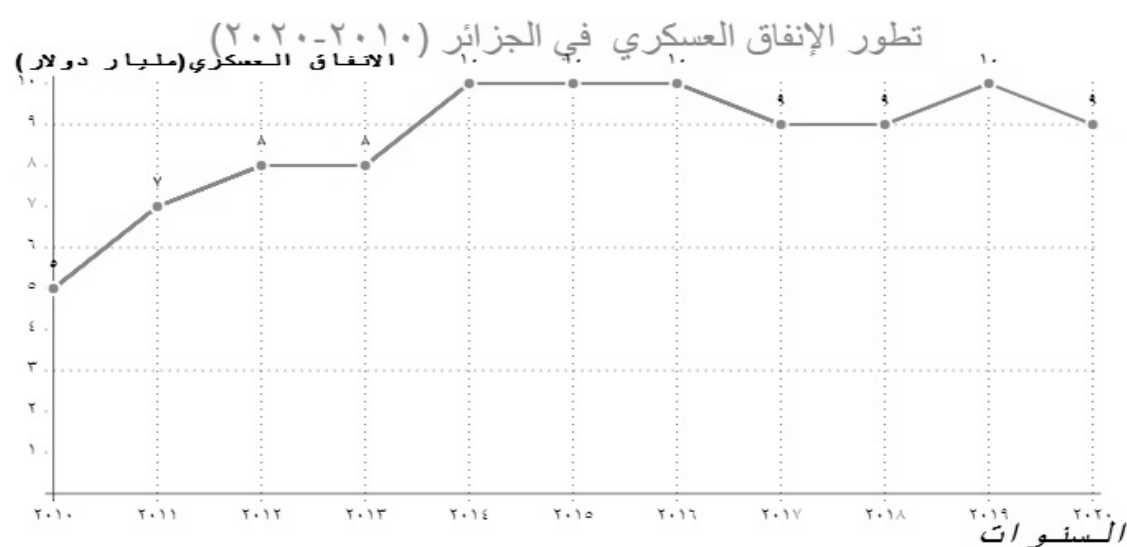
¹ من موقع : الباروميتر العربي : https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Q521_TREND_ALGERIA-Arabic.png

² From https://stringfixer.com/ar/List_of_countries_by_Failed_States_Index , seen on December 2021

جدول يوضح قيمة الإنفاق العسكري الجزائري في العقد الأخير (استنادا على معطيات سبيري).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنفاق العسكري (مليار دولار)	5,3	7,6	8,05	8,7	10,02	10,4	10,5	9,9	9,5	10,3	9,7

المصدر : من إعداد الباحث

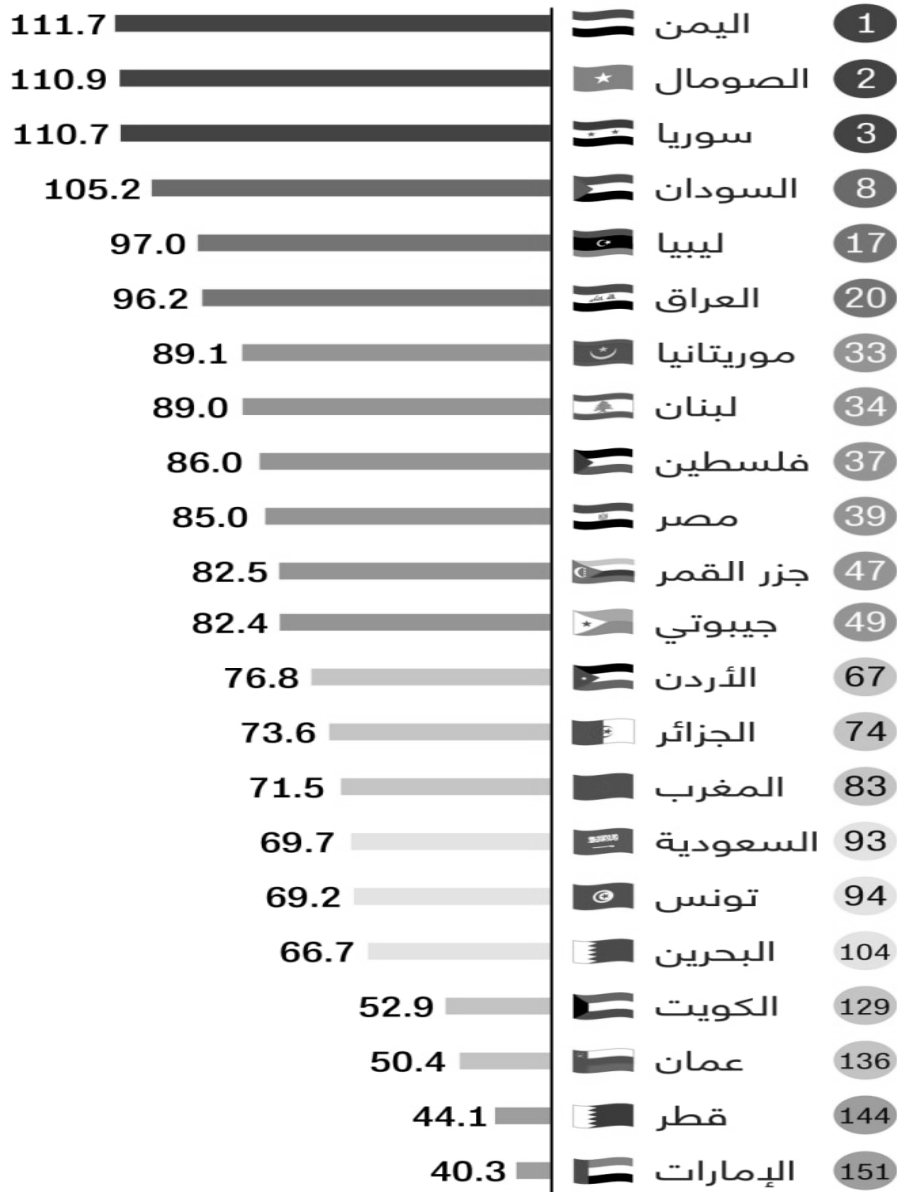


المصدر : من إعداد الباحث

خريطة تظهر مقياس المخاطر، الهشاشة والضعف حول العالم



ترتيب الدول العربية تحت مؤشر الهشاشة العالمي



المصدر: مؤشر الدول الهشة، صندوق السلام

لسنة 2019

معامل الارتباط (R) بين نتائج مقاييس الهشاشة

المقياس	BTI-SW	CIFP	CPIA	FSI	GPI	IAG	ISW	PCIL	PII	SFI	WGI-PV
BTI-SW	1.00										
CIFP	0.81	1.00									
CPIA	0.61	0.56	1.00								
FSI	0.82	0.93	0.59	1.00							
GPI	0.79	0.78	0.66	0.82	1.00						
IAG	0.84	0.89	0.62	0.84	0.83	1.00					
ISW	0.82	0.92	0.69	0.85	0.75	0.94	1.00				
PCIL	0.58	0.63	0.10	0.65	0.57	0.22	0.57	1.00			
PII	0.64	0.72	0.48	0.74	0.70	0.69	0.52	0.49	1.00		
SFI	0.81	0.82	0.57	0.86	0.76	0.81	0.89	0.66	0.66	1.00	
WGI-PV	0.82	0.79	0.43	0.80	0.89	0.85	0.72	0.52	0.72	0.78	1.00

الصورة رقم 01: الامتداد الجيوسياسي للجزائر¹¹ الصورة مأخوذة من موقع : http://arabiccountry.blogspot.com/2012/12/blog-post_10.html

قائمة المراجع و المصادر

أ- باللغة العربية

المصادر :

القرآن الكريم

السنة النبوية :صاح بخاري و مسلم وأبو داود و الإمام أحمد و ابن حبان

الكتب :

1. إبراهيم أبو خزام: الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلم, ط2, بيروت, لبنان, دار الكتاب الجديد المتحدة, 2009.
2. اتحاد الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة و مستقبل التنمية العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي.
3. أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
4. أحمد حافظ نجم : المبادئ الأساسية للقانون الدستوري و النظم السياسية ، جامعة الزقازيق، مكتبة النصر ، 1989.
5. أحمد عبد الرزاق خليفة السعيدان : القانون و السيادة و اعتبارات النفط -مقارنة بالشرعية الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3، 2009 .
6. أحمد نائف:تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي و الطرح الإيديولوجي،الجزائر،كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ،2011.
7. أحمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 1993.
8. ارنست ليبهارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حنين زينة ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، ط1، 2006.
9. أزغيد محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
10. إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

11. إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) .
12. إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، مكتبة مديولي ، القاهرة ، ط 3 ، 1995 .
13. إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية "دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 183، الكويت، مارس 1994.
14. أنوار، بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارنيغي، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر، 2012.
15. أوليفي لونغ: ترجمة أوزاينية خليل : الملف السري-اتفاقيات إيفيان ، جيوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012، ص 9 .
16. أيمن أحمد الورداني : حق الشعب في استرداد السيادة ، ط1، مكتبة مديولي ، القاهرة ، 2008.
17. بلقاسم حسن بهلول : "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر" الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
18. بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (المكتبة العصرية، الجزائر، 2005).
19. بن يوسف بن خدة : اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ترجمة محل العين جبايلي و لحسن زغدار، الجزائر .
20. بن يوسف بن خدة: قصة المفاوضات مع فرنسا، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، [د،م]، 1987.
21. بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية رؤية إسلامية، مكتبة الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
22. بوكرا إدريس : مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 .
23. بوكرا إدريس، المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير، إدارة، عدد 1 ، 1998.
24. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
25. تركي رابح: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004.

26. تشومسكي نعوم : الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007 .
27. التغلب على الهشاشة في افريقيا صياغة نهج اوروبي جديد ، التعزيز الأوربي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، والمعهد الجامعي الأوربي في سان دومينيكو دي فيسولي، 2009.
28. ثروت بدوي : النظم السياسية-تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية-، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1961..
29. ثروت بدوي، "النظم السياسية"، دار النهضة العربية، 1989.
30. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي : قضايا أساسية ، في أحمد منيسي (محرر ، (التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة ، 2004.
31. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، 1983)
32. جمال شعبان و آخرون، فكر ابن خلدون الحداثة و الحضارة و الهيمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2007.
33. جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج1، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982) .
34. جبران في عالم واحد: نصّ تقرير " إدارة شؤون المجتمع العالمي "، ترجمة: مجموعة من المترجمين، مجلة عالم المعرفة، سبتمبر 1995.
35. جيهان سليمة: "عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة". من كتاب الثقافة العربية، أسئلة التطور والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
36. حامد ربيع : نظرية الأمن القومي و التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، دار الموقف العربي ، مصر ، 1984.
37. حسين أبو هنية : البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية - تنظيم الدولة الإسلامية النشأة و التأثير و المستقبل ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.
38. حفاظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (52)، بيروت، ط1/ نوفمبر 2006م،
39. حميد تمار: استراتيجية التنمية المستقلة، دراسة حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
40. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر، 2001.

41. خالد المصري: مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى، ط1 :2014).
42. خليفة بن قرعة :الجزائر والصديق اللدود :أراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية،الجزائر :ب د ن، 2007 .
43. رزيق المخادمي : منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل ، موفم للنشر الجزائر ،2000.
44. ريمون حداد، "العلاقات الدولية"، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
45. زيغنيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج الكبرى ، السيطرة لأمركية و ما يترتب عليها جيواستراتيجية ، ط2، مركز الدراسات العسكرية ، 1999 .
46. ساسين عساف : الصهيونية و النزاعات الأهلية -النزاعات لأهلية العربية و لعوامل الداخلية و الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2، 2001.
47. سالم شاكور: الامازيغ و قضيتهم في بلاد المغرب المعاصر، الجزائر: دار القصة، 2003 .
48. سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، الطبعة الثالثة، 1988، دار النهضة العربية.
49. سلوى محمد اسماعيل، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999.
50. سمير أمين، السيادة الوطنية بأي هدف، الحوار المتمدن، العدد (5302)، تاريخ النشر: 2016/10/2م.
51. سمير أمين، العولمة ومفهوم الدولة، في :الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2004.
52. شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي ، دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة ، دار النهضة ، العدد 4 (أكتوبر 2006) .
53. شارل ديغول : مذكرات الأمل ، ترجمة سموحي فوق العادة ، بيروت ، منشورات عويدات ، ط2، 1986 .
54. صالح بلعيد:ترسيم الأمازيغية- حل أم عقد؟.التخطيط و السياسة اللغوية، السنة الأولى، العدد 1 ،أكتوبر 2015.
55. صالح بن القبي: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، الجزائر: منشورات anep ، 2002 ..

56. صالح ياسر : النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة - حالة العراق - ، مؤسسة فريدريش ايبرت، بغداد ، 2013 .
57. -صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث(بغداد:دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى ،بغداد،2009.
58. الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011).
59. طعيمة الجرف: نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم- دراسة مقارنة ، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973 .
60. عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري، مجلة المركز الديمقراطي العربي، ع 65،(20 يوليو 2014)
61. عارف محمد نصر،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن ،ط1، 2006 .
62. عبد الحميد الغانم : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق ، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، 2008 .
63. عبد الحميد متولي "القانون الدستوري والأنظمة السياسية"، منشأة المعارف، 1975.
64. عبد الحميد متولي : الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية و مبادئها الدستورية ، المكتب العربي الحديث ، 2012.
65. عبد الحميد مهري: الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، في: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية 4 والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
66. عبد الرحمان بن خلدون:ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2004.
67. عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة - الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات الاختلاف ودار أمان، الجزائر - الرباط، ط.1، 2011.
68. عبد الغفار رشاد، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004).
69. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود : النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي ، ط1، دار حلبة ، عمان ، 2009 .
70. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، (بغداد: جامعة بغداد، ط1: 1990) .

71. عبد الله بالحبيب : السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997 (عمان : دار
الرأية للنشر و التوزيع ،2012) .
72. عبد الله فيصل علام: العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر
يوليو 1952- يوليو 2013 . (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)2018.
73. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية
للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.
74. عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية، 1958 - 1999 (بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية، 2001).
75. عبد الناصر عز الدين بوخشم، "الدولة الريعية، ثقافة اقتسام الثروة بدلا من
إنتاجها"، مجلة مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني،
مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
76. عدنان المجالي: قضايا معاصرة. دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
77. العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ج1999.
78. عزمي بشارة، في المسألة العربية.. مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت، ط2/2010م.
79. العلي : المرتكزات النظرية في السياسة الدولية ، القاهرة ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،
2017 .
80. علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري
1946-1962 ،دار القصبة للنشر ، 1999 .
81. علي هارون: خيبة الانطلاق، فترة صيف 1962 ،ترجمة: الصادق عماري و آمال
فالح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 .
82. عمار بلحسن، «المشروعات والتوترات الثقافية: الدولة...المجتمع والثقافة في الجزائر»،
في: جيوفري نويل وكينتين هور، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ترجمة فاضل جتكر
(دمشق: دار كنعان، 1991).
83. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب
الإسلامي ، بيروت ،ط1، 2005..
84. عمار بومايدة: بومدين والآخرين وما قاله وما أثبتته الأيام، دارالمعرفة،الجزائر،2008
85. عيد مسلم، قضايا عالمية معاصرة (دمشق: منشورات جامعة دمشق/كلية العلوم
السياسية،2011).

86. غضبان مبروك: المجتمع الدولي، الأصول والتطور، والأشخاص، القسم الثاني ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
87. الغنيمي محمد طلعت: الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا تاريخ..
88. فتحي عبد الكريم: الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، 1984.
89. كانط: "مشروع للسلام الدائم"، ترجمة: عثمان أمين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1967.
90. كلود ليزو، جيل منصورون: الإستعمار والقانون والتاريخ: مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، ترجمة: بشير بولفرق، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
91. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الطبعة الأولى: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، يناير 1987.
92. مالك عبيد أبو شهبوة، محمود محمد خلف، الإيديولوجية و السياسة. ط 2، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1993.
93. مجمع اللغة العربية: معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1999.
94. مجموعة من الكتاب اليهود: "إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية" ترجمة: فؤاد جديد، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت 1981م.
95. محمد أحمد علي مفتي وآخر، السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية، (مركز بحوث الدراسات الإسلامية: جامعة أم القرى) المملكة العربية السعودية، 1991.
96. محمد أرزقي نسيب: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1998، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
97. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م.
98. محمد الشافعي أبو رأس: نظم الحكم المعاصرة - النظرية العامة في النظم السياسية، ج 1، عالم الكتب، القاهرة، 1983.

99. محمد الصوفي: تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001.
100. محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2003.
101. محمد حربي: الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
102. محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي و أموند دراسة مقارنة الدولة الجزائرية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، ع 1، الجزائر ، د د ن ، 2001-200.
103. محمد عباس: النخبة و الغاشي، مشكلة النخبة المستلبة، منشورات مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2004 .
104. محمد عبد الباقي الهرماسي : المجتمع و الدولة في المغرب العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 1993 .
105. محمد علي الفراء: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 32، أبريل-يونيو 2004 .
106. محمد كامل ليلة، "النظم السياسية: الدولة والحكومة"، دار الفكر العربي، 1971.
107. محمد محمود ربيع، «الفكر السياسي الغربي»، مطبوعات جامعة الكويت 1994.
108. محمد ناصر، حسن ملاح: الإشكاليات القانونية لمبدأ السيادة الوطنية و تطبيقاتها في النظام العالمي الجديد ، رسالة غير منشورة ، الأردن 2007 .
109. محمد نصر مهنا، علوم السياسة الأصول و النظريات ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 .
110. محمد نصر مهنا، علوم السياسة، الأصول والنظريات. ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 .
111. محمود الخالدي: قواعد نظام الحكم في الإسلام، مكتبة المحتسب ، 1983 .
112. محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000).
113. مراد وهبة، المعجم الفلسفي ط5، (القاهرة: دار قباء الحديثة ، 2007) .
114. مصطفى عبد الله الكفري: عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا 2008 .
115. مصطفى كمال وصفي: النظام الدستوري في الإسلام ، مكتبة وهبة للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1994..

116. مصطفى ماضي، حول الفضاء الثقافي في الجزائر : من القطيعة اللغوية إلى القطيعة الفكرية، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، الجزائر، ع1، مارس 1993.
117. منصور الرفاعي عبيد :نظام الحكم في الإسلام ، الدار الثقافية للنشر ، مجلد1، ط1، 2007.
118. منصور لخضاري : السياسية الأمنية الجزائرية المحددات، الميادين ، التحديات ، ط1،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
119. الميثاق الوطني 1986، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1988.
120. ناصر جابي: الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر العاصمة : منشورات الشهاب، 2008 .
121. نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1962-1954م) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1976 .
122. نظام محمد بركات: "التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية"، من كتاب الثقافة العربية، أسئلة التطور والمستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
123. نيكولاس ميكافيللي، الأمير، ترجمة فايزة نجيب خليل (دمشق: دار البشير، 2009).
124. الهرماسي عبد اللطيف ،الدولة والتنمية في المغرب العربي : تونس نموذجا ، تونس ، سراس للنشر ، 1993 .
125. وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث ، ط1، دار المكتبي ، سوريا ، 2000.
126. ياسر العلوي وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية 2014.
127. يحي بوعزيز : عن كتاب طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر وإسبانيا و فرنسا ، الجزء الأول ، لصاحبه الآغا بن عودة المزابي.
128. يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب:لحسن زغدار و محل العين جبائلي،مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 .

المقالات:

1. ابن عنتر عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، ، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول، 2017.

2. أحلام نواري، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفا تر السياسة والقانون، العدد الرابع، جامعة تيزي وزو، الجزائر 2011.
3. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي : الهجمات السيبرانية :مفهومها و المسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية و السياسية ، كلية لقانون ، جامعة بابل ، العدد 04 ، جوان 2017، ص 189.
4. إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السيادة والسلطة (بودان وهوبز وستراوس)، دفا تر السياسة والقانون، العدد العاشر، 2014م.
5. ايف ما سينغهام : التدخل العسكري لأغراض إنسانية -هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية ، مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ، 2009.
6. بارة سمير: الأمن السيبراني في الجزائر : السياسات و المؤسسات ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،مخبر لأمن الإنساني ، جامعة باتنة ، المجلد 02 ، العدد 04 ، 2017، ص 437.
7. جمال بوزادية : الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية التحديات و الآفاق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 01، أريـل 2019، ص 8127.
8. دلال محمود السيد: "مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية"، (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية) ملحق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد(196)، 2014م..
9. سمير قصير، وفاروق مردم بك، "تكريس الصهيونية في فرنسا الستينات" مجلة الكرمل، نيقوسيا/قبرص، العدد (48-49).
10. شاوي فقيه : إمبراطورية الغرب الجديد ، شؤون الأوسط ، العدد 122، المجلد 16، بيروت ، 2006.
11. صالح بلعيد : المواطنة و أخواتها ، مجلة الممارسات اللغوية ، جامعة تيزي وزو ، العدد:11، 2017.

12. طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر.. دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010م.
13. عبد الأمير عباس الحياي، تغير مفهوم ووظيفة الحدود ، مجلة الفتح ، العدد، 91، طبعة 229.
14. عبد الوحيد م ، حرب المعلومات ، تحديات القرن الواحد و العشرين ، مجلة الجيش ، العدد 482 ، 2003 .
15. علي بن حسين المحجوبي: حقوق الإنسان بين النظرية والواقع، مجلة عالم الفكر، العدد 4 المجلد 31، أبريل . ماي 2003.
16. فريد ميليش: القوة و أبنيتها في العلاقات الدولية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 36، عدد 06، 2014.
17. كريالي بغداد: "نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد الثامن من سنة 2005.
18. كسيرة اسمهان : الهوية الافتراضية في ظل الإعلام الجديد .مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية و الاتصالية، مج 5 ، ع10، 2017.
19. كنعان حمة غريب عبدالله، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3، 2017 .
20. مايح شيب الشمري : تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
21. محمد سعد أبو عامود: العولمة والدولة، السياسة الدولية، عدد 161 يوليو 2005 ،
22. محمد علي الفرا: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 32، أبريل-يونيو 2004 .
23. محمد واصل، أعمال السيادة والاختصاص القضائي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 22، العدد الثاني 2006.

24. نايت قاسي إلياس وأعراب مراد، «جاء سوستال وسياسته الإدماجية في الجزائر»، مجلة الباحث (المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر)، السنة 5، العدد 10 (كانون الثاني/يناير 2014).
25. نسيب أرزقي، مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية، ج36، 1998.
26. نصيرة زيتوني : موقع اللغة العربية في الجزائر ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد:10، 2013.
27. هيبة العوادي وبوحنية قوي، «البناء الدستوري في الجزائر، الحقيقة»، العدد 41 (2017).
28. ول ديورانت، "قصة الحضارة"، مجلد6.
29. يوسف بوغرارة : الأمن السيبراني : الإستراتيجية الجزائرية للأمن و الدفاع في الفضاء السيبراني ، مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا، المجلد 01، العدد 03، سبتمبر 2018.

المذكرات و الأطاريح :

1. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، كلية الحقوق: قسم القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008.
2. بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية -1963-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)
3. عبد المنعم أحمد بركة : الإسلام و المساواة بين المسلمين و غير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي و في العصر الحديث -رسالة دكتوراه- مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط1 .
4. قسوم سليم ،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر نظرات العلاقات الدولية ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و ع.د تخصص الإستراتيجية والمستقبلات جامعة الجزائر 3، 2014.
5. لبنى سويقات، العالم الالكتروني والتغير الاجتماعي والثقافي رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال جامعة وهران الجزائر، 2018-2019 .

6. مريم سلطان أحمد، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991).

مداخلات و أوراق بحثية :

1. بن عنتر عبد النور : تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي-المغاري (ورقة بحث في الملتقى الوطني حول: مالي-ليبيا :مبادرات السلام و الخروج من الأزمات ، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، الجزائر ، 12 جانفي 2016) .
2. فهيمة شرف الدين ، الإصلاح في الواقع العربي ، وموقع الحكم الرشيد فيه ، ورقة قدمت للمنتدى الدولي للمجتمع المدني حول الديمقراطية ، 29 أكتوبر 2 - نوفمبر 2006 ،شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، 2006 .

دراسات :

1. عبد القادر حمر الراس: الأسرة و تعاظم المخدرات ، دراسة ميدانية بالبلدية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، ص26.

وثائق رسمية:

1. بيان 1 نوفمبر
2. ميثاق طرابلس 1962
3. دستور 1963
4. ميثاق 1964
5. دستور 1976
6. الميثاق الوطني 1986
7. دستور 1996
8. دستور 2016
9. ميثاق الصومام
10. الميثاق الوطني لجبهة التحرير
11. القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني
12. ميثاق الأمم المتحدة 1945 م

تقارير:

1. المرصد الوطني لحقوق الإنسان : التقرير السنوي 1999 ، الجزائر .

محاضرات مذكرات ، تصريحات و خطابات :

1. تصريح: " أندريا أوري" ممثل المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لشمال إفريقيا ، تونس ، 2012.

2. خطاب السيد محمد الصديق بن يحي أمام المجلس الشعبي الوطني، وزارة الخارجية، مديرية التوثيق 1981 ، 14.

3. مالك رضا: اتفاقيات إيفيان ما يبدووا منها وما في الكواليس، محاضرة بمناسبة الذكرى 28 لعيد النصر 19 مارس، المنظمة الوطنية للمجاهدين، [د،م]، 1990.

4. مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ

5. من مذكرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا إلى إسرائيل، قدمت إلى مؤتمر أجهزة فلسطين في الدول العربية أعوام 1961, 1963, 1964, 1965

مواقع الكترونية :

1. أحمد عزيز، «الأقدام السوداء»: هل يعود المستعمر الفرنسي ليظاً الجزائر من جديد؟، نون بوست، 9 تموز/يوليو 2016،

<<http://www.noonpost.org/content/12732>>

2. أحمد علي أوغلو، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر، الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 6 يونيو 2019م، تاريخ الدخول 14 يوليو 2021م، الرابط :

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/06/190606120303932.html>

3. أحمد ولد يحي : الجزائر تتهم المغرب بالوقوف وراء أحداث «غرداية» ، بوابة الوسط ،

القاهرة ، 2014 عبر الرابط : <http://alwasat.ly/news/international/30697>

4. أحمد يوسف أحمد : السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية : قيود متزايدة وتحديات شاقة ، مجلة أفكار ، على الرابط : <http://www.mafhoum.com/press5/145P65.htm> اطلع عليه بتاريخ : 2019/3/12
5. أحمد يوسف أحمد، "تحليل الواقع العربي"، المستقبل العربي، العدد 269، جويلية 2001، ص 92
6. آدم جابر : لوموند: تصريحات ماكرون عن الجزائر بدت مدروسة بعناية مع نية واضحة لنقلها ، القدس العربي ، لندن ، 4 أكتوبر 2021 على الرابط : <https://cutt.ly/jJiuM0d>
7. الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل دستوري (1989 - 1996)، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان من الموقع : <https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=30100> البنك الدولي .2022. مؤشرات التنمية العالمية [أونلاين]. متاحة على : [https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=wdi-database-archives-\(beta\)](https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=wdi-database-archives-(beta)) [الدخول إلى الموقع في يناير 2022]
8. امحمد برقوق : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2018/11/07 من الموقع : <https://cutt.ly/YAnkG8W> ، اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/26
9. بن عنتر عبد النور : عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات ، 2018 ، عبر الرابط : <https://studies.aljazeera.net/en/node/4296#a16> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/12 .
10. بنك الجزائر .2022. لجنة عمليات السياسة النقدية. [أونلاين] متاحة على : <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique30092021.pdf> ; <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020.pdf> [الدخول إلى الموقع في 10 يناير/2022]
11. بوسلان محمد : المسار السياسي للجمهورية الجزائرية ، جريدة المساء في 2012/7/5 من الموقع : <https://www.djazairress.com/elmassa/61946> اطلع عليه في : 2021/1/14 على 18:58.
12. تاكايوكي مامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاغ، موقع سياسة على الرابط التالي <http://politics-ar.com/ar2/:3045>

13. تتفاوت تقديرات نسبة الأمازيغ في المغرب العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وتتراوح التقديرات في مختلف المراجع بين 15-35% من السكان، انظر: Site of Britannica, <https://www.britannica.com/topic/Berber>
14. جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 25 شوال 1421 هـ الموافق 20 يناير 2001 العدد 8089 أو الرابط: <https://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=22414&issue-no=8089>
15. جريدة الشروق : لفيف من اليهود يريد الاستثمار في أحداث بريان ، الجزائر 2008 على الرابط : <https://cutt.ly/RJuOitS>
16. جريدة النصر : "الرئيس الفرنسي يستعمل ملف «الحركي» لاستفزاز الجزائريين: العداء للجزائر وقود الحملة الانتخابية لماكرون واليمين ، نشر في : 2021/11/17 عبر الرابط : <https://www.djazairess.com/annasr/288533> اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/17 على الساعة 16:34
17. ح. سليمان، "معركة الأوراسي فرضت الأمر الواقع على قصر حيدرة"، سيناريو غير مطمئن لرئاسيات 2014. يومية الخبر. 31 أغسطس /آب 2013 / <http://www.elkhabar.com/ar/politique/352296.html>
18. الحسن عاشي : ثمن الاستقرار في الجزائر ، مؤسسة كارنيغي ، أبريل 2013 ، على الرابط : <https://carnegieendowment.org/sada/51632> اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/13.
19. حسني محلي : العداء الفرنسي- المغربي للجزائر.. معاً في خدمة "إسرائيل"، مجلة الميادين نت ، 7 تشرين اول 2021 ، من الموقع : <https://cutt.ly/7AnqZeH> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/07.
20. الخريطة والتصنيف في الملحقات ص ، صندوق السلام : خريطة و تصنيف الدول الهشة لسنة 2021، على الرابط : <https://fragilestatesindex.org/analytics/fsi-heat-map/> اطلع عليه بتاريخ : 2022/4/8 .
21. دريدي مصطفى : تجربة الجزائر في قراءة مستقبل الإرهاب وكيفية مواجهته ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد 130 ، 2018 عبر الرابط :

[https://araa.sa/index.php?view=article&id=4457:2018-05-13-12-53-](https://araa.sa/index.php?view=article&id=4457:2018-05-13-12-53-20&Itemid=172&option=com_content)

[20&Itemid=172&option=com_content](https://araa.sa/index.php?view=article&id=4457:2018-05-13-12-53-20&Itemid=172&option=com_content) اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/18 .

22. صندوق النقد الدولي . 2022. *استجابات السياسات العامة لفيروس كورونا (كوفيد-*

19] (أونلاين) متاحة على [https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-](https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#L)

[covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#L](https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#L) [تم الدخول إلى الموقع في 10

/يناير. 2022]

23. عاصم أو حطب: جائحة كورونا.. الآثار الاقتصادية و تداعيات الأمن الغذائي ، موقع

الشروق ، نشر في 08:30-2020/05/19 ، الرابط : <https://bit.ly/3dov7PH> اطلع

عليه في : 19:50-2020/05/29

24. عبد الرحمن سالمى : «الكولون» يؤسسون حكومة مؤقتة.. ويطالبون بإقامة دولة في

الجزائر!، جريدة النهار ، نشر في 07 نوفمبر 2017 من الموقع :

<https://nhar.tv/cd7Tk> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/2/2

25. عزوز عبد القادر ناجي : مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، الحوار المتمدن المحور:

مواضيع و أبحاث سياسية-العدد: 2191 - 2008 / 2 / 14 - 11:54 ، من الموقع :

اطلع عليه <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621>

بتاريخ : 2021/12/21.

26. علي يحيى : صراع بين العربية والفرنسية آخر فصول التوتر بين الجزائر وباريس ،

من موقع : <https://cutt.ly/MOSIPKd> بتاريخ : 2021/11/10 ، اطلع عليه بتاريخ :

2021/12/13.

27. فتيحة بورويّة : «الأقدام السوداء» يعكّرون صفو احتفال الجزائريين بذكرى ثورتهم

على فرنسا، جريدة الرياض السعودية ، الأربعاء 22 محرم 1437 هـ (أم القرى) - 4 نوفمبر

2015م - العدد 17299 من الموقع : <https://www.alriyadh.com/1097188> ،

اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/13.

28. الفرنكوفونية حيز للتعاون متعدد الأطراف، موقع وزارة الخارجية الفرنسية، دون

تاريخ، (تاريخ الدخول: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 <https://bit.ly/3H1YBCT>)

29. قاسم حجاج : غرداية أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، أغسطس 2015 ، الرابط : https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_E9C4C708.pdf
30. قسم البحوث لجريدة الاستقلال : الجزائر وشركاء المستقبل - قراءة في خريطة صراع القوى الكبرى ، جريدة الاستقلال ، 2021 على الرابط : <https://cutt.ly/yK7twaF> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/3/12 .
31. مجدي شلبي : دور الجبهة الداخلية في حرب أكتوبر ، 2016 ، مصر علر الرابط التالي : http://magdyshalaby6.blogspot.com/2010/10/blog-post_10.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/12 .
32. محمد السعيد : أكبر سرقات التاريخ.. الرجل الأبيض والاستيلاء على خيرات أفريقيا ، صوت ميدان ، 8 جوان 2021 على الرابط : <https://cutt.ly/eJtq0CR>
33. محمد زغدي : الشق الثقافي في اتفاقية إيفيان.. العلبة السوداء! ، يومية الفجر ، نشر في 08 - 07 - 2012 من الموقع : <https://www.djazairress.com/alfadjr/218994> ، اطلع عليه في 2022/01/29 .
34. محمد سعدي : أمكانية إصلاح المؤسسة العسكرية ورهاناته في العالم العربي ، مكتبة أكاديمية العربية ، من الموقع : <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/107695>
35. محمد قشقوش: الجزائر في ميزان القوى الإقليمي : الاحتياطي الاستراتيجي العربي ، مجلة آراء ، العدد 130 ، 2018 على الرابط : https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4481&catid=4007&Itemid=172 ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/13 .
36. معهد الاقتصاد و السلام : إحصائيات مستوى السلام لدول العالم ، 2022 على الرابط : <https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2022/06/GPI-2022-web.pdf> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/05/15 .
37. مقال "تي أر تي عربي : هكذا افتعلت فرنسا الصراعات العرقية بشمال إفريقيا لأهداف استعمارية، 4 فبراير 2020 ، على الرابط : <https://cutt.ly/5Jr1zJz>
38. مقال جريدة الأندييندنت على الرابط : <https://cutt.ly/WJrHMO0>

39. منظمة الصحة العالمية : مرض فيروس كورونا ، اطلع عليه بتاريخ :
2020/06/02 <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
40. منظمة الصحة العالمية : مرض فيروس كورونا ، اطلع عليه بتاريخ :
2020/06/02 <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
41. منير بن دادوي: الماك ورشاد... خنجر الغدر والخيانة ، جريدة أخبار الوطن ، 25 أغسطس، 2021 ، اطلع عليها بتاريخ : 2021/12/19 على الرابط :
<https://akhbarelwatane.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8E%D8%A7%D9%83-%D9%88%D8%B1%D9%8E%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D8%AE%D9%90%D9%86%D8%AC%D8%B1%D9%8E%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8E%D8%AF%D8%B1%D9%90-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%90>
42. موسوعة المقاتل : "نظرية توازن القوى وتوازن المصالح"، ، موقع انترنيت، تاريخ الدخول، 2020/9/7. الرابط الالكتروني للموقع:
<http://www.moqapenshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec03.doc> <http://www.moqatel.com/ovt.htm>
43. موقع FAOSTAT: اطلع عليه بتاريخ : 2020/06/15
http://www.fao.org/faostat/ar/#rankings/commodities_by_country
44. موقع صندوق السلام العالمي FFP : <https://fundforpeace.org/what-we-do/data-for-peace>
45. موقع صندوق السلام العالمي FFP : <https://fundforpeace.org/what-we-do/data-for-peace>
46. نصر محمد عارف : قوة المجتمع أهممن قوة الدولة ، العين الإخبارية ، 2016 على الرابط : <https://al-ain.com/article/69571> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/04/11

47. و أ ج : إسرائيل تعتبر الجزائر دولة "محورية" وجب "إضعافها" بتوظيف المغرب ، حوار مع الدكتور وليد عبد الحي ، أدرج يوم : الأربعاء، 17 نوفمبر 2021 13:37 على الرابط : <https://www.aps.dz/ar/algerie/116161-2021-11-17-12-47-28> اطلع عليه بتاريخ : 16 ماي 2022 .
48. وأج : الجزائر تتحصل على نتيجة 79 من مجموع 100، حسب مؤشر غالوب ، عبر الرابط : <https://www.aps.dz/ar/economie/57544-79-100> ، أدرج يوم : الجمعة، 08 جوان 2018 14:50 ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/22 .
49. وأج : الجزائر تتحصل على نتيجة 79 من مجموع 100، حسب مؤشر غالوب ، عبر الرابط : <https://www.aps.dz/ar/economie/57544-79-100> ، أدرج يوم : الجمعة، 08 جوان 2018 14:50 ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/22 .
50. وأج : صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ، 19 فيفري 2020 من الموقع : <https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12> ، اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/18 .
51. وليد عبد الحي : أفاق السياسة الجزائرية بين التغير و التكيف ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، تموز/يوليو 2020 ، ص 1-4 ، <https://www.alzaytouna.net>، عبر الموقع : اطلع عليه بتاريخ : 2021/12/23.
52. ياسمينه أبو زهور : تجاوز أزمتي الجزائر السياسية و الاقتصادية ، مركز بروكنجز ، واشنطن ، يونيو 2021 من الموقع : <https://cutt.ly/9HAoAcN> ، اطلع عليه بتاريخ : 2022/01/20 على الساعة 11:46 .

أ- باللغة الأجنبية :

BOOKS

1. Abdrezak dourari, les malaises de la société algérienne , Casbah éditions , 2003 .
2. Barry Buzan, New Pattens of Global Security in the Twenty-First century , International Affairs, 1991.
3. Barry Buzan, Rethinking Security after the cold war, cooper –action and conflict, 1997.
4. Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit.

5. Benantar, Abdenmour, "The State and the Dilemma of Security Policy", in Luis - Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), *Algeria Modern: From Opacity to Complexity*, (Hurst, London).
6. Benyoucef Benkhedda, *l'Algérie à l'indépendance-la crise de 1962*, éd Dahlab Alger 1997.
7. Bernard Kouchner" ,**Le Malheur des Autres** , "Edition Odile Jacob, Paris, 1991.
8. Cécile Jolly, "Les cercles vicieux de la corruption en Algérie," [The vicious circles of corruption in Algeria] *Revue Internationale et Stratégique*, no. 43 (March 2001).
9. Charles Zorgbibe" ,**Le Droit D'ingérence** , 'P.U.F (que sais-je), Odile Jacob, Paris, 1994.
10. Clement Henry and Jang Ji-Hyang, eds., *The Arab spring: Will it lead to democratic transitions* (USA: Palgrave Macmillan, 2013).
11. Daniel Brumberg, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", *Journal of Democracy*, vol. 13, n°. 4, octobre 2002, pp. 56-68 ; Daniel Brumberg, "Beyond Liberalization?" *Wilson Quarterly* 28, no. 2 (Spring 2004).
12. Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre*, ed Garnier Paris 1980
13. Gates, Bill, *The next outbreak? We are not ready!* TED talk, April 3rd, 2015 (accessed on May 15th 2020), https://youtu.be/6Af6b_wyiwI
14. Giuseppe di Lampedusa, *The Leopard*, translated by Archibald Colquhoun, (New York: Random House, 1960)
15. Grawitz, M. ; Leca, J. : *Traité de science politique.- Tome I*, Ed. Aim.
16. Hans Born, Philipp Fluri, Simon Lunn (Eds.) : *Contrôle et Orientation : La Pertinence du Contrôle Parlementaire pour le Secteur de la Sécurité*, Op.Cit.
17. J. Joseph Hewitt & Jonathan Wilkenfeld & Ted Robert Gurr, *Peace and conflict 2010*, Center for International Development and Conflict Management, University Maryland; Jochen Hippler, "Democratization after Civil Wars - Key Problems and Experiences", *Democratization*, 15, 3, juin 2008
18. J.J. Rousseau, *The Social Contract*, Penguin Books, 1968.
19. Larry Diamond, *In Search of Democracy*, (New York: Routledge, 2015).
20. Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (New York: Doubleday, 1960).
21. Luckham, R. (1998). *The military, militarisation and democracy in Africa: A survey of literature and issues*. In E. Hutchful, & A. Bathily (Eds.), *The Military and Militarism in Africa*, Senegal, CODESRIA.
22. M. Virally" ,**Panorama du Droit International Contemporain** , "R.C.A.D.I, Paris, Vol .183, 1983 .

23. Mario Bettati, B. Kouchner" ,**Souveraineté et Non Ingérence** ,"De Noël, Paris, 1997.
24. Mario Bettati" ,**Le Droit D'ingérence** ,"Op.cit.
25. Mario Bettati" ,**Un Droit D'ingérence** ,"?R.G.D.I.P, Paris, Tome 95, 1993/
26. Martin Meredith, The Fate of Africa: A History of Fifty Years of Independence (New York: Public Affairs, 2006).
27. Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany.
28. McQuail, Denis, 'McQuail's Mass Communication Theory', 6th ed., Sage, London, 2010 .
29. Michael J. Willis, Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco From Independence to the Arab Spring (New York: Oxford University Press, 2014).
30. Miriam R. Lowi, Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared (Cambridge, Cambridge University Press, 2009).
31. Mohamed Redha Bougherira, "Algeria's Foreign Policy 1979-1992: Continuity And/ Or Change," Submitted in Partial Fulfilment of the Requirement of the Degree of Doctor of Philosophy, School of English, Sociology, Politics and Contemporary History, University of Salford, Salford – UK, June 1999.
32. Mohamed Lebjaoui, vérité sur la révolution Algerienne, ed Gallimard Paris 1970.
33. Mostefa Ouki, "Algerian Gas in Transition: Domestic transformation and changing gas export potential ," Oxford Institute for Energy Studies, October 2019, p.1.
34. Nashashibi k et al. (1998), Algérie stabilisation et transition à l'économie de marché. Rapport.(Washington : Fonds Monétaire International) .
35. Philippe Hugon, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003.
36. procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957, p 508 .
37. Rousseau" ,**Droit International Public** ,"Tome IV, Sirey, Paris, 1980,
38. Said Saddiki, "The Fortification of the Arab States' Borders in the Sub-Regional Contexts," , Paix et Sécurité Internationales, num. 6, 2018.
39. Samuel Huntington, The Soldier and the State: The Theory and politics of - -- Civil-Military Relations (New York : Belknap Press 1957
40. Voir La Charte des Nations Unies, Documents D'études, No 302, La Documentation Française, Paris, 2001.
41. William Quandt, Berber in the Algerian Elite, Rand Paper (Rand Corporation, 1970), passim.

42. Zaki Ladi, l'Etat mondialisé, in : **Esprit, revue internationale**, paris, octobre 2002.

PERIODICALS

1. Boutros Ghali" ,**Les Limites de la Souveraineté** ,"Le Monde, Paris, 14 Juin 1989.
2. Ivanov, K. (2020). Protecting social security: security policy or identity policy. Knowledge International Journal, 42(5).
3. Le diagnostic de Réda Malek sur l'état du pays, « Bouteflika, l'armée et la transition», El Watan, 3 octobre 2010.
4. Mohammed Hachemaoui, La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie? Réexamen critique des théories de l'État rentier et de la malédiction des ressources, Revue française de science politique 2012/2 -Vol. 62.
5. Mohammed Harbi, questions de méthode à propos de le F.L.N mirage et réalité, Revue NAQD n°2 Février–Mai1992 pp22–30
6. Olofsgård, A.(2003), The Political Economy of Reform: Institutional Change as a Tool for Political Credibility. background paper to the World Bank's 2005 World Development ,Report.

WEBSITES

1. Algeria Adopts Landmark Constitutional Reforms,” Al Jazeera, February 7, 2016, www.aljazeera.com/news/2016/02/algeria-adopts-landmark-constitutional-reforms-160207163249171.html
2. Aomar Baghzouz, «Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation» L'Année du Maghreb, VI|2010, le 10 juillet 2010, <http://anneemaghreb.revues.org/956>; DOI: 10.4000/année Maghreb.956,
3. Contrôle parlementaire du secteur de la sécurité : Disséminer les meilleures pratiques dans les Etats membres de la CEDEAO Atelier parlementaire régional Accueilli par l'Assemblée nationale du Mali et organisé conjointement par le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées – Genève (DCAF), l'Union interparlementaire (UIP) et le Réseau africain du secteur de la sécurité (ASSN) Bamako, 28 et 29 novembre 2011, Disponible sur le lien suivant : <http://archive.ipu.org/splz-f/bamako11/report.pdf>
4. Contrôle parlementaire du secteur de la sécurité: Principes, mécanismes et pratiques, Centre pour le contrôle démocratique des

- forces armées – Genève, Guide pratique pour les parlementaires, N°5 – 2003, Disponible sur le lien suivant : <http://archive.ipu.org/PDF/publications/decaf-f.pdf>
5. Dindo Sarah ; La souveraineté alimentaire, un paradigme alternatif ; dialogues, propositions, histoires pour une citoyenneté mondiale;DPH,Janvier 2008, du site : <http://base.d-ph.info/fr/fiches/dph/fiche-dph-7510.html> , le 30/05/2020 a 22:25.
 6. Freedom House, <https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2020>
 7. Ilja Luciak: Place du genre dans le contrôle parlementaire du secteur de la sécurité, Centre pour le contrôle démocratique des forces armées – Genève (DCAF), 2008, P : 1, Disponible sur le lien suivante : [lien](#)
 8. International Monetary Fund, “World Economic Outlook,” October 2018, “accessed January 2, 2019”. <https://bit.ly/2TiiL1y>.
 9. Joseph Raz, The Future of State Sovereignty, King’s College London Law School Research Paper No. 2017-42; Columbia Public Law Research Paper No. 14-574; Oxford Legal Studies Research Paper No. 61/2017 (2017). Available at: https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/2069
 - 10.Mourad Arbani, “Tebboune : L’Etat veillera à séparer le pouvoir politique du pouvoir de l’argent,” [Tebboune: the state will take care to separate political power from the power of money] Algérie1, June 20, 2017, <https://www.algerie1.com/economie/tebboune-letat-veillera-a-separer-le-pouvoir-politique-du-pouvoir-de-largent>.
 - 11.Népotisme : Ces enfants des dirigeants qui réussissent dans les affaires” [Nepotism: The children of leaders who succeed in business], Algérie Focus, September 29, 2016, www.algerie-focus.com/2016/09/exclusif-papa-pouvoir-filston-businessces-fils-de-dirigeants-reussissent-affaires/.
 - 12.Political Dynamics of Algeria, An Intelligence Assessment, Directorate of Intelligence, site of Central Intelligence Agency (CIA), USA, <https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP84S00927R000200120004-6.pdf>
 - 13.Ralph Miliband ,**HAROLD LASKI’S SOCIALISM, THE SOCIALIST REGISTER** 1995,access on: <file:///C:/Users/7/Downloads/5660-Article%20Text-7556-1-10-20090318.pdf>
 - 14.Rebecca L. Schiff, “civil–military reconsidered: A theory of concordance“, Armed forces and society , vol 22, No.1, fall 1995 .
 - 15.SIPRI ‘Military expenditure by country’ (2021) <https://sipri.org/sites/default/files/Data%20for%20all%20countries>

[%20from%201988%E2%80%932020%20in%20constant%20\(2019\)%20USD%20\(pdf\).pdf](#)

16. The Fund for peace: Fragile states index 2021 , on : <https://fragilestatesindex.org/global-data/> , seen Mars 2022 .
17. Transparency International, “Corruption Perceptions Index 2017,” “accessed December 28, 2018”. <https://bit.ly/2BJaDBF>.
18. William B. Quandt, Between Ballots and Bullets: Algeria’s Transition from Authoritarianism, The Brookings Institution, 1998 <http://people.virginia.edu/~wbq8f/Algbook.html>
19. World Bank, “Algeria’s Economic Update,” April 2019, p.146. <http://pubdocs.worldbank.org/en/351201553672386312/Algeria-MEU-April-2019-Eng.pdf>
20. World Bank, “Algeria’s Economic Update,” April 2019, p.146. <http://pubdocs.worldbank.org/en/351201553672386312/Algeria-MEU-April-2019-Eng.pdf>
21. World Bank, “Military expenditure (% of GDP) – Algeria, Morocco” <https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XP.ND.GD.ZS?locations=DZ-MA>
22. World Bank, “Worldwide Governance Indicators,” “accessed December 28, 2018”. <https://bit.ly/1e7qLWK>
23. World Health Organization, WHO announces COVID-19 outbreak a pandemic, March 12th, 2020 (accessed on June 3rd): <https://www.euro.who.int/en/health-topics/health-emergencies/coronavirus-covid-19/news/news/2020/3/who-announces-covid-19-outbreak-a-pandemic>

فهرس المحتويات

المحتويات

أ.....	مقدمة :
2.....	الفصل الأول: سيادة الدولة و التدخل الخارجي : المفاهيم و استراتيجيات الحماية
3.....	المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي و الابستمولوجي للسيادة.....
3.....	المطلب الأول : السيادة لغة و اصطلاحا.....
7.....	المطلب الثاني : خصائص السيادة و المفاهيم المتعلقة بها.....
10.....	المطلب الثالث : شروط و مظاهر السيادة:.....
13.....	المطلب الرابع: إشكالات و جدليات مفهوم السيادة.....
21.....	المبحث الثاني : التأصيل التاريخي لمفهوم السيادة.....
21.....	المطلب الأول : فكرة السيادة عند الحضارات القديمة .
23.....	المطلب الثاني : السيادة في الحضارة الإسلامية.....
26.....	المطلب الثالث : السيادة في العصور الوسطى:.....
27.....	المطلب الرابع : السيادة بمفهومها المعاصر.....
31.....	المبحث الثالث : السيادة و التدخل الخارجي.....
32.....	المطلب الأول : التدخل الخارجي.....
34.....	المطلب الثاني : مبدأ عدم جواز التدخل.....
36.....	المطلب الثالث : الاستثناءات الأمنية و السياسية لتبرير مبدأ التدخل.....
39.....	المطلب الرابع : التدخل الإنساني.....
40.....	المبحث الرابع : استراتيجيات حماية السيادة الوطنية من التدخل الخارجي.....
41.....	المطلب الأول: استراتيجيات سياسية و أمنية لحماية السيادة من التدخل الخارجي.....

المطلب الثاني : الاستراتيجيات الاقتصادية لحماية السيادة من التدخل الخارجي	44
المطلب الثالث : الاستراتيجيات الاجتماعية لحماية السيادة من التدخل الخارجي	47
المطلب الرابع : الاستراتيجيات الثقافية لحماية السيادة من التدخل الخارجي	48
استنتاجات الفصل:	50
الفصل الثاني : استرجاع السيادة الوطنية – الاستراتيجيات والثغرات	52
المبحث الأول : ركائز حماية السيادة الوطنية	53
المطلب الأول : مخرجات حماية السيادة الوطنية في اتفاقيات إيفيان	53
المطلب الثاني : مخرجات مؤتمر طرابلس 1962	57
المطلب الثالث: بناء الدولة الجزائرية: السياسات والأدوات من 1962م إلى غاية 1989م	59
المطلب الرابع : سياسات وأدوات الدولة الجزائرية في ظل الانفتاح و التعددية	68
المبحث الثاني : الهوية الإستراتيجية الجزائرية	76
المطلب الأول : أصول الهوية الجزائرية	77
المطلب الثاني : معالم الهوية الوطنية للجزائر المستقلة	82
المطلب الثالث : تحديات الهوية الجزائرية	88
المطلب الرابع : دعائم الاستقرار السياسي وحماية الهوية الوطنية	89
المبحث الثالث : الدعامات الجيوسياسية و الاقتصادية للاستقلال الوطني الجزائري	91
المطلب الأول : مساعي الدبلوماسية الجزائرية في مسائل تصفية الاستعمار وإقامة نظام دولي اقتصادي عادل	91
المطلب الثاني : الدينامية الدبلوماسية لتحسين صورة الجزائر و ردود الفعل الدولية حيالها	98
المطلب الثالث : التأسيس و التخطيط للاقتصاد الوطني الجزائري	103
المطلب الرابع : تدعيم ركائز اقتصاد قومي وطني بعد الانفتاح الاقتصادي	108
المبحث الرابع : فجوات السيادة الوطنية الجزائرية	116

المطلب الأول : تهديدات الفضاء السيبراني على السيادة الوطنية الجزائرية	116
المطلب الثاني : التهديدات المتنامية للأمن الإقليمي الجزائري.....	119
المطلب الثالث : الجناح الفرنكوفيلي في الإدارة الجزائرية.....	120
المطلب الرابع : تنازلات اتفاقيات إيفيان.....	122
خلاصة و استنتاجات الفصل :	125
الفصل الثالث: مداخل التغلغل و التدخل الخارجي في الشأن الجزائري	127
المبحث الأول: أزمة النظام الريعي و الانكشاف السياسي للجزائر	127
المطلب الأول: أزمة الاقتصاد الريعي و الإصلاحات السياسية.....	127
المطلب الثاني : علاقة الاقتصاد الريعي بالنظام السياسي	130
المطلب الثالث : الأزمات المتعاقبة للدولة الريعية الجزائرية و إصلاحات النظام السياسي حيالها .	
.....	132
المطلب الرابع : شروط وفرص إقلاع النظام الاقتصادي.....	139
المبحث الثاني: دينامية المجتمع الجزائري وملف حقوق الإنسان	142
المطلب الأول: دينامية المجتمع الجزائري	143
المطلب الثاني : كرونولوجيا حقوق الإنسان في الجزائر.....	144
المطلب الثالث : حقوق الإنسان في الجزائر بين الواقع و تطورات المجتمع المأمولة	146
المطلب الرابع : ملف الحقوق والحريات كأداة للتدخل في الجزائر	148
المبحث الثالث: الاستقرار السياسي و أثره على السيادة الوطنية الجزائرية	150
المطلب الأول : الاستقرار السياسي.....	150
المطلب الثاني : عوامل استقرار النظام السياسي الجزائري	152
المطلب الثالث : الاستقرار السياسي والسيادة الوطنية.....	154
المطلب الرابع: النظام السياسي و استعمال السيادة	156

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية الجزائرية في المدرك الإستراتيجي الصهيوني.....	161
المطلب الأول : العلاقات الجزائرية الفرنسية	161
المطلب الثاني : اليهود و السيادة الوطنية في الجزائر	167
المطلب الثالث : ملف الأقدام السوداء في الجزائر	169
المطلب الرابع : التحالف الخفي الفرنسي المغربي و الصهيوني لزعة الاستقرار الداخلي الجزائري	173
استنتاجات الفصل الثالث :	177
الفصل الرابع : سياسات و استراتيجيات تقوية السيادة الوطنية في الجزائر	179
المبحث الأول: تفادي الهشاشة في الجزائر : الأدوات والتحديات	179
المطلب الأول: هشاشة الدولة المفهوم والمؤشرات	179
المطلب الثاني : الجزائر ومؤشرات الدولة الهشة.....	182
المطلب الثالث : مسببات حالة الهشاشة في الجزائر	184
المطلب الرابع : أدوات تفادي حالة الهشاشة في الجزائر	186
المبحث الثاني : مقارنة الدولة القوية و المجتمع القوي (تقوية الجبهة الداخلية)	190
المطلب الأول : مقارنة الدولة القوية.....	191
المطلب الثاني : آليات تحقيق قوة الدولة في الجزائر	192
المطلب الثالث : قوة المجتمع من قوة الدولة.....	194
المطلب الرابع : آليات تقوية الجبهة الداخلية الجزائرية	196
المبحث الثالث: السلام الإقليمي و تحصين السيادة القومية	199
المطلب الأول : التهديدات الإقليمية للأمن القومي الجزائري.....	199
المطلب الثاني : آليات حماية السلام الإقليمي.....	201
المطلب الثالث : قصور و نقائص استراتيجيات المناعة	205

المطلب الرابع : بدائل و استراتيجيات تعزيز السلام الإقليمي.....	207
المبحث الرابع: الاستثمار الاستراتيجي في ركائز المحاور الدولية.....	209
المطلب الأول : التوازن الإقليمي وخصائص اللاعب الإقليمي	210
المطلب الثاني : فرص الجزائر كلاعب إقليمي.....	213
المطلب الثالث : تحديات الجزائر للعب دور المهيمن الإقليمي	216
المطلب الرابع : استراتيجيات الاستثمار الأمثل لسياسة المحاور الدولية	217
استنتاجات الفصل الرابع :	221
خاتمة.....	223
الملاحق	228
قائمة المراجع و المصادر	234
فهرس المحتويات.....	260

فهرس الأشكال و الجداول :

الشكل رقم 1: أهم عشر منتجات في الجزائر	ص 114
الشكل رقم 2: نموذج مقياس الدول الهشة FSI	ص 181
الجدول رقم 1: مقارنة بين مفهومي الأمن الغذائي و السيادة الغذائية	ص 113
الجدول رقم 2: مؤشرات الهشاشة	ص 182

ABSTRACT :

The concept of national sovereignty has evolved, moving from absolute to relative, especially in the light of the international transformations that have taken place, In particular, the manifestations of globalization have undermined its conception and made it vulnerable to external interventions in the name of the human rights donor, under the cover of several names that make the national State and the vulnerable State vulnerable to all attempts to destabilize the gain of national sovereignty.

Accordingly, on the basis of its independence, Algeria endeavoured to rectify all gaps of penetration in order to confront all forms of external interference. Accordingly, our study used the historical, descriptive and analytical approach to dissect the State's situation and to eliminate the weaknesses, gaps and strengths of its investment towards confronting external interference by using various strategies that ensure that the State prevents any attempts to threaten its security and stability.